

الحكام أهل الذمة

تأليف

الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر

ابن قيم الجوزية

٦٩١ - ٧٥١

القسم الأول

حقه ، وعلق حواشيه

الدكتور صبحي الصالح

أستاذ الدراسات الإسلامية في كلية الآداب بجامعة دمشق

الطبعة الأولى

بل ذلك موكل إلى المصلحة واجتهاد الامام، فكانت المصلحة في زمانه أخذها من أهل اليمن على السواء، وكانت المصلحة في زمن خلفائه الراشدين أخذها من أهل الشام ومصر والعراق على قدر يسارهم وأموالهم، وهكذا فعل رسول الله ﷺ فإنه أخذها من أهل نجران حلالاً في قسطين، قسط في صفر، وقسط في رجب. وقال مالك عن نافع عن أسلم أن عمر رضي الله عنه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الورق أربعين درهماً، ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام^(١). وقال الليث بن سعد عن كثير بن فرقد ومحمد بن عبد الرحمن [بن شنج عن نافع]^(٢) عن أسلم عن عمر رضي الله عنه أنه ضرب الجزية على أهل الشام - أو قال على أهل الذهب - أربعة دنانير، وأرزاق المسلمين من الخنطة مدين وثلاثة أقساط زيت لكل إنسان كل شهر؛ وعلى أهل الورق أربعين درهماً وخمسة عشر صاعاً لكل إنسان. قال: ومن كان من أهل مصر فأردب كل شهر لكل إنسان. قال: ولا أدري كم [ذكر لكل إنسان]^(٣) من الودك^(٤) والعسل.

وعلى هذا فلو كان فيهم من لا يقدر إلا على بعض دينار لوجب قبوله منه بحسب قدرته. وهذا قياس جميع الواجبات إذا قدر على أداء بعضها وعجز عن جميعها، كمن قدر على أداء بعض الدين وإخراج بعض صاع الفطرة، وأداء بعض

(١) فارقن بالأموال ص ٣٩ رقم الحديث ١٠٠. وقد افتتح أبو عبيد هذا الحديث

(ب) فارقن الجزية ومبايعها وأرراق المسلمين وضيافتهم.

(٢) الزيادة من الأموال ص ٣٩ رقم الحديث ١٠١.

(٣) الزيادة من الأموال ص ٤٠ رقم الحديث ١٠١ (عن السعة السامية).

(٤) الودك: دسم الحمار وسماه الذي يستخرج منه. وفي حديث الأصاحي «ويحملون

منها الودك» لسان ١٢-١٠١.

النقطة إذ لا يقدر على تمامها ، وغسل بعض أعقابه إذا عجز عن غسل جميعها ، وقراءة بعض الفاتحة في الصلاة إذا عجز عن جميعها ؛ ونظائر ذلك . قال أبو عبيد : والذي اخترناه أن عليهم الزيادة كما يكون لهم النقصان ، للزيادة التي زادها عمر رضي الله عنه على وظيفة النبي ﷺ ، والزيادة التي زادها هو نفسه حين كانت ثمانية وأربعين فجعلها خمسين ، ولو عجز أحدهم عن دينار لحطّ به من ذلك حتى قدروي عنه أنه أجرى على شيخ منهم من بيت المال ، وذلك أنه مر به وهو يسأل على الأبواب . وفعله عمر بن عبد العزيز . وقال أبو عبيد : ولو علم عمر أن فيها سنة مؤقتة من رسول الله ﷺ ما تعداها إلى غيرها^(١) .

فصل

ولا يحمل تكليفهم ما لا يقدرُونَ عليه ، ولا تعذيبهم على أدائها ، ولا حبسهم وضربهم .

قال أبو عبيد : ثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه ، وعن هشام ابن حكيم بن حزام أنه مر على قوم يعذبون في الجزية بفلسطين ، فقال هشام : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا^(٢) » .

وقال الزهري عن عروة بن الزبير : إن عياض بن غنم رأى نبطاً يشمسون في الجزية ، فقال لصاحبهم : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله تبارك وتعالى يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا » . قال الزهري عن

(١) الأموال ٤١ ، ٢ : .

(٢) قارن بالأموال ٢ : رقم الحديث ١١٠ باب اجتباء الجزية والخراج ، وما يؤمر به من الرفق بأهلها . وفيه نحو عشر روايات .

عروة بن الزبير : إن هشام بن حكيم هو الذي قال ذلك لعياض بن غنم . قال
نعم بن حماد ، عن بقية بن الوليد ، عن صفوان بن عمرو^(١) ، عن شريح بن
عبيد : أن هشام بن حكيم قال ذلك لعياض بن غنم عن رسول الله ﷺ فقال
عياض لهشام : قد سمعتُ ما سمعتُ ، ورأيتُ ما رأيتُ ، أو لم تسمع رسول الله
ﷺ يقول : « من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يُبده^(٢) له علانية ، ولكن
ليأخذ بيده فيخلو به ، فإن قبل منه فذاك ، وإلا فقد أدى الذي عليه » ؟ قال :
وحدثنا نعم ، ثنا بقية بن الوليد عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير
ابن نفير عن أبيه : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى بمال كثير - أحسبه
قال : من الجزية - فقال : إني لأظنكم قد أهلكتم الناس . قالوا : لا والله ،
ما أخذنا إلا عفواً صفواً . قال : بلا سوط ولا نوط^(٣) . قالوا : نعم . قال :
الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ولا في سلطاني . قال : وحدثنا أبو مسهر ،
ثنا سعيد بن عبد العزيز قال : قدم سعيد بن عامر بن حذيم^(٤) على عمر بن
الخطاب رضي الله عنه ، فلما أتماه علاه بالدرة فقال سعيد : سبق سيلك مطرك^(٥) ؛
إن تعاقب نصير ، وإن تعفُ نشكر ، وإن تستعتب نعتب . فقال : ما على المسلم

(١) في الأصل (بن عمر) . وموابه (عمرو) وسيتردد ذكره .

(٢) يده من أبداه يديه : أي لا يظهر له النصيحة جبرة ، بل في خلوة . وفي

الأصل (يد) وإنما التصحيح من مسند أحمد ٤٠٣/٣ - ٤٠٤ . وقارن بالأهوال ص ٤٣ ،
رقم الحديث ٤٣ .

(٣) النوط هو العمايق . والمعنى : بلا ضرب بالسوط ولا تعاقب .

(٤) صحابي قرشي ، شهد غزوة خيبر ، وصار والياً على حمص ، وتوفي في خلافة عمر

سنة ٢٠ هـ .

(٥) كناية عن الإمراع في العقوبة .

إلا هذا . مالك تبطلء بالخراج ؟ فقال : أمرتنا ألا نزيد الفلاحين على أربعة
دنانير فلسنا نزيدهم على ذلك ، ولكننا تؤخرهم إلى غلاتهم . فقال عمر رضي
الله عنه : لا عزلتك ما حيت ! قال أبو عبيد : وإنما وجه التأخير | إلى الغلة |
للفرق بهم ، ولم أسمع^(١) في استبداء الخراج والجزية وقتاً من الزمان يجنبى فيه
غير هذا^(٢) . قال : وتنا مروان بن معاوية الفزاري عن خلف مولى آل جمعة
عن رجل من آل أبي المهاجر قال : استعمل علي بن أبي طالب رجلاً على
عُكبراء^(٣) فقال له على رؤوس الملاء : لا تدعن لهم درهماً من الخراج . قال :
وشدد عليه القول . ثم قال : القني عند انتصاف النهار ، فاتاه فقال : إني كنت
أمرتك بأمر ، وإني أتقدم إليك الآن ، فان عصيتني نزعتك . لا تبين لهم في
خراجهم حاراً ولا بقرة ولا كسوة شتاء ولا صيف ، وارقق بهم ، وافعل بهم
وافعل بهم . قال : وحدثني الفضل بن دُكين عن سعيد بن سنان عن عنترة^(٤)
قال : كان علي يأخذ الجزية ، من كل ذي صنعة ، من صاحب الإبر إبراً ، ومن
صاحب المسان مساناً ، ومن صاحب الحبال حبالاً ، ثم يدعو العرفاء فيعطيه
الذهب والفضة ، فيقتسمونه ثم يقول : خذوا هذا فاقسموه ، فيقولون : لا حاجة
لنا فيه ، فيقول : أخذتهم خياره ، وتركتم علي شراره ، لتحملنه .

(١) كذا في الأصل . وفي الأذهوان (ولم أسمع) .

(٢) قارن بالأذهوان ص ٣ : ٤٤ رقم الحديث ١١٥ .

(٣) بضم العين وإسكان الكاف وفتح الباء ومد الألف . وقد تنصرت بيتان : ع كرى .

اسم بلد بينه وبين مداد عسرة فواسج : ذكره ياقوت في « معجم البلدان » .

(٤) لعنترة بن عبد الرحمن الأسدي الكندي أما وكيع . فله من روى عن

علي بن أبي طالب (راجعه في مناقات ابن سعد ٦ ١٦٣) .

قال أبو عبيد : « وإنما يوجه هذا من علي رضي الله عنه أنه إنما كان يأخذ منهم هذه الأمتعة بقيمتها من الدراهم التي عليهم من جزية رؤوسهم ، ولا يحملهم على بيعها ، ثم يأخذ ذلك من الثمن إرادة الرفق بهم والتخفيف عليهم »^(١) . قال : « ومثل هذا »^(٢) حديث معاذ رضي الله عنه حين قال باليمن : ائتوني بحميس أو ليس^(٣) آخذه منكم مكان الصدقة ، فإنه أهون عليكم وأنفع للمهاجرين بالمدينة . وكذلك فعل عمر رضي الله عنه حتى كان يأخذ الإبل في الجزية . »

« وإنما يراد بهذا كله الرفق بأهل الذمة ، وألا يباع عليهم من متاعهم شيء ، ولكن يؤخذ مما سهل عليهم بالقيمة . ألا تسمع إلى قول رسول الله ﷺ : « أو عدله من المعافر » ؟ فقد بين لك ذكر العدل أنه القيمة »^(٤) .

قال^(٥) : وحدثنا محمد بن كثير ، عن أبي رجاء الخراساني^(٦) عن [جسر]^(٧) قال : شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى إلى عدي بن أرطاة ، قرىء علينا بالبصرة : أما بعد ، فإن الله سبحانه إنما أمر أن تؤخذ الجزية ممن رغب عن الإسلام ، واختار الكفر عتياً وخسراناً مبيناً ، فضع الجزية على من

(١) اطر في الأموال ص ٤ : الحدين ١١٦ و ١١٧ .

(٢) في الأموال (وهذا مثل ...) .

(٣) الحميس هو التنور ، وكذلك ما حمس عليه من الخبر وغيره . واللبس هو ما يلبس من الثياب : ففي العبارة كناية عن الطعام واللباس .

(٤) الأموال ص ٤٥ .

(٥) أي أبو عبيد في (الأموال) .

(٦) واسمه عبد الله بن واقد .

(٧) الريادة من الأموال وهم الحديب ١١٩ . وأو جسر هذا هو حسر بن فرقد

القصاب . راجع ترجمته في « لسان الميزان » .

أطلق حملها ، ونخل بينهم وبين عمارة الأرض ، فأتى في ذلك صلاحاً لمعاشر المسلمين وقوة على عدوهم ، ثم انظر من قبلك من أهل الذمة ، قد كبرت سنه وضعفت قوته ، وولت عنه المكاسب ، فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه . فلو أن رجلاً من المسلمين كان له مملوك كبرت سنه ، وضعفت قوته ، وولت عنه المكاسب كان من الحق عليه أن يقوته حتى يفرق بينهما موت أو عتق : وذلك أنه بلغني أن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه مر بشيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس فقال : ما أنصفناك ، أن كنا أخذنا منك الجزية في شببتك ثم ضيعناك في كبرك ! قال : ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه ^(١) .

قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن محمد بن طلحة عن داود بن سليمان الجعفي قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن : سلام عليك ، أما بعد فإن أهل الكوفة قد أصابهم بلاء وشدق وجور في أحكام وسنن خبيثة سننها عليهم عمال السوء ، وإن أقوم الدين العدل والاحسان ، فلا يكون شيء أهم إليك من نفسك أن توطئها الطاعة لله عز وجل ، فإنه لا قبيل من الأمم ! وأمرتك ألا تطارق ^(٢) عليهم أرضهم ، وألا تحمل خراباً على عامر .

(١) انظر هذه القصة مطوّلة في خراج أبي يوسف ص ١٥٠ . ومارت بالأموال ص ٤٥ رقم الحديث ١١٩ .

(٢) كذا في الأصل (تطرّف) بالتحالف ، وهو الصحيح . وقد ورد في عبودية (الأموال) : تطرز (بالطاء والراء والزاي) ، فلم يبتدأ بالهمزة (ص ٤٦ ج ١) . المراد منها وأورد احتمال أن تكون « تطرز » بالراء في آخرها من التزرة . وخبرة النهر والوادي شفيره .

وليس هذا بشيء . وإنما العيوب (تصرف) من التزري : وهو من الصرف . وليس عليه ما بعده .

وفي سيرة عمر بن عبد العزيز (لابن الجوزي ص ٤٩) قد مر هذا الكتاب . وفيه (من الأمم) .

ولا عامراً على خراب ، ولا تأخذ من الخراب إلا ما يطيق ، ولا من العامر إلا
وظيفة الخراج ، في رفق وتسكين لأهل الأرض . وأمرتك ألا تأخذ في الخراج
أجور الضرابين^(١) ، ولا إذابة الفضة ، ولا هدية النيروز والمهرجان ، ولا ثمن
المصحف ، ولا أجور البيوت ، ولا دراهم النكاح . ولا خراج على من أسلم من
أهل الأرض ، فاتبع في ذلك أمري ، فقد وليتك في ذلك ما ولاني الله ، ولا
تعجل دوني بقطع ولا صلب حتى تراجعني فيه ، وانظر من أراد من الذرية
الحج فعجل له مئة يتجهز بها ، والسلام عليك . قال عبد الرحمن : قوله : دراهم
النكاح ، يريد به بغايا كان يؤخذ منهن الخراج ؛ وقوله : الذرية ، يريد به من
كان ليس من أهل الديوان .

فصل

وتجب الجزية في آخر الحول ، ولا يطالبون بها قبل ذلك . هذا قول الامام
أحمد والشافعي . وقال أبو حنيفة : تجب بأول الحول ، وتؤخذ منه كل شهر
بقسطه . ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى أصل في الجزية ، وهي أنها عنده عقوبة
محضة ، يسلك بها مسلك العقوبات البدنية . ولهذا يقول : إذا اجتمعت عليه
جزية سنين تداخلت كما تداخل العقوبات ؛ وإذا أسلم وعليه جزية سنين سقطت
كلها كما تسقط العقوبات . ولو مات بعد الحول وقبل الأخذ سقطت عنه .
وفي « الجامع الصغير » : ومن لم يؤخذ منه خراج رأسه حتى مضت السنة ،
وجاءت السنة الأخرى ، لم يؤخذ منه . وهذا عند أبي حنيفة وقال : أتؤخذ

(١) لفظه في (الأموال رقم ١٢٠) : وأمرتك ألا تأخذ في الخراج إلا وزن سبعة ،
ليس لها آس ، ولا أجور العرايين ...

منه ، فان مات عند تمام السنة لم تؤخذ منه في قولهم جميعاً ؟ ^(١) وعلى هذا ،
فلو كانت تجب بآخر الحول لاستقرت بمضيه ولم تسقط ولم تتداخل كالزكاة
والدية . والجزية وجبت بدلاً عن القتل وعصمة الدم في حقه ، وعوضاً عن
النصرة لهم في حقنا . وهذا إنما يكون في المستقبل لافي الماضي ، لأن القتال
إنما يفعل لحرب قائم في الحال ، لا لحرب ماض ، وكذا النصرة في المستقبل
لأن الناصر وقعت الغنية عنه .

وسرّ المسألة أن سبب الجزية قائم في الحال ، ويعطيها على المستقبل شيئاً
فشيئاً بحسب احتمال المحل لتعويض الضربات في الحدود . ولهذا قالوا : تؤخذ
كل شهر بقسطه ، فانها لو أخرت حتى دخل العام الثاني سقطت كما قال محمد في
« الجامع » . وعلى هذا فلا تستقر عليه جزية أبداً ، ولا سبيل إلى أن تؤخذ
سلفاً وتعجيلاً ، فأخذت مفرقة على شهور العام ، لقيام مقتضى لصدقة من
الكفر ، وفي الأخذ من الذب عنه والنصرة .

وقال محمد في كتاب « الزيادات » في نصراني مرض السنة كلها فلم يقدر
[على أن] يعمل وهو موسر : أنه لا تجب عليه الجزية ، لأنها إنما تجب على
الصحيح المعتل . وكذلك إن مرض نصف السنة أو أكثرها . فان صح
ثمانية أشهر أو أكثر فعليه الجزية ، لأن المريض لا يقدر على العمل ، فهو
خالٍ من الغنى . وكذلك إذا مرض أكثر السنة أن الأكثر يقوم مقام
الجميع . وكذلك إذا مرض [نصف] السنة أن الموجب والمستقط تساوي فيما

(١) يعني : كيف تؤخذ منه الجزية مع أن جميع العلماء على عدم أخذها منه إن مات عند
تمام السنة ؟ .

طريقه العقوبة ، وكان الحكم للمسقط ، كالحلود .

واحتج لهذا القول بأن الله سبحانه أمر بقتالهم حتى يعطوا الجزية ، وبأنها عقوبة وإذلال وصغار للكفر وأهله ، فلا يتأخر عن المقدرة على أخذها . قالوا : وهذا - على أصل من جعلها أجرة سكنى الدار - أطرده ، فان الأجرة تجب عقيب العقد ، وإنما أخذت منهم مقسطة بتكرار الأعوام رقاقاً بهم ، وليستمر نفع الاسلام بها وقوته كل عام بخراج الأرضين .

قال الأَكثَرُونَ : لما ضرب رسول الله ﷺ الجزية على أهل الكتاب والمجوس لم يطالبهم بها حين ضربها عليهم ، ولا ألزمهم بأدائها في الحال وقت نزول الآية ، بل صالحهم عليها ، وكان يبعث رسله وسعته ، فيأتون بالجزية والصدقة عند محليهما . واستمرت على ذلك سيرة خلفائه من بعده . وهذا مقتضى قواعد الشريعة وأصولها ، فان الأموال التي تتكرر [بتكرار] الأعوام إنما تجب في آخر العام لافي أوله كالزكاة والدية . ولو أن رجلاً أجل على رجل مالا كل عام يعطيه كذا وكذا ، لم يكن له المطالبة بقسط العام الأول عقيب العقد .

وأما قوله تعالى : « حتى يعطوا الجزية » فليس المراد به العطاء الأول وحده ، بل العطاء المستمر المتكرر . ولو كان المراد به ما ذكرتم لكان الواجب أخذ الجميع عقيب العقد . وهذا لا سبيل إليه . على أن المعنى : حتى يلتزموا عطاء الجزية وبذلها . وهذه كانت سنة رسول الله ﷺ فيهم أنهم إذا التزموا له بذل الجزية كف عنهم بمجرد التزامهم . ولهذا يحرم قتالهم إذا التزموها قبل إعطائهم إياها ، اتفاقاً . ولهذا [قال] - في حديث بريدة - : « فادعهم إلى

الجزية ، فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، وإنما كان يدعومهم إلى الإقرار بها والتزامها دون الأخذ في الحال .

واختلف أصحاب الشافعي فقال بعضهم : يجب بأول السنة دفعة واحدة ، ولكن تستقر جزءاً بعد جزء . وقال بعضهم : معنى إضافة الوجوب إلى أول السنة انبساطه على جميع الأوقات ، لا أنها تجب دفعة واحدة بأول السنة ، وبنوا على ذلك الأخذ بالقسط إذا أسلم أو مات أو جن . وقال بعضهم : إنما يدخل وقت وجوبها عند انقضاء السنة . وهذا هو المشهور .

فصل

ولا جزية على صبي ولا امرأة ولا مجنون : هذا مذهب الأئمة الأربعة وأتباعهم . قال ابن المنذر : ولا أعلم عن غيرهم خلافهم . وقال أبو محمد في « المغني » : « لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في هذا » . (١)

قال أبو عبيد (٢) : ثنا إسماعيل بن إبراهيم ، ثنا أيوب عن نافع عن أسلم مولى ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد أن يقاتلوا في سبيل الله ولا يقاتلوا إلا من قاتلهم . ولا يقتلوا النساء ولا الصبيان . ولا يقتلوا إلا من جرت عليه الموامي . قال أبو عبيد : يعني من أنبت . وهذا الحديث هو الأصل فيمن تجب عليه الجزية ومن لا تجب عليه . ألا تراه إنما

(١) المغني (١٠ / ٥٨١) مسأله (ولا جزية على صبي ولا زان المعنى ولا امرأة) .

(٢) اطلع في الأموال ص ٣٦ إلى ٣٩ (ص من حب عليه الجزية ومن نسجه ٤٤

من الرجال والنساء) . وفي الباب من روايات .

جعلها على الذكور المدركين دون الإناث والأطفال ، وأسقطها عن لا يستحق القتل : وهم الذرية .

وقد جاء في كتاب النبي ﷺ إلى معاذ باليمن : « خذ من كل حالم ديناراً » ، تهوية لقول عمر رضي الله عنه . ألا تراه ﷺ خص الحالم دون المرأة والعبي ؟ إلا أن في بعض ما ذكرناه من كتبه : « الحالم والحالة » فترى - والله أعلم - أن المحفوظ المثبت من ذلك هو الحديث الذي لا ذكر للحالة فيه ، لأنه الأمر الذي عليه المسلمون ، وبه كتب عمر رضي الله عنه إلى أمراء الأجناد . قلت يكن الذي فيه ذكر الحالة محفوظاً فإن وجهه عندي ^(١) أن يكون ذلك كان في أول الاسلام ، إذ كان نساء المشركين وولدانهم يقتلون مع رجالهم . وقد كان ذلك ثم نسخ . ثم ذكر حديث الصعب بن جثامة الذي في صحيح البخاري أن رسول الله ﷺ بعث سرية فأصابته من أبناء المشركين ، فقال رسول الله ﷺ : « هم من آبائهم » ، ثم جاء التمهني بعد ذلك . وذكر الأحاديث التي فيها التمهني عن قتل النساء والذرية . ^(٢)

قلت : لم يشرع رسول الله ﷺ قتل النساء والذرية في شيء من مغازيه البتة ^(٣) . والنبي ﷺ نهى عن قتل النساء والذرية في مغازيه قبل

(١) في الأموال (فإن وجهه عندي - والله أعلم - أن يكون ...) .

(٢) ذكر أبو عبيد هنا خمسة أحاديث في النهي عن قتل النساء والذرية (انظر الأموال ص ٣٨ الأرقام ٩٥ إلى ٩٩) .

(٣) إن ابن القيم يرد هنا على أبي عبيد ، فهو لا يرى ملة أن قتل النساء والصبيان كان في أول الاسلام ثم نسخ ، بل ينفيه في جميع مغازي النبي . ومن الطريف أنه يستشهد - لتأييد رأيه - بأكثر الأحاديث التي رواها أبو عبيد عنه ، غير أنه يثبت أنها جميعاً كانت قبل إرسال معاذ إلى اليمن !

إرسال معاذ إلى اليمن كما في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ، فأنكر رسول الله ﷺ قتل النساء والصبيان. ورأى الناس في بعض غزواته مجتمعين على شيء، فبعث رجلاً فقال: انظر علام اجتمع هؤلاء. فجاء فقال: امرأة قتيل، فقال: «ما كانت هذه لتقاتل». وكان على المقدمة خالد بن الوليد فبعث رجلاً فقال: «قل لخالد لا يقتلن امرأة ولا عسيفاً»^(١) وفي لفظ: «لا تقتلوا ذرية ولا عسيفاً». ذكره أحمد^(٢).

وفي سنن أبي داود عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «انطلقوا باسم الله [وبالله] وعلى ملة رسول الله ﷺ. ولا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً ولا صغيراً، ولا امرأة، ولا تغاروا، وضمو غنائمكم، وأصلحوا وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين»^(٣).

بل النهي عن قتل النساء وقع يوم الخندق ويوم خيبر، كما في المسند من حديث ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي ﷺ حين بعث إلى ابن أبي الحقيق بنخبر نهى عن قتل النساء والصبيان.

وفي «المعجم» للطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ مرّ بامرأة يوم الخندق مقتولة. فقال: «من قتل هذه؟» فقال رجل: أنا يا رسول الله. قال: ولم؟ قال نازعتني سيفي. فسكت. وهذا كله

(١) العسف: الأجير. وقارن بسنن أبي داود ٧٢٣ رقم الحديث ٢٦٦٩.

(٢) يستتج من بعض الروايات أن ذلك كان في فتح مكة. وقارن بالمتقى رقم الحديث ٢٧٢: .

(٣) سنن أبي داود ٥٢/٣ رقم الحديث ٢٦١٤. ومعه حديثان آخران بمعناه في باب (دعاء المشركين).

كان قبل إرسال معاذ إلى اليمن . فالصواب أن ذكر الحاملة في الحديث غير محفوظ . والله أعلم .

فصل^(١)

فإن بذلت المرأة الجزية أخبرت أنه لا جزية عليها، فإن قالت: أنا أتبرع بها قبل منها ولم تكن جزية، ولو شرطته على نفسها . ولها الرجوع متى شاءت . وإن بذلت لتصير إلى دار الإسلام ولا تسترق . مكنت من ذلك بغير شيء، ولكن يشترط عليها التزام أحكام الإسلام، وتقدم لها الذمة، ولا يؤخذ منها شيء إلا أن تبرع به بعد معرفتها أنه لا شيء عليها . وإن أخذ منها شيء على غير ذلك رد إليها لأنها بذلته معتقدة أنه عليها، وأن دمه لا يحقن إلا به، فأشبهه من أدى مالا إلى من يعتقد أنه له، فتبين أنه ليس له .

ولو حاصر المسلمون حصناً ليس فيه إلا نساء فبذان الجزية لتعقد لهن الذمة عقدت لهن بغير شيء، وحرم استرقاقهن . فإن كان معهن في الحصن رجال، فسألوا الصالح لتسكون الجزية على النساء والصبيان دون الرجال لم يصح^(٢) . وإن بذلوها عن الجميع جاز، وكان جزية على الرجال خاصة .

فصل

فاذا بلغ الصبي من أهل الذمة، وأفاق المجنون، لم يحتج إلى تجديد عقد وذمة،

(١) فارت هذا الفصل بالمعنى (ش ١٠/٥٨٢) ، فإنه يوشك أن يحكون . منقولاً
نالتس من هناك .

(٢) زاد ابن قدامة - تعليلاً لفساد هذا الأمر - : « لأنهم جعلوها على غير من هي عليه ، وبرؤوا من عب عايه » .

بل العقد الأول يتناول البالغين ومن سيبلغ من أولادهم أبداً. وعلى هذا استمرت سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه كلهم في جميع الأعصار حتى يومنا هذا ، لم يفرّدوا كل من بلغ بعقد جديد (١) .

وقال الشافعي : بخير البالغ والمففق بين التزام العقد وبين أن يرد إلى مأمّنه ، فإن اختار الذمة عقدت له ، وإن اختار اللحاق بمأمّنه أجيب إليه .

وقال القاضي في « الأحكام السلطانية » : وقول الجمهور أصح وأولى ، فإنه لم يأت عن النبي ﷺ ولا عن أحد خلفائه تجديد العقد لهؤلاء ؛ ولا يعرف أنه عمل به في وقت من الأوقات . ولا يهمل الأئمة مثل هذا الأمر لو كان مشروعاً . ولأنهم دخلوا في العقد تبعاً مع أوليائهم كما كانوا يدخلون في عقد الهدنة تبعاً ، ولأنه عقد مع الكفار فلم يحتاج إلى استئنافه لهؤلاء كعقد المؤمنين . وكيف يجوز إلحاقه بمأمّنه ، وتسليطه على محاربتنا بماله ونفسه ؟ وأي مصلحة للإسلام في هذا ؟ وأي سنة جاءت به وأي إمام عمل به ؟

وإذا كان البلوغ والافاقة في أول حول قومه أخذت منه الجزية في آخره معهم ، وإن كان في أثناءه أخذ منه في آخره بقسطه ولم يترك حتى يتم حوله لنلا يحتاج إلى إفراذه لحول وضبط حول كل واحد منهم ، وذلك يفضي إلى أن يصير لكل واحد حول منفرد .

وقال أصحاب مالك : وإذا بلغ الصبي أخذت منه عند بلوغه ، ولم ينتظر مرور الحول بعد بلوغه . ووجه هذا أن بلوغه بمنزلة حصول العقد مع قومه .

(١) قارن بالمعنى (ش ١٠ ٥٨٣) .

وإذا 'صولحوا' أخذت منهم الجزية في الحال ، ثم تؤخذ منهم بعد ذلك لكل عام ، كما فعل معاذ بأهل اليمن ، فإن النبي ﷺ أمره حين بعثه إليهم أن يأخذ من كل حالم ديناراً ، ثم استمر ذلك مؤجلاً . وهكذا فعل [حين] صالح أ كيدر دومة ، وهكذا فعل خلفاؤه من بعده : كانوا يأخذون الجزية من الكفار حين الصلح ثم يؤجلونها كل عام . وهذا الذي أوجب لأبي حنيفة أن قال : « يجب بأول الحول » .

فصل ١١

ومن كان يحن ويفيق فله ثلاثة أحوال :
أحدها : أن يكون جنونه غير مضبوط ، فهذا يعتبر أغلب أحواله فيجعل من أهله .

الثاني : أن يكون ذلك مضبوطاً كيوم ويوم ، وشهر وشهر ، ونحوه . ففيه وجهان ، أحدهما يعتبر الأغلب من حالته ، وهذا مذهب أبي حنيفة . والثاني تلفق أيام إفاقته . وعلى هذا الوجه ففي مقدار وقت جزيته وجهان ، أحدهما : أنه إذا اجتمع له من أيام إفاقته حول أخذت منه الجزية ، والثاني : تؤخذ منه في آخر كل حول بقدر إفاقته منه . وإن كان يحن ثلث الحول ويفيق ثلثيه أو بالعكس ففيه الوجهان كما ذكرنا ، فإن استوت إفاقته وجنونه ولم يغلب أحدهما الآخر لفقت إفاقته بقدر اعتبار الأغلب لعدمه ، فتعين التلفيق .

الحال الثالث : أن يحن نصف حول ثم يفيق إفاقة مستمرة ، أو يفيق نصفه

(١) قارن هذا المصل بالمعنى (ش ١٠ / ٥٨٣) .

ثم يجن جنوناً مستمراً ، فلا جزية عليه في وقت جنونه ، وعليه منها بقدر ما أفاق من الحول .

فصل

ولا جزية على فقير عاجز عن أدائها : هذا قول الجمهور .^(١)
وللشافعي ثلاثة أقوال هذا أحدها . والثاني يجب عليه ، وعلى هذا قولان ، أحدهما أنه يخرج من بلاد الاسلام ، أولاً سبيل إلى إقامته في دار الاسلام بغير جزية . والثاني تستقر في ذمته وتؤخذ منه إذا قدر عليها . والصحيح أنها لا تجب على عاجز عنها ، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها . وإنما فرضها عمر رضي الله عنه على الفقير المعتل لأنه يتمكن من أدائها بالكسب . وقواعد الشريعة كلها تقتضي ألا تجب على عاجز كالزكاة والدية والكفارة والخراج . « ولا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها » ولا واجب مع عجز ، ولا حرام مع ضرورة .

فإن قيل : نحن لانكلفه بها في حال إعساره ، بل تستقر ديناً في ذمته ، فمتى أيسر طوّل بها لما مضى كسائر الديون ، قيل : هذا معقول في ديون الأدبيين ؛ وأما حقوق الله تعالى فانه إنما أوجبها على القادرين دون العاجزين .

فإن قيل : الجزية أجرة عن سكنى الدار ، فتستقر في الذمة ، قيل : انتفاء أحكام الاجارة عنها جميعها يدل على أنها ليست بأجرة ، فلا يعرف حكم من أحكام الاجارة في الجزية . وقد تقدم أن عمر رضي الله عنه أجرى على السائل

(١) انظر ما ذكره ابن قدامة في (المني ، ١٠ / ٥٨٥) حول هذا الموضوع .

الذمي رزقه من بيت المال^(١)، فكيف يكلف أداء الجزية ، وهو يرزق من بيت مال المسلمين ؟!

فصل

ولا جزية على شيخ فان ولا زمن ولا أعمى ولا مريض لا يرجى برؤه ، بل قد أيس من صحته ، وإن كانوا موسرين : وهذا مذهب أحمد وأصحابه ، وأبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي في أحد أقواله ، لأن هؤلاء لا يقتلون ولا يقاتلون ، فلا تجب عليهم الجزية كالنساء والذرية .

قال الشافعي في القول الآخر: تجب عليهم الجزية بناء على أنها أجرة السكنى وأنهم رجال بالغون موسرون ، فلا يقيمون في دار الاسلام بغير جزية. وحديث معاذ يدل عليه بعمومه، وحديث عمر يتناوله بعمومه أيضاً ، فانه أمر أن تضرب على من جرت عليه المواسي . وإن الجزية إن كانت أجرة عن سكنى الدار فظاهر ، وإن كانت عقوبة على الكفر فكذلك أيضاً . فعلى التقديرين : لا يُقرون بغير جزية .

وأصحاب القول [الأول] يقولون : لما لم يكن هؤلاء من أهل القتال لم يكن عليهم جزية كالنساء والصبيان ، وقد قال أحمد في رواية عنه : من أطبق بابه^(٢) على نفسه ولم يقاتل لم يقتل ، ولا جزية عليه .

فصل

فأما الرهبان فان خالطوا الناس في مساكنهم ومعاشهم فعليهم الجزية باتفاق

(١) ارجع إلى ص ٣٨ .

(٢) في الأصل : (ما به) .

المسلمين ، وهم أولى بها من عوامهم ، فانهم رؤوس الكفر ، وهم بمنزلة علمائهم
وشمامتهم. وإن اقطعوا في الصوامع والديارات و[لم] يخالطوا الناس في عمايشهم
ومساكنهم ، فهل يجب عليهم الجزية؟ فيه قولان للفقهاء ، وهما روايتان عن
الامام أحمد ، أشهرهما لا يجب عليه ، وهو قول محمد ، والثانية يجب عليه وهو
قول أبي حنيفة إن كان معتبلاً . وقال أحمد : تؤخذ من الشمس والراهب وكل
من أنبت ، وهو ظاهر قول الشافعي ، وعليه يدل ظاهر عموم القرآن والسنة .
ومن لم ير وجوبها احتج بأنه ليس من أهل القتال (١) .

وقد أوصى الصديق رضي الله عنه بأن لا يتعرض لهم فقال في وصيته ليزيد
ابن أبي سفيان حين وجهه إلى الشام : « لا تقتل صبياً ولا امرأة ولا هرماً » (٢) .
وستمرون على أفوام في الصوامع احتبسوا أنفسهم فيها ، فدعهم حتى يميتهم الله
على ضلالتهم . وستمجدون أفواماً فخصوا عن أوساط رؤوسهم فانحرب ما فخصوا
عنه بالسيف » .

فصل

فإن ترهب بعد ضرب الجزية عليه وترك مخالطة الناس فهل تسقط الجزية عنه
بذلك ؟ فلم أر لأصحابنا فيها كلاماً ، فيحتمل أن يقال : لا تسقط عنه ، وهو
الذي ذكره مالك ، لأن ترهبه ليس بمنزلة ما وجب عليه . ولوا :
ولأنه يمكن أن يكون ترهبه لتسقط الجزية عنه . واحتمل أن يقال يستوطن فيه
مانع لو قارن العقد منع الجزية . فأشبه العجز والجنون وشمغر .

(١) تاريخ الإسلام ١٠/١٥١١ . (٢) في الأدب ولا مبرر ولا مبرر . ١ : ١٥٢ .

فصل

وأما الفلاحون الذين لا يقاتلون والحراثون فظاهر كلام الأصحاب أن تؤخذ منهم الجزية ، لأنهم لم يستثنوهم مع من استثنى . وظاهر كلام أحمد أنه لا جزية عليهم فإنه قال : من أطبق بابه على نفسه ولم يقاتل لم يقتل ، ولا جزية عليه . وقال في « المغني » : « فأما الفلاح الذي لا يقاتل فينبغي ألا يقتل لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : اتقوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم في الحرث . وقال الأوزاعي : لا يقتل الحراث إذا علم أنه ليس من المقاتلة . وقال الشافعي : يقتل إلا أن يؤدي الجزية ، لدخوله في عموم المشركين . ولنا قول عمر ، فإن أصحاب النبي ﷺ لم يقتلوه حين فتحوا البلاد ، ولأنهم لا يقاتلون ، فأشبهوا الشيوخ والرهبان » (١) . انتهى كلامه ، وظاهره أنه لا حجة عليهم .

فصل

وأهل خيبر وغيرهم من اليهود في الذمة والجزية سواء ، لا يعلم نزاع بين الفقهاء في ذلك . ورأيت لشيخنا في ذلك فصلاً نقلته من خطه بلفظه قال : « والكتاب الذي بأيدي الخيابة الذي يدعون أنه بخط علي في إسقاط الجزية عنهم باطل . وقد ذكر ذلك الفقهاء من أصحابنا وأصحاب الشافعي وغيرهم كأبي العباس بن شريح والقاضي أبي يعلى والقاضي الماوردي وأبي محمد المقدسي وغيرهم .

(١) قارن بالـ (ش ١٠ / ٥ : ٥) والعبارة هنا منقولة بالـ .

وذكر الماوردي أنه إجماع^(١). وصدق^(٢) قال: « هذا الحكم ثابت بالكتاب والسنة والإجماع ، ثابت بالعموم لفظاً ومعنى ، وهو عموم منقول بالتواتر لم يخصه أحد من علماء الاسلام . ولا دليل [على] شيء أو له الشرع فيمتنع تخصيصه بما لا تعرف صحته ولا وجد أيضاً في الشريعة للمخصص^(٣) ، فان الواحد من المسلمين مثل أبي بردة بن دينار وسالم أبي حذيفة إنما خص بحكم لقيام معنى اختص به ، وليس كذلك اليهود وأعقابهم ، بل الخيابة قد صدر منهم محاربة الله ورسوله . و [في] قتال علي لهم ما يكونون به أحق بالاهانة ، فأما الأكرام وترك الجهاد إلى الغاية التي أمر الله بها في أهل دينهم فلا وجه له . وأيضاً فإن النبي ﷺ لم يضرب جزية راتبية على من حاربه من اليهود ، لا بني قينقاع ولا النضير ولا قريظة ولا خيبر ، بل نفى بني قينقاع إلى أذرعات ، وأجلى النضير إلى خيبر ، وقتل قريظة ، وقاتل أهل خيبر ، فأقرهم فلاحين ماشاء الله ، وأمر بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، ولكن لما بعث معاذاً إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافراً . »

قلت : ومقصود شيخنا : أن أهل خيبر وغيرهم من اليهود كانوا في حكمه سواء ، فلم يأخذ الجزية من غيرهم حتى أسقطها عنهم ، فإن الجزية إنما نزلت

(١) قال الماوردي في (الأحكام السلطانية ص ١٣٨) ما نقله : « ويهود خيبر وغيرهم في الجزية سواء ، بإجماع الفقهاء . »

(٢) أي شيخنا ، ولعله ابن تيمية . وإن كنا لم نبتدأ إلى هذا النص في كتبنا إلا أن تسمية المعروفة المشهورة . على أن ان التميمي صرح بأنه نقل هذا النص عن سيده . فلو من أمالي الشيخ التي لا نملك دليلاً على أنها مائة في بعض كتبه .

(٣) كذا بالأصل .

فريضتها بعد فراغه من اليهود وحربهم ، فإنها نزلت في سورة « براءة » عام حجة الصديق رضي الله عنه سنة تسع ، وقتاله لأهل خيبر كان في السنة السابعة وكانت خيبرُ بعد صلح الحديبية جعلها الله سبحانه شكراناً لأهل الحديبية وصبرهم ، كما جعل فتح قريظة بعد الخندق شكراناً وجبراً لما حصل للمسلمين في تلك النزوة ، وكما جعل النصير بعد أحد كذلك ، وجعل قينقاع بعد بدر . وكل واقعة من وقائع رسول الله ﷺ بأعداء الله اليهود كانت بعد غزوة من غزوات الكفار ، ولم تكن الجزية نزلت بعد ، فلما نزلت أخذها رسول الله ﷺ من نصارى نجران ، وهم أول من أخذت منهم الجزية كما تبين ، وبُعث معاذ فأخذها من يهود اليمن .

فإن قيل : فلم يأخذها من أهل خيبر بعد نزولها ؟ قيل : كان قد تقدم صلحه لهم على إقرارهم في الأرض بنصف ما يخرج منها ماشاء ، فوفى لهم عهدهم ولم يأخذ منهم غير ما شرط عليهم ؛ فلما أجلاهم عمر رضي الله عنه إلى الشام ظنوا أنهم يستمرون على أن يعفوا منها ، فزوروا كتاباً يتضمن أن رسول الله ﷺ أسقطها عنهم بالكلية . وقد صنف الخطيب والقاضي وغيرهما في إبطال ذلك الكتاب تصانيف ذكرها فيها وجوهاً تدل على أن ذلك الذي بأيديهم موضوع باطل . قال شيخنا : « ولما كان عام إحدى وسبع مئة أحضر جماعة من يهود دمشق عهداً ادعوا أنها قديمة ، وكلها بخط علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقد غشوها بما يقتضي تعظيمها ، وكانت قد نفقت على ولاية الأمور من مدة طويلة ، فأسقطت عنهم الجزية بسببها وبأيديهم تواقع ولاية ؛ فلما وقفت عليها تبين في نفسها ما يدل على كذبها من وجوه كثيرة جداً ، منها اختلاف

الخطوط اختلافاً متفاقاً في تأليف الحروف الذي يُعلم معه أن ذلك لا يصدر عن كاتب واحد ، وكلها نافية أنه خط علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ ومنها أن فيها من اللحن الذي يخالف لغة العرب ما لا يجوز نسبة مثله إلى علي رضي الله عنه ولا غيره ؛ ومنها الكلام الذي لا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ في حق اليهود مثل قوله : « أنهم يعادلون بالإجلال والاكرام » وقوله : « السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » وقوله : « أحسن الله بكم الجزاء » وقوله : « وعاليه أن يكرم محسنكم ويعفو عن سيئكم » وغير ذلك ؛ ومنها أن في الكتاب إسقاط الخراج عنهم مع كونهم في أرض الحجاز ، والنبي ﷺ لم يضع خراجاً قط ، وأرض الحجاز لا خراج فيها بحال ، والخراج أمرٌ يجب على المسلمين ، فكيف يسقط عن أهل الذمة ؛ ومنها أن في بعضها إسقاط الكاف والسخر عنهم ، وهذا مما فعله الملوك المتأخرون ، لم يشرعه الرسول ﷺ وخلفاؤه ، وفي بعضها أنه شهد عنده عبد الله بن سلام وكعب بن مالك وغيرهما من أخبار اليهود : وكعب بن مالك لم يكن من اليهود فاعقبوا أنه كعب بن مالك ، وذلك لم يكن من الصحابة ، وإنما أسلم على عهد عمر رضي الله عنه ؛ ومنها أن لفظ الكلام ونظمه ليس من جنس كلام النبي ﷺ ؛ ومنها أن فيه من الإطالة والحشو ما لا يشبه عهود النبي ﷺ ، وفيه وجوه أخر متعددة مثل أن هذه العهود لم يذكرها أحد من العلماء المتقدمين قبل ابن شريح ، ولا ذكروا أنها رفعت إلى أحد من ولادة الأمور فعملوا بها ، ومثل ذلك مما يتعين شهرته وقوله .

قلت : ومنها أن هذا لم يروه أحد من مصنفى كتب السير والنواریخ . ولا

رواه أحد من أهل الحديث ولا غيرهم البتة ، وإنما يعرف من جهة اليهود ، ومنهم
بدأ وإليهم يعود .

فصل

وأما العبد فإن كان سيده مسلماً فلا جزية عليه باتفاق أهل العلم ، ولو وجبت
عليه لوجبته على سيده ، فإنه هو الذي يؤديها عنه . وفي «السنن» و«المسند»
من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تصلح
قبلتان في أرض ، وليس على مسلم جزية ^(١) » .

وإن كان العبد لكافرٍ فالنصوص عن أحمد أنه لا جزية عليه أيضاً : وهو
قول عامة أهل العلم . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أنه
لا جزية على العبد ^(٢) . وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال « لا جزية على عبد »
وفي رفعه نظر ، وهو ثابت عن ابن عمر . وإن العبد محقون الدم فأشبهه النساء
والصبيان . ولأنه لا مال له ، فهو أسوأ حالاً من الفقير العاجز ، ولأنها لو وجبت
عليه لوجبته على سيده ، إذ هو المؤدي لها عنه ، فيجب عليه أكثر من
جزية ، ولأنه تبع فلم يجب عليه الجزية كذرية الرجل وامراته ، ولأنه مملوك فلم
يجب عليه كبهائمه ودوابه . وعن أحمد رواية أخرى أنها تجب عليه . ونحن
نذكر نصوص أحمد من الطريقين . قال أبو طالب : سألت أبا عبد الله عن العبد
النصراني عليه جزية ؟ قال : ليس عليه جزية . وقال في موضع آخر : قلت :
فالعبد ليس عليه جزية ، لنصراني كان أو لمسلم ، كما قال أبو محمد رضي الله

(١) فارت بالأموال ص ٤٧ . (٢) فارت بالمعنى (ش ١٠ / ٥٨٧) .

عنه . وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن رجل مسلم كاتب عبداً نصرانياً هل تؤخذ من العبد الجزية من مكاتبته ؟ فقال : إن العبد ليس عليه جزية ، والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم . وقال أحمد : ثنا يزيد ، ثنا سعيد عن قتادة عن سفیان العقيلي عن أبي عياض قال : قال عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه : لا تشتروا من رقيق أهل الذمة ولا مما في أيديهم ، لأنهم أهل خراج ^(١) يبيع بعضهم بعضاً ، ولا يقرن أحدكم بالصغار بعد إذا ألقاه الله منه . قال حنبل : سمعت أبا عبد الله قال : أراد عمر أن يوفر الجزية ، لأن المسلم إذا اشتراه سقط عنه أداء ما يؤخذ منه ^(٢) ، والذي يؤدي عنه وعن مملوكه خراج جماجمهم ، إذا كانوا عبيداً أخذ منهم جميعاً الجزية . وقال إسحاق بن منصور : قلت لأبي عبد الله : قول عمر « لا تشتروا رقيق أهل الذمة » ؟ قال : لأنهم أهل خراج . يؤدي بعضهم عن بعض ، فإذا صار إلى المسلم انقطع عنه ذلك .

فصل

ومن بعضه | حر ^(٣) ، فقياس المذهب أن عليه الجزية بقدر ما فيه من الحرية .

فصل

فإن عتق العبد فهل تجب عليه الجزية ؟ فيه روايتان عن أحمد . إحداهما أن الجزية واجبة عليه سواء كان المعتق مسلماً أو كافراً : وهذا ظاهر المذهب وقول أكثر أهل العلم ، منهم الإمام الشافعي وأبو حنيفة والليث بن سعد وسفيان ^(١) في الأصل : « أهل خراج » .

(٢) هذه الجملة كالمناقضة في الأصل : وإليك صورته : « أراد أن يخرج منه » . إذا اشتراه سقط عنه إذا ما يؤخذ منه » . وإليك تصحيحه : « أراد أن يخرج منه » . (٣) (٥٨٧/١٠) .

(٤) عنه في (المعني ش ١٠ ٥٨٧) . قوله « لا » : لا يتجرأ ويبيع . وفي الخبر : «

الثوري وغيرهم. والثانية لاجزية عليه : ونص عليها في رواية بكر بن محمد عن أبيه أنه قال لأبي عبد الله: النصراني الذي أعتق عليه الجزية ؟ قال: ليس عليه جزية ، لأن ذمته ذمة مواليه ، ليس عليه جزية . ووهن الخلال هذه الرواية وقال : هذا قول قديم رجع عنه أحمد ، والعمل على ما رواه الجماعة .
وعن الامام مالك روايتان أيضاً : إحداهما أن عليه الجزية ، إن كان المعتقد له مسلماً فلا جزية عليه ، إن عليه الولاء لسيدته ، وهو شعبة من الرق ، وإنه عبد المسلم . قلت : وهي مسألة اختلف فيها التابعون ، فعمر بن عبد العزيز أخذ منه الجزية ، والشعبي لم ير عليه جزية وقال : ذمته ذمة مولاه ، حكاه أحمد عنهما .

فصل

ومن أسلم سقطت عنه الجزية سواء أسلم في أثناء الحول أو بعده . ولو اجتمعت عليه جزية سنين ثم أسلم سقطت كلها : هذا قول فقهاء المدينة وفقهاء الرأي وفقهاء الحديث إلا الشافعي وأصحابه فإنه قال : إن أسلم بعد الحول لم تسقط ، لأنه دين استحقه صاحبه واستحق المطالبة به في حال الكفر ، فلم تسقط بالاسلام كالخراج وسائر الديون . وله - فيما إذا أسلم في أثناء الحول - قولان : أحدهما أنها تسقط، والثاني أنها تؤخذ بقسطه . والصحيح الذي لا ينبغي القول بغيره سقوطها ، وعليه تدل سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه . وذلك من محاسن الاسلام وترغيب الكفار فيه ، وإذا كان رسول الله ﷺ يعطي الكفار على الاسلام حتى يسلموا يتألفهم بذلك ، فكيف ينفر عن الدخول في الاسلام من أجل دينار ؟ فأين هذا من ترك الأموال للدخول في الاسلام ؟

قال سفيان الثوري عن قابوس^(١) بن أبي خبيان عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس على مسلم جزية » . قال أبو عبيد : تأويل هذا الحديث : لو أن رجلاً أسلم^(٢) في آخر السنة وقد وجبت الجزية عليه ، أن إسلامه يسقطها عنه فلا تؤخذ منه ، وإن كانت قد لزمته قبل ذلك ، لأن المسلم لا يؤدي الجزية ولا تكون عليه ديناً [كما لا تؤخذ منه فيما يستأنف بعد الإسلام]^(٣) . وقد روي عن عمر وعلي وعمر بن عبد العزيز ما يحقق هذا المعنى : حدثنا عبد الرحمن عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن رباح^(٤) قال : كنت مع مسروق بالسلسلة فحدثني أن رجلاً من الشعوب - يعني الأعاجم - أسلم ، وكانت تؤخذ منه الجزية ، فأتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : يا أمير المؤمنين ، أسلمت والجزية تؤخذ مني . فقال : لعلك أسلمت متعوذاً ، قال : أما في الإسلام ما يعيدني ؟ قال : فكتب أن لا تؤخذ منه الجزية .

وحدثنا هشيم قال : أخبرنا سيار عن الزبير بن عدي قال : أسلم دهقان على عهد علي رضي الله عنه فقال له علي رضي الله عنه : إن أقمت في أرضك رفعنا عنك جزية رأسك ، وأخذناها من أرضك ، وإن نحوات عنها فنحن أحق بها^(٥) . وحدثنا يزيد بن هارون عن المسعودي عن محمد بن عبيد الله التقي أن دهقاناً أسلم فقام إلى علي فقال له علي : أما أنت فلا جزية عليك ، وأما أرضك فلنا . وحدثنا حجاج عن حماد بن سلمة عن حميد قال : كتب عمر بن عبد العزيز :

(١) في الأصل (قابوس) . ومارن بالأموال ص ٤٧ : روم الحديث ١٢١

(٢) في الأموال : (أن رجلاً لو أسلم ...) .

(٣) الريادة من الأموال ص ٤٧ .

(٤) في « تعجيل المصلحة » أنه يجري ثقة .

(٥) مارن بالأموال ص ٤٨ .

من شهد شهادتنا واستقبل قبلتنا واختن فلا تأخذوا منه جزية .

قال أبو عبيد^(١) : « أفلا ترى أن هذه الأحاديث قد تنابت عن أئمة الهدى باسقاط الجزية عن أسلم ، ولم ينظروا في أول السنة كان ذلك ولا في آخرها ، فهو عندنا على أن الاسلام أهدر ما كان قبله [منها] ، وإنما احتاج الناس إلى هذه الآثار في زمن بني أمية لأنه يروى عنهم ، أو عن بعضهم ، أنهم كانوا يأخذونها منهم وقد أسلموا ، يذهبون إلى أن الجزية بمنزلة الضرائب على العبيد ، يقولون : لا يسقط إسلام العبد عنه خريسته ، ولهذا اختار من اختار^(٢) من القراء الخروج عليهم . وقد روي عن يزيد بن أبي حبيب ما ثبت ما كان من أخذهم أياها : حدثنا عبد الله بن صالح ، ثنا حرملة بن عمران عن يزيد بن أبي حبيب قال : أعظم ما أتت هذه الأمة بعد نبيها ثلاث خصال : قتلهم عثمان بن عفان ، وإحراقهم الكعبة ، وأخذهم الجزية من المسلمين . »

والجزية وضعت في الأصل إذلالا للكفار وصنارا ، فلا تجماع الاسلام بوجه ، ولأنها عقوبة فتسقط بالاسلام ، وإذا كان الاسلام يهدم ما قبله من الشرك والكفر والمعاصي ، فكيف لا يهدم ذل الجزية وصغارها ؛ وإن المقصود تألف الناس على الاسلام بأنواع الرغبة فكيف لا يتألفون باسقاط الجزية ؟ وكانت رسول الله ﷺ يعطي على الاسلام عطاء لا يعطيه على غيره ، وقد جعل الله سبحانه سهما في الزكاة للؤلؤة تلوبهم ، فكيف لا يسقط عنهم الجزية بإسلامهم ؟ وكيف يسلط الكفار أن يتحدوا بينهم بأن من أسلم منهم أخذ بالضرب والحبس ومنع ما يملكه حتى يعطي ما عليه من الجزية ؟

(١) قارن بالآله وال ٨ : . (٢) في الاموال : (استجاز من استجار)

فصل

فإن مات الكافر في أثناء الحول سقطت عنه ولم تؤخذ بقدر ما أدرك منه، وإن مات بعد الحول فذهب الشافعي [إلى] أنها لا تسقط وتؤخذ من تركته، وهو ظاهر كلام أحمد. وقال أبو حنيفة: تسقط بالموت، وحكاية أبو الخطاب عن شيخه القاضي. قال أبو عبيد^(١): «وأما موت الذي في آخر السنة فقد اختلف فيه، فحدثنا سعيد بن عفير عن عبد الله بن لهيعة عن عبد الرحمن بن جندة - كاتب حيان بن سريج - وكان حيان بن سريج بعث إلى عمر بن عبد العزيز وكتب إليه يستفتيه: أيجعل جزية موتى القبط على أحيائهم؟ فسأل عمر عن ذلك عراك بن مالك، وعبد الرحمن يسمع فقل: ما سمعت لهم به قد ولا عهد، إنما أخذوا عنوة بمنزلة الصيد. فكتب عمر إلى حيان بن سريج يأمره أن يجعل جزية الأموات على الأحياء، وكان حيان واليه على مصر. قال: وقد روي من وجه آخر عن معقل بن عبيد الله عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: ليس على من مات ولا من أبق جزية. يقول: لا تؤخذ من ورثته بعد موته، ولا يجعلها بمنزلة الدين، ولا تؤخذ من أهله إذا هرب عنهم منها، لأنهم لم يكونوا ضامين لذلك».

قال الآخذون لها: هي دين وجب عليه في حياته فلم يسقط بموته، كديون آدميين. [و] قال المسقطون: هي عقوبة، فتسقط بالموت كالحدود، ولأنها صغار وإذلال، فزال بزوال محله. وقولكم: إنها دين فلا تسقط بالموت إنما يتأتى على أصل من لا يسقطها بالسلام، وأما من أسقطها بالسلام فلا يصح

(١) الأموال ص ٤٩.

منه هذا الاستدلال . ولا ريب أن الجزية عقوبة وحق عليه ، ففيها الأمران ، فمن غلب جانب العقوبة أسقطها بالموت كما تسقط العقوبات الدنيوية عن الميت ، ومن غلب فيها جانب الدين لم يسقطها . والمسألة تحتمله ، والله أعلم .

فصل

فإن اجتمعت عليه جزية سنين استوفيت كلها عند الجمهور ^(١) . وقال أبو حنيفة : تتداخل وتتخذ منه جزية واحدة ، وأجراها مجرى العقوبة ، فتندخل كالحدود . والجمهور جعلوها بمنزلة سائر الحقوق المالية كالدية والزكاة وغيرها . وقول الجمهور أصح ، إلا أن يناسب التخفيف عنه بترك أداء ما وجب عليه للمسلمين ، ولا سيما إذا [كان] ممن لا يعذر بالتأخير .

ولو قيل بمضاعفته عليه عقوبة له لكان أقوى من القول بسقوطها . والله أعلم .

فصل

وإذا بذلوا ما عليهم من الجزية أو الخراج أو الدية أو الدين أو غيره ، من عين ما تعتقد ^(٢) نحن محرماً ، ولا يعتقدون تحريره ، كالحر والخنزير ، جاز قبوله منهم : هذا مذهب أحمد وغيره من السلف . قال الميموني : قرأت على أبي عبد الله : هل على أهل الذمة إذا اتجروا في الحر والخنزير العشر ؟ أناخذمنه ؟ فأملى علي : قال عمر : ولؤم بيعها . لا يكون هذا إلا على الأخذ . قلت : كيف إسناده ؟ قال : إسناده جيد . وقال يعقوب بن يحنان : سألت أبا عبد الله عن خنازير أهل الذمة وخمورهم ، قال : لا تهتل خنازيرهم فإن لهم عهداً ، ألا تؤخذ

(١) فإرن بالمعنى (س ١٠ / ٥٩٠) .

(٢) في الأصل : « من غير ما تعتقد نحن محرماً » ، ويديهي أنه خطأ .

منهم خمر ولا خنزير يكون لهم بيعها . وقال عبد الله : قلت لأبي : فإن كان مع النصراني خمر وخنزير ، كيف يصنع بها ؟ فقال : قال عمر : ولوهم بيعها ، وهو قول شنيع ، ولا أراه يعجبني . وكذلك نقل عنه صالح سواء . وقال أبو عبيد : « باب أخذ الجزية من الخمر والخنزير » : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان بن سعيد عن إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي عن سويد بن غفلة قال : بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن ناساً يأخذون الجزية من الخنزير ، وقام بلال فقال : إنهم ليفعلون ، فقال عمر رضي الله عنه : لاتفعلوا ، ولوهم بيعها . وحدثنا الأنصاري عن إسرائيل عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة أن بلالاً قال لعمر : إن عمالك يأخذون الخمر والخنزير في الخراج . فقال : لاتأخذوها منهم ، ولكن ولوهم بيعها ، وخذوا أنتم من الثمن . قال أبو عبيد : « يريد أن المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر والخنزير من جزية رؤوسهم وخراج أراضيهم بقيمتها ثم يتولى المسلمون بيعها ، فهذا الذي أنكره بلال ونهى عنه عمر ، ثم رخص لهم أن يأخذوا ذلك من أئمتها إذا كان أهل الذمة المتولين لبيعها لأن الخمر والخنزير مال من أموال أهل الذمة ، ولا يكون مالا للمسلمين . »

ومما يبين ذلك ما حدثني به علي بن معبد عن عبيد الله بن عمر عن الليث بن أبي سالم أن عمر كتب إلى العمال يأمرهم بقتل الخنزير ، ويقتضي أئمتها لأهل الجزية من جزيتهم . قال أبو عبيد : فهو لم يجعلها قصاصاً من الجزية إلا وهو يراها مالا من أموالهم ، فإذا مر الذي بالخمر والخنزير على العاشر فإنه لا يطيب له أن يعشرها ولا يأخذ ثمن العشر منها ، وإن كان الذي هو المتولي لبيعها

يضاً . وهذا ليس من الباب الأول ولا يشبهه ، لأن ذلك حق وجب على رقابهم وأرضيهم ، والعشر هاهنا إنما هو شيء يوضع على الحر والخنازير أنفسها فلذلك ثمنها لا يطيب ، لقول رسول الله ﷺ : « إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه » .

قال أبو عبيد : « وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أفتى في مثل هذا بغير ما أفتى به في ذلك ، وكذلك عمر بن عبد العزيز : ثنا أبو الأسود المصري ، حدثنا عبد الله بن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة الشيباني (١) أن عتبة بن فرقد بعث إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأربعين ألف درهم صدقة الحر ، فكذب إليه عمر : بعثت إلي بصدقة الحر ، وأنت أحق بها من المهاجرين ، وأخبر الناس بذلك ، وقال : والله لا أستعملك على شيء بعدها ، قل : فترعه ، قال : رحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن المثني بن سعيد الضبي قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة : أن ابعث إلي بفضل الأموال التي قبلك من أين دخلت ، فكتب إليه بذلك ، وصنفه له ، فكان فيما كتب إليه : من عشر الحر أربعة آلاف درهم . قال : فلبثنا ما شاء الله ، ثم جاء جواب كتابه : إنك كتبت إلي تذكر من عشر الحر أربعة آلاف درهم ، وإن الحر لا يعثرها مسلم ولا يشتريها ولا يبيعها ، فإذا أتاك كتابي هذا فاطلب الرجل فارددها عليه فهو أولى بما كان فيها . فطلب الرجل فردت عليه الأربعة الآلاف وقال ، أستغفر الله ، إني لم أعلم . قال أبو عبيد : فهذا عندي الذي عليه العمل ، وإن كان إبراهيم النخعي قد قال غير ذلك : حدثنا يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان عن حماد عن إبراهيم

(١) وهو ابن أسعد السبيعي : كما في « خلاصة الذهب » .

في الذمي يمر بالتمر على العاشر . قال : يضاعف عليه العشور؛ قال أبو عبيد^(١) :
وكان أبو حنيفة يقول : إذا مر على العاشر بالتمر والخنازير عشر التمر ولم يعشر
الخنازير : سمعت محمد بن الحسن يحدث بذلك عنه . قال أبو عبيد : وقول
الخليفتين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر بن عبد العزيز رحمه الله أولى
بالاتباع ألا يكون على التمر عشر أيضاً » انتهى .

وهذا الفرق هو محض الفقه ، فانهم إذا تباعوها فيما بينهم فقد تعاقدوا على
ما يعتقدونه مالا ، فاذا أخذناه منهم أخذنا [ما] هو حلال عندهم . وإن
كانوا^(٢) لا يعتقدونه كل سنة كما اكتسبوه بعود أو مواريث أو أسباب
من هبات ووصايا - فغيرها لا يجوز في شرعنا - وعاملونا به أو قضونا إياه
مما كنا عليهم ، ساغ لنا أخذه ، وإن لم يسوغ في شرعنا تلك الأسباب التي
حدّثها ، كما تأخذ المرأة من مهر في عقد نكاح لا نجيزه نحن وهم يعتقدونه
نكاحاً . وهذا بخلاف ما سرقوه أو غصبوه أو اكتسبوه بوجه يعتقدون
تحريمه كالربا ، فانه حرام عليهم بنص التوراة . وأما ما منعه الخليفتان فهو فرض
العشر على نفس التمر والخنازير إذا اتجروا فيها ، فهذا غير أخذ أثمانها منهم
إذا كان لنا عليهم ذلك من وجه آخر . فالفرق بين أن يكون المأخوذ من جهة
التمر والخنازير وبين أن يكون من جهة الجزية والدين والدية وغيرها ظاهر ،
وبالله التوفيق .

(١) قارن بالأموال أيضاً .

(٢) في الأصل (وإن كنا)

فصل

وأخذ الجزية من أهل الكتاب وحل ذبائهم ومنا كحتهم مرتب على أديانهم لا على أنسابهم؛ فلا يكشف عن آبائهم هل دخلوا في الدين قبل المبعث أو بعده ، ولا قبل النسخ والتبديل ولا بعده ، فان الله سبحانه أمرهم بالجزية ولم يشرط ذلك ، وأباح لنا ذبائهم وأطعنهم ولم يشرط ذلك في حلها مع العلم بأن كثيراً منهم دخل في دينهم بعد تبديله ونسخه ، وكانت المرأة من الأنصار تنذر إن عاش لها ولد أن تهوده ، فلما جاء الاسلام أرادوا منع أولادهم من المقام على اليهودية ، وإلزامهم بالاسلام ، فأنزل الله تعالى : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » فأمسكوا عنهم .

ومعلوم قطعاً أن دخولهم في دين اليهودية كان بعد تبديله ، وبعد مجيء المسيح؛ ولم يسأل النبي ﷺ أحداً ممن أمره بالجزية متى دخل آباؤه في الدين ولا من كان يأكل هو وأصحابه من ذبائهم من اليهود ، ولا أحد من خلفائه البتة . وكيف يمكن العلم بهذا أو يكون شرطاً في حل المناكحة والذبيحة والافرار بالجزية ، ولا سبيل إلى العلم به إلا لمن أحاط بكل شيء علماً ؟ وأي شيء يتعلق به من آباءه إذا كان هو على دين باطل لا يقبله الله ؟ فسواء كان آباؤه كذلك أو لم يكونوا . والنبي ﷺ أخذ الجزية من يهود اليمن وإنما دخلوا في اليهودية بعد المسيح في زمن تبع ، وأخذها رسول الله ﷺ وخلفاؤه من بعده من نصارى العرب ، ولم يسألوا أحداً منهم عن مبدأ دخوله في النصرانية هل كان قبل المبعث أو بعده ، وهل كان بعد النسخ والتبديل أم لا ؟

وقد اختلف كلام الشافعي رحمه الله تعالى في الجزية والمناكحة فقال في « المختصر »^(١) : « وأصل ما أئني عليه أن الجزية لا تقبل من أحد دان دين ستاب ، إلا أن يكون آباؤه دانوا به قبل نزول الفرقان ، فلا تقبل ممن بدل يهودية بنصرانية ، أو نصرانية بمجوسية ، أو مجوسية بنصرانية ، أو بغير الاسلام ، وإنما أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم على ما دانوا به قبل محمد ﷺ وذلك خلاف ما أحدثوا من الدين بعده ، فإن أقام على ما كان عليه ، وإلا نُبذ إليه عهده وأخرج من بلاد الاسلام بماله ، وصار حرباً . ومن بدل دينه من كتابية لم يحل نكاحها . »

قال المزني^(٢) : قد قال^(٣) في كتاب « النكاح » : « إذا بدلت بدين يحل نكاح أهله فهو حلال » ، وهذا عندي أشبه . وقال ابن عباس رضي الله عنهما [في قوله تعالى] : « وَنَنْ يَتَوَلَّوْهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ » : فمن دان منهم دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان وبعده سواء عندي في القياس . وبالله التوفيق . »

قال المنازعون له : الكلام على هذا من وجوه :

(١) يعني « المختصر في فقه الإمام الشافعي » لإسماعيل بن يحيى المعروف بالمزني (نسبة إلى مزينة من مضر) . وفيه يقول الشافعي : « لو فاطر الشيطان ثلثه » ؛ لذلك عدوه إمام الشافعيين . وكتابه « المختصر » لا زال مخطوطاً ؛ ومن كتبه « الجامع الكبير » و « الجامع الصغير » ولم يطبع أيضاً . توفي المزني سنة ٢٦٤ هـ (ترجمته في وفيات الأعيان ١ / ٧١) .

(٢) أي في كتابه « المختصر » ، بعد أن أورد عبارة الشافعي في هذه المسألة .

(٣) أي الإمام الشافعي . أما كتاب « النكاح » الذي يعزوه هنا إلى الشافعي فقد يكون مبعثاً من مباحثه الفقهية الكثيرة المبثوثة في بعض تصانيفه ورسائله ، تبعاً لمنهجهم في تقسيم الكتاب الواحد إلى كتب وأبواب .

أحدها : أن يقال : الأصل الذي تبني عليه لا بد أن يكون معلوماً بثبوته بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ نصاً أو استنباطاً ، فأين في كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله أن الجزية لا تقبل ممن دان بدين إلا أن يكون آباؤه دانوا به قبل نزول الفرقان ؟ وأين يستنبط ذلك منها أو من أحدهما فيكون أصلاً منصوباً أو مستنبطاً ؟

الثاني: أن سكوت القرآن والسنة عن اعتبار ذلك في جميع المواضع ، وعن الإيماء إليه والدلالة عليه ، دليل على عدم اعتباره .

الثالث: أن إطلاقهما وعمومهما المطردين في جميع المواضع متناول^(١) لكل من اتصف بتلك الصفة ، ولم يرد فيها موضع واحد مخصص ولا مقيد ، فيجب التمسك بالعام حتى يقوم دليل على تخصيصه .

الرابع : أن عمل النبي ﷺ ومسيرته في أهل الكتاب بعد نزول الآية مبين أنه المراد منهما ، وقد علم أنه ﷺ لم يبين في أخذ الجزية وحل الذبائح والنكاح إلا على مجرد دينهم لا على آباءهم وأنسابهم .

الخامس : أنه سبحانه قد حكم ، ولا أحسن من حكمه ، أنه من تولى اليهود والنصارى فهو منهم : « وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُمْ مِنْهُمْ » فإذا كان أولياؤهم منهم بنص القرآن كان لهم حكمهم ، وهذا عام خص منه من يتولاهم ودخل في دينهم بعد التزام الاسلام ، فانه لا يقر ولا تقبل منه الجزية ، بل إما الاسلام أو السيف ، فانه مرتد بالنص والاجماع ؛ ولا يصح إلحاق من دخل في دينهم من الكفار قبل التزام الاسلام بمن دخل فيه من المسلمين .

(١) في الأصل : « متناول

يوضحه الوجه السادس : أن من دان بدينهم من الكفار بعد نزول الفرقان فقد انتقل من دينه إلى دين خير منه وإن كانا جميعاً باطلين . وأما المسلم فإنه قد انتقل من دين الحق إلى الدين الباطل بعد إقراره بصحة ما كان عليه وبطلان ما انتقل إليه، فلا يُقَرَّر.

السابع : أن دين أهل الكتاب قد صار باطلاً بمبعث رسول الله ﷺ فلا فرق بين من اختاره بنفسه ممن لم يتقدم دخول آبائه فيه قبل ذلك وبين من دخل فيه ممن تقدم دخول آبائه فيه ، فإن كل واحد منهما اختار ديناً باطلاً ، وما على الرجل من أبيه ؟ وأي شيء يتعلق به منه ؟

الثامن : أن تبعيته لأبيه منقطعة ببلوغه ، بحيث صار مستقلاً بنفسه في جميع الأحكام ، فما بال تبعية الأب بعد البلوغ أثرت في إقراره على دين باطل قد قطع الاسلام تبعيته فيه ؟

التاسع : أن ذلك الدين قد علم بطلانه ونسخه قطعاً بمجيء المسيح، فقد أقر على دين دخل فيه آباؤه بعد نسخه وتبديله .

العاشر : أن نسبة من دخل في اليهودية بعد بعث المسيح ، وترك دين المسيح، كنسبة من دخل في النصرانية بعد مبعث رسول الله ﷺ، إذ كلاهما دخل في دين باطل منسوخ .

الحادي عشر : أن آباء هذا الكتابي لو أدركوا دين الاسلام فدخلوا فيه ، وأقام هو على دينه بعد بلوغه، لأقررناه ولم نتعرض له مع اعتراف آبائه ببطلان دينهم الذي كانوا عليه ، فإذا أقر على دين قد اعترف آباؤه ببطلانه فكيف لا يقر على دين دخل آباؤه فيه وهم معتقدون صحته !؟

الثاني عشر : أن النبي ﷺ قبل أن يؤمر بالجهاد كان يقرأ الناس على ما هم عليه ، ويدعوهم إلى الاسلام ؛ بل كانت المرأة تسلم وزوجها كافر ، فلا يفرق الاسلام بينهما ، ولم ينزل تحريم المسلمة على الكافر إلا بعد صلح الحديبية ، وكان النبي ﷺ مع الناس في الدعوة مراتب ، فانه أمر أولاً أن يقرأ باسم ربه ، ثم أمر ثانياً أن يقوم نذيراً فأمر بانذار عشيرته وقومه ودعوتهم إلى الله تعالى ، ثم أمر بانذار الناس والصبر والعفو والهجر لمن آذاه ، ثم أمر بالهجرة ، ثم أمر بقتال من قاتله ، ثم أمر بالجهاد العام ، ثم بضرب الجزية على أهل الكتاب فضربها عليهم ، وألحق بهم المجوس ، وكانت العرب من عبّاد الأوثان قد دخلوا كلهم في الدين ، وكان ﷺ يقرأ الناس على ما هم عليه حتى يأتيه الأمر من الله بما يأخذهم به ويفعله معهم ؛ فلما جاءه أمره بالهجرة بادر إلى امتثاله ، ثم جاءه الأمر بالجهاد فقام به حقّ القيام ، ثم جاءه الأمر بالتفريق بين المؤمنين والكفار في النكاح ، ثم جاءه الأمر بصلح الكفار بتوادعهم ، ثم جاءه الأمر بأخذ الجزية منهم وإقرارهم على دينهم ، ولا يتعرض لهم ما لم ينقصوه شيئاً مما شرط عليهم ، فلم يكن قبل الهجرة والجهاد يمنع من أراد اليهود أو التنصر من أهل الأوثان ؛ فلما علت كلمة الاسلام وصار للمسلمين الغلبة والقهر منع من أراد منهم اليهود أو التنصر بعد أن أقرباً بالاسلام وأمر بقتله إن لم يراجع دين الاسلام ، ولم يمنع يهودياً من نصرانية ، ولا نصرانياً من يهودية ، كما منع المسلم منها .

وقد علم ﷺ أن من أبناء الأنصار من دخل في اليهودية بعد النسخ والتبديل ، كما روى أبو داود في « سننه »^(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) انظر سنن أبي داود ٣/٧٨ . رقم الحديث ٢٦٨٢ (باب في الأسير يكره على الاسلام).

قال : « كانت المرأة تكون مقلاتاً فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوته ، فلما أجليت بنو النضير كان فيهم من أبناء الأنصار فقالوا : لاندع أبناءنا ، فأنزل الله عز وجل : « لا إكراه في الدين ، قد تبين الرشد من الغي » (١) قال أبو داود : المقلات (٢) التي لا يعيش لها ولد . »

وهو يدل على أن من تهود ، وإن كان أصله غير يهودي ، فانه مثلهم ، والنبي ﷺ لم يمنع قبل فرض الجهاد ولا بعد موثقاً دخل في دين أهل الكتاب ، بل ولا يهودياً تنصر ، أو نصرانياً تهود ، أو مجوسياً دخل في اليهود والتنصر ، بل جمهور الفقهاء اليوم يقرونه على ذلك كما هو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات عنه ، وعنه رواية ثانية : لا يقبل منه إلا الاسلام ، وعنه رواية ثالثة : لا يقبل منه إلا الاسلام أو دينه الأول إن كان ديناً يقر أهله عليه .

الثالث عشر : أنه لو لم يعرف له أبٌ لكونه لقيطاً أو انقطع نسبه من أبيه بكونه ولد زنى ، فان ذلك لا يمنع اعتباره في دينه بنفسه . ولو كان من شرط ذلك دخول آبائه في الدين قبل النسخ والتبديل ، لم يثبت لهذا حكم دينه ولم

(١) لم يفهم روح الاسلام من ظن من العلماء في هذا المقام أن الآية منسوخة بقتال النبي للعرب وما زعموه من إكراهه إياهم على الاسلام ، لذلك قال أبو جعفر النحاس : « قول ابن عباس في هذه الآية أولى الأقوال لصحة إسناده ، ومثله لا يؤخذ بالرأي . . » إلى أن يقول : « وحكم أهل الكتاب كحكمهم » .

(٢) كتبها ناشر متن أبي داود (الشيخ محيي الدين عبد الحميد) في المتن والهامية ٧٨/٣ (المقلات بالهاء المربوطة) وظاهر أنه خطأ ، وأن الصحيح ما أنبتاه (المقلات بالهاء الطويلة) لأن هذه الاء أصلية ، فأصل المادة (القَلَت) بالتحريك ، وهو الهلاك ، وليس من القلة (انظر القاموس المحيط ١٥٤/١) .

يقرّ عليه لعدم أيّيه حساً وشرعاً ، إذ تبعيته هنا منتفية ، وإنما له حكم نفسه .
ولهذا قال الامام أحمد ومن تبعه : إنه يحكم بإسلامه في هذه المواضع وفيما إذا
مات أبواه أو أحدهما ، وهو دون البلوغ ، لأنه إنما كان كافراً تبعاً لهما ، وإلا
فهو على الفطرة الأصلية ، فإذا لم يكن له من يتبعه على دينه كان مسلماً ، لأن
مقتضى الفطرة موجود ، والمغير لها مققود ، فأحمد اعتبر في بقاءه على دينه
وجود أبويه لتتحقق التبعية ، والشافعي لم يعتبر بقاء الأبوين ولا وجودهما في
كونه تبعاً لهما ، فإذا كان قد أقره على الدين الباطل حيث لا تتحقق تبعية
الأبوين علم أن إقراره لم يكن لأجل آباءه ، وهو ظاهر .

الرابع عشر : قوله : « وإنما أذن الله تعالى بأخذ الحزبة منهم على ما دانوا
به قبل محمد ﷺ ، وذلك خلاف ما أحدثوا من الدين بعده » فيقال : إن
أريد به ما دانوا به قبل محمد ﷺ فذلك إنما هو قبل مبعث المسيح ، فلا تقبل
من يهودي جزية إلا أن يعلم أن آباءه توارثوا اليهودية قبل مبعث المسيح فانها
بطلت بمبعثه كما بطلت هي والنصرانية وسائر الأديان بمبعث رسول الله ﷺ ؛
وإن أريد به ما دانوا به قبل مبعثه وإن كان باطلاً منسوخاً فما الفرق بين ذلك
وبين ما دانوا به بعد المبعث قبل أن تبلغهم الدعوة وتقوم عليهم الحجة ؟ فانك
إنما اعتبرت وقت مبعثه خاصة ؛ وإن أريد به ما دانوا به قبل قيام الحجة عليهم
انتقض ذلك من وجهين : أحدهما أنك لم تعتبر ذلك وإنما اعتبرت نفس المبعث ؛
الثاني أن الدين إذا كان باطلاً قبل المبعث لم يكن لتمسك الآباء به أثر في
إقرار الأبناء .

الخامس عشر : أنهم إذا دانوا بدين قد أقرّ أهله عليه بعد المبعث مع

بطلانه قطعاً ، فقد أقرّوا على دينٍ مبدّل منسوخ ، وأخذت منهم الجزية عليه .
 السادس عشر : أن قوله : « بخلاف ما أحدثوا من الدين بعده » يشعر بأنه
 كان صحيحاً إلى زمن المبعث ، فأحدثوا بعد المبعث ديناً آخر غيره ، فكذلك
 لا يقرون عليه . وهذا خلاف الواقع فإنهم كانوا قد أحدثوا وبدلوا قبل مبعث
 رسول الله ﷺ ، فلما بعث ﷺ استمروا على ذلك الأحداث والتبديل ،
 وانضاف إليه إحداث آخر وتبديل آخر ، فلم يكن دينهم قبل المبعث سالماً
 من الأحداث والتبديل ، بل كان كله قد انتقض إلا الشيء القليل منه .

السابع عشر : قوله : « فإن أقام على ما كان عليه ، وإلا نبذ إليه عهده »
 فيقال : متى صار رسول الله ﷺ وخلفاؤه في أهل الذمة هذه السيرة ؟ ومتى
 قال هو أو أحد من خلفائه ليهودي أو نصراني : متى دخل آباؤك في الدين ؟
 فإن كانوا دخلوا فيه قبل مبعثي ، وإلا نبذت إليك العهد ! وأيضاً فإن الذي كان
 عليه باطلاً قطعاً ، سواء أدرك آباؤه حقه أو لم يدركوه ، فهو مقيم على ما كان
 عليه آباؤه من الباطل .

الثامن عشر : أن إقراره بين أظهر المسلمين على باطل دينه بالجزية والنل
 والصغار ، والتزام أحكام الملة ، وكف شره عن المسلمين ، خير وأنفع للمسلمين
 من أن يخرج بماله إلى بلاد الكفار المحاربين ، فيكون قوة للكفار ، محارباً
 للإسلام ، ممتنعاً من أداء الجزية وجريان أحكام الملة عليه مع إقامته على
 الدين الباطل .

التاسع عشر : قوله : « ومن بدل دينه من كتابية لم يحل نكاحها »
 فيقال : إذا كان العلم بكون الكتابية دخل آباؤها في الدين قبل النسخ والتبديل

شرطاً في حل نكاحها لم يحلّ نكاح امرأة من أهل الكتاب حتى يعرف أن آباءها كانوا كذلك، — وهذا لاسبيل إلى العلم به إلا من جهتهم — وخبرهم لا يقبل في ذلك، والمسلمون لا علم لهم بذلك، فلا يحل نكاح امرأة كناية أصلاً، وهذا خلاف نص القرآن !

ولا يقال : من لم يعلم حال أبيها جاز نكاحها ، فان شرط الحل إذا لم يعلم ثبوته امتنع ثبوت الحل. والصحابة رضي الله عنهم تزوجوا منهم، ولم يسألوا عن ذلك. وقد أُلزم المُرزِيّ الشافعيّ بالنكاح فقال الشافعي في كتاب « النكاح » : « إذا بدلت بدين يحل نكاح أهله فهو حلال ». قال المُرزِيّ : وهذا عندي أشبه . ثم احتج بقول ابن عباس رضي الله عنهما [في تأويل قوله تعالى] : « وَنَّ يَتَوَلَّوْهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ » ، وهذا من أحسن الاحتجاج. ثم قال المُرزِيّ : فمن دان منهم دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان وبعده سواء عندي في القياس .

الوجه العشرون : أنه لو صح اشتراط ذلك الشرط لم يُبَحْ لنا ذبيحة أحد من أهل الكتاب ، لأننا لا نعلم متى دخل آباؤه في الدين ؛ والجهل بوجود الشرط كالعلم بانتفائه في امتناع ثبوت الحكم قبل تحققه . وقد قال الشافعي رحمه الله : « تنصرت قبائل من العرب قبل أن يبعث الله محمداً ﷺ وينزل عليه الفرقان ، فدانت بدين أهل الكتاب ، فأخذ عليه الصلاة والسلام الجزية من أكييد دومة ، وهو رجل يقال : من غسان أو كندة ، ومن أهل ذمة اليمن وعامتهم عرب ؛ ومن أهل نجران وفيهم عرب ؛ فدل ما وصفت [على] أن الجزية ليست على الأحساب وإنما هي على الأديان » .

فقد صرح رحمه الله تعالى بعدم اعتبار الأنساب في الجزية ، وأخبر أنها على الأديان. ومعلوم أن هذا لا فرق بينه وبين أن يكون الآباء دانوا بالدين قبل تبديله أو لم يكونوا كذلك. وكون الآباء قد دخلوا في الدين قبل نزول القرآن ، بعد بطلانه وتبديله ، لا أثر له ، فإنهم بين المبعث وضرب الجزية كانوا قد دخلوا في دين يقرؤون عليه. ونكتة المسألة أنهم بعد المبعث ، وإن دخلوا في دين باطل ، قد دخلوا في دين يقرؤون عليه ، وذلك قبل الأمر بالجهاد .

فهذه الوجوه ونحوها ، وإن كانت مبطلّة لهذا الأصل ، فإنها من أصول الشافعي رحمه الله تعالى وقواعده : فمن كلامه وكلام أمثاله الأئمة استفدناها ، ومنهم تعلمناها ، ولم نخرج فيها عن أصوله وقواعده. وليس المعتنون بالوجوه والطرق ، واختلاف المنتسبين إليه ، والاعتناء بعباراتهم أقرب إليه منا ، ولا أولى به ، بل هذه طريقته وأصوله التي أوصى بها أصحابه ، فمن وافقه في نفس أصوله أحقّ به ممن أعرض عنها ، والله المستعان .

وقد قال أبو المعالي الجويني في « نهايته » ^(١) ، بعد أن حكى كلام بعض

(١) يعني « نهاية المطالب في دراية المذهب » وهي مخطوطة في فقه الشافعية ، تقع في اثني عشر مجلداً . وأبو المعالي الجويني - صاحب هذه النهاية - هو عبد الملك بن عبد الله الذي يعد أعلم المتأخرين بمذهب الإمام الشافعي ، وكان من أصحابه . ينسب إلى جوين ، من نواحي نيسابور ، ويلقب بإمام الحرمين لمجاورته بمكة والمدينة . له كتابان آخران مخطوطان جديران بالنشر كلاهما في أصول الفقه ، أحدهما « منبث الخلق » والآخر « البرهان » .

ومن كتبه المطبوعة « الإرشاد » ، و « الورقات » ، و « العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية » . توفي الجويني سنة ٧٨٠ هـ . (ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٢ : ٩ / ٣ ووفيات الأعيان ٢٧٨ / ١) .

أصحاب الشافعي : « إن من تنصر أو تهود بعد تبديل الدينين ، وتغيير الكتابين ، قبل مبعث نبينا ﷺ نظر ، فإن تمسك بالدين غير مبدل ، وحذف التبديل ، ثم أدركه الاسلام قبلت الجزية منه ؛ وإن دخل في الدين المبدل ثم أدركه الاسلام لم يقبل منه ، وإن كان ذلك قبل المبعث . وهل يقبل من أولاده ؟ فيه وجهان مبنيان على أن الجزية هل تؤخذ من أولاد المرتدين ؟ » قال : « وهذا كلام مختلط لا تعويل عليه . والمذهب القطع بأخذ الجزية ممن تمسك بالدين المبدل قبل المبعث وأدركه الاسلام ، نظراً إلى تغليب الحقن . وإذا تعلق بالكتاب فليس كله مبدلاً ، وغير المبدل منه ينتصب شبهة في جواز حقن دمه بالجزية ، إذ ذاك لا ينحط عن الشبهة التي تعلق بها المجوس فلا ينبغي أن يعتد بهذا ، بل الوجه القطع بقبول الجزية كما قدمنا » انتهى .

وهذا الذي ذكره في غاية القوة ، وما ذكره من حكي كلامه مخالف للمعلوم المقطوع به من سنة رسول الله ﷺ ، وبقي عليه درجة واحدة ، وهي القطع بأخذها ممن تهود بعد المبعث قبل الأمر بالقتال ، إذ كانوا مقرين على دينهم ، فقد دخل في دين باطل يقر أهله عليه ، كما تقدم .

فصل

في بني تغلب وأحكامهم

بنو تغلب بن وائل بن ربيعة بن نزار ، من صميم العرب ، انتقلوا في الجاهلية إلى النصرانية ، وكانوا قبيلة عظيمة لهم شوكة قوية ، واستمروا على

ذلك حتى جاء الاسلام فصولحوا على مضاعفة الصدقة عليهم عوضاً من الجزية ،
واختلفت الرواية متى صولحوا .

ففي « سنن أبي داود » ^(١) من حديث إبراهيم بن مهاجر عن زياد بن
« حذير » ^(٢) قال : قال علي : « لئن بقيت لنصارى بني تغلب لأقتلن المقاتلة ،
ولأسبين الذرية ، فاني كتبت الكتاب بينهم وبين النبي ﷺ على ألا ينصروا
أبناءهم » . لكن قال أبو داود : « هذا حديث منكر ، بلغني عن أحمد بن
حنبل أنه كان ينكر هذا الحديث إنكاراً شديداً » . وقال أبو علي [اللؤلؤي] :
« لم يقرأه أبو داود في العرصة الثانية » انتهى .

وإبراهيم بن مهاجر ضعفه غير واحد ^(٣) ، والمشهور أن عمر هو الذي صالحهم .
قال أبو عبيد ^(٤) « ثنا أبو معاوية ، ثنا أبو إسحاق الشيباني عن السفاح ^(٥) عن
داود بن كُرْدوس قال : صالحت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن بني تغلب
- بعدما قطعوا الفرات ، وأرادوا أن يلحقوا بالروم - على ألا يصبغوا صبياً ^(٦)

(١) سنن أبي داود ٢٢٧/٣ رقم الحديث ٣٠٤٠ .

(٢) زياد هذا هو أول من عثر في الإسلام ، كما زعم إبراهيم بن مهاجر (انظر

خراج يحيى بن آدم ص ٦٥ - ٦٦ رقم الرواية ٢٠٤) .

(٣) إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي ، تكلم فيه غير واحد من الأئمة .

(٤) الأموال ٢٨ . وانظر (باب أخذ الجزية من عرب أهل الكتاب) في الأموال

٢٦ إلى ٣١ وفيه نحو أربعة عشر حديثاً .

(٥) هو السفاح بن المثنى ، كما سيرد ذكره في إحدى الروايات التي سردها أبو عبيد .

وذكره في « تهذيب التهذيب » باسم السفاح بن مطر الشيباني . وقارن « بالخلي » لابن حزم

١١١/٦ - ١١٢ . وابن حبان عد السفاح هذا في الثقات .

(٦) في الأموال (صيانهم) .

ولا يُكذِّرَها على دين غير دينهم ، وعلى أن عليهم العشر مضاعفاً من كل عشرين درهماً درهم . فكان داوود يقول : ليس لبني تغلب ذمة ، قد صبغوا في دينهم .

قال أبو عبيد : قوله : « لا يصبغوا في دينهم » يعني لا ينصروا أولادهم .
قال أبو عبيد : وكان عبد السلام بن حرب [المُلَائي] ^(١) يزيد في إسناد هذا الحديث [- بلغني ذلك عنه - عن الشيباني عن السفاح] ^(٢) عن داوود عن عبادة بن النعمان ^(٣) عن عمر . وحدثني سعيد بن سليمان عن هشيم قال : ثنا ^(٤) مغيرة عن السفاح بن المثني عن زرعة بن النعمان - أو النعمان بن زرعة - أنه سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكلمه في نصارى بني تغلب ، وكان عمر رضي الله عنه قد همَّ أن يأخذ منهم الجزية . ففرقوا في البلاد . فقال النعمان لعمر : يا أمير المؤمنين ، إن بني تغلب قوم عرب ، يأنفون من الجزية ، وليست لهم أموال ، إنما هم أصحاب حروث ومواشٍ ، ولهم نكابة في العدو ، فلا تكن عدوك عليك بهم . فصالح عمر رضي الله عنه [على] أن أضعف عليهم الصدقة ، واشترط عليهم ألا ينصروا ^(٥) أولادهم . قال مغيرة : فحدثت أن علياً قال : لئن تفرغت لبني تغلب ليكونن لي فيهم رأي : لأقتلن مقاتلتهم

(١) الزيادة من « الأموال » .

(٢) الزيادة من « الأموال » أيضاً .

(٣) سماه الجصاص في (أحكام القرآن ٣ / ٩٤ ط . الأستانة ١٣٢٥ هـ) عمارة بن النعمان ؛

ونسبه أبو يوسف في (الخراج ١٢٠ سافية) إلى تغلب .

(٤) عبارة أبي عبيد في الأموال : « أخبرني » .

(٥) في الأصل « ينصبوا » وهو تصحيف .

ولأسبين ذراريهم ، فقد تقضوا العهد، وبرئت منهم الذمة حين نصرُوا أولادهم.
وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن زياد
بن حدير : أن عمر رضي الله عنه أمره أن يأخذ من نصارى بني تغلب العشر ،
ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر .

قال أبو عبيد: «والحديث الأول - حديث داود بن كردوس وزرعة - هو
الذي عليه العمل : أن يكون عليهم الضعف مما على المسلمين ، ألا تسمعه يقول:
من كل عشرين درهماً درهم ؟ وإنما يؤخذ من المسلمين إذا مروا بأموالهم على
على العاشر من كل أربعين درهماً درهم : فذلك ضعف هذا ، وهو المضاعف
الذي اشترط عمر عليهم . وكذلك سائر أموالهم من المواشي والأرضين يكون
عليها في تأويل هذا الحديث : الضعف أيضاً ، فيكون في [كل] خمس من
الابل شاتان ، وفي العشر أربع شياه [ثم على هذا ما زادت] ، وكذلك الغنم
والبقر ، وعلى هذا الحب والثمار : فيكون ما سقته السماء فيه عشرين ، وفيما سقي
بالغرب ^(١) عشر . وفي حديث عمر رضي الله عنه وشرطه عليهم : أن يكون
على أموال نسائهم وصبياتهم مثل ما على أموال رجالهم . وكذلك يقول
أهل الحجاز . انتهى

فهذا الذي فعله عمر رضي الله عنه واقع عليه جميع الصحابة والفقهاء بعدهم.
ويروى عن عمر بن عبد العزيز أنه أبي عليهم إلا الجزية وقال : « لا والله إلا
الجزية ! وإلا فقد آذتكم بالحرب » . ^(٢) ولعله رأى أن شوكتهم ضعفت ،

(١) عبارة الأموال : (وما سقي بالغروب والدوالي فيه عشر) .

(٢) فارن بالمعنى (ش ١٠ - ٥٩١) .

ولم يخف منهم ما خاف عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فان عمر رضي الله عنه كان بعد مشغولاً بقتال الكفار وفتح البلاد ، فلم يأمن أن يلحقوا بعدوه فيقوؤهم عليه ، وعمر آمن ذلك . وأما علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : « لئن بقيت لهم لأقتلن مقاتلتهم ، ولأسبين ذريتهم ، فانهم تقضوا العهد ونصروا أولادهم » .

وعلى هذا ، فلا تجري هذه الأحكام التي ذكرها الفقهاء فيهم ، فانهم ناقضون العهد ، ولكن العمل على جريانها عليهم ، فلعل بعض الأئمة جدد لهم صلحاً : على أن حكم أولادهم . حكمهم ، كسائر أهل الذمة . والله أعلم .

فصل

فتؤخذ الصدقة منهم ^(١) مضاعفة من مال من تؤخذ منه الزكاة لو كان مسلماً من ذكر وأنثى ، وصغير وكبير ، وزمن وصحيح ، وأعمى وبصير : هذا قول أهل الحجاز وأهل العراق وفقهاء الحديث ، منهم الامام أحمد وأبو عبيد ، إلا أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى استثنى الصبيان والمجانين ، بناء على أصله في أنه لا زكاة عليهم ^(٢) ، ولا تؤخذ الصدقة مضاعفة من أرضهم كما لا تؤخذ من أرض الصبي والمجنون المسلم الزكاة ^(٣) .

وأما الشافعي رحمه الله تعالى فانه قال : المأخوذ منهم جزية ، وإن كان باسم الصدقة ؛ فلا تؤخذ إلا ممن تؤخذ منه الجزية ، فلا تؤخذ من امرأة

(١) أي من أولاد نعلب ، لأن أول هذا الفصل متعلق بآخر الفصل الفائت .

(٢) عبارة أبي يوسف في (الخراج ١٢٢ سلفية) : « وإنما نجب الجزية على الرجال منهم دون النساء والصبيان » .

(٣) قارن هذا بما ذكره بجي بن آدم في الخراج ص ٦٧ رقم ٢١٠ .

ولا صبي ولا مجنون ، وحكمها عنده حكم الجزية وإن خالفها في الاسم . قال الشافعي رحمه الله تعالى : وقد روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : هؤلاء حتى رضوا بالمعنى وأبوا الاسم !!^(١) وقال النعمان بن زرعة : خذ منهم الجزية باسم الصدقة . قال الشافعي رحمه الله تعالى : واختلفت الأخبار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في نصارى العرب من تنوخ وبهراء وبني تغلب ، فروي عنه أنه صالحهم على أن يضعف عليهم الجزية ، ولا يكرهوا على غير دينهم ؛ وهكذا حفظ أهل المغازي فقالوا : رامهم عمر رضي الله عنه على الجزية فقالوا : اردد ماشئت بهذا الاسم ، لا اسم الجزية ؛ فراضاهم على أن أضعف عليهم الصدقة ، [وقال للمعشر] د فاذا أضعفتها عليهم فانظر إلى مواشيهم وذهبهم وورقهم ، وأطعمتهم وما أصابوا من معادن بلادهم وركازها وكل أمر أخذ فيه من مسلم خمس فخذ خمسين ، وعشر فخذ عشرين ، ونصف عشر فخذ عشراً ، وربيع عشر فخذ نصف عشر ؛ وكذلك مواشيهم فخذ الضعف منهم ، وكل ما أخذ من عشر ذي فسلكه مسلك النقي ، وما أنجر به نصارى العرب وأهل دينهم ، وإن كانوا يهوداً ، تضاعف عليهم فيه الصدقة ،^(٢) انتهى . قالوا : ولأنهم أهل ذمة فكان الواجب عليهم جزية لا صدقة كغيرهم من أهل الذمة . قالوا : ولأنه مال يؤخذ من أهل الكتاب لحقن دماءهم ، فكان جزية كما لو أخذ باسم الجزية . قالوا : ولأن الزكاة طهرة ، وهؤلاء ليسوا من أهل الطهرة : قالوا ولأن

(١) قارن بالشرح الكبير على متن المقنع (لشمس الدين أبي الفرج المقدسي) مع

١٠-٥٩١ - ٥٩٢ .

(٢) هذا ما قاله عمر للمعشر .

عمر رضي الله عنه إنما سألهم الجزية ، لم يسألهم الصدقة ، فالذي سألهم إياه عمر رضي الله عنه هو الذي بذلوه بغير اسمه . قالوا : ولأن نساءهم وصبيانهم ومجانينهم ليسوا من أهل الزكاة ولا من أهل الجزية ، فلا يجوز أن يؤخذ منهم واحد منهما . قالوا : ولأن المأخوذ منهم مصرف الفيء لا مصرف الصدقة ، فيباح لمن يباح له أخذ الجزية .

قال أصحاب أحمد^(١) : المتبع في ذلك فعل عمر رضي الله عنه وهم سألوه أن يأخذ منهم ما يأخذ من المسلمين ويضعه عليهم ، فأجابهم إلى ذلك ، وهو يأخذ من صبيان المسلمين ونسائهم ومجانينهم ، وذلك هو الزكاة . وعلى هذا البذل والصلح دخلوا ، وبه أقروا . قالوا : ويدل عليه قوله : « من كل عشرين درهماً درهم » فهذا غير مذهب الجزية ، بل مذهب الصدقة . قالوا : فشرط عمر رضي الله عنه يقتضي أن يكون على أموال نسائهم وصبيانهم ما على أموال رجالهم . قالوا : ولفظ الصلح إنما وقع على الصدقة المضاعفة لا على الجزية ، وهم الذين بذلوا ذلك ، فيؤخذ منهم ما اتزموه . قالوا : ولأن نساءهم وصبيانهم صينوا عن السبي بهذا الصلح ، ودخلوا في حكمه ، فجاز أن يدخلوا في الواجب به كالرجال العقلاء . قال أبو عبيد^(٢) : وهذا أشبه لأنه عمهم بالصلح ، فلم يستثن منهم صغيراً دون كبير ، والله أعلم .

(١) راجع ما ذكره في « المغني ش ١٠ ، ٩٥٢ » عن أصحاب أحمد .

(٢) عبارة أبي عبيد في « الأموال ص ٣٠ » : « ومعنى حديث عمر بقول أهل الحجاز أشبه ، لأنه عمهم بالصلح فلم يستثن منهم صغيراً دون كبير ، فهو جائز على أولادهم كما جاز على نساءهم ، لأن النساء والصبيان جميعاً من الذرية » .

فصل

وعلى هذا ، فمن كان منهم فقيراً وله مال غير زكوي كاللور و ثياب البذلة
وعبيد الخدمة فلا شيء عليه كما لا يجب ذلك على أهل الزكاة من المسلمين . ولا
يؤخذ من أقل من نصاب ؛ وإن كان المأخوذ من أحدهم أقل من جزية كفى^(١) .
وقال في « الرعاية »^(٢) : « يحتمل أن يكمل الجزية ، وفي مصرفه روايتان ،
إحداها أنه مصرف الفيء ، وهذا اختيار القاضي أبي يعلى^(٣) ، وهو الصحيح ،
وهو مذهب الشافعي ، لأنه مأخوذ من شرك ، وهو جزية باسم الصدقة ؛ والثانية
أن مصرفه مصرف الصدقة ، وهي اختيار أبي الخطاب لأنه معدول به عن الجزية
في الاسم والحكم والقدر ، فيعدل بمصرفه عن مصرفها » .
قال الشيخ أبو محمد المقدسي^(٤) : والأول أقيس^(٥) وأصح ، لأن معنى الشيء

(١) قارن بالشرح الكبير على متن المقنع (مغ ١٠/٥٩٢) .

(٢) أي قال أحمد بن حمدان الحراني ، أبو عبدالله ، الفقيه الحنبلي ، المتوفى سنة ٥٦٩ هـ ،
في كتابه « الرعاية » ، ولا تدري أهى « الرعاية الكبرى » أم « الصغرى » لأن كلا الكتابين
ما يزال مخطوطاً . ولابن حمدان أيضاً مقدمة « في أصول الدين » ، « وصفة المفتي والمستفتي » .
ومينقل ابن القيم نصاً من كتاب « الرعاية » حول ضمان الجزية عن الذمي ؛ ويصرح ثمة بأن
صاحب هذا الكتاب هو أبو عبدالله بن حمدان . (وانظر ترجمة ابن حمدان في شذرات
الذهب ٥/٤٢٨) .

(٣) انظر الأحكام السلطانية ص ١٣٧ (فصل في وضع الخراج والجزية) . والقاضي
أبو يعلى يذكر هنا بين الأوجه التي تجتمع فيها الجزية والخراج « أنها مالا فيء يصرغان في
أهل الفيء » .

(٤) أي ابن قدامة في المغني ١٠/٥٩٣ (وانظر الشرح الكبير على متن المقنع في
الصفحة نفسها) .

(٥) في الأصل : الألقيس .

أخص به من اسمه . ولهذا لو سمي رجل أسداً أو نمرأً أو أسود أو أحمر لم يصر له حكم المسمى بذلك . قال : ولأن هذا لو كان صدقة على الحقيقة لجاز دفعها إلى فقراء من أخذت منهم ، لقول النبي ﷺ : أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم .

فصل

فان بذل التغلبي الجزية ، وتحط عنه الصدقة ، فهل يقبل منه ؟^(١) فيه وجهان : أحدهما لا يقبل منه ، لأن الصلح وقع على هذا ، فلا يغير . والثاني يقبل منه ، لقوله تعالى : « حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ » وهذا قد أعطى الجزية ؛ ولأن الجزية هي الأصل ، والصدقة بدل ، فإذا بذل الأصل حرم قتله ، ولأن الجزية هي الصغار والنل الذي أنفوا منه ، فترك لمصلحة ، فإذا زالت المصلحة وأقروا به والتزموه قبل منهم ، وهذا أرجح ، والله أعلم .
وأما إن كان باذل الجزية منهم حربياً لم يدخل تحت الصلح فاتها تقبل منه : قولاً واحداً ، ولا يلزمه ما صالح عليه إخوانه . وإن أراد الامام تقض صلحهم وإلزامهم بالجزية لم يكن له ذلك ، لأن عقد الذمة على التأييد ، وقد عقده معهم عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، فلم يكن لغيره تقضه ماداموا على العهد .

فصل^{١٢}

وهذا الحكم يختص ببني تغلب : نص عليه أحمد . وقال علي بن سعيد : سمعت أحمد يقول : أهل الكتاب ليس عليهم في مواشيهم صدقة ، ولا في

(١) قارن بالمغني (ش ٥٩٣/١٠) .

(٢) قارن بالشرح الكبير على متن المقنع (مغ ٥٩٣/١٠) .

أموالهم ، إنما تؤخذ منهم الجزية ، إلا أن يكونوا صولحوا على أن تؤخذ منهم
كما صنع عمر رضي الله عنه بنصاري تغلب حين أضعف عليهم الصدقة في
صلحه إياهم .

وقال صالح بن أحمد : قالت لأبي : هل على نساء أهل الذمة وصبيانهم
ونخيلهم وكرومهم وزروعهم ومواشيهم صدقة ؟ قال : ليس عليهم فيها شيء
إلا على نصاري بني تغلب ، وكذلك قال في رواية ابن منصور .

وقال حرب بن إسماعيل^(١) : قلت لأحمد : فالذي تكون له الغنم أو الابل
هل تؤخذ منهم ؟ قال : كيف تؤخذ منهم ؟ إلا نصاري بني تغلب فانها تضاعف
عليهم . قال : وكذلك قال قوم في أرضهم : تضاعف عليهم ، أراه قال : إن
اشتروا من المسلمين .

وقال الميموني : قرأت على أبي عبد الله : هل على أهل الذمة صدقة في إبلهم
وبقرهم وغنمهم ؟ فأملى علي : ليس عليهم . وقال الزهري : لا نعلم في مواشي
أهل الذمة صدقة ، إلا بني تغلب . قال : وعمر رضي الله عنه لما أقرهم على النصرانية
أضعف عليهم لأنهم عرب . قلت : وتذهب إلى أن يؤخذ من مواشي بني
تغلب خاصة ؟ قال : نعم . قلت : وتضعف عليهم على ما فعل عمر رضي الله عنه ؟
قال : نعم .

وقال القاضي^(٢) وأبو الخطاب^(٣) . حكم من تنصر من تنوخ وبهراء ، أو
يهود من كنانة وحمير ، أو تمجس من نعيم ، حكم بني تغلب سواء . وهذا

(١) سبقت ترجمته ص ٢٧ ح ١ .

(٢) أي أبو يعلى صاحب « الأحكام السلطانية » .

(٣) هو إمام الحنبلية في عصره ، محفوظ بن أحمد الكاوداني (نسبة إلى كاواذى من ضواحي =

مخالف لنص أحمد وعموم الأدلة ، فلا يلتفت إليه . وإنما أخذ ذلك قياساً على نصارى بني تغلب . وقد حكينا كلام الشافعي أن هذا الحكم في نصارى بني تغلب وتنوخ وبهراء ، والمحفوظ عن عمر رضي الله عنه إنما هو في نصارى بني تغلب خاصة . وقد ظن القاضي وأبو الخطاب أن ذلك لكونهم عرباً ، فألحقوا بهم هذه القبائل ، وهذا لا يصح ، وقد نص أحمد على الفرق كما ذكرنا نصوصه . قال الشيخ في « المغني » ^(١) : « ولنا عموم قوله تعالى : « حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن فقال : « خذ من كل حالم ديناراً » وهم عرب ، وقبيل الجزية من أهل نجران : وهم من بني الحارث بن كعب ، قال الزهري : « أول من أعطى الجزية أهل نجران وكانوا نصارى » ، وأخذ الجزية من أكيدر دومة وهو عربي . وحكم الجزية ثابت بالكتاب والسنة في كل كتابي عربياً كان أو غير عربي ، إلا ما خص به بنو تغلب لمصالحة عمر رضي الله عنه إياهم : ففي من عداهم يبقى الحكم على عموم الكتاب وشواهد السنة ، ولم يكن بين [غير] بني تغلب وبين أحد من الأئمة صلح كصلح بني تغلب فيما بلغنا . ولا يصح قياس غير بني تغلب عليهم لوجوه :

= بغداد . وأشير كنية له أبو الخطاب . درس الفقه على أبي يعلى ، وصنف في المذهب الحنبلي والخلاف والأصول . طبعت من آثاره منظومة صغيرة تسمى « عقيدة أهل الأثر » . وأكثر تصانيفه لاتزال مخطوطة . « كهداية » و « رؤوس المسائل » في الفقه ، و « التمهيد » في الأصول ، و « الانتصار في المسائل الكبار » في الخلاف . توفي سنة ٥١٠ هـ (ترجمته في طبقات الخنابلة ٤٠٩ والباب ٤٩/٢ والنجوم الزاهرة ٢١٢/٥) .

(١) أي ابن قدامة ، وانظر المغني (س ٥٩٢/١٠) .

أحدهما : أن قياس سائر العرب عليهم يخالف النصوص التي ذكرناها، ولا يصح قياس المنصوص عليه على ما يلزم منه مخالفة النص .

الثاني : أن العلة في بني تغلب الصلح ، ولم يوجد الصلح مع غيرهم ، ولا يصح القياس مع يخلف العلة .

الثالث : أن بني تغلب كانوا ذوي قوة وشوكة ، لحقوا بالروم وخيف منهم الضرر إن لم يصلحوا ، ولم يوجد هذا لغيرهم ^(١) ، فإن وجد هذا لغيرهم فامتنعوا من أداء الجزية وخيف الضرر بترك مصالحتهم ، فرأى الامام مصالحتهم على أداء الجزية باسم الصدقة ، جاز ذلك إذا كان المأخوذ منهم بقدر ما يجب عليهم من الجزية أو زيادة . وقد ذكر ذلك الشيخ أبو إسحاق في « المهذب » ونص عليه أحمد . والحجة في هذا قصة بني تغلب وقياسهم عليهم . قال علي بن سعيد : سمعت أحمد يقول : أهل الكتاب ليس عليهم في مواشيهم صدقة ، ولا في أموالهم ، إنما تؤخذ منهم الجزية إلا أن يكونوا صولحوا على أن يؤخذ منهم — كما صنع عمر رضي الله عنه بنصاري بني تغلب حين أضعف عليهم الصدقة في صلحه إياهم — إذا كانوا في معنائهم . أما قياس من لم يصلح ، عليهم في جعل جزيتهم صدقة فلا يصح ، والله أعلم . ^(٢) انتهى .

(١) عبارة المغني « في غيرهم » .

(٢) هذه الوجوه الثلاثة نقلها ابن القيم بالنص من عبارة ابن قدامة في « المغني » ش ١٠ / ٥٩٤ .

٥٩٥ . « إلا أن في بعض جل الوجه الثالث تقدماً وتأخيراً .

فصل (١)

وأما منا كحتهم وحل ذبائهم ففيها قولان للصحابة ، وهما روايتان عن
الامام أحمد : إحداهما لا تحل ، وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه
والشافعي رحمه الله . وطرده الشافعي المنع في ذبائح العرب من أهل
الكتاب كلهم (٢) .

واختلف في مأخذ هذا القول فقالت طائفة : لم يتحقق دخولهم في الدين
قبل التبديل ، فلا يثبت لهم حكم أهل الكتاب ، وهذا المأخذ جارٍ على أصل
الشافعي . وقد عرفت ما فيه . وقالت طائفة أخرى : إنهم لم يدينوا بدين أهل
الكتاب ، بل انتسبوا إليه ولم يتمسكوا به عملاً . وهذا مأخذ علي بن أبي طالب
رضي الله عنه فإنه قال : إنهم لم يتمسكوا من دينهم إلا بشرب الخمر . وهذا
المأخذ أصح وأقبح .

والقول الثاني : أنه تحل منا كحتهم وذبائهم . وهذا هو الصحيح عن
أحمد ، رواه عنه الجماعة ، وهو آخر الروايتين عنه . قال إبراهيم بن الحارث :
وكان آخر قوله أنه لا يرى بذبائهم بأساً . وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما .
وروي نحوه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وبه قال الحسن والنخعي
والشعبي وعطاء الخراساني والحكم وحماد وإسحاق وأبو حنيفة وأصحابه .
قال الأثرم : وما علمت أحداً كرهه من أصحاب النبي ﷺ إلا علياً رضي

(١) قارن هذا الفصل بالمعني (ن ١٠ / ٥٩٦ - ٥٩٧)

(٢) قارن بالائم ١٩٤ / ٤ .

الله عنه ، وذلك لدخولهم في عموم قوله تعالى « وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَمْ يَكُنْ لَهُم مِّنْ قَبْلِ هَٰذَا مِنْ ذِكْرٍ مِّنَ اللَّهِ شَيْءٌ سَأَلْتُمُوهُنَّ لَتَكُونُنَّ لَهُنَّ فِتْنَةً إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ » وقوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ ، وَلَٰئِنَّهُنَّ أَهْلٌ كُتِبَ لَهُنَّ عَلَىٰ دِينِهِم بِيْنَالِ الْمَالِ ، فَتَحِلٌّ ذُبَانُهُنَّ وَنِسَاؤُهُنَّ مِمَّا كُتِبَ لَهُنَّ عَلَىٰ دِينِهِم » .

فصل

وقعت مسألة : وهي هل يصح ضمان الجزية عن هي عليه أم لا ؟ فكان الجواب : لا ينالو إما أن يكون الضامن مسلماً أو كافراً ، فإن كان مسلماً لم يصح ضمانه لأن الجزية صغار ، فلا يجوز للمسلم أن يضمنها عن الكافر ، لأنه يصير مطالباً بها ، وهو فرع على المضمون عنه ، فلا يصح ذلك كما لو ضمن ما عليه من العقوبة ، وإن كان الضامن ذمياً ، فإن ضمنها بعد الحول صح ضمانه لأنه ضمن ديناً مستقراً على من هو في ذمته ، وإن كان معرض من السقوط بالاسلام فهذا لا يمنع صحة الضمان ، كما يصح ضمان الصداق قبل الدخول ، وإن كان معرض سقوطه كله أو نصفه ، و [كما يصح] ضمان من البيع قبل قبضه ، وإن كان بصدد السقوط بتلفه .

وإن ضمنها قبل الحول فهذا ينبنى على ضمان ما لم يجب . والجمهور يصححونه والشافعي يبطله . فإذا صح ضمان الذمي للجزية كما يصح ضمان ما يداينه به أو ما يتلفه عليه ، وغايته أنه ضمان معلق بشرط ، وذلك لا يبطله ، فإن الضمان يجري مجرى النذر ، فإنه التزام ، فلا ينافيه التعليق بالشرط .

ولأصحاب الشافعي وجهان في صحة ضمان المسلم للجزية عن الذمي . قال بعضهم : وذلك مبني على أنه هل يجب عند أداء الجزية الصغار من جرّ اليد والانتهاز

والاذلال أم لا ؟ فان أوجبناه لم يصح الضمان ، وإن لم نوجبه صح . قال
الجويني ^(١) في «نهایته» : « والأصح عندي تصحيح الضمان ، فان ذلك لا يقطع
إمكان توجيه ^(٢) الطلب على المضمون عنه » .

قلت : وعلى هذا المأخذ فينبغي ألا يصح ضمان الذي أيضاً للجزية ، لأنه يفضي
إلى سقوط الصغار عن المضمون عنه إذا أدى الضامن كما أجروا الخلاف في توكيل
الذي الذي في أداء الجزية عنه ؛ ولم أر لأصحابنا في هذه المسألة كلاماً إلا ما ذكره
أبو عبد الله بن حمدان في «رعايته» ^(٣) فقال : « وهل للمسلم أن يتوكل لذي
في أداء جزيته أو أن يضمنها عنه أو أن يحيل الذي عليه بها ؟ يحتمل وجهين ،
أظهرهما المنع » . انتهى .

وعلى هذا يجري الخلاف فيما إذا تحملها عنه مسلم أو ذي . والجمالة أن
يقول : أنا ملتزم لما على فلان بشرط براءة ذمته منه . وقد اختلف الفقهاء في
أصل هذه الجمالة . فالشافعي وأحمد يصححانها : هكذا ذكره أصحابه عنه ،
ولا نص له في المنع . والصحيح الجواز ، وهو مقتضى أصوله ، وهو اختيار
شيخنا ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة . قالت الحنفية : المضمون له بالخيار ،
إن شاء طالب الأصل ، وإن شاء طالب الضامن إلا إذا اشترط فيه براءة الأصل ،
فحينئذ تنعقد حوالة اعتباراً بالمعنى كما أن الحوالة (بشرط ألا يبرأ المحيل)
تكون كفالة ؛ فعندهم تصح الحوالة بشرط ألا يبقى الدين في ذمة المحيل ،

(١) سبقت ترجمته ص : ٧ ح ١ .

(٢) في الأصل : (إمكان توجيه) .

(٣) راجع ما ذكرناه عن ابن حمدان « ورعايته » ص ٨٢ ح ٢ .

وينقلب ضماناً ، ويصح الضمان بشرط براءة المضمون عنه ، وتنقلب حوالة .
وهذا صحيح لا يخالف نصاً ولا قياساً ، ولا يتضمن غروراً ، فالصواب القول به .
والمقصود أن المسلم لو تحمل عن الذمي بالجزية لم يصح تحمله ، وإن تحمل بها
ذمي آخر عنه احتمل وجهين . والذي يظهر في هذا كله : التفصيل في مسألة
الحوالة والحمالة والضمان والتوكيل في الدفع : أنه إن فعله لعذر من مرض أو
غيبه أو حبس أو نحوه جاز ؛ وإن فعله غيرة وأنفة وهرباً من الصغار لم يجز
ذلك ، والله أعلم .

فصل

في السامرة ، واختلاف الفقهاء فيهم : هل يُقرُّون بالجزية أم لا ؟
فذهب الجمهور إلى إقرارهم بالجزية ^(١) . وتردد الشافعي فيهم ، فمرة قال :
لا تؤخذ منهم الجزية . وقال في موضع آخر : تؤخذ منهم : وقال في « الأم » :
دينظر في أمرهم ، فإن كانوا يوافقون اليهود في أصل الدين ، ولكنهم يخالفونهم
في الفروع ، لم تضرَّ مخالفتهم ، فيقرُّون على دينهم ، فتؤخذ منهم الجزية ؛
وإن كانوا يخالفونهم في أصل الدين لم يقرُّوا على دينهم ببذل الجزية : هذا نقل
الربيع عنه .

وأما المزي فنقل عنه أنهم صنف من اليهود ، فتؤخذ منهم الجزية .
واختلف أصحابه في حكمهم فقال بعضهم : يُقرُّون بالجزية ، وقال بعضهم :

(١) الطبري خراج أبي يوسف (سلفية ص ١٢٢ - ١٢٤) .

لا يقرّون بها ، وقال أبو إسحاق المروزي : لم يكن الشافعي يعرف حقيقة أمر دينهم ، فتوقف في ذلك ، ثم بان له أنهم من جملة أهل الكتاب ، فرجع إلى ذلك وألحقهم بهم .

وهذا الذي قاله المروزي هو الصواب المقطوع به ، وغلط من قال : لا يُقرّون بالجزية ، ويُقرّ المجوس بها : لأن لهم شبهة كتاب ، وهذا من العجب ! أن يُقرّ قومٌ يعبدون النار ، ويعتقدون أن للعالم إلهين اثنين : النور والظلمة ، ولا يؤمنون ببعث ولا نشور ، ولا أن الله يبعث من في القبور ، ويرون نكاح الأمهات والبنات ، ولا يؤمنون برسول ولا يحرمون شيئاً مما يحرمه الأنبياء ، ولا يُقرّ السامرة بالجزية مع أنهم يؤمنون بموسى والتوراة ، ويدّعون بها ، ويؤمنون بالمعاد والجنة والنار ، ويصلّون صلاة اليهود ، ويصومون صومهم ، ويستنّون بسنتهم ، ويقرّون التوراة ، ويحرمون ما يحرمه اليهود في التوراة ، ولا يخالفون اليهود في التوراة ولا في موسى وإن خالفوهم في الإيمان بالمرسل ، فإن السامرة لا يؤمنون بنبي غير موسى وهارون ويوشع وإبراهيم فقط ، ويخالفونهم في القبلة ، فاليهود تصلي إلى بيت المقدس ، والسامرة تصلي إلى جبل عزون ببلد نابلس وتزعم أنها القبلة التي أمر الله موسى أن يستقبلها وأنهم أصابوها وأخطأها اليهود ، وأن الله أمر داود أن يبني بيت المقدس بجبل نابلس ، وهو عندهم الطور الذي كلم الله عليه موسى ، فخالفه داود ، وبناءه « يابليا » ، فتعدّى وظلم بذلك .

ولغتهم قريبة من لغة اليهود ، وليست بها ، وهم فرقٌ كثيرة تشعبت عن فرقتين : دوسانية وكوسانية . فالكوسانية تقرّ بالمعاد وحشر الأجساد والجنة

والنار ، والدوسانية تزعم أن الثواب والعقاب في الدنيا ، وبينهما اختلاف في كثير من الأحكام .

وهذه الأمة من أقل الأمم في الأرض وأحقها وأشدّها مجانبّة للأمم وأعظمها آصاراً وأغللاً . وإذا أردت معرفة نسبتهم إلى اليهود فهم فيهم كالرافضة في المسلمين ، وهذه الأمة لم تحدث في الاسلام ، بل هي أمة موجودة قبل الاسلام وقبل المسيح ، وقد فتح الصحابة الأمصار فأجمعوا على إقرارهم بالجزية ، وكذلك الأئمة والخلفاء بعدهم ، فعدم إقرارهم بالجزية تخطية لهم ، وهذا مما لا سبيل إليه .

فصل

في الصابئة^(١)

وقد اختلف الناس فيهم اختلافاً كثيراً ، وأشكل أمرهم على الأئمة لعدم الإحاطة بمذهبهم ودينهم ، فقال الشافعي رحمه الله تعالى : هم صنف من النصارى . وقال في موضع : ينظر في أمرهم ، فإن كانوا يوافقون النصارى في أصل الدين ، ولكنهم يخالفونهم في الفروع ، فتؤخذ منهم الجزية ، وإن كانوا يخالفونهم في أصل الدين لم يقرؤوا على دينهم ببذل الجزية^(٢) . واختلف أصحابه فقال أبو سعيد الاصطخري : ليسوا من النصارى ، ولا يجوز إقرارهم على دينهم . قال : لأنهم يقولون : إن الفلك حيٌّ ناطق ، وإن الكواكب

(١) ذكر ابن النديم في « الفهرست ٣٢٧ » أن لقاضي حران رسالة في الصابئة نقلت

إلى العربية بأمر علي بن عيسى .

(٢) قارن بـ (ش ٥٦٨/١٠) .

السبعة آلهة ، فهم في حكم عبدة الأوثان . واستفتى القاهر بالله العباسي
الفقهاء فيهم ، فأفتاه أبو سعيد أنهم لا يُقرُّون ، فأمر بقتلهم ، فبذلوا مالا
عظيماً فتركهم .

وأما أقوال السلف فيهم فذكر سفيان عن ليث عن مجاهد قال : هم قوم
بين اليهود والمجوس ليس لهم دين . وفي تفسير شيبان عن قتادة قال : الصابئة
قوم يعبدون الملائكة . قال محمد بن جرير : واختلف أهل التأويل فيمن يلزمه
هذا الاسم من أهل الملل ، فقال بعضهم : يلزم كل خرج من دين إلى دين
غير دينه . وقالوا : الذي عنى الله بهذا الاسم قوم لا دين لهم ، ثم ذكر عن
عبد الرزاق عن سفيان عن ليث عن مجاهد قال : الصابئون قوم ليسوا يهود
ولا نصارى ولا دين لهم ؛ وحكي عن حجاج عن مجاهد قال : الصابئون بين
المجوس واليهود ، لا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم ، وقال ابن جرير :
قلت لعطاء : الصابئون زعموا أنهم ليسوا بمجوس ولا يهود ولا نصارى ، قال :
قد سمعنا ذلك . وقال ابن وهب : قال ابن زيد : الصابئون أهل دين من
الأديان كانوا بجزيرة الموصل يقولون : لا إله إلا الله ، وليس لهم عمل ولا
كتاب ولا نبي إلا قول : لا إله إلا الله . قال : ولم يؤمنوا برسول الله عز وجل ،
فمن أجل ذلك كان المشركون يقولون للنبي ﷺ وأصحابه : هؤلاء الصابئون!
يشبهونهم بهم . وقال سعيد عن قتادة : هم يعبدون الملائكة ويصلون [إلى]
القبلة ويقرؤون الزبور . وقال سفيان عن السدي : هم طائفة من أهل الكتاب .
وقال ابن جرير : الصابئة المستحدث سوى دينه ديناً ، كالمرتد من أهل
الاسلام عن دينه ؛ وكل خارج من دين كان عليه إلى آخر غيره تسميه العرب

صائبًا، يقال منه: صبا فلان يصبأصبأ، ويقال: صبات النجوم إذا طلعت ، وصبأ علينا فلان إذا طلع .

قلت : الصابئة أمة كبيرة ، منهم السعيد والشقي ، وهي إحدى الأمم المنقسمة إلى مؤمن وكافر ، فان الأمم قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم نوعان : نوع كفار أشقياء كلهم ، ليس فيهم سعيد ، كعبدة الأوثان والمجوس ؛ ونوع منقسمون إلى سعيد وشقي ، وهم اليهود والنصارى والصابئة . وقد ذكر الله سبحانه النوعين في كتابه فقال : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » وكذلك قال في المائدة ، وقال في سورة الحج : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ، فلم يقل هاهنا : من آمن منهم بالله واليوم الآخر ، لأنه ذكر معهم المجوس والذين أشركوا ، فذكر ست أمم ، منهم اثنتان شقيتان ، وأربع منهم منقسمة إلى شقي وسعيد ، وحيث وعد أهل الإيمان والعمل الصالح منهم بالأجر ذكرهم أربع أمم ليس إلا . ففي آية الفصل بين الأمم أدخل معهم الأمتين ، وفي آية الوعد بالجزاء لم يدخلها معهم ، فلم أن الصابئين فيهم المؤمن والكافر ، والشقي والسعيد ، وهذه أمة قديمة قبل اليهود والنصارى ، وهم أنواع : صابئة حنفاء ، وصابئة مشركون .

وكانت حراف دار مملكة هؤلاء قبل المسيح ، ولهم كتب وتأليف

وعلم ، وكان في بغداد منهم طائفة كبيرة : منهم إبراهيم بن هلال الصابيء صاحب « الرسائل »^(١) ، وكان على دينهم ، ويصوم رمضان مع المسلمين . وأكثرتهم فلاسفة ، ولهم مقالات مشهورة ذكرها أصحاب المقالات . وجملة أمرهم أنهم لا يكذبون الأنبياء ولا يوجبون اتباعهم ، وعندهم أن من اتبعهم فهو سعيد ناج ، وأن من أدرك بعقله ما دعوا إليه فوافقهم فيه وعمل بوصاياهم فهو سعيد وإن لم يتقيد بهم . فعندهم : دعوة الأنبياء حق ، ولا تتعين طريقاً للنجاة ، وهم يقولون أن للعالم صانعاً مديراً حكماً منزهاً عن مماثلة المصنوعات ، ولكن كثيراً منهم أو أكثرهم قالوا : نحن عاجزون عن الوصول إلى جلاله بدون الوسائط ، والواجب التقرب إليه بتوسط الروحانيين المقدسين المطهرين عن المواد الجسمية ، المبرئين عن القوى الجسدية ، المتزهين عن الحركات المكانية والتغيرات الزمانية ، بل قد جبلوا على الطهارة ، وفطروا على التقديس . قالوا : وإنما أرشدنا إليهم معلنا الأول « هرمس » فنحن نتقرب إليهم وبهم ، وهم آلهتنا وشفعاؤنا عند رب الأرباب وإله الآلهة ، فالواجب علينا أن نطهر نفوسنا عن الشبهات الطبيعية ، ونهذب أخلاقنا عن علائق القوة العصبية ، حتى نحصل المناسبة بيننا وبين الروحانيات ، فحينئذ نسأل حاجاتنا منهم ، ونعرض أحوالنا عليهم ، ونصبو في جميع أمورنا إليهم ، فيشفعوا لنا إلى خالقنا وخالقهم ، ورازقنا ورازقهم . وهذا التطهير والتهذيب لا يحصل إلا برياضتنا وفضائنا أنفسنا عن دنيات الشهوات : وذلك إنما يتم بالاستمداد من جهة الروحانيات . والاستمداد هو التضرع والابتهال بالدعوات ، وإقامة الصلوات

(١) وفي رسائله هذه قيل : « إنها من أحسن ما كتب في زمانه » معجم الأدباء ١ : ٣٢٢ .

وإيتاء الزكوات ، والصيام عن المطاعم والمشروبات ، وتقريب القرابين والذبائح ، وتبخير البخورات مع العزائم ، ليحصل لنفوسنا استعداد إلى الاستمداد العالي من غير واسطة ، فيكون حكمنا وحكم الأنبياء في ذلك واحداً . قالوا : والأنبياء أتوا بتزكية النفوس وتهذيبها ، وتطهير الأخلاق من الرذائل ، فمن أطاعهم فهو سعيد . قالوا : والروحانيات هي الأسباب المتوسطة في الاختراع والايجاد وتصريف الأمور من حال إلى حال ؛ وهي تستمد القوة من الحضرة القدسية ، وتفيض الفيض على الموجودات السفلية : فمنها مدبرات الكواكب السبعة السيارة في أفلاكها ، وهي هياكلها ، فلكل روحاني هيكل ، وهو فلك ، ونسبة الروحاني إلى ذلك الهيكل الذي اختص به نسبة الروح إلى الجسد فهو ربه ومديره^(١) . ويقولون : الهياكل آباء ، والعناصر أمهات ، فتفعل الروحانيات تحريكها على قدر مخصوص ليحصل من حركتها انفعالات في الطبائع والعناصر ، فيحصل من ذلك تركيبات وامتزاجات في المركبات تركيب عليها نفوس روحانية : مثل أنواع النبات وأنواع الحيوانات . ثم قد تكون التأثيرات كلية صادرة عن روحاني كلي ، وقد تكون جزئية صادرة عن

(١) قارن بما ذكره ابن القيم نفسه عن الصابئة في كتابه (هداية الحيارى من اليهود والنصارى ص ٢٧٧ هامش العارق بين المخلوق والخالق) فهو يقول : « وليس عند نظامم إلا تسعة أملاك ، وعشرة عقول ، وأربعة أركان ، وسلسلة ترتبت فيها الموجودات هي سلسلة المجانين أشبه منها بمجوزات العقول ! » . ويلاحظ عنف لهجة هذا الإمام في كتابه « الهداية » بينا ينصف هنا الصابئة ، ويعلمهم طائفتين . خفاء ومشركين .

ولا ريب أن ابن القيم ألف « الهداية » قبل « أحكام أهل الذمة » ، فانه في الأحكام (الأصل المخطوط ص ١٩٦) ينقل من الهداية نصاً حول تحريم « الطريفا » على اليهود ، وسبب هذا التحريم ومن أين نشأ . وسنشير إلى هذا كله في موضعه .

روحاني جزئي . ومنها مدبرات الآثار العلوية الظاهرة في الجو ، كالمطر والتلوج والبرد والرياح والصواعق والشهب والرعد والبرق والسحاب ، والآثار السفلية كالزلازل والمياه وغيرها .

قالوا : ومدبرات هادية سارية في جميع الكائنات ، حتى لا يرى بوجودها خلٍ عن قوة وهداية بحسب قبوله واستعداده ^(١) . وأما أحوال الروحانيات من الروح والريحان والنعمة واللذة والراحة والبهجة والفرح والسرور في جوار رب الأرباب فما لا يخطر على قلب بشر : طعامهم وشرابهم التسبيح والتقديس والتهليل والتمجيد ، وأنسهم بذكر الله تعالى وطاعته ، فهم بين قائم وراكع وساجد وقاعد لا يريد تبديل حالته التي هو فيها بغيرها ، إذ لذته وبهجته وسروره فيما هو فيه .

قالوا : والروحانيات مبادئ الموجودات ، ومواد الأرواح ^(٢) ؛ والمبادئ أشرف ذاتاً ، وأسبق وجوداً ، وأعلى رتبةً من سائر الموجودات التي حصلت بتوسطها ؛ فعالمها عالم الكمال ، والمبدأ منها والمعاد إليها ، والمصدر عنها ، والمرجع إليها ، والأرواح لها نزلت من عالمها حتى اتصلت بالأبدان وتوسخت بأوضار الأجسام ، ثم تطهرت عنها بالأخلاق الزكية والأعمال المرضية حتى انفصلت عنها فصعدت إلى عالمها الأول ، فالنزول هو النشأة الأولى ، والصعود هو النشأة الأخرى .

(١) كذا بالأصل . وعبارة الشيرستاني في (الملل والنحل ٢/ ٩٨ هامش الفصل لابن حزم) أوضح ، فقد قال ثمة : « حتى لا ترى موجوداً ما خالياً عن قوة وهداية إذا كان قابلاً لها » .

(٢) عبارة الشيرستاني : « وعالمها مواد الأرواح » : الملل ٢ : ١٢٤ .

قالوا : وطريقنا في التوصل إلى حضرة القدس ظاهر ، وشرعنا معقول ، فان قدامانا من الزمان الأول لما أرادوا الوسيلة عملوا أشخاصاً في مقابلة الهياكل العلوية على نسب وإضافات وأحوال وأوقات مخصوصة ، وأوجبوا على من يتقرب بها إلى ما يقابلها من العلويات لباساً وبخوراً وأدعية مخصوصة، وعزائم يقربونها إلى رب الأرباب ومسبب الأسباب؛ وتلقينا ذلك عن مرعاد يموت وهرمس^(١) .

فهذا بعض ما نقله أرباب المقالات عن دين الصابئة^(٢) ، وهو بحسب ما وصل إليهم ، وإلا فهذه الأمة فيهم المؤمن بالله وأسمائه وصفاته وملائكته ورسوله واليوم الآخر ، وفيهم الكافر؛ وفيهم الآخذ من دين الرسل بما وافق عقولهم واستحسنوه فدانوا به ورضوه لأنفسهم . وعقد أمرهم أنهم يأخذون بمحاسن ما عند أهل الشرائع بزعمهم ، ولا يؤالون أهل ملة ويمادون أخرى ، ولا يتعصبون لملة على ملة ، والممالك عندهم نوااميس لمصالح العالم ، فلا معنى لمحاربة بعضها بعضاً ، بل يؤخذ بمحاسنها وما تكمل به النفوس وتهذب به الأخلاق ، ولذلك سموا صابئين ، كأنهم صبؤوا عن التعبد بكل ملة من الممالك والانتساب إليها . ولهذا قال غير واحد من السلف : ليسوا بيهود ولا نصارى ولا مجوس ، وهم نوعان : صابئة خفاء ، وصابئة مشركون ، فالخفاء هم الناجون منهم . وبينهم مناظرات وردت من بعضهم على بعض ، وهم قوم إبراهيم كما أن اليهود قوم موسى ، والخفاء منهم أتباعه .

وبالجملة : فالصابئة أحسن حالاً من المجوس ، فأخذ الجزية من المجوس تنبيه

(١) يسميه السهرستاني « عاذيون » وينقل قول من زعم أنه سب ، وأن هرمس هو إدريس (الملل والنحل ٢/٢ : ١٠) .

(٢) اعتمد ابن القيم هنا على السهرستاني حتى نقل عبارته باللسان مراراً . (قارن بالملل ٢/٩٥ إلى ١٥٥) .

على أخذها من الصابئة بطريق الأولي ، فان المجوس من أخصب الأمم ديناً ومذهباً^(١) ، ولا يتمسكون بكتاب ولا ينتمون إلى ملة ولا يثبت لهم كتاب ولا شبهة كتاب أصلاً . ولهذا لما ظهرت فارس على الروم فرح المشركون بذلك ، لأنهم مثاهم ليسوا أهل كتاب ، وساء ذلك المسلمين ، فلما ظهرت الروم على فارس فرح المسلمون لأن النصارى أقرب إليهم من المجوس من أجل كتابهم ؛ وكل ما عليه المجوس من الشرك ، فشرك الصابئة إن لم يكن أخف منه فليس بأعظم منه . وقد تردد الشافعي رحمه الله تعالى في أخذ الجزية منهم في موضع ، وفتح بأخذها منهم في موضع ، وعلق القول في موضع كما حكينا انظره .

فصل

فان قيل : فهل للامام أن يستسلف منهم الجزية ؟ قلنا : ليس له ذلك إلا برضاهم كما ليس له أن يستسلف الزكاة إلا برضا رب المال ؛ بل الجزية أولى بالمنع ، فانها تسقط بالاسلام وبالموت في أثناء السنة ، وتدخل عند أبي حنيفة ، فهي تعرض للسقوط قبل الحول وبعده .

فان قيل : فهل له أن يأخذ منهم في أثناء السنة بتسقط ما مضى منها ؟ قيل : هذا فيه نزاع ، فأبو حنيفة يجوز أن يأخذ في كل شهر بتسقطه . ولأصحاب الشافعي في ذلك وجهان . قال أبو المعالي الجويني : أظهرهما أنه ليس له ذلك ، فان المطالبة في آخر السنة عند استمرار الأحوال : بذلك جرت سنن الماضين وسنن المتقدمين . والجزية موضوعها على الأهل كالكافة .

فان قيل : فما تقولون لو سقط عنه الوجوب في أثناء السنة بموت أو عي أو

(١) هذه العبارة تسمى قول ابن القيم في شأن المجوس في كتابه ، هداية الحيارى

س ٢٧٦-٢٧٧) : « يجب على آدم خلقه ، وأردوهم مدد ، وأسوؤهم اعطاء » .

زمانة أو إسلام ، هل تؤخذ منه بقسط ماضى ؟ قيل : الصحيح من المذهب
 أنها تسقط عنه وألاً يطالب بقسط ماضى . ومن الأصحاب من لم يُجِلَّ في
 ذلك نزاعاً ، ولكن أبا عبد الله بن حمدان حكى في ذلك وجهين فقال : ومن
 أسلم في الحول أو مات أو جنّ جنوناً مطبقاً أو أقعد أو عمي [فيه] وجهان .
 فان قيل : فان اتفق اجتماع ديون الآدميين والجزية فهل تقدم الجزية أو
 الديون ؟ قيل : أما أصحاب الشافعي فَبَيَّنُوا ذلك على الأصل وقالوا : هذا
 مستحق بالجزية ، يحق حقوق الله كالزكاة ويحق حقوق الآدميين ، وليست
 من القُرب ، فعلى هذا تقع المحاصة بينها وبين غيرها من الديون . ومنهم من
 قال : هي من حقوق الله ، فانه لا مستحق لها مَعِيناً ، ولا تسقط بأقساط الآدمي ،
 وهي عقوبة على الكفر وصغار لأهله . وعلى هذا ، فيخرج على الأقوال
 الثلاثة في تقديم حق الله أو حق الآدمي أو وقوع المحاصة . ولا أصحاب أحد أيضاً
 ثلاثة أوجهٍ مثل هذه .

فصل

في الجزية والخراج وما بينهما من اتفاق واقتراق

الخراج هو جزية الأرض ، كما أن الجزية خراج الرقاب ، وهما حقان على
 رقاب الكفار وأرضهم للمسلمين ، ويتفقان في وجوه ويفترقان في وجوه ، فيتفقان
 في أن كلا منهما مأخوذ من الكفار على وجه الصغار والذلة ، وأنَّ مَصْرَفَهما مصرف
 الفئ وأنها يجبان في كل حول مرة ، وأنها يسقطان بالإسلام ، على تفصيل نذكره
 إن شاء الله تعالى ، ويفترقان في أن الجزية ثبتت بالنص ، والخراج بالاجتهاد ،

وأن الجزية إذا قدرت على الغني لم تزد [بزيادة] غناه ، والخراج يقدر بقدر كثرة الأرض وقلتها ، والخراج يجمع الاسلام حيث نذكر إن شاء الله تعالى ، والجزية لا تجامعه بوجه ، ولذلك يجتمعان تارة في رقبة الكافر وأرضه ، ويسقطان تارة ؛ وتجب الجزية حيث لا خراج ، والخراج حيث لا جزية .

ونحن نذكر كيف أصل الخراج وابتداء وضعه وأحكامه فنقول : الأرض ستة أنواع ، أحدها أرض استأنف المسلمون إحياءها فهذه أرض عشر ، ولا يجوز أن يوضع عليها خراج ، بغير خلاف بين الأئمة . قال أبو الصقر : سألت أحمد عن أرض موات في دار الاسلام لا يعرف لها أرباب ، ولا للسلطان عليها خراج ، أحيائها رجل من المسلمين . فقال : من أحيأ أرضاً مواتاً في غير [أرض] السواد كان للسلطان عليه فيها العشر ، ليس [له] عليه غير ذلك . وقال في رواية ابن منصور : والأرضون التي يملكها ربها ليس فيها خراج ، مثل هذه القطائع التي أقطعها عثمان لسعدٍ وابن مسعود [وخباب]^(١) . وقد استشكل القاضي^(٢) هذا النص وتأولّه على أن عثمان أقطعهم منافعها ، وأسقط الخراج على وجه المصلحة ، لأن أرض السواد فُتحت عنوةً ، فهي خراجية . وظاهر النص أن هذه الأرض قد صارت ملكاً لهم باقطاع الامام ، وإذا ملكوها بمنافعها — والخراج من جملة منافعها ، فانه جارٍ مجرى الأجرة — فيملكونه بملك منافعها ، إذ لا يجب للانسان على نفسه خراج ، فكأنه ملكهم الأرض وحراجها

(١) الزيادة من (الأحكام السلطانية لأنبي يعلى ص ١٤٦) .

(٢) أي القاضي أبو يعلى في (الأحكام) .

فصل

النوع الثاني : أرض أسلم عليها طوعاً من غير قتال ، فهي له لا خراج عليها ، وليس فيها سوى العشر : وهذا كان في المدينة وأرض اليمن وأرض الطائف وغيرها ، نصٌّ على ذلك أحمد في رواية حرب فقال : أرض الرجل يُسلم بنفسه من غير قتال ، وفي يده أرض ، فهو عشر . وقال في موضع آخر : أرض العشر : الرجل يسلم وفي يده أرضٌ فهو عشر ، مثل مكة والمدينة . وأما قوله في رواية حنبل : «من أسلم على شيء فهو له» ، ويؤخذ منه خراج الأرض ، فليس مراده أن يسلم على أرضه التي كانت بيده قبل الإسلام بخير خراج ، لأنه قد صرح أنه ليس في هذه الأرض غير العشر ، وإنما مراده أنه يسلم وفي يده أرض خراجية فتحها الإمام عنوة ، فهذه لا يسقط الخراج بإسلام من هي في يده ، كما سندكره .

فصل

النوع الثالث : ما ملك عن الكفار عنوة وقهراً ، فهذه فيها روايتان ، إحداهما أنها تكون غنيمة تقسم بين الغانمين كالمنقول ، وتكون أرض عشر لا خراج عليها ، كما أحياء المسلمون . الثانية : أن الإمام بالخيار ، إن شاء قسمها وكانت كذلك عشرية غير خراجية ، وإن شاء وقفها على المسلمين ويضرب عليها خراجاً يكون كالأجرة لها غير مقدّر المدة ، بل إلى الأبد ، فهذه عشرية خراجية ، فإن استمرت في يد الكفار ففيها الخراج ، زرعوها أو لم يزرعوها ولا عشر عليهم ، وإن أسلموا لم يسقط الإسلام خراجها ويجب

عليهم فيها العشر ، فيجتمع العشر والخراج بسببين مختلفين ، العشر على المثل والخراج على رقبة الأرض : هذا قول الجمهور . وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يجمع العشر والخراج في أرض ، بل إن أخذَ ممن هي في يده الخراج لم يؤخذ منه العشر ، وإن أخذ منه العشر لم يؤخذ منه الخراج (١) . وروى في ذلك حديثٌ باطلٌ لا أصل له ، وليس من كلام رسول الله ﷺ : « لا يجمع العشر والخراج » . وشبهة هذا القول أن الخراج في الأصل إنما هو جزية الأرض ، فهو بمنزلة خراج الرؤوس ، فهو على الكفار بمنزلة الجزية على رؤوسهم ، وهو عوضٌ عن العشر الذي يجب بالإسلام ، وبدلٌ عنه ، فلو لم يوضع على الأرض لتعطلت ، إذ كانت مع كافر عن العشر والخراج ، فكان في ذلك نقص على المسلمين ، فقام خراجها مقام العشر ، فإذا أسلموا أخذوا بالعشر ، ولم يجمع عليهم بين العشر والخراج في حال الإسلام كما لم يجمع عليهم بينهما في حال الكفر ، بل إذا سقطت الجزية بالإسلام ، وهي خراج الرؤوس ، فكذلك الخراج الذي هو جزية الأرض . ولهذا كره الصحابة رضي الله عنهم للمسلم الدخول في أرض الخراج لأنه يسقط ما عليها من الخراج بدخوله فيها . وأما الجمهور [فقالوا] : دعوه في ذلك ، وقالوا : الخراج على رقبة الأرض زُرعت أو لم تُزرع ، والعشر في مغلها سواء كانت ملكاً أو عارية أو إجارة ، ولم يوضع الخراج بدلاً عن العشر ، بل وُضع حقاً للمسلمين في رقبة الأرض . وإنما لم يجمع على الكافر العشر والخراج ، لأن العشر زكاة وليس من أهلها فلا تؤخذ منه كما لم تؤخذ من مواشيه وأمواله . قالوا : وإنما كره الصحابة رضي

(١) قارن بالأموال ص ٧٢ ، ٧٣ .

الله عنهم الدخول في أرض الخراج ، لأن المسلم إذا دخل فيها اتزم ما عليها من الخراج وهو صغار في الأصل ، فلا ينبغي أن يلتزمه ويُقِرَّ به ، ولما كان تابعا للأرض كان باقيا ببقائها ، تابعا لها ، ويزول بزوالها وتعطيل نفعها ، كما تسقط الجزية بزوال الرقبة أو عجزها عن الأداء ، ولا تنافي بين اجتماع الحقتين في العين الواحدة بسببين مختلفين ، كما تجب عليه في الصيد المملوك إذا أتلفه في الاحرام قيمته لماله ، والجزاء الحق لله ، وكما لو قتل أمة بالزنى غريم قيمتها لسيدها ، ولزمه الحد لحق الله سبحانه ، وكذلك لو قتل عبدا خطأ لزمته قيمته لسيده ، والكفارة للمساكين . ونظائر ذلك كثيرة . وهذا النوع من الأرض هو المعروف بوضع الخراج .

فصل

ويجوز بيع هذه الأرض وهبتها ورهنها وإيجارتها . ونص الامام أحمد في رواية ابنه صالح على جواز جعلها صداقا . وهذا صريح في جواز بيعها وهبتها . وقال بعض المتأخرين من أصحابه : لا يجوز نقل الملك فيها لأنها وقف ، فلا يجوز بيعها ، وهذا ليس بشيء ، فإنها تورث بالاتفاق ، والوقف لا يورث ، وتجعل صداقا بالنص ، والوقف لا يجوز فيه ذلك . ومنشأ الشبهة أنهم ظنوا أن وقفها بمنزلة سائر الاوقاف التي تجري مجرى إعتاق العبد وتحريره لله ، وهذا غلط ، بل معنى وقفها تركها على حالها لم يقسمها بين الغامين ، لا أنه أنشأ تحبيسها وتسييلها على المسلمين : هذا لم يفعله رسول الله ﷺ ولا عمر ولا أحد من الأئمة بعده ، بل وقفها هو ترك قسمتها وإبقاؤها على حالها ، وضرب الخراج

عليها يؤخذ من تكون في يده ، والوقف إنما امتنع بيعه لما في بيعه من إبطال وقفه ؛ وأما هذه فإذا بيعت أو انتقل الملك فيها فإنها تنتقل خراجية كما كانت عند الأول . وحق المسلمين في الخراج ، وهو لا يسقط بنقل الملك ، فإنها تكون عند المشتري كما كانت عند البائع ، كما تكون عند الوارث كما كانت عند مورثه ، ولهذا جاز بيع المكاتب ولم يكن بيعه مسقطاً للسبب حرته بالأداء فإنه لا ينقل إلى المشتري كما كان عند البائع .

فصل

النوع الرابع : ما صولح عليه المشركون من أرضهم ، على أن يقرها في أيديهم بخراج يضرب عليها ، وتكون الأرض لهم ، فهذا الخراج جزية تؤخذ منهم ما أقاموا على شركهم ، وتسقط عنهم بإسلامهم ، ولهم بيع هذه الأرض والتصرف فيها كيف شاؤوا ، فإن تباعوها بينهم كانت على حكمها في الخراج ، وإن بيعت على مسلم سقط عنه خراجها ، وإن بيعت من ذمي فهل يسقط عنه خراجها ؟ ذكر القاضي فيه احتمالين ^(١) ، أحدهما لا يسقط خراجها لبقاء كفره ، والثاني يسقط لخروجه بالذمة من عقد من صولح عليها . وقد قال أحمد في رواية ابن منصور ، وذكر له قول سفيان : ما كان من أرض صولح عليها ثم أسلم أهلها فقد وضع الخراج عنها ، وما كان من أرض أخذت عنوة ثم أسلم صاحبها وضعت عنه الجزية وأقر على أرضه بالخراج ، فقال أحمد : جيد . قال : فقد

(١) أي القاضي أبو يعلى ، وقد نقل ابن القيم عبارته بالنص (انظر الأحكام السلطانية

نص على أن الخراج يسقط عن أرض الصلح بالاسلام . قال القاضي : وهذا محمول على أن تلك الأرضين لهم ، ولم يسقطها عن أرض العنوة ، لأنها وقف للجماعة المسلمين ، فهي أجرة عنها .

فصل

النوع الخامس : أرض جلا عنها أهلها فخلصها المسلمون بغير قتال ، فهذه حكمها حكم العنوة ، تُترك وقفاً ويضرب عليها خراج يكون أجرة لمن تقر في يده من مسلم وكافر ، ولا تتغير باسلام ولا ذمة . قال أحمد في رواية ابنه صالح وأبي الحارث^(١) : كل أرض جلا عنها أهلها بغير قتال فهي فيء .

فصل

النوع السادس : أرض صالحينهم على نزولهم عنها وتكون ملكاً لنا وتقر في أيديهم بالخراج ، فحكم هذه الأرض أيضاً حكم أرض العنوة أنها تصير وقفاً للمسلمين ، وتقر^(٢) في أيديهم بالخراج ، ولا يسقط هذا الخراج بالاسلام ، ولا يمنعون من المناقلة فيها ، ويكون ذلك مناقلة عن حق الاختصاص ، لا بيعاً لرقاب الأرض ، إذ ليست ملكاً لهم ، وإنما يباوضون على منفعة الاختصاص : وليس في ذلك إبطال حق المسلمين من رقة الأرض ولا نفها ، فلا يمنعون منه ويكونون أحق بهذه الأرض ما أقاموا على صاحبهم ، ولا تنتقل من أيديهم سواء أسلموا أو أقاموا على كفرهم ، كما تنتزع الأرض من مستأجرها . وإن

(١) في الأصل (وابي الحرب) وتصحيحها من الأحكام السلطانية ٨ : ١ .

(٢) في الأصل (وتفرق) .

صاروا ذمة وضربت عليهم الجزية لم يسقط عنهم الخراج ، بل يجتمع عليهم الخراج والجزية .

فصل

وأما أصل وضع الخراج فقال أبو عبيد: حدثنا الأ نصاري - ولا أعلم إسماعيل [ابن إبراهيم] إلا وقد حدثناه أيضاً عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز - لاحق بن حميد - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث عمار بن ياسر إلى أهل الكوفة على صلاتهم وجيوشهم، وعبد الله بن مسعود على قضائهم وبيت مالهم ، وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض ، ثم فرض لهم في كل يوم شاة بينهم: شطرها وسواقطها اعمار ، والشرط الآخر بين هذين^(١) . ثم قال: ما أرى قرية يؤخذ منها كل يوم شاة إلا سريعاً خرابها^(٢) ! قال : فمسح عثمان الأرض ، فجعل على جريب السكر عشرة دراهم ، وعلى جريب النخل خمسة دراهم ، وعلى جريب القصب^(٣) ستة دراهم ، وعلى جريب البر أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين ، وعلى أهل الذمة في أموالهم التي يختلفون بها في كل عشرين درهماً درهماً^(٤) ، وجعل على رؤوسهم - وعطّل النساء والصبيان من ذلك - أربعة وعشرين كل سنة ، ثم كتب بذلك إلى عمر رضي الله عنه فأجازه ورضي به ، فقبل لعمر : تجار الحرب كم تأخذ منهم إذا قدموا علينا ؟ قال : فكم

(١) في الأصل (هادين) ، والمراد عبد الله بن مسعود وعثمان بن حنيف .

(٢) الرواية في (الأحكام السلطانية) لأبي يعلى ١٧١ .

(٣) أي قصب السكر كما في (أحكام المارودي) وانظر الأموال ص ٦٨ (باب أرض

الغنوة تهر في أيدي أهلها ، ويوضع عليها الطسوق ، وهو الخراج) أرقام الروايات ١٧٢ - ١٩٣ .

(٤) قارن بالخلي (لابن حزم) ١١٦/٦ .

يأخذون منكم إذا قدمتم عليهم ؟ قالوا : العشر . قال : فخذوا منهم العشر .

حدثنا أبو معاوية عن الشيباني عن محمد بن عبيد الله الثقفي قال : وضع عمر رضي الله عنه على أهل السواد على كل جريب عامر درهماً وقفيزاً ، وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم وخمسة أقفزة ، وعلى جريب الشجر عشرة دراهم وعشرة أقفزة ، [وعلى جريب الكرم عشرة دراهم وعشرة أقفزة] ، وعلى رؤوس الرجال ثمانية وأربعين ، وأربعة وعشرين ، واثنى عشر .

حدثنا إسماعيل بن مجالد عن أبيه مجالد بن سعيد عن الشعبي أن عمر رضي الله عنه بعث عثمان بن حنيف ، فمسح السواد فوجده ستة وثلاثين ألف ألف جريب ، فوضع على كل جريب درهماً وقفيزاً . قال أبو عبيد : « فأرى حديث الشعبي هذا غير تلك الأحاديث ، ألا ترى أن عمر رضي الله عنه إنما كان أوجب الخراج على الأرض خاصة بأجرة مسماة في حديث مجالد ؟ وإنما يذهب الخراج مذهب الكراء ، وكأنه أكرى كل جريب بدرهم وقفيز في السنة ، وألغى من ذلك النخل والشجر فلم يجعل لها أجرة » . قال : « وهذا حجة لمن قال : السواد فيء للمسلمين ، وإنما أهلها عمال لهم فيها بكراءٍ معلوم يؤدونه ، ويكون باقي ما تخرج الأرض لهم . وهذا لا يجوز إلا في الأرض البيضاء ، ولا يكون في النخل والشجر لأن^(١) قبالتها لا تطيب بشيء مسمى ، فيكون بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه وقبل أن يخلق^(٥) ، وهذا الذي كرهه الفقهاء من القبالة » .

حدثنا شريك عن الأعمش عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي قال : قلت لابن عمر : إننا نتقبل الأرض فنصيب من ثمارها . قال : أبو عبيد : « يعني الفضل »

قال : ذلك الربا العجلان !

(١) في الأصل : لافالتها . (٢) في الأصل : تحلو .

حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن قال :
جاء رجل إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال : أتعلم منك الأبله بمئة ألف ،
فضربه ابن عباس بمئة ، وصلبه حياً .

حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي هلال عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال : القبلات حرام . حدثنا عبد الرحمن عن شعبة عن جبلة بن
سُحيم قال : سمعت ابن عمر يقول : القبلات ربا . قال أبو عبيد (١) : « معنى
هذه القبالة (٢) [المكروهة] المنهي عنها أن يتقبل الرجل النخل والشجر والزرع
النابت قبل أن يستحصد ويدرك ؛ وهو مفسر في حديث يروى عن سعيد بن جبير
حدثنا عباد بن العوام عن الشيباني قال : سألت سعيد بن جبير عن الرجل يأتي
القرية فيتقبلها وفيها النخل والشجر والزرع والمروج ، فقال : لا يتقبلها فإنه لا خير فيها .
قال أبو عبيد : وإنما أصل كراهة هذا أنه بيع ثمر لم يبد صلاحه ولم يخلق بشيء
معلوم . فأما المعاملة على الثلث والرابع وكراء الأرض البيضاء فليسا من
القبلات ، ولا يدخلان فيها ، وقد رُخص في هذين ولا نعلم المسلمين اختلفوا في
كراهة القبلات ، انتهى .

وهذا الذي ذهب إليه أبو عبيد هو المعروف عند الأئمة الأربعة ، وجعلوا
كراء الشجر بمنزلة بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه ، ونازعهم في ذلك آخرون
وقالوا : ليست إجارة الشجر من بيع الثمر في شيء ، وإنما هي بمنزلة إجارة الأرض
لمن يقوم عليها ويزرعها ليستغلها . وهذا مذهب الليث بن سعد ، وأحد الوجهين

(١) الأموال ص ٧٠ .

(٢) يراد بالقبالة : أن يتقبل الأرض بخراج أكثر مما أعطى ، فملك الزيادة نوع من
الربا ؛ وأصل القبالة - بالفتح - الكماله .

في مذهب أحمد . اختاره شيخنا وأبو الوفاء بن عقيل ، وهو الذي نختاره ، وقد فعله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما حكاه عنه الامام أحمد في مسائل ابنه صالح أنه قبل حديقة أسيد بن حضير ثلاث سنين ، وقضى به ديناً كان عليه ، ولم ينكره على عمر أحد من الصحابة مع شهرة هذه القصة ؛ وهذا إن لم يكن إجماعاً إقرارياً فهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولا نعلم له مخالفاً . ومن العجب أخذ أبي عبيد بحديث مجالد، وهو ضعيف عن الشعبي عن عمر ، وهو منقطع ، وإنما فيه السكوت عن جريب الشجر ، لم يذكره بنفي ولا إثبات ، وتركه حديث أبي معاوية عن الشيباني عن محمد بن عبيد الله الثقفي ؛ وهؤلاء كلهم أئمة حفاظ ، وقد حفظ الثقفي ما لم يحفظ الشعبي ، وأنه جعل على جريب الكرم عشرة دراهم ؛ قال : ولم يذكر النخل ، وهذا يدل على أنه حفظ القصة وميز بين ما ذكره وما لم يذكره ، فهذا عمر وعثمان بن حنيف قد وضعوا على الشجر أجرة لازمة مؤكدة ، ولا يخالف لهم من الصحابة . وقد صرح أبو عبيد والفقهاء من بعده بأن الخراج أجرة . قال : ومعنى الخراج في كلام العرب إنما هو الكراء والغلة ، ألا تراهم يسمون غلة الأرض والدار والمملوك خراجاً ، ومنه حديث النبي ﷺ : « [أنه قضى أن] الخراج بالضمان » ^(١) وكذلك حديثه الآخر أنه احتجم ، حجه أبو طيبة ، فأمر له بصاعين ، وكلم أهله فوضعوا عنه من خراجهم ؛ فسمى الغلة خراجاً ؛ فأرض العنوة يؤدي أهلها إلى الامام الخراج كما يؤدي مستأجر الأرض والدار كراءها إلى ربها الذي يملكها ، ويكون للمستأجر ما زرع وغرس فيها . ولما علم أبو عبيد أن وضع الخراج على جريب الشجر

(١) قارن الأموال ٧٣ بالمحلى ٢٥٠/٥ .

إجارة له قال : أرى حديث مجالد عن الشعبي هو المحفوظ . وقام أبو عبيد
وقعد في فعل عمر رضي الله عنه هذا ، وقال : لا أعرف وجهه ، وهي القبالة المكروهة ؛
وقد يئنا أن حديث الشيباني أصح وأصرح ؛ ويؤيده تقبيل حديقة أسيد بن
حضير ، ومعه القياس ومصلحة الناس ، فإنه لا فرق في القياس بين إجارة الأرض
لمن يقوم عليها حتى تثبت وبين إجارة الشجر لمن يقوم عليها حتى تطلع : كلاهما
في القياس [سواء] . فإن قيل : مستأجر الأرض هو الذي يبذرها ، قيل : قد يستأجرها
لما ينبت فيها من الكلاء ، وكونه يبذرها مثل قيامه على الشجر بالسقي والزبار
والإصلاح ، وقد حكم الله سبحانه بصحة إجارة الظئر لابنها ، وهو بمنزلة إجارة
الشجر لثمرها ، وطردها هذا ما جوزة مالك وغيره من إجارة الشاة والبقرة لابنها
مدة معلومة . وهذا أحد الوجهين في مذهب أحمد ، اختاره شيخنا . والفرق بين
إجارة الشجر لمن يخدمها ويقوم عليها حتى تنمر وبين بيع الثمرة قبل بدو
صلاحها من ثلاثة أوجه ، أحدها أن العقد هنا وقع على بيع عين ، وفي الإجارة
وقع على منفعة ، وإن كان المقصود منها العين فهذا لا يضر كما أن المقصود من
منفعة الأرض المستأجرة للزراعة العين ؛ الثاني : أن المستأجر يتسلم الشجر فيخدمها
ويقوم عليها كما يتسلم الأرض ، وفي البيع البائع هو الذي يقوم على الشجر
ويخدمها ، وليس للمشتري الانتفاع بظلمها ولا رؤيتها ولا نشر الثياب عليها .
فأين أحد الرأيين من الآخر ؟ الثالث أن إجارة الشجر عقد على عين موجودة
معلومة لينتفع بها في سائر وجوه الانتفاع ، وتدخل الثمرة تبعاً ، وإن كان هو
المقصود ، كما قلتم في نفع البئر ولبن الظئر أنه يدخل تبعاً وإن كان هو المقصود .
وأما البيع فعقد على عين لم تخلق بعد ، فهذا لون وهذا لون . وسر المسألة أن

الشجر كالأرض ، وخدمته والقيام عليه كشق الأرض وخدمتها والقيام عليها ، ومغل^(١) الزرع كمغل الثمر ، فإن كان في الدنيا قياس صحيح فهذا منه . وأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم من منع القبالة فليس مما نحن فيه ، بل هو من القبالة الفاسدة : وهي أن يستأجر الرجل الضيعة بكل ما فيها من زرع وشجر وعلوج ، وما فيها من إجارة بيوت أو حوانيت وغير ذلك ، فيقبل الجميع ويدفع إلى ربها مالا معلوماً ، فهذه إجارة فاسدة تتضمن أنواعاً من المحذور كما يفعله كثير من الناس ، ويسمونها الكراء ، ولهذا قال ابن عمر رضي الله عنهما : ذلك الربا . ومعلوم أن إجارة الشجر بالدراهم والدنانير لا يدخلها ربا ، والذي منعها لم يمنعها لأجل الربا ، وهذا بين في حديث ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال له الرجل : أتقبل منك الأبله ، فلم يطلب منه إجارة الشجر ، بل يتقبل البلد كله بما فيه ، ويدفع إليه مالا معلوماً ، فهذا لا يجيزه أحد ، وقد صرح بهذا في حديث ابن عباس سعيد بن جبير فقال : « الرجل يأتي القرية فيقبلها وفيها النخل والزرع والشجر والعلوج » ، فهذه هي القبالات المحرمة ، لا التي فعلها أمير المؤمنين وأقره عليها جميع الصحابة ، ولا تتم مصلحة الناس إلا بها كما لا تتم مصلحتهم إلا بإجارة الأرض ، فإن الرجل يكون له البستان وفيه الأشجار الكثيرة ، ولا يمكنه أن يفرد كل نوع يبيع إذا بدا صلاحه . والمساقاة من الفقهاء ممن منعها كأبي حنيفة ، ومنهم من يخصصها بالنخل والكرم ، ومن جوزها في جميع الشجر فقد تتعذر عليه المساقاة في بستانه ، والرجل الذي له غرض في الثمار قد لا يحسن المساقاة ، فتتعطل مصلحة صاحب البستان ومصلحة المستأجر . وفي هذا فساد

(١) في الأصل : مغل .

لا تأتي به الشريعة . ومصلحة الإجارة أعظم مما يقدر فيها من الفساد بكثير،
والشريعة جاءت بتقديم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة . ولما كانت
مصالح الناس لا تتم إلا بذلك وضع المانعون حيلًا للجواز بأن يؤجروه بياض
الأرض بأضعاف أضعاف ما تساوي، ثم يساقونه على نمر الشجر بأدنى أدنى ما يكون:
فلا الإجارة مقصودة لهما ، ولا المساقاة ، فقد دخلا على عقد لم يقصده واحد
منهما ، فالذي قصده هذا وهذا حرام، والذي عقدا عليه لم يقصدها ، ولم تكن
هذه المسألة من مقصود الكتاب ، وإنما وقعت في طريق الخراج الذي هو أخو
الجزية وشقيقها ؛ وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى الخراج في الحديث
الصحيح المتفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقال: «منعت العراق
درهما وقفيزها ، ومنعت الشام دينارها ومدينها ، ومنعت مصر دينارها
وإردنيها ، وعدتم كما بدأت» — ثلاث مرات ^(١) . والمعنى : سيمنع ذلك في
آخر الزمان ^(٢) .

فصل ^(٣)

فأما قدر الخراج المضروب فمعتبر بما تحتمله الأرض: نص عليه أحمد في رواية
محمد ^(٤) بن داوود، وقد سئل عن حديث عمر رضي الله عنه: «وضع على جريب

(١) قارن خراج يمين بن آدم ص ٧١ - ٧٢ رقم الحديث ٢٢٧ . والمذهبي - بوزن
فعل - مكيا لا أهل الشام .

(٢) وهذا الحديث من أعلام النبوة ، فان هذه الاقصار الثلاثة لم تكن قد فتح في
عصر النبوة . ولعل أبا هريرة قد أدرك حط هذه النبوة وأهميتها حين قال: «سدد على ذاك لحم أبي
هريرة ودمه» . خراج يميني ص ١٢ .

(٣) انظر هذا الفصل في (أحكام أبي يعلى) ١ : ٩٠ .

(٤) في الأصل (أحمد بن داوود) وصحبه من (أحكام أبي يعلى) ١ : ٩٠ .

الكرّم كذا ، وعلى جريب الزرع كذا : «أهو شيء موظف»^(١) على الناس لايزاد عليهم ، أو إن رأى الامام غير هذا زاد وتقص ؟ قال : بل هو على رأي الامام ، إن شاء زاد عليهم وإن شاء نقص ، وقال : هو بين في حديث عمر رضي الله عنه : «إن زدت عليهم كذا لا يجهدهم» إنما نظر عمر رضي الله عنه إلى ما تنطبق الأرض ، فقد نص على أن ذلك موقوف على اجتهاد الامام ، وليس بموقوف على تقدير عمر رضي الله عنه . ونقل العباس بن محمد الخلال^(٢) عن أحمد أنه قال : والامام يقره في أيديهم مقاسمة على النصف وأقل إذا رضي بذلك الأكرّة ، يحملهم بقدر ما يطيقون . ونص في موضع آخر أنه ليس للامام أن يغيره على ما أقره عليه عمر رضي الله عنه . وقال في رواية يعقوب بن بختان : لا يجوز للامام أن ينقص وله أن يزيد . وقال في رواية ابن منصور : ووضع عليها عمر رضي الله عنه - يعني السواد - الخراج على كل جريب درهماً وقيزاً من الحنطة والشعير ، وما سوى ذلك من القصب والزيتون والنخل ، أشياء موظفة يؤدونها . وقال : خراج السواد - على حديث [الحكم عن] عمرو بن ميمون - قفيز ودرهم . قال الخلال في «جامعه» : «أبو عبد الله يقول : إن للامام النظر في ذلك ، فيزيد عليهم وينقص على قدر ما يطيقون ، وقد ذكر ذلك عنه غير واحد ، وما قاله عباس الخلال عن أبي عبد الله فهو قول أول له . انتهى .

وقد اختلفت الرواية عن عمر رضي الله عنه في قدر الخراج ، ففي حديث

(١) في مطبوعة (الاحكام السلطانية لآلئ يعلى ١ : ٩) : (موصوف) ولا معنى له .

(٢) ذكره أبو بكر الخلال بن أصعاب أحمد الأولين ، وكان أحمد يعتقد به كثيراً

(طبقات الخنابلة ١٧٧-١٧٨) .

عمرو بن ميمون قال : شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأتاه ابن حنيف فجعل يكلمه فسمعناه يقول له : تالله لئن وضعت على كل جريب من الأرض درهماً وقفيزاً لا يجهدا . وفي حديث محمد بن عبيد الله الثقفي قال : وضع عمر على أهل السواد : على كل جريب عامر أو غامر درهماً وقفيزاً ، وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم . وذكر الشعبي^(١) عن عمر أنه بعث عثمان بن حنيف إلى السواد ، فوضع على جريب الشعير درهين ، وعلى جريب الرطبة أربعة دراهم ، وعلى جريب القصب ستة دراهم ، وعلى جريب النخل ثمانية ، وعلى جريب الكرم عشرة ، [وعلى جريب الزيتون اثني عشر] : هذا ما حكاه أبو عبيد^(٢) . قال أحمد : أعلى وأصح حديث في أرض السواد حديث عمرو بن ميمون .

وهذا الاختلاف عن عمر رضي الله عنه يدل على أن الخراج ليس بمقدر شرعاً بحيث لا تجوز فيه الزيادة ولا النقصان ، بل هو باعتبار الطاقة ، ويجب أن يكون وضع الخراج مراعى في كل أرض بحسب ما تحتمله ، وذلك يختلف من جهة جودة الأرض وورداؤها ، ومن جهة الزرع والشجر ، فإن منه ما تكثر قيمته ومنه ما تقل ، ومن جهة خفة مؤونة السقي وكثرتها ، فإن منها ما يشرب بالدوالي والنواضح ، ومنها ما يشرب بالأمطار والأنهار ، فلا بد لواقع الخراج من اعتبار هذه الأوصاف ليعلم قدر ما تحتمله الأرض فيقصد العدل في وضعه فلا يجحف بأربابها ولا بمستحق الخراج ، ويجب عليه أن يدع لأرباب الأرض بقية

(١) في الأصل (التفسير) وتصحيحه من (الأحكام السلطانية) لآبي يعلى ص ١٥٠ .

(٢) الأموال ٦٩ .

يجبرون بها النواثب والجوائح ، كما أمر النبي ﷺ في خرص الثمار^(١) في الزكاة أن يترك لأهل النخل الثلث أو الربع . وقال : « إن في المال السابلة والعريّة والواطئة »^(٢) .

فصل

ووضع الخراج ضربان : أحدهما أن يوضع على الأرض ، والثاني أن يوضع على الزرع . فان وضع على الأرض اعتبر حوله بالسنة الهلالية دون الشمسية ، وهي التي تعتبر [بها] الآجال شرعاً كالزكاة والدية والجزية وغيرها . وإن وضع على الزرع ، فان جعله مقاسمة كان معتبراً بكال الزرع وتصفيته ، وكان ذلك عامه وأجله ، وإن وضعه على مكيلته وأخذ على كل مقدار معين درهماً أو نحوه اعتبر أيضاً بكال الزرع ، ووضعه على رقبة الأرض أحوط ، لأنه قد يفرط في زرعها فيتعطل خراجها ، وإذا وضع تأبد ما بقيت الأرض على حالها من شربها وقبولها للزرع . فان تعطلت وبارت أو انقطع شربها

(١) الخرص : هو الحزر والتخين . وقد أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي والنسائي عن سهل بن أبي حثمة قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا خرجتم فجدّوا ، ودعوا الثاك ، فان لم تدعوا الثاك فدعوا الربع » . وفي البخاري ومسلم عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة يخرص ثمار خير على أهلها » . وفائدة هذا الخرص - كما قال ابن عبد البر : « أمن الخيانة من رب المال ، ولذلك يجب عليه البينة في دعوى النقص بعد الخرص ، وضبط حق الفقراء على المالك ، ومطالبة المصدق بقدر ما خرصه ، وانتفاع المالك بالمال كل ونحوه » .

(٢) رواه أبو يعلى في (الأحكام السلطانية ١٠٤) بلفظ « خففوا الخرص » ، فان في المال الوصية ، والعريّة ، والواطئة ، والناتبة . وفي الوصية بأنها ما يوصى به أربابها بعد الوفاة ، والعريّة : ما يعمرى للصلوات في الحياة ، والواطئة ما تأكله السابلة منه ، سموا واطئة لوطئهم الأرض ، والناتبة ما ينوب الثار من الجوائح .

فهو نوعان : أحدهما أن يكون ذلك من جهة أهلها وهم قادرون على إصلاحها فهذا لا يسقط الخراج ، لأنه بمنزلة الاجارة ، فاذا عطل المستأجر الانتفاع لم تسقط عنه الأجرة . الثاني أن يكون بسبب لاصنع لهم فيه ، كإقطاع المياه وإجلاء العدو لهم عن أرضهم ، وجور لحقهم من العمال لم تمكنهم الإقامة عليه، وتخرب الأرض بالأمطار والسيول ونحو ذلك ، فهذا يسقط الخراج عنهم حتى تعود الأرض كما كانت ويتمكنوا من الانتفاع بها .

وعلى الإمام أن يعمر الأرض من بيت المال من سهم المصالح ، ولا يجوز إلزامهم بعمارته من أموالهم ، فإن سألهم أن يعمروها من أموالهم ويعتد لهم بما أنفقوا عليها من خراجها فرضوا بذلك جاز، ولم يجبروا عليه إلا أن يكون سهم المصالح عاجزاً عن ذلك ، ولا يضر بهم عمارتهم بالخراج ، وفي ذلك مصلحة لهم ولأصحاب النية ، فهذا يسوغ له إلزامهم به .

فإن أمكن الانتفاع بتلك الأرض بعد أن بارت لصيد أو مرعى جاز أن يستأنف عليها خراجاً بحسب ما تحمله ، ولا يجوز أن يحمل عليها خراج الأرض العامرة .

فإن قيل: فهل للإمام أن يضع على الأرض الموات التي لا تزرع خراجاً يكون على مصايدها ومراعيها؟ قيل : لا يجوز ذلك لأنها مباحة ، ومن أحيائها ملكها، فكيف يجوز أن يوضع عليها الخراج !؟ وسئل أحمد عن الصيد في أجمة فطوبل^(١) ، وقيل له : إنهم يمنعوننا أن نصيد فيها حتى نعطيهم شيئاً ، فقال

(١) في الأصل : (فطربل) بالراء . والصواب (فطَـطَـوْبَل) بالواو ، نعتاً من قولك

(طوبى لك) .

للسائل : احرص على ألا تعطيتهم شيئاً ، فان شارطتهم فلا تخنهم .

فصل

فان زادت منفعة الأرض زيادة عارضة لا يوثق بدوامها ، لم يجز أن يزيد في خراجها بذلك ، وإن وثق بدوام ذلك راعى المصلحة لأرباب الأرض وأرباب النية ، واعتمد في الزيادة ما يكون عدلاً بين الفريقين .

فصل

وخراج الأرض إن أمكن زرعها واجب ، وان لم تزرع : نص عليه في رواية الأثرم ومحمد بن أبي حرب . وقد سئل عن رجل في يده أرض من الخراج لم يزرعها يكون عليه خراجها ؟ قال : نعم ، العامر والغامر ؛ وإذا كان خراج ما أخل بزرعه يختلف باختلاف الزرع أخذ منه فيما أخل بزرعه خراج أقل ما يزرع فيها ، لأنه لو اقتصر على زرع لم يعارض فيه ؛ ولو كانت أرض الخراج لا يمكن زرعها في كل عام ، بل تراخ في عام أو تزرع عاماً دون عام روعي حالها في ابتداء وضع الخراج عليها ، واعتبر العدل لأهل الأرض وأهل النية في خصلة من ثلاث : إما أن يجعل خراجها على الشطر من خراج ما يزرع في كل عام ، وإما أن يمسح كل جريبين منها بجريب ليكون أحدهما للمزروع والآخر للمتروك ، وإما أن يضعه بكماله على مساحة المتروك والمزروع ، ويستوفي على أربابه الشطر من مساحة أرضهم ؛ وإذا كانت خراج الزرع والثمار مختلفاً باختلاف الأنواع فزرع أو غرس مالم ينص عليه اعتبر خراجه بأقرب المنصوصات شبهاً به (١) .

(١) تصحيح هذا الفصل من (الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٥٤) . وفيه - في الأصل -

يصحبه كثير .

فصل

ولا يجوز أن ينقل أرض الخراج إلى العشر ، ويعطل خراجها ، ولا أرض العشر إلى الخراج ويعطل عشرها ، بل إذا كانت خراجية وزرعت ما يجب فيه العشر اجتماعاً فيها كما تقدم ، وإذا سقى بماء الخراج أرض عشر كانت المأخوذ منها عشراً ، وإذا سقى بماء العشر أرض خراج كان المأخوذ منها خراجاً اعتباراً بالأرض دون الماء .

وقال أبو حنيفة : يعتبر حكم الماء ، فيؤخذ بماء الخراج الخراج ، وبماء العُشْرِ العُشْرُ ، وكأنه نظر إلى أن الماء مادة الزرع ، والأرض وعاء له ، فهو مستودع فيها كما لو وطئ رجل أمة غيره بريية فأولدها ، فالولد للوطئ دون مالك الأمة . واعتبار الأرض أولى ، لأن الخراج مأخوذ عن الأرض ، لا عن الماء ، والزرع إنما يكون في الأرض نحو من أخذ التراب والهواء المختص بها والبذر ، فهذه ثلاثة أجزاء يختص الأرض والماء جزء من أربعة . وأما مسألة الوطئ فهي حجة عليه ، فانه لو وطئها علماً بأنها أمة الغير كان الولد لمالك الأم ، وإنما ألحق في هذه الصورة بالوطئ للسرية ، فان الولد يتبع اعتقاد الوطئ شرطاً ، ولو نزا فحل على رَمَكَة ^(١) فأولدها كان الولد لصاحب الرمكة دون صاحب الفحل بالاتفاق ، وأيضاً فالماء ليس عليه خراج ولا عشر ، فلا يعتبر . قال القاضي ^(٢) : « وعلى هذا الخلاف ^(٣) منع أبو حنيفة صاحب الخراج

(١) الرمكة - محرقة - الفرس ، والبرذونة تتخذ للسل ، جمعها رمك .

(٢) أي القاضي أبو يعلى صاحب (الأحكام السلطانية) .

(٣) في أحكام أبي يعلى ص ١٥٤ (وعلى هذا الخلاف) .

أن يسقي بماء العشر ، ومنع صاحب العشر أن يسقي بماء الخراج ، ولم يمنع أحمد واحداً منهما أن يسقي بأي المائين شاء . وقد قال أحمد في رواية صالح : « الخراج مثل الجزية على الرقبة » . وقال في رواية ابن منصور : « إنما [هو] جزية رقبة الأرض » . فدل على أنه على رقبة ، فلا اعتبار بها ، دون الماء الذي لم يوضع عليه خراج^(١) .

فصل

وإذا بنى في أرض الخراج دوراً وحوانيت كان خراجها مستحقاً عليه : هذا ظاهر كلام أحمد ، لأن الخراج لا يتوقف على الزرع والغرس ، فانه قال في رواية يعقوب بن بختان ، وقد سأله : ترى أن يخرج الرجل عما في يده من دار أو ضيعة على ما وظف عمر رضي الله عنه على كل جريب ، فيتصدق به ؟ فقال : ما أجود هذا ! فقال له يعقوب : بلغني عنك أنك تعطي عن دارك الخراج فتصدق به . قال : نعم .

قلت : إنما كان أحمد يفعل ذلك ، لأن بغداد من أرض السواد التي وضع عليها عمر الخراج ، فلما بنيت مساكن راعى أحمد حالها الأولى [التي] كانت

(١) قارن بأحكام أبي يعلى ص : ١٥ فبارته هناك : « وعلى هذا الاختلاف منع أبو حنيفة صاحب الخراج أن يسقي بماء العشر ، ومنع صاحب العشر أن يسقي بماء الخراج . ولم يمنع أحمد واحداً منهما أن يسقي بأي المائين شاء . وقد قال أحمد في رواية صالح : « الخراج على الرقبة » وقال في رواية ابن منصور : « إنما هو جزية رقبة الأرض » . فقد بين في رواية ابن منصور أنه عن رقبته . وفي رواية صالح : أنه على الأرض ، مثل الجزية على الرقبة ، فاقضى أنه عن رقبته . وإذا كان عن رقبة الأرض كان الاعتبار بها ، لا بالماء الذي يسقى به . »

عليها من عهد عمر رضي الله عنه إلى أن صارت دوراً . قال القاضي (١) : وقد قيل : إن مالا يستغنى عن بنائه في مقامه في أرض الخراج لزارعها و (فلاحها) (٢) عفو لا خراج عليه ، لأنه لا يستقل (٣) فيها إلا بمسكن يسكنه ، وما بناه لـمكراء والتوسعة التي لا يحتاج إليها فعليه خراج (٤) .

قلت : وهذا هو الذي استمر عليه عمل الناس قديماً وحديثاً ، وهو غير ما كان يفعله أحمد . على أن أحمد كان يفعل ذلك احتياطاً ، ولم يأمر به أهل بغداد عامة ، بل "عد" من جملة ورعه أنه كان يخرج الخراج عن داره فيتصدق به ، وغيره لم يكن يفعل ذلك ، ولا كان أحمد يلزم به الناس . وقد صرح أصحاب أحمد والشافعي وغيرهم أنه لا خراج على المساكن .

فصل

وإذا أجر أرض الخراج أو أعارها فخراجها على المؤجر والمجير ، وقد قال أحمد في رواية أبي الصقر في أرض السواد يتقبلها الرجل : يؤدي وظيفة عمر ، ويؤدي العشر بعد وظيفة عمر . وظاهر هذا أن الخراج على المستأجر ، فانه هو الذي يؤدي العشر ، وكذلك قال في رواية محمد بن أبي حرب ، وقد صرح به أبو حفص ، فقال : (باب) الدليل على أن من استأجر أرضاً فزرعها كان الخراج والعشر جميعاً عليه دون صاحب الأرض ، ثم ساق في هذا الباب رواية

(١) أي أبو يعلى . انظر (الاحكام السلطانية ١٥٥) .

(٢) سقطت هذه الكلمة (وفلاحها) في مطبوعة الاحكام لابن يعلى ١٥٥ .

(٣) في احكام أبي يعلى (يستقر) .

(٤) عبارة القاضي أبي يعلى (وما جاوز قدر حاجته مأخوذ بخراجه) احكام ١٥٥ .

أبي الصقر المتقدمة . وقد يحتاج لهذا القول بأن الخراج من تمام تربة الأرض ، فهو بمنزلة السقي والحرث وتهيتها للزراعة بما يصلح لها .

والصواب القول [الأول] فإن منفعة الأرض إنما هي للمؤجر ، وما يأخذه من الأجرة عوض عن تلك المنفعة ، فلا يكون النفع له والخراج على غيره ؛ فانتفاعه بالأرض تارة يكون بنفسه ، وتارة يكون بنيابته ، والمستأجر نائب عنه ؛ وكذلك المستعير إنما دخل على أن ينتفع بالأرض مجاناً ، والمذهب عند القاضي رواية واحدة ، وعند أبي حفص على روايتين ، وقد حكى أبو عبد الله بن حمدان في « رعايته » بعد أقوال ، فقال : « وخراج العنوة على ربها ، مسلماً كان أو كافراً . وعنه : بل على مستأجرها ومستعيرها ؛ وقيل : بل على المستأجر دون المستعير ، وقيل : عكسه » .

قال القاضي : « وعندي أن كلام أحمد لا يقتضي ما قال أبو حفص ، لأنه إنما نص على رجل تقبل أرضاً من السلطان فدفعها إليه بالخراج ، وجعل ذلك أجرتها ، لأنها لم تكن في يد السلطان بأجرة ، بل كانت لجماعة المسلمين . والمسألة التي ذكرناها إذا كانت في يد رجل من المسلمين بالخراج المضروب فأجرها فإن الثاني لا يجب عليه الخراج ، بل يجب على الأول ، لأنها في يده بأجرة هي الخراج » ^(١) وهي في يد الثاني بأجرة عن الخراج ^(٢) .

فصل

وإذا اختلف العامل ورب الأرض في حكمها ، فادعى العامل أنها أرض خراج

(١) قارن بأحكام أبي يعلى ص ١٥٥ .

(٢) سقطت هذه العبارة من مطبوعة (الأحكام لابن أبي يعلى)

وادعى ربها أنها أرض عشر ، وقولها ممكن ، فالقول قول المالك دون العامل .
فإن اتهم استحلف ؛ ويجوز أن يعتمد في مثل هذا على الشواهد الدبوانية
السلطانية إذا علم صحتها ووثق بكتابتها ولم يتطرق إليها تهمة .

فصل

وإذا ادعى رب الأرض دفع الخراج لم يقبل قوله ، ولو ادعى دفع الزكاة
ويعرفها بنفسه قبل قوله ؛ والفرق بينهما أن الزكاة عبادة ، فهي كالصوم
والصلاة والاعتسار من الجنابة ؛ وقول المسلم في ذلك مقبول من غير يمين . وأما
الخراج فهو حق عليه بمنزلة الديون ، فلا يقبل قوله إلا بينة ، فهو كالجزية .

فصل

ومن أعسر بالخراج أنظر به إلى يساره ولم يسقط [بالاعسار] ؛^(١) وإن أعسر
بالجزية سقطت عنه ولم تستقر في ذمته ؛ والفرق بينهما أن الجزية لا تجب مع
الاعسار ، فهي كالزكاة والنفقة الواجبة ؛ وأما الخراج فهو أجرة الأرض ، فيجب
مع اليسار والاعسار ، كأجرة الدور والجوانيت ؛ ولهذا لما ضربه^(٢) عمر رضي الله
عنه على الأرض لم يراع فيه فقيراً من غني .

فصل

وإذا مظل بالخراج مع يساره حبس حتى يؤديه ، فإن أصر على [المطل رغم] الحبس

(١) الزيادة من أبي يعلى ١٥٦ . وقارن بالماوردي (ص ١٠٧) إذ يقول : وقال

أبو حنيفة : يجب بإيساره ويسقط باعساره .

(٢) أي ضرب الخراج .

ضرب. قال أصحابنا: وهكذا كل من عليه حق إذا امتنع من أدائه ضرب حتى يؤديه،
فإن وجد له مال غير الأرض الخراجية يبيع في أداء ما عليه ما لا يضر به، فلا
تباع ثيابه ولا بقره ولا مسكنه ولا آلات الحرث. فإن لم يوجد له غير الأرض
الخراجية، وكان في بيع بعضها ما يؤدي عنه خواجه ولا يضر به يبيع منها بقدر
ذلك أو أجره وقبض أجرته عوضاً عن الخراج، وإن أضر به بيعها لم يبيع
وأنظر إلى الميسرة.

فصل

وإذا عجز رب الأرض عن عمارتها قيل له: إما أن تؤجرها وإما أن ترفع
يدك عنها لتدفع إلى من يقوم بعمارتها، ولم تترك على خرابها، وإن دفع
خراجها^(١): أو ما إليه أحمد فقال في رواية حنبل: من أسلم على شيء فهو له،
ويؤخذ منه خراج الأرض. فإن ترك أرضه فلم يعمرها فذلك إلى الإمام يدفعها
إلى من يعمرها لا تخرب^(٢)، فقد منع من ترك عمارة أرض الخراج على وجه
الخراب، فإنها تصير بالخراب في حكم الموات، فيتضرر أهل النية وغيرهم
بتعطيلها وإن أدّى عنها الخراج.

وهذا بخلاف ما لو أحيا أرضاً ميتة ثم تركها، لم يطالب بعمارتها: نص
عليه أحمد فقال في رواية حرب في رجل أحيا أرض الموات، فيحفر فيها بئراً أو
يسوق إليها ماء أو يحيط عليها حائطاً ثم يتركها، قال: هي له، قيل له: فهل في

(١) زاد أبو يعلى «لئلا تصير بالخراب مواتاً» أحكام ١٥٦

(٢) يريد: حتى لا تخرب.

ذلك وقت إذا تركها ؟ قال : لا ^(١) . وكذلك قال في رواية أبي الصقر : إذا أحيا أرضاً ميتة وزرعها ثم تركها حتى عادت خراباً فهي له ، وليس لأحد أن يأخذها منه .

والفرق بين المسألتين أنه بإحيائها قد ملكها ، فهو مخيرٌ بين الانتفاع بملكه وبين تركه ، وغايتها أن تعود مواتاً كما كانت ؛ وأما أرض الخراج فهي ملك لأصحاب النية ، فليس له تعريضها للخراب وتعطيلها عليهم .

فصل

واختلفت الرواية عن أحمد فيما لا يناله الماء من الأرض هل يوضع عليه خراج أم لا . وعنه في ذلك روايتان ، ووجه الوضع أن ما لا يناله [الماء] فينتفع به في مصالح [الناس يكون بمنزلة] ما يناله الماء . ووجه المنع أنه لا ينتفع به ولا يمكن زرعه ، فهو كالفقير العاجز عن الجزية ؛ واختلفت الرواية عنه في الموات الذي لا يمكن زرعه هل يوضع عليه الخراج ؟ على روايتين نص في إحداها على أنه إن أمكن أن يحياه من هو في يده أو غيره أخذ منه ، وإلا فلا .

فصل

ومن كانت يده أرضٌ خراجيةٌ فهو أحقُّ بها بالخراج ، كالمتأجرة ،

(١) روى أبو يوسف في الخراج (ص ٧٣) قال : « أفطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال بن الحارث المزني ما بين البحر والصخر ، فلما كان زمان عمر بن الخطاب قال له : إنك لا تستطيع أن تعمل هذا . فصبب له أن يقطعها ما خلا المادن فانه استثناهما . »

ويرثها وارثه على الوجه الذي كانت عليه بيد الموروث . وليس للامام نزعها من يده ودفعها إلى غيره ، فان نزل هو عنها أو اشتراها غيره صار الثاني أحق بها .

فصل

ومن ظلم في خراجه فهل له أن يحتسب بالقدر الذي ظلم فيه من العشر ؟ فيه روايتان عن أحمد ، إحداهما : ليس له ذلك ، كما لو سرق متاعه لم يحتسب به من الزكاة ، وهذا أمر العشر والخراج : يجبان بسببين مختلفين لمستحقين مختلفين ، فهذا للمساكين وهذا لأهل النية ؛ والثانية : له أن يحتسب به لأنها يجبان في الأرض بسبب المغل ، فاذا تعدى عليه العامل وجب فيه التقدير^(١) في أحدهما من ربح الآخر .

فصل

وللامام ترك الخراج وإسقاطه عن بعض من هو عليه ، وتخفيفه عنه ، بحسب النظر والمصلحة للمسلمين ، وليس له ذلك في الجزية ؛ والفرق بينهما أن الجزية المقصود بها إذلال الكافر وصغاره ، وهي عوض عن حقن دمه ، ولم يمكنه الله من الإقامة بين أظهر المسلمين إلا بالجزية إعزازاً للإسلام وإذلالاً للكفر ؛ وأما الخراج فهو أجرة الأرض وحق من حقوقها ، وإنما وضع بالاجتهاد ، فإسقاطه كله بمنزلة إسقاط الامام أجرة الدار والحانوت عن المكثري .

فصل

ولا خراج على مزارع مكة وإن فتحت عنوة ؛ وقيل : يضرب عليها

(١) في الاصل (وصيغة التعذير) . ولا معنى له .

الخراج كسائر أرض العنوة ؛ وهذا القول من أقبح الغلط في الاسلام ، وهو مردود على قائله ، ومكة أجل وأعظم من أن يضرب على أرضها الجزية ، وهي حرم الله وأمنه ودار نسك الاسلام ، وقد أعادها الله مما هو دون الخراج بكثير^(١) ؛ وهذا القول استدراك على رسول الله ﷺ وعلى أبي بكر وعمر وعثمان والأئمة بعدهم إلى زمن هذا القائل ، وكيف يسوغ ضرب الخراج الذي هو أخو الجزية وشقيقها ورضيع لبنها على خير بقاع الله وأحبها إلى الله ودار النسك ، ومتعبد الأنبياء ، وقرية رسول الله التي أخرجته ، وحرم رب العالمين وأمنه ومحل بيته ، وقبلة أهل الأرض ؟

قال أبو عبيد^(٢) : « صححت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه افتتح مكة وأنه من على أهلها ، فردّها عليهم فلم يقسمها ولم يجعلها فينا ، فرأى بعض الناس أن هذا الفعل جائز للأئمة بعده . ولا ترى مكة يشبهها شيء من البلاد من جهتين : إحداهما أن رسول الله ﷺ كان قد خصه الله من الأنفال والغنائم بما لم يجعله لغيره ، وذلك لقوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ » فنرى هذا كان خاصاً له . والجهة الأخرى أنه قد سن لمكة سنناً لم يسنّها^(٣) شيء من سائر البلاد . حدثنا عبد الرحمن بن

(١) في الأصل : (تسين) .

(٢) انظر الأموال ص ٦٥ .

(٣) في الأصل : (انه قد سن لمكة سناً لم يسبها لشيء ...) . وهي على ما ترى من

القلق والاضطراب .

مهدي عن إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن يوسف بن ماهك عن أبيه^(١)
عن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت يا رسول الله ، ألا تبني لك بيتاً أو بناء
يظلك من الشمس ؟ - تعني بمنى^(٢) - فقال : « إنما هي مناخ لمن سبق »^(٣) .
وحدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد قال : قال رسول الله ﷺ : « إن
مكة حرام ، حرّمها الله ، لا يحل بيع رباعها ولا أجور بيوتها » . وحدثنا
إسرائيل^(٤) عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد قال : قال رسول الله ﷺ :
« إن مكة حرام - أراه رقعته - قال : مكة مناخ لا يباع رباعها ، ولا تؤخذ
إيجارتها ، ولا تحل ضالّتها إلا لمنشد » . وحدثت عن محمد بن سلمة الحرّاني
عن أبي عبد الرحمن^(٥) عن زيد بن أبي أنيسة عن عبيد بن عمير بنحوه ، وروايته :
« لا تحل غنائمها »^(٦) . حدثنا وكيع عن عبيد الله بن أبي زياد عن ابن أبي نجيح^(٧)

-
- (١) هنا - كما في (فتوح البلدان ص ٥٠) : « عن أبيه » . ولكن الذي في كتاب
(الأموال ص ٦٥) : « عن أمه » ، وهو الصواب ، واسم أم هذا الراوي « مسيكة » .
(٢) في مطبوعة (الأموال ص ٦٥ رقم الحديث ١٦٠) : « تعني بمكة » وهو خطأ
ظاهر أو تصحيف ، فإن الحديث يدور حول منى لا مكة .
(٣) العبارة في « الأموال » : « لا ، إنما هي مناخ من سبق » . وقارن بتهديب
التهديب ١٢ / ٤٥١ . ونص الحديث هناك : « منى مناخ من سبق » .
(٤) في الأموال : « وحدثنا شريك ... » بدلاً من إسرائيل ، وذلك في الرقم ١٦٢ .
أما في الرقم ١٦٠ فيتفق مع الإسناد الوارد هنا : « وحدثنا إسرائيل ... » .
(٥) في الأموال (عن أبي عبد الرحيم) .
(٦) هذه (الرواية) ليست من « الأموال » المطبوعة بل في النسخة الشامية .
(٧) الرواية هنا - كما في النسخة الشامية من الأموال - « عن ابن أبي نجيح » ،
واسمه عبد الله ، وقد توفي سنة ١٣١ ، وروايته عن الصحابي عبد الله بن عمرو المتوفى سنة ٦٣
أو ٧٧ بعيدة الإسناد من قبيل المنقطع . فاعل الصواب - كما في مطبوعة الأموال - عن
أبي نجيح المتوفى سنة ١٠٩ واسمه يسار الثقفي . وله روايات عن بعض الصحابة .

عن عبد الله بن عمرو قال: «من أكل أجور بيوت مكة فأنما يأكل في بطنه نار جهنم». حدثنا أبو إسماعيل المؤدب عن عبد الله بن مسلم بن هرم عن عطاء أنه كره الكراء بمكة. حدثنا إسماعيل بن عياش عن ابن جريج قال: قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى الناس: ينهى عن كراء بيوت مكة. حدثنا إسحاق الأزرق عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أمير مكة: ألا يدع أهل مكة يأخذون على بيوت مكة أجراً، فإنه لا يحل لهم. حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه نهى أن تغلق دور مكة دون الحاج، وأنهم يضطربون^(١) فيما وجدوا منها فارغاً. حدثنا [أبو] إسماعيل [يعني المؤدب] عن عبد الله بن مسلم بن هرم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: الحرم كله مسجد. حدثنا إسماعيل بن حفص^(٢) عن إسرائيل عن ثوير^(٣) عن مجاهد عن ابن عمر: الحرم كله مسجد.

قلت: ويدل عليه قوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ»، فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَائِمِهِمْ هَذَا. وهذا لمكة كلها. قال أبو عبيد: فإذا كانت مكة هذه سُنَّتها أنها مناخ لمن سبق [إليها]، وأنها لا تباع رباعها، ولا يطيب كراء بيوتها. وأنها مسجد لجماعة المسلمين: فكيف تكون هذه غنيمة فتقسم بين قوم يحوزونها دون الناس، أو تكون فيئاً فتصير أرض خراج

(١) في الأصل (طربون). وإثنا تصحيحاً من الأموال رقم ١٦٧.

(٢) كذا في الأصل. ولكن الذي في الأموال رقم ١٦٨ (إسماعيل بن جعفر).

(٣) في الأصل «بربر». وانصواب ما أثبتناه.

[وهي أرض من أرض العرب الأميين الذين كان الحكم عليهم: الاسلام أو القتل ،
 فإذا أسلموا كانت أرضهم أرض العشر] ^(١) ولا تكون خراجاً أبداً؟ ثم جاء الخبر
 عن النبي ﷺ مفسراً حين قال : « لا نحل غنائمها » . قال ^(٢) : « فليس تشبه
 مكة شيئاً من البلاد لما خصت به ، فلا حجة لمن زعم أن الحكم على غيرها
 كالحكم عليها ؛ وليست تخلو بلاد العنوة - سوى مكة - من أن تكون غنيمة ،
 كما فعل رسول الله ﷺ [بخير] أو تكون فيشاً كما فعل عمر رضي الله عنه
 بأرض السواد وغيره من أرض الشام ومصر » . انتهى .

فَغَلِطَ في مكة طائفتان : طائفة ألحقت غيرها بها فجوزت ألا تقسم ولا
 يضرب عليها خراج ، ولا تكون فيشاً ؛ وطائفة شبهت مكة بغيرها فجوزت
 قسمتها ، وضرب الخراج عليها ؛ وهي أقبح الطائفتين وأسوؤهم مقالة ؛
 وبالله التوفيق .

فصل

في كراهة الدخول في أرض الخراج ، وما نقل عن السلف في ذلك .
 قال أبو عبيد ^(٣) ، حدثنا إسماعيل ويحيى بن سعيد عن سعيد بن أبي عروبة
 عن قتادة عن سفيان العُقَيْلي ^(٤) عن أبي عياض عن عمر رضي الله عنه قال : « لا

(١) هذه الزيادة بين القوسين من « الأموال » ص ٦٧ رقم ١٧٠ .

(٢) أي أبو عبيد في (الأموال ص ٦٧) .

(٣) قارن بالأموال ص ٧٧ (باب شراء أرض العنوة التي أمر الامام فيها أهلها وصيرها
 أرض خراج) . وفي الباب سبعة وعشرون حديثاً .

(٤) كذا بالأصل ، ولعل العوَاب : (شقيق العُقَيْلي) كما في « خراج يحيى بن آدم »
 رقم ١٦٣ ص ٥٦ . ومثله مصححاً في « الأموال » رقم : ١٩ . واشقيق هذا ترجمة في « تهذيب
 التهذيب » . ولكن يلاحظ أن يحيى بن آدم في « خراجه » أغفل في سند الحديث اسم
 أبي عياض .

تشتروا رقيق أهل الذمة ، فانهم أهل خراج ، وأرضهم^(١) فلا تتبايعوها ، ولا يقرن أحدهم بالصغار بعد إذ أنجاه الله . وقد ذكر الأنصاري عن أبي عُمَيْل [بشير بن عُمَيْة] عن الحسن قال : قال عمر رضي الله عنه : « لا تشتروا رقيق أهل الذمة ولا أرضهم » ، قال : فقلت للحسن : ولم ؟ قال : لأنهم فيء للمسلمين . وقد ذكر الامام أحمد هذا الأثر عن يزيد ، ثنا سعيد عن قتادة ، وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله قال : أراد عمر أن يوفر الجزية ، لأن المسلم إذا اشتراه سقط عنه أداء^(٢) ما يؤخذ منه ، والذي يؤدي عنه وعن مملوكه خراج جماجمهم ، إذا كانوا عبيداً أخذ منهم جميعاً الجزية^(٣) . وقال إسحاق بن منصور : قلت لأبي عبد الله : قول عمر : « لا تشتروا رقيق أهل الذمة » . قال : لأنهم أهل خراج يؤدي بعضهم عن بعض ، فإذا صار إلى المسلم اقتطع عنه ذلك . وفي المسألة عن أحمد روايتان منصوستان ، إحداهما : لا جزية عليه ، والثانية : عليه الجزية ، وهو ظاهر كلام الخريفي^(٤) : فيؤديها عنه سيده ، وهو ظاهر المنقول عن عمر وعلي رضي الله عنهما . قال أحمد : ثنا يحيى . ثنا عبد الوهاب عن سعيد عن قتادة أن علياً رضي الله عنه كان يكره ذلك : « يعني شراء رقيقهم » . ويقول : « من أجل أن عليهم خراجاً للمسلمين » .

وظاهر الأحاديث وجوبها على الرقيق ، فانه لم يجزىء في حديث واحد منها

(١) في الاموال (وأرضهم) .

(٢) في الأصل : (إذا) .

(٣) قارن هذا بما سبق ص ٥٦ .

(٤) قارن ما לפני (ش ١٠/٥٨٧) .

اختصاص ذلك بالأحرار ؛ ولأن الجزية ذل وصغار ، وهو أهل لذلك ؛ ولأنه قوي مكنتسب ، فلم يقر في بلاد المسلمين بغير جزية ؟ وهذا القول هو الذي نختاره .

وقال مهنا بن يحيى الشامي : أخبرنا إسماعيل بن علية عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن سفيان العُقَيْلي عن أبي عياض قال : قال عمر رضي الله عنه : « لا تبتاعوا رقيق أهل الذمة ، فإنما هم أهل خراج يبيع بعضهم بعضاً ، وأرضهم فلا تتبايعوها ، ولا يقرن أحدكم بالصغار في عنقه بعد إذ ألقاه الله منه » . قال مهنا : فسألته - يعني أحمد - عن سفيان العُقَيْلي فقال : روى عنه قتادة وأيوب السخيتاني ، فقلت : أي شيء روى أيوب عن سفيان ؟ ^(١) فقال : هذا الحديث ؛ [وهو] مرسل ، ولم يذكر فيه أبا عياض ، وسألته : لم قال عمر : لا تتبايعوا رقيق أهل الذمة ؟ قال : لأنهم يؤدون الخراج .

وقال الميموني : تذاكرنا قول عمر هذا فقال أبو عبد الله : أظنه كرهه من أنهم جميعاً في الأصل حيث أخذوا ممالك ، وإنما ملكوا هؤلاء بالقهر والغلبة

(١) يلاحظ أن اسم (سفيان) لا (سفيق) يتردد مراراً . ولعلنا نتأس بذلك على أن ابن القيم قد وقع إليه الاسناد على هذه الصورة ، ولا يبعد أن يكون في هذه السورة التي وقع إليه تصحيف أو تحريف ، وما أحدى الامام أحمد حين قال : « ومن يعرى عن الخطأ والتصحيف ؟ » .

على أن في الخبر المروي هنا ما يشير إلى اهتمامه بسؤال الإمام أحمد عن سفيان هذا . وأن أحمد عين له أسماء بعض التابعين الذين روى عن سفيان كأيوب السخيتاني الذي روى عنه هذا الحديث دلالات ، ولكن مع إسقاط السجاني أبي عياض (وهو عمرو بن الأسود العسلي) حتى صار الحديث مرسلًا . فإلى يعني ذلك إصرار ابن القيم . تبعاً لما وأحمد . على أن اسم الراوي هو سفيان لا سفيق ، وأن لس في الخبر تصحيف ولو لم يعد اسم سفيان العُقَيْلي هذا ترجمة بين أيدينا ؟

منهم لهم، فكره شراءهم، واحتج لقوله أنه نهام عن شراء مافي أيدينا ، لأنهم إذا
كان لهم أن يشتروا منا فلنا أن نشترى مافي أيديهم . قال : هذا معنى كلام أبي
عبد الله ، وما أرى الميموني فهم ما قال أحد ، وإلا فلا أدري ما معنى هذا
الكلام ! وعمر رضي الله عنه إنما قال : « لأنهم أهل خراج يبيع ^(١) بعضهم
بعضاً » ، وفي لفظ : « يؤدي بعضهم عن بعض » . قال أحد : فإذا صار إلى
المسلم انقطع عنه : هكذا لفظه في رواية إسحاق بن منصور ؛ وقد صرح في
رواية منها بهذا ، وقد سأله عن قول عمر رضي الله عنه : ما معناه ؟ فقال : إنهم
يؤدون الخراج ، ويستعبد بعضهم بعضاً ، فإذا اشتراه مسلم لم يكن عليه خراج .
قلت : كأنه جعل استعباد بعضهم بعضاً غير مؤثر في إسقاط الجزية عنهم ،
وقد صرح به عمر رضي الله عنه في قوله : « إنهم أهل خراج ، يبيع بعضهم
بعضاً » . وللصحابة ، ولأسيب الخلفاء منهم ، لا سيما عمر ، فقه ونظر لا تبلغه
أفهام من بعدهم ؛ فكأن عمر رضي الله عنه لم يثبت لرفيقهم أحكام الرقيق
التي تثبت لرقيق المسلم ، وعلم أنهم يبيع بعضهم بعضاً ، وذلك لا يثبت الرق
في الحقيقة : فمنع المسلم من شرائه احتياطاً ، ولم يسقط الجزية عن رقبته ، وألزمها
من ادعى أنه رقيقه ، وهذا من أدق النظر وألطف الفقه ؛ وقد وافقه على ذلك
علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وكره للمسلم شراءهم ، وقال سعيد : كان
قتادة يكره أن يشتري من رقيقهم شيء إلا ما كان من غير بلادهم - زنجياً أو
حبشياً أو خراسانياً - لا يبيع بعضهم بعضاً .

(١) في الأصل : (يبيع) .

قلت : وهذه مسألة قد عمّ بها الاسلام ، ووقع السؤال عنها مراراً ، وهي بيع الكفار أولادهم المسلمين . هل يملكهم المسلمون بذلك ، ويحلّ استخدامهم ؟ فان كانوا أهل حرب جاز الشراء منهم وملاك المشتري الأولاد ، لأنه يجوز ملكهم بالسبي والرق^(١) ، فيجوز بالشراء ؛ وإن كانوا ذمة تحت الجزية لم يجز اشتراء أولادهم ، ولا يملكهم المشتري لأنهم ملتزمون لجريان أحكام الاسلام عليهم ، وذلك ينافي حكم الاسلام ؛ وإن كانوا أهل هدنة لم تجز عليهم أحكام الاسلام فهل يجوز شراء أولادهم منهم ؟ فيه وجهان ، والجواز أظهر ، فانهم لم يلتزموا أحكام الاسلام ؛ ومن منع الشراء منهم قال : قد أمنوا بالهدنة من السبي ، وهذا في حكم السبي ، والفرق بينهما ظاهر . والله أعلم

فصل

وأما شراء أرض الخراج فقال أبو عبيد : حدثني أبو نعيم ، حدثنا بكير ابن عامر عن الشعبي قال : اشترى عتبة بن فرقد أرضاً على شاطئ الفرات لينتخذ فيها قصباً^(٢) ، فذكر ذلك لعمر فقال : ممن اشتريتها ؟ فقال : من أربابها ؛ فلما

(١) في الأصل : (والسرقه) .

(٢) في الأصل (قصباً) . حوايه (قصباً) من الاموال رقم ١٩٦ والقصب ما اكل من النبات المقضب غصناً وفي حراج يحيى بن آدم ص ٥٧ رقم ١٦٩ رواية تنسبه هذه بقول فيها عتبة بن فرقد : « اشتريت عشرة أحربة من أرض السواد على شاطئ الفرات لقصب اداوي » وعلق ناشر الكتاب العلامة أحمد شاكر على الكلمة الأخيرة بأنه لا يدري المراد منها .

اجتمع المهاجرون والأنصار عند عمر قال : هؤلاء أهلها ، فهل اشتريت منهم شيئاً ؟ قال : لا ، قال : فارددها على من اشتريتها منه ، وخذ مالك . وحدثنا [أبو] نعيم عن سعيد بن سنان عن عنرة قال : سمعت علياً يقول : إياي وهذا السواد !

وقال أحمد : حدثنا وكيع عن شريك عن الشيباني عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كره شراء [أرض] أهل الذمة ، وإنما كره الصحابة ذلك لأنه يدخل في التزامه الخراج ، وهو نوع من الصغار ، حتى كره ابن عباس قبالتها .

لذلك قال أبو عبيد : حدثنا حجاج عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت قال : تبعنا ابن عباس فسأله رجل فقال : إني أكون بهذا السواد فأقبل ^(١) ولست أريد أن أزداد ، ولكنني أدفع عني الضمة ^(٢) ، فقرأ عليه ابن عباس : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » فقال : لا تنزعوه من أعناقهم وتجعلوه في أعناقكم .

قال أبو عبيد : وحدثنا أبو معاوية ويزيد عن الحجاج عن القاسم بن عبد الرحمن قال يزيد عن أبيه : أن ابن مسعود اشترى من دهقان أرضاً على أن يكفيه جزيتها . [قال أبو عبيد : وفي غير حديث حجاج عن القاسم عن

(١) قارن بما علقنا به على القبالة ص ١٠٩ ح ٢ .

(٢) في الأصل « أدفع عن الضمة » ولا معنى له . وقارن « لا أموال » رقم ١٩٨ .

عبدالله قال: من أقر بالطُّسُق (١) فقد أقر بالذل والصغار (٢) قال أبو عبيد: أراه يعني بالشراء هاهنا الاكثرء ، لأنه لا يكون مشترياً والجزية على البائع ، وقد خرجت الأرض من ملكه . قال : وقد جاء مثله في حديث آخر : حدثني ابن بكير عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن القُرَظي قال : ليس بشراء أرض الجزية بأس . يريد كراءها : قال ذلك أبو الزناد .

فإن مسعود أكثرى أرض الدهقان منه على أن يكفيه الدهقان جزيتها ، فلا يكون ملتزماً للصغار ، وهذا قد يستدل به من يقول : الخراج على المستأجر ، وإلا لم يكن للاشتراط على المؤجر معنى ، وهو عليه بدون [هذا] الشرط ، ويجب عنه بأنه شرط لمقتضى (٣) العقد ، فهذا تأكيد له وتقرير .

وقال قبيصة بن ذؤيب : من أخذ أرضاً بجزيتها فقد باء بما باء به أهل الكتابين من الذل والصغار . وقال مسلم بن مشكم : من عقد الجزية في عنقه فقد برىء مما عليه رسول الله ﷺ . وقال عبد الله بن عمرو : ألا أخبركم بالراجع على عقبه ؟ رجل أسلم فحسن إسلامه ، وهاجر فحسن هجرته ، وجاهد فحسن جهاده ، فلما قفل حمل أرضاً بجزيتها ، فذلك الراجع على عقبه ! وسئل عبد الله بن عمرو فقيل له : [أحدنا] يأتي النبطي فيحمل أرضه بجزيتها ؟ فقال : أتبدؤون بالصغار وتعطون أفضل مما تأخذون ؟ وقال ميمون بن مهران : ما يسرني أن لي ما بين

(١) الطسُق بفتح الضاء وإسكان السين - فارسي معرب وهو ما يوضع على الأرض من الخراج .

(٢) الزيادة من الأموال ص ٧٨ رقم الحديث ١٩٩ . وقارن بخراج يحيى رقم ١٦٥ .

(٣) في الأصل (لتفنى) .

الرها إلى حراب بخراج خمسة دراهم . قال أبو عبيد : « فقد تنابت الآثار
بكراهة شراء أرض الخراج ، وإنما كرهها الكارهون من جهتين : إحداهما أنها
فيء للمسلمين ، والأخرى أن الخراج صغار ، وكلاهما داخل في حديثي عمر الذين
ذكرناها ، أحدهما قوله : « ولا يقرن أحدكم بالصغار بعد إذ نجاه الله منه » ،
ووافقه على ذلك ابن مسعود ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، وقبيصة بن
ذؤيب ، وميمون بن مهران ، ومسلم بن مشكم ، في هذه الأحاديث التي ذكرناها .
ومنهجه في الفيء قوله لعتبة بن فرق حين اشترى الأرض : « هؤلاء أهلها »
- يعني المهاجرين والأنصار - ووافقه على ذلك علي بن أبي طالب رضي الله
عنه ، فقال علي : [لدهقان أسلم على عهده] أما أنت فلا جزية عليك ،
وأما أرضك فلنا .

قلت : قوله « لا جزية عليك » يريد قد سقط عنك خراج رأسك وهو
الجزية بإسلامك ؛ وهذا يدل على أن الإسلام لا يسقط الخراج المضروب على
الأرض ، فإن شاء المسلم أن يقيم بها أقام بها ^(١) ، وإن شاء نزل عنها فسلمها إلى
ذمي بالخراج ؛ فإذا كانت الأرض خراجية ثم أسلم أقرت في يده بالخراج ، وهو
إجارة حكمها حكم سائر الإجازات .

والخراج وإن شارك الإجارة في شيء فبينهما فروق عديدة : منها أن الإجارة
مؤقتة ، والخراج غير مؤقت ^(٢) ؛ ومنها أنه لا يسكره استئجار ^(٣) المسلم لأرض ،

(١) في الأصل : (أقامته به) .

(٢) في الأصل : أن الإجارة يوقه والخراج عين يوق .

(٣) في الأصل : (استجباب) .

الفيء ، ويُسكِرُه دخوله فيها بالخراج . كما فعل ابن مسعود . قال أبو عبيد :
وأخبرني يحيى بن بُكَيْرٍ [عن مالك بن أنس : أن رأيَه كان هذا ، قال : كل
أرض افتتحت عنوة فهي فيء للمسلمين ، وأخبرني هو] ^(١) أو غيره عن مالك
أنه كان ينكر على الليث بن سعد دخوله فيها دخل فيه من أرض مصر . قال
أبو عبيد : وحدثني سعيد بن عُفَيْرٍ عن ابن لهيعة ، ونافع بن يزيد [- وكان
من خيارهم -] - وأظنه قال : ويحيى بن أيوب ، وشيوخهم - أنهم كانوا
ينكرون ذلك على الليث أيضاً . قال أبو عبيد : وإنما دخل فيها الليث لأنَّ
مصر كانت عنده صلحاً ، فلذلك استجاز ^(٢) الدخول فيها : كذلك حدثني
عبد الله بن صالح وابن أبي مریم وغيرهما ، وحرما آخرون ، لأنها كانت عندهم
عنوة . قال أبو عبيد : وكان أبو إسحاق الفزاري يسكره الدخول في بلاد
الثغر ، لأنها عنوة ، ولم يتخذ بها زرعاً حتى مات . قال أبو عبيد : ومع هذا
كله أنه قد سهل في الدخول في أرض الخراج أئمة يُقتدى بهم [ولم يشترطوا
عنوة ولا صلحاً] منهم من الصحابة عبد الله بن مسعود ، ومن التابعين محمد
ابن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز ، وكان ذلك رأي سفیان الثوري فيما يحكى
عنه . فأما حديث ابن مسعود فإنَّ حجاجاً حدثني عن شعبة عن أبي النبیاح
عن رجل من طيء - حسبته قال عن أبيه - عن عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن التبقر في الأهل والمال . قال : ثم قال

(١) الزيادة من الأموال ص ١٠ رقم ٢٠٩

(٢) في الأصل (استعز) .

عبد الله (١) : فكيف [بمال] برأذان وبكذا (٢) ؟ [قال أبو عبيد : التبقر : التوسع في المال وغيره ، وإنما هو مأخوذ من بقرت الشيء أي وسعته] (٣) . وذكر عن ابن سيرين أنه كانت له أرض من أرض الخراج ، فكان يعطيها بالثلث والرابع ، وذكر عن عمر بن عبد العزيز أنه أعطى أرضاً بجزيتها من أرض السواد . قال أبو عبيد : وكان عمر بن عبد العزيز يتأول بالرخصة في أرض الخراج : أن الجزية التي قال الله « حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » إنما هي على الرؤوس لا على الأرض . حدثنا عبد الله ابن صالح عن الليث بن سعد عن عمر بن عبد العزيز قال : إنما الجزية على الرؤوس ، وليس على الأرض جزية . يقول : فالداخل في أرض الخراج ليس بداخل في هذه الآية ، والذي يروى عن سفيان أنه قال : إذا أقر الإمام أهل العنوة في أرضهم توارثوها وتبايعوها : فهذا يبين لك أن رأيه الرخصة فيها . قال : فالعلماء قد اختلفوا في أرض الخراج قديماً وحديثاً ، [وكلهم إمام] (٤) إلا أن أهل الكراهة أكثر ، والحجة في مذهبهم أيّن ، وقد احتج قوم من أهل الرخصة بإقطاع عثمان من أقطع من أصحاب النبي ﷺ بالسواد .

(١) أي الصحابي عبد الله بن مسعود .

(٢) في الأموال : (فكيف يراد أن ويكذي ويكذي) ، وتصويبه من الأموال ص : ٨ رقم ٢٢١ . ورأذان قرية بنواحي المدينة . وقارن بخراج يحيى بن آدم ص ٨٠ رقم ٢٥٠ . وعبارة الصحابي عبد الله بن مسعود هناك : « وبالمدينة ما بالمدينة ، وبرأذان ما برأذان ! »

(٣) الزيادة من نسخة « الأموال » الشامية . ويعلق أبو عبيد على هذا الحديث بقوله : « فأرى عبد الله قد ذكر أن له برأذان مالا » .

(٤) الزيادة من الأموال ص ٨٥ .

قال (١) : وإنما كان اختلافهم في الأرض المغيلة التي يلزمها الخراج من فوات المزارع والشجر . فأما المساكن والدور [بأرض السواد] فما علنا أحداً كره شراءها (٢) وحيازتها وسكنائها ؛ وقد اقتسمت الكوفة خِططاً في زمن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، وهو أذن في ذلك ؛ ونزلها من أكابر أصحاب النبي ﷺ رجال : منهم سعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن مسعود ، وعمار ، وحذيفة ، وسلمان ، وخبّاب ، وأبو مسعود وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ، ثم قدمها عليّ فيمن معه من الصحابة فأقام بها خلافته كلها ؛ ثم كان التابعون بعدُ بها فما علنا أحداً منهم ارتاب بها ، ولا كان في نفسه منها شيء ، وكذلك سائر السواد (٣)

ذكر أحكام أهل الذمة في أموالهم

أما أموالهم التي يتجرون بها في المقام ، أو يتخذونها للقنية فليس عليهم فيها صدقة ، فإن الصدقة طهرة ، وليسوا من أهلها . وأما زروعهم وثمارهم التي يستغلونها من أرض الخراج فليس عليهم فيها شيء غير الخراج . وأما ما استغلوه من الأرض العشرية فهي مسألة اختلف فيها السلف والخلف ؛ ونحن نذكر مذاهب الناس فيها ، وأدلة تلك المذاهب . قال أبو عبيد (٤) : أما

(١) أي أبو عبيد في الأموال ص ٨٥ .

(٢) في الأصل (كراها) .

(٣) زاد في الأموال : والحديث في هذا أكثر من أن يحصى . وكذلك أر

هي مثل السواد .

(٤) قارن بالأموال ص ٩٠ .

أرض العشر تكون للذي ففيها أربعة أقوال : حدثنا محمد^(١) عن أبي حنيفة قال : إذا اشترى الذي أرض عشر تحولت أرض خراج . قال : وقال أبو يوسف : يضاعف عليه العشر . قال أبو عبيد : وكذلك كان إسماعيل بن إبراهيم ، - ولم أسمع منه - يحدث به عن خالد الحذاء ، وإسماعيل بن أبي مسلم ورجل ثالث ذكره ، أنهم كانوا يأخذون من الذي بأرض البصرة العشر مضاعفاً . قال : وكان سفيان بن سعيد يقول : عليه العشر على حاله ، وبه كان يقول محمد بن الحسن . وأما مالك بن أنس فحدثني عنه يحيى بن بكير أنه قال : لا شيء عليه فيها ، لأن الصدقة إنما هي على المسلمين زكاة لأموالهم ، وطهرة لهم ، ولا صدقة على المشركين في أرضهم ولا في مواشيهم . إنما الجزية على رؤوسهم صغاراً لهم ، وفي أموالهم إذا مروا بها في تجاراتهم . وروى بعضهم عن مالك أنه قال : لا عشر عليه ، ولكن يؤمر ببيعها ، لأن في إقراره عليها إبطالاً للصدقة ، وكذلك يروى عن الحسن بن صالح أنه قال : لا عشر عليه ولا خراج إلا إذا اشتراها الذي من مسلم ، وهي أرض عشر ، وهذا بمنزلة لو اشترى ماشيته . أو لست ترى أن الصدقة قد سقطت عنه فيها ؟ وقد حكى عن شريك شيء شبيه بهذا : أنه قال في ذي استأجر من مسلم أرض عشر ، قال : لا شيء على المسلم في أرضه ، لأن الزرع لغيره ، ولا شيء على الذي ، [لا] عشر ولا خراج ، لأن الأرض ليست له : هذا ما حكاه

(١) أي محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة

وقال الخلال في «الجامع» : (باب الذي يشتري أرض العشر أو أرض الخراج أو يستأجرها) : أخبرني محمد بن هارون ومحمد بن جعفر قالا : حدثنا أبو الحارث أن أبا عبد الله سئل عن أرض أهل الذمة ، قال : من الناس من يقول : ليس عليهم فيها شيء ، ومن الناس من يقول : يضعف عليهم الخراج . قلت له : فما ترى ؟ قال : فيها اختلاف ، ثم ذكر من رواية أبي الحارث وصالح ، واللفظ لصالح ، أنه قال لأبيه : كم يؤخذ من أهل الذمة مما أخرجت أرضهم ؟ فقال : من الناس من يقول : لا يكون عليهم إلا فيما تجروا ، ومن الناس من يقول : يضعف عليهم . أخبرني حرب قال : سألت أحمد عن الذي يشتري أرض العشر ، قال : لا أعلم عليه شيئاً ، إنما الصدقة طهرة مال الرجل ، وهذا المشرك ليس عليه ، وأهل المدينة يقولون في هذا قولاً حسناً ، يقولون : لا يترك الذي أن يشتري أرض العشر . قال : وأهل البصرة يقولون قولاً عجيباً ، يقولون : يضعف عليهم . قال : ويعجبني أن يحال بينه وبين التراء ، أخبرني عصمة بن عصام قال : حدثنا أبو بكر الصاغاني قال : سمعت أبا عبد الله قال : يمنع أهل الذمة أن يشتروا من أرض المسلمين . قال أبو عبد الله : وليس في أرض أهل الذمة صدقة ، إنما قال الله تعالى « صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا » ، فأي طهرة للمشركين !! وقال في رواية محمد بن موسى : وأما ما كان للتجارة فمروا فنصف العشر ، وأما أرضهم فمن الناس من يقول : يضعف عليهم العشر ، وما أدري ما هو ، إنما الصدقة طهرة . قال : وقد روى حماد بن زيد عن أبيه عن عمر رضي الله عنه أنه ضاعف عليهم الخراج ، وهذا ضعيف . وأما أهل الحجاز فحكى عنهم أنهم كانوا لا يدعونهم يشترون أرضهم ، ويقولون : في شرائهم ضرر على المسلمين .

وقال إبراهيم بن الحارث : سئل أبو عبد الله عن أرض يؤدى عنها الخراج
أؤدى عنها العشر بعد الخراج ؟ قال : نعم ، كل مسلم فعليه أن يؤدى العشر
بعد الخراج ، فأما غير المسلم فلا عشر عليه . وقال في رواية بكر بن محمد عن
أبيه : وسأله عن الذمي الذي يشتري أرض المسلم ، قال : أرى عليه زكاة . قال :
وحكوا عن إسماعيل بن علية أنه ما كان يعرف هذا حتى ولي خالد الحذاء ،
فكان يأخذ من أهل الذمة الخمس ، كأنه أضعف عليهم . وحكوا عن سفيان :
ليس عليهم شيء . وحكى لي رجل من أهل المدينة أن أهل المدينة لا يدعون
ذمياً يشتري من أموال المسلمين ، يقولون : تنهب الزكاة . قال أبو عبد الله :
لا أرى بأمراً أن يشتري ، وليس عليه زكاة ماله ؛ ألا ترى أن أموالهم ليس عليها
شيء ؟ إلا أن يختلفوا بها في بلاد المسلمين ؛ فأما لو كانت في منازلهم لم يكن
عليهم فيها شيء . وكذلك قال في رواية ابن القاسم : إذا اشترى الذمي أرض
العشر سقط عنه العشر . قال : وينبغي أن يمنعوا من شرائها . وقال : أليس
يُحْكَى أن مالكا يقول : يمنعون من ذلك ، لأنهم إذا اشتروا ما حولنا ذهبت
الزكاة ، وذهب العشر ؟ وهذا في أرض العشر ؛ فأما الخراج فلا . وقال ابن
مشيش : سألت أبا عبد الله قلت : المسلم يؤاجر أرض الخراج من الذمي ، قال :
لا يؤاجر الذمي ؛ وهذا ضرر بأهل المدينة - وذكر مالكا - يقولون : لا تدع
ذمياً يزرع ، لأنه يبطل العشر ، إنما يكون عليه الخراج . وقال جعفر بن محمد
سمعت أبا عبد الله يقول : لا تُتْكَرَى أرض الخراج من أهل الكتاب ، لأنهم
لا يؤدون الزكاة . قال أحمد : وحدثنا عفان قال : حدثني سهل . ثنا الأشعث
عن الحسن أنه قال في أهل الذمة إذا اشتروا شيئاً من أرض العشر . قال : فيه

الحمس . قال أحمد : أضعفه . وهذا مذهب البصريين . وقال أحمد : ثنا هشيم أخبرنا يونس بن عبيد عن عمرو بن ميمون عن أبيه أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز في مسلم زارع ذمياً ، فكتب إليه عمر رحمه الله : أن خذ من المسلم ما عليه من الحق في نصيبه ، وخذ من النصراني ما عليه . قال الخلال : « والذي عليه العمل من قول أبي عبد الله أنه ما كان في أيديهم من صلح أو خراج فهم على ماصولحوا عليه أو جعل على أرضهم من الخراج ، وما كان من أرض العشر فيمنعون من شرائها لأنهم لا يؤدون العشر ، وإنما عليهم الجزية والخراج . وذكر أبو عبد الله في قول أهل المدينة وأهل البصرة : فأما أهل المدينة فيقولون لا يترك الذي يشتري أرض العشر ، وأهل البصرة يقولون : يضاعف عليهم . قال : ثم رأيت أبا عبد الله بعد ذكره لذلك ، والاحتجاج لقولهم ، مال إلى قول أهل البصرة أنه إذا اشترى الذي أرض العشر يضاعف عليه ، وهو أحسن القول : ألا يمكنوا أن يشتروا ، فإن اشترى واضوعف عليهم كما تضاعف عليهم الزكاة إذا مروا على العاشر ، وهي - في الأصل - ليست عليهم ؛ لو لم يروا بها على العاشر ، وانجروا في منازلهم ، لم يكن عليهم شيء ؛ فلما مروا جعلت عليهم وأضعف عليهم ، وهو بمعنى واحد ، وإلا فأرض المسلمين هم أحق بها من أهل الذمة ، وكذلك ما كان في أيديهم مما صولحوا عليه فأما يضاعف عليهم العشر ، لأن في أرضهم العشر ، وإنما ينظر ما يخرج من الأرض ، يؤخذ منهم العشر مرتين : هذا معنى ما كان في أيديهم . وما اشروه أيضاً من أرض العشر على هذا النحو مضاعف عليهم . قال (١) : وأنا أفسر ذلك

(١) أي الخلال .

من قول أبي عبد الله رحمه الله تعالى : أخبرني عبد الملك بن عبد الحميد قال : قال لي أبو عبد الله في أرض أهل الذمة : من الناس من يتأول ، يأخذ من أرضهم الضعف . قلت : فإذا لم يكن أرض خراج فكيف تأخذ منهم الضعف . قال : تنظر إلى ما يخرج . قلت : فهذا إذن في الحب إذا أخرجت تنظر إلى قدر ما أخرجت ، فيؤخذ منه العشر ونضعف عليهم مرة أخرى . قال : نعم . ثم قال : ويؤخذ من أموال أهل الذمة إذا اتجروا فيها ، قُوِّمَتْ ثم أخذ منها زكاتها مرتين ، يضعف عليهم . فمن الناس من يشبه الزرع بهذا . قال عبد الملك : والذي لا أشك فيه من قول أبي عبد الله غير مرة : أن أرض أهل الذمة التي في الصلح ليس عليها خراج ، إنما ينظر ما أخرجت ، يؤخذ منهم العشر مرتين . قال عبد الملك : قلت لأبي عبد الله : قالذي يشتري أرض العشر ما عليه ؟ قال لي : الناس كلهم يختلفون في هذا ، منهم من لا يرى عليه شيئاً ، ويشبهه بما ليس عليه فيه زكاة إذا كان مقيماً بين أظهرنا وبما شئت ، فيقول : هذه أموال وليس عليه فيها صدقة ، ومنهم من يقول : هذه حقوق لقوم ، ولا يكون شراؤه الأرض يذهب بحقوق هؤلاء ، والحسن يقول : من اشتراها ضوعف عليه . قلت : فكيف يضعف عليه ؟ قال : لأن عليه العشر ، فيؤخذ منه الخمس . قلت : يذهب إلى أن يضعف عليه فيؤخذ منه الخمس ؟ فالتفت إلي فقال : نعم يضعف عليهم . ثم قال لنا : ويدخل على الذي قال : لا نرى بأن يأخذ ، لو أن رجلاً وسراً منهم عمداً إلى أرض من أرض العشر فاشتراها فلم يؤخذ منه شيء ، أضر هذا بحقوق هؤلاء . وقال أبو طالب : سألت أبا عبد الله عن الرجل من أهل الذمة يشتري أرض العشر ، يكون عليه فيها العشر أو الخراج ؟ قال : عمر بن عبد العزيز يضا

عليه ؛ وقال بعض الناس : إنما الخراج على ما كان في أيديهم ، وفي المال العشر
أو نصف العشر . قلت : ما تقول أنت ؟ قال : قول عمر والحسن : يضعف
عليهم . فقلت : فهو أحب إليك ؟ قال : نعم .

قال الخلال : فقد بين أبو عبد الله هاهنا مذهبه ، وحسن مذهب من جعل
عليهم الضعف . قال الخلال : وأقوى من قول عمر بن عبد العزيز والحسن في
الزيادة عليهم ما روي عن عائذ بن عمرو - وإن كان أبو عبد الله لم يذكره في
هذه الأبواب ، فإنه قد رواه ، وهو صحيح ، والعمل عليه مع ما تقدم من أبي
عبد الله الاختيار له - أخبرنا عبد الله قال : حدثني أبي ، حدثنا وهب بن جرير
حدثنا شعبة عن أبي عمران الجوني قال : سألت عائذ بن عمرو المزني عن
الزيادة على أهل فارس ، فلم ير به بأساً ، وقال : إنما هم خولكم . قال الخلال :
وأخبرنا يعقوب بن سفيان أبو يوسف قال : حدثني محمد بن فضيل قال : ثنا سويد
الكلبي ، حدثنا حماد بن سلمة عن شعبة عن أبي عمران الجوني عن عائذ بن
عمرو فيما أخذ عنة ، قال : زيدوا عليهم فانهم خولكم . انتهى .

فهذا مذهب أحمد كما تراه : أنه يجب عليهم عشرات ، وعليه أكثر
نصوصه واحتجاجه ؛ وكثير من أصحابه يحكي مذهبه أنه لا عشر عليه . ومنهم
من يقول : وعنه عليهم عشرين ، وإذا كانوا إذا اتجروا في غير بلادهم أخذ
منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين مع جواز التجارة لهم ، وأنهم لا يسقطون بها
حقاً لمسلم ، فإذا دخلوا في الأرض العشرية بشراء أو كراء ، وهم ممنوعون من ذلك
فلأن يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلم بطريق الأولى ، إذ لو لم يؤخذ
منهم لتعطلت حقوق أرباب العشر ، وما عليه من المنقطعين من الجند والفقراء

وغيرهم : وفي ذلك فساد عظيم ، فأنالو مكناهم من الدخول في أرض العشر ، وهم يعلمون أنه لا عشر عليهم ، لتهافتوا وتهالكوا عليها لكثرة المغل وقلة المؤونة ، فتذهب حقوق المسلمين ، وهذا باطل ؛ وقياس الأرض على المواشي والعروض قياس فاسد ، فإن المواشي والعروض لا تراد للتأييد ، بل تتناقلها الأيدي ، وتختلف عليها الملاك ، والأرض إذا صارت لواحد منهم ، ولا عشر عليه فيها ولا خراج ، عض عليها بالنواجذ ، وأمسكها بكلتا يديه ، وعطل مصلحتها على أهل العشر . ولهذا لما علم أبو حنيفة فساد هذا قال : إذا اشترى أرض العشر تحولت خراجية ، ومذهب الشافعي في هذا : أنهم لا يمكنون من شراء أرض العشر واكتراثها ، وأنه لا شيء عليهم في زروعهم وثمارهم ، كما لا زكاة عليهم في مواشيهم وعروضهم وتقودهم . وهو اختيار أبي عبيد وطائفة من أصحاب أحمد ، وهو المشهور عند أصحاب مالك . ومذهبه الذي نص عليه منهم من شراء أرض العشر . فإن قيل : فما مصرف ما يؤخذ من أرضهم ؟ قيل : مصرفه مصرف ما يؤخذ من التغلبي ، وفيه روايتان كما تقدم ، أصحهما أنه مصرف النية ، فكذا هذا .

فإن قيل : فلو باعها المسلم أو أسلم فقال الأصحاب : يسقط عنه أحد العشرين ، ويبقى الآخر ، وهو عشر الزكاة ، ولم يفصلوا . وقياس المذهب التفصيل ، وأنه إن باعها أو أسلم قبل اشتداد الحب فكذلك ، وإن باعها بعد اشتداده ووجوب العشرين لم يسقط أحدهما ، وإن أسلم بعد اشتداد الحب وصلاح الثمر يسقط عنه العشرين . أما عشر الزكاة فلا لأنه وقت الوجوب لم يكن من أهله ، وأما العشر المضاعف فأنما وجب بسبب الكفر ، فإذا أسلم سقط عنه كما تسقط

الجزية بإسلامه . فان قيل : فلو اشترى ذمي أرضاً خراجية من تغلي فما حكمها ؟
قيل : قد اختلف في ذلك الأصحاب على ثلاثة أوجه ، أحدها أنه لا شيء عليه
في نبتها كما لو اشتراها من مسلم ، والثاني عليه فيها عشر واحد ، والثالث عليه
فيها عشرين كما كان على التغلي ، وهو الأقيس والأصح .

فان قيل : فما تقولون لو اشترى ذمي أرضاً من مسلم لا عشر فيها ، مثل أن
كانت دوراً أو خاناً ونحو ذلك فزرعها فهل يجب في زرعها شيء ؟ قيل : لا يجب
عليه شيء في هذه الصورة ، ولا يمنع من شرائها ، فانه لم يسقط بذلك حق مسلم
من الأرض . وكذلك الحكم لو اشترى أرضاً خراجية من ذمي فزرعها لم يكن
عليه غير الخراج ، كما كانت في يد البائع ، وكما لو ورثها . وقال أبو عبد الله
ابن حمدان في « رعايته » : وإن اشترى ذمي أرضاً خراجية أو أرض تغلي جاز ،
ولا شيء عليه في نبتها . وقيل : بل عشرين . وقيل : بل عشر في نبت الخراجية ،
لا فيما اشتراه من تغلي .

قلت : أما تراؤه أرض التغلي فانه يتوجه أن يجب عليه عشرين ، كما كان
يجب على التغلي ، ولا يسقط بشرائه حق المسلمين الذي كان على أرض التغلي
بل إذا ضوِّفَ عليه العشرُ بشرائها من مسلم حيث لم يكن واجباً ، فلا أن
يؤخذ منه على ما كان واجباً على التغلي أولى وأحرى . وأما شراؤه للأرض
الخراجية التي لا عشر عليها فهذا لا يتوجه فيه نزاع ، ولا تقبل ما ذكره من
الأقوال ، ولا سيما إذا اشتراها من ذمي كما يدخل في عموم كلامه ، فهذا لم يقل
أحد : إن عليه فيها عشرين ، ولا عسراً . فان قيل : يحمل كلامه على ما إذا
اشترى من مسلم ، قيل : إن كانت عسرية - مع كونها خراجية - فقد تقدم

حكمها ، وإن لم تكن عشرية ، بأن كانت داراً أو خاناً ، جاز له شراؤها ولا عشر عليه في زرعها اتفاقاً كما تقدم ، بل هذا من سوء التفريع والتصرف ، والله أعلم .
فإن قيل : فما تقولون في إجارة الأرض العشرية للذي ؟ قيل : قد نص أحمد رحمه الله تعالى على صحة الإجارة مع الكراهة ، والفرق بينها وبين البيع أن البيع يراد للموam ، بخلاف الإجارة ، والحكم في زرعها كالحكم في زرع ما اشتراه ، سواء ، وقيل : لا شيء عليه هاهنا ، وإن أوجبنا عليه العشريين في صورة الشراء ، ويكون كالمو اشتري الزرع وحده ، وهذا ليس بصحيح ، فإن الموجب لمضاعفة العشر عليه في صورة الشراء هو بعينه موجود في صورة الإجارة . وأما شراؤه الزرع ، فإن اشتراه قبل اشتداد حبه لم يصح البيع ؛ وإن اشتراه بعد اشتداد حبه ، فزكاته على البائع ؛ فإن قيل : فلو اشتراه مع الأرض قبل اشتداد الحب ، قيل : حكمه حكم ما زرعه بنفسه .

فصل

وأما أموالهم التي يتجرون بها من بلد إلى بلد . فانه يؤخذ منهم نصف عشرها إن كانوا ذمة ، وعشرها إن كانوا أهل هدنة . وهذه مسألة تاقاها الناس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ونحن نذكر أصلها ، وكيف كان ابتداء أمرها ، واختلاف الفقهاء في ما اختلفوا فيه من أحكامها ، بحول الله وقوته وتأييده ، بعد أن نذكر مقدمة في المكوس وتحريمها والتغليظ في أمرها ، وتحريم الجنة على صاحبها ، وأمر رسول الله ﷺ بقتله ؛ وأن قياسها على ما وضعه عمر رضي الله عنه على أهل الذمة من الخراج أو العشر كقياس أهل الشرك الذين قاسوا الربا على البيع ، والميتة على المذكي .

قال الإمام أحمد : حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماسه التَّجِيبِي (١) عن عقبة بن عامر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا يدخل الجنة صاحب مكس » (٢) .

وقال أبو عبيد (٣) : حدثنا يحيى بن بكير عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الحسين (٤) قال : سمعت رُوَيْفِعَ بنَ ثَابِتٍ يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن صاحب المكس في النار » . قال : يعني العاشر . حدثنا الهيثم بن جميل عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : « إن صاحب المكس لا يُسأل عن شيء ، يؤخذ كما هو فيرمى به في النار » . حدثنا حسان بن عبد الله عن يعقوب ابن عبد الرحمن القاري عن أبيه قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة : « أن ضعَّ عن الناس الفدية (٥) ، وضع عن الناس المائدة ، وضع عن الناس المكس ، وليس بالمكس ، ولكنه البخس الذي قال الله تعالى : « وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ، وَلَا تَعَثُّوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ » فمن جاءك بصدقة فاقبلها منه ، ومن لم يأتك بها فالله حسيبه » . حدثنا نعيم عن ضمرة عن كُرَيْز بن سليمان (٦) قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن

(١) شماسه - كما في القاموس - كتامة ، ويفتح . واسمه أبو عمرو المهري المصري . توفي بعد المئة .

(٢) رواه بنحوه أيضاً أبو عبيد في الأموال ص ٥٢٦ رقم ١٦٢ . وقارن بسنن أبي داود .

(٣) انظر الأموال (باب ذكر العاشر وصاحب المكس ، وما فيه من الشدة والتغليظ) ص ٥٢٦ . وفي الباب نحو ثلاثين حديثاً .

(٤) كذا بالأصل ، وفي مطبوعة الأموال (عن أبي الخير ؟) .

(٥) في الأصل (النوبة) . صوابه من مطبوعة الأموال رقم ١٦٢٨ .

(٦) في الأصل (جرير بن سفيان) . وقارن بالأموال رقم ١٦٢٩ .

عوف^(١) القاري : أن اركب إلى البيت الذي برّفح الذي يقال له « بيت
المكس » فاهتمه ثم أحمله إلى البحر فأنسه فيه نسفاً . قال أبو عبيد : وقد
رأيت بين مصر والرملة . حدثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي
حبيب عن مُحَيِّس بن ظبيان حدثه عن عبد الرحمن بن حسان عن رجل
من جندام عن مالك بن عتاهية^(٢) قال : قال رسول الله ﷺ : « من لقي
صاحب عشور فليضرب عنقه » . حدثنا ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن
يزيد بن أبي حبيب عن مُحَيِّس بن ظبيان عن عبد الرحمن بن حسان قال : أخبرني
رجل من جندام^(٣) قال سمع فلان بن عتاهية يقول : سمعت النبي ﷺ يقول :
« إذا لقيتم عاشراً فاقتلوه » - يعني بذلك الصدقة يأخذها على غير حقها - .
حدثنا حجاج عن ابن جريج^(٤) قال : أخبرني عمرو بن دينار قال أخبرني مسلم
ابن سكرة^(٥) أنه سأل ابن عمر : أعلمت أن عمر أخذ من المسلمين العشر ؟
قال : لا أعلمه . [حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر قال :

(١) في الأصل (عون) .

(٢) ذكر في « أسد الغابة » أنه من أهل مصر ، وأن أبا عتاهية هو ابن حرب بن
سعد الكندي .

(٣) في الأصل (حدام) بالخاء والذال المهملتين .

(٤) في الأصل (عن أبي جريز) .

(٥) كذا بالأصل (سكرة) قال ابن الممثلة ، وهو يوافق ما في « التاريخ الصغير » لبخاري .
والذي في « المشبه » للذهبي : أنه يعرف بابن سكرة ، وقد ضبطه في « التهذيب » بفتحات وشين
معبجة (شَكْرَة) وذكر أن اسمه مسلم بن يار الأموي مولاهم ، ويقال له : مسلم المصَّبَح ،
كان يسرج مصابيح المجد . وضبط في مطبوعة الأموال رقم ١٦٣٢ « شَكْرَة » بالشين
وفتحات أيضاً .

صحبت زياد بن حدير يقول : أنا أول عاشر عشر في الاسلام ، قلت : من كنتم تعشرون ؟ قال : ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً ، كنا نعشر نصارى بني تغلب^(١) . حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن عبد الله بن خالد العباسي عن عبد الرحمن بن مفضل^(٢) قال : سألت زياد بن حدير : من كنتم تعشرون ؟ قال : ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً . قالت : فمن كنتم تعشرون ؟ قال : تجار الحرب ، كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم . حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق أنه قال : والله ما علمت عملاً أخوف عندي أن يدخلني الله النار من عملكم هذا ، وما تراني^(٣) أن أكون ظلمت فيه مسلماً أو معاهداً ديناراً ولا درهماً ، ولكي لا أدري ما هذا الجبل الذي لم يسنه رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر . قالوا : فما حملك على أن دخلت فيه ؟ قال : لم يدعني زياد ولا شريح ولا السلطان حتى دخلت فيه .

قلت : هو^(٤) سلسلة كان يعترض بها على النهر ، تمنع السفن من المضي حتى تؤخذ منهم الصدقة ، وكان مكانها يسمى « السلسلة » ، وأقام بها مسروق زماناً يقصر الصلاة . كان عاملاً لزياد ، وكان أبو وائل معه ، فما رأيت أميراً قط كان أعف منه ، ما كان يصيب شيئاً إلا مادخله . وقيل للشعبي : كيف خرج مسروق من عمله ؟ قال : ألم تروا إلى الثوب يبعث به إلى القصار فيجيد غسله ؟ فكذلك

(١) الزيادة من الأموال رقم ١٦٣٣ .

(٢) في الأصل (مفضل) . وصوابه ما أثبتناه .

(٣) كذا بالأصل . وفي مطبوعة الأموال رقم ١٦٣٥ (وماني) .

(٤) أي هذا الجبل الذي ينكره مسروق ، لأنه ليس من سنة النبي ولا أبي بكر ولا

عمر . وقارن بالأموال ص ٥٣٠ رقم ١٦٤٥ .

خرج من عمله . قال أبو عبيد ^(١) : « وكان المكس له أصل في الجاهلية ، يفعله ملوك العرب والعجم جميعاً ، فكانت سنتهم أن يأخذوا من التجار عشر أموالهم إذا مروا بها عليهم ، يبين ذلك ما في كتب النبي ﷺ لمن كتب من أهل الأمصار ، مثل ثقيف والبحرين ودومة الجندل وغيرهم ممن أسلم ، « أنهم لا يحشرون ^(٢) ولا يعشرون » ، فعلمنا بهذا أنه كان من سنة الجاهلية مع أحاديث فيه كثرة ، فأبطل الله تعالى ذلك برسوله ﷺ وبالإسلام ، وجاءت فريضة الزكاة [بربع العشر من كل متي درهم خمسة] ^(٣) ، فمن أخذها منهم على وجهها فليس بعاشر ، لأنه لم يأخذ العشر ، إنما أخذ رבעه ، وهو مفسر في الحديث الذي يحدثونه عن عطاء بن السائب عن حرب بن عبيد الله الثقفي عن جده أبي أمه ^(٤) أن رسول الله ﷺ قال : « ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى » .

قلت : وفي « المسند » و« سنن أبي داود » عن رجل من بني تغلب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس على المسلمين عشور » ، إنما العشور على اليهود والنصارى . قال أبو عبيد : « فالعاشر الذي يأخذ الصدقة بغير حقها كما جاء في الحديث مرفوعاً ، وقد تقدم ، وكذلك وجه حديث ابن عمر : « لم يأخذ العشور » ، إنما أراد هذا ولم يُرد الزكاة ، [وكيف ينكر ذلك] وقد

(١) قارن بالأموال ص ٥٢٩ .

(٢) في الأصل (يحشرون) ، بالسين بالمهلة .

(٣) الزيادة من الأموال ص ٥٣٠ .

(٤) في الأصل (أبي أمية) . وتصحيحه من الأموال رقم ١٦٣٩ .

كان عمر وغيره من الخلفاء يأخذونه عند الأعطية ، [وكان رأي ابن عمر دفعها إليهم] ؟ وكذلك حديث زياد بن حدير : « ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً » [إنما] أراد : أنا كنا نأخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الزمة نصف العشر . قال (١) : « وكان مذهب عمر فيما وُضِعَ من ذلك : أنه كان يأخذ من المسلمين الزكاة ، ومن أهل الحرب العُشْرَ تاماً ، لأنهم كانوا يأخذون من تجار المسلمين مثله إذا قدموا بلادهم ، فكان سبيله في هذين الصنفين بيناً [واضحاً] . قال : « وكان الذي يُشْرِكُ كل علي وجهه أخذه من أهل الزمة ، فجعلت أقول : ليسوا بمسلمين ، فتؤخذ منهم الصدقة ، ولا من أهل الحرب فيؤخذ منهم مثل ما أخذوا منا ، فلم أدر ما هو حتى تدبرت [حديثاً له] فوجدته إنما صالح على ذلك صلحاً ، سوى جزية الرؤوس وخراج الأرضين . حدثنا الأنصاري عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز قال : بعث عمر عماراً ، وابن مسعود ، وعثمان بن حنيف إلى الكوفة ، ثم ذكر حديثاً فيه طول ، قال : فمسح عثمان الأرض ، فوضع عليها الخراج (٢) ، وجعل في أموال أهل الزمة التي يختلفون بها : من كل عشرين درهماً درهم ، وجعل على رؤوسهم - وعطل من ذلك النساء والصبيان - أربعة وعشرين ، ثم كتب بذلك إلى عمر رضي الله عنه ، فأجازه . »

قال أبو عبيد : « فأرى الأخذ من تجارهم في أصل الصلح ، فهو الآن حق

(١) أي أبو عبيد في « الأموال » ص ٥٣١ رقم ١٦٥١ .

(٢) في الأموال رقم ١٦٥٣ (فوضع عليها كذا وكذا) .

للمسلمين عليهم . وكذلك كان مالك بن أنس يقول : حدثني عنه يحيى بن بكير ، قال : إنما صولحوا على أن يَقَرَّوا ببلادهم ، فإذا مروا بها للتجارة (١) أخذ منها كلما مروا . حدثنا معاذ بن معاذ عن ابن عون عن أنس بن سيرين قال : بعث إلي أنس بن مالك رضي الله عنه ، فأبطأت عليه ، ثم بعث إلي فأتيته ، فقال : إن كنت لأرى أني لو أمرتك أن تعضّ على حجر كذا وكذا ابتغاء مرضاتي لفعلت ، اخترت لك غير عملي (٢) فكرهته ، إني أكتب لك سنة عمر رضي الله عنه ، قلت : أكتب لي سنة عمر . فكتب : يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهم ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم ، ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم ، قلت : ومن لا ذمة له ؟ قال : الروم ، كانوا يقدمون الشام (٣) .

حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد بن حدير قال : استعملني عمر على العشر ، وأمرني أن آخذ من تجار أهل الحرب العشر ، ومن تجار أهل الذمة نصف العشر ، ومن تجار المسلمين ربع العشر . وقال مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال : كنت عا في سوق المدينة في زمن عمر ، فكنا نأخذ من النبط العشر . وقال مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله

(١) في الأصل (اتجارات) .

(٢) كذا بالأصل (غير عملي) . وفي مطبوعة الأموال ص ٥٣٢ رقم الحديث ١٦٥٥

(عين على) .

(٣) افتتح أبو عبيد بهذا الحديث (باب ما يأخذ العاشر من صدقة المسلمين ، وعشور أهل

الذمة والحرب) ص ٥٣٢ . وفي الباب سبعة وثلاثون حديثاً .

[ابن عمر | عن أبيه قال : كان عمر يأخذ من الثبيط من الزيت والحنطة نصف العشر ، لكي يكثر الحمل إلى المدينة ، ويأخذ من القطنية العشر . ولهذا ذهب مالك إليه اتباعاً لعمر ، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله ^(١) بمصر : من مر بك من أهل الذمة فخذ مما يديرون في التجارات من أموالهم من كل عشرين ديناراً ، ديناراً ، وما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير . فان قصت ثلث دينار فلا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم بما تأخذ كتاباً إلى مثله من الخول . وقال عبد الله بن محمد بن زياد بن حدير : كنت مع جدي زياد بن حدير على العشور ، فمر نصراني بفرس فقومه عشرين ألفاً ، فقال : ان شئت أعطيتنا العين وأخذت الفرس ، وإن شئت أعطيناك ثمانية عشر ألفاً ، قال أبو عبيد : وإنما فعل عمر في العشر ما فعل لمصالحته إياهم عليه ، ولم يكن ذلك بعهد النبي ﷺ ، لأن الذي صالحهم لم يكن شرط عليهم منه شيئاً ، وكذلك دهر أبي بكر ، وإنما فنحت بلاد العجم في زمن عمر ، فذلك كان الذي كان . قال الشعبي : أول من وضع العشر في الاسلام عمر رضي الله عنه . قال أبو عبيد : وكان ابن شهاب يتأول على عمر فيه شيئاً غيره أحب إلينا منه . حدثنا إسحاق بن عيسى عن مالك بن أنس رحمه الله تعالى قال : سألت ابن شهاب : لم أخذ عمر العشر من أهل الذمة ؟ فقال : كان يؤخذ منهم في الجاهلية فأقرهم عمر على ذلك . قال أبو عبيد : والوجه الأول الذي ذكرناه من الصلح

(١) وهو رزايق بن حيان الدمشقي . وكان على جواز مصر ، كما في الأموال رقم ١٦٦١ .

وقد ذكر أبو عبيد أن أهل العراق يقولون رزايق - بتقديم الراء - وأهل السام ومصر يقولون : رزيق بتقديم الراء .

أشبه بعمر وأولى به ، وبه كان يقول مالك بن أنس نفسه . وقال الامام أحمد :
حدثنا سفيان عن هشام عن أنس بن سيرين قال : بعثني أنس بن مالك على
العشور فقلت : تبعثني إلى العشور من بين عمالك ؟ فقال : أما ترضى أن
أجعلك على ما جماني عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؟ أمرني أن آخذ من
المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر .

فصل

إذا عرف هذا فاختلاف الأئمة في ذلك : هل يؤخذ من الذمي والحربي أم
يختص الأخذ بالحربي (١) ؟ فقال الشافعي رحمه الله تعالى : لا يؤخذ من الذمي
شيء ، وإن اضطرب في بلاد الاسلام كلها غير الحجاز ، فإن الجزية أثبتت له
الأمان العام على نفسه وأهله وماله في المقام والسفر ، فإن دخل إلى أرض الحجاز
فينظر في حاله ، فإن كان دخوله لرسالة أو نقل ميرة أذن له [الامام] بغير شيء ، وإن
كان لتجارة لا حاجة بأهل الحجاز إليها لم يأذنه إلا أن يشترط عليه عوضاً بحسب
ما يراه . والأولى أن يشترط عليه نصف العشر ، لأن عمر رضي الله عنه شرط
نصف العشر على من دخل الحجاز من أهل الذمة ، وأما الحربي فإن دخل إلينا
لتجارة لا يحتاج إليها المسلمون لم يأذن له الامام إلا بعوض يشترطه ، ومهما شرط
جاز ، ويستحب أن يشترط العشر ، ليوافق فعل عمر ، وإن أذن مطلقاً من غير
شرط لم يؤخذ منه شيء لأنه أمان من غير شرط ، فهو كالهدنة قال : ويحتمل

(١) في الاصل (بالجزى)

أن يجب عليه العشر ، لأن عمر رضي الله عنه أخذه : هذا نصه . وأما أصحابه فتصرفوا في مذهبه وقالوا : أما المعاهد فإذا دخل بلاد الاسلام تاجراً أخذ منه عشر ماله ، وإن دخل بلاد الاسلام من غير تجارة بأن أمنه مسلم ، فإن دخل غير الحجاز لم يطالب بشيء ، وإن دخل الحجاز بأمان مسلم فهل يطالب وإن لم يكن تاجراً ؟ فيه وجهان لأصحاب الشافعي . قالوا : وهل يفتقر أخذ العشر إلى شرط الامام أو يكفي فيه شرط عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، على وجهين . قالوا : وإذا رأى الامام أن يحيط من العشر في صنف تدعو الحاجة إليه جاز ، وإن رأى حط العشر بالكفاية لتسع المكاسب ، فهل له ذلك ؟ على وجهين : أحدهما يجوز مراعاة للمصلحة ، والثاني - وهو الأصح - لا يجوز ؛ بل لابد من أخذ شيء وإن قل ؛ وهل له أن يزيد على العشر إذا رأى فيه المصلحة ؟ فيه وجهان . قالوا : وإذا أخذ منه العشر في مال ثم عاد به في تلك السنة لم يكرر عليه الأخذ ، لأن ذلك بمثابة الجزية على رقبته ، فإن وافى بمال آخر غيره في ذلك العام أخذنا عشره . قالوا : فإن كان المال المتردد به إلى الحجاز فهل يؤخذ منه كرة ثانية في العام ؟ فيه وجهان ؛ فهذا تحصيل مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه . وأما مذهب الامام مالك رضي الله عنه فيؤخذ العشر عنده ^(١) من بضائع ^(٢) تجار الحرب . وأما الذي فإن أتجر في بلده لم يطالب بشيء ، وإن اضطرب في بلاد الاسلام أخذ منه العشر كلما دخل ، ولو مراراً في السنة ، من المال الصامت والرقيق والطعام والفاكهة وغيرها مما يتجر فيه . ثم اختلف قول ابن القاسم

(١) في الاصل : عنده

(٢) في الاصل : معايير .

وقول عبد الملك بن حبيب في المأخوذ : هل هو عشر ما يدخل به ؟ وهو رأي
 ابن حبيب ، أو عشر ما يعوضه ؟ وهو رأي ابن القاسم . قالوا : وسبب الاختلاف
 هل المأخوذ منهم لحق الوصول إلى البلد الثاني أو لحق الانتفاع فيه ؟ قالوا :
 ويتخرج على هذا فرعان ، أحدهما لو دخلوا ببضاعة أو عين ثم أرادوا الرجوع
 قبل أن يبيعوا ويشتروا ، فإن حبيب يوجب عليهم العشر كالحربيين ، وابن
 القاسم لا يوجبه ، لأنهم لم ينتفعوا فيه . الفرع الثاني : لو دخلوا باماء ، فإن
 حبيب يمنعهم من وطئهن واستخدامهن ، ويحول بينهم وبينهن ، إذ لا يرى الشركة ؛
 ولو باعوا في بلد ثم اشتروا فيه لم يؤخذ منهم إلا عشر واحد ؛ ولو باعوا في أفق
 ثم اشتروا بالثمن في أفق آخر أخذ منهم عشرين . قالوا : ويخفف عن أهل
 الذمة فيما حملوه إلى مكة والمدينة من الزيت والحنطة خاصة ، فيؤخذ منهم نصف
 العشر : هذا المشهور عن مالك ، وروى ابن نافع عنه أنه يؤخذ منهم العشر
 كاملاً كما لو حملوا ذلك إلى غيرها أو حملوا غيرها إليهما ، وإذا دخل الحربي
 بأمان مطلق أخذ منه العشر لا يزداد عليه ، وتجاوز مشارطته على أكثر من
 ذلك عند عقد الأمان على الدخول ؛ ولو اتجر بالتمر والخنزير وما يحرم علينا ،
 فروى ابن نافع عن مالك : يتركونه حتى يبيعوه ، فيؤخذ منهم عشر الثمن ، فإن
 خيف من خيانتهم في ذلك جعل معهم أمين . قال ابن نافع : وذلك إذا جلبوه
 إلى أهل الذمة لا إلى أمصار المسلمين التي لازمة فيها . وفي « الواضحة » لعبد
 الملك بن حبيب : إذا نزل الحربي بخمر أو خنزير أراق الامام الخمر وقتل الخنزير
 ولم ينزلهم مع بقائها . قال مسخون : وإذا اشترى الذمي فأخذ منه العشر ، ثم
 اسحق ما بيده أو رده بعيب رجع بالعشر . قال أشهب : ولو ثبت أن على الذمي

دينًا لمسلم لم يؤخذ منه عشر ، وإن ادعاه لم يصدق بمجرد قوله ، ولا يسقط بثبوته لدي . هذا تفصيل مذهب مالك رحمه الله تعالى .

فصل

وأما تفصيل [مذهب] أحمد فقال الميموني : قلت لأبي عبد الله : من أين أخذوا [من] أموال أهل الزمة ، إذا تجروا فيها ، الضعف ؟ على أي سنة هو ؟ قال : لأدري إلا أنه فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ثم قال : تؤخذ منا زكاة ربع العشر ، وتضعف عليهم فتؤخذ منهم نصف العشر . قال الميموني : وقرأت على أبي عبد الله : وإن تجروا - يعني أهل الزمة - بأموالهم بين أظهرنا هل لنا فيها شيء ؟ فأملى علي : ليس فيها شيء ، وإنما يؤخذ منهم إذا مروا بتجارهم علينا . قال صالح بن أحمد : قلت لأبي : تجب على اليهودي والنصراني الزكاة في أموالهم ؟ قال : لا تجب عليهم ، ولكن إذا مروا بالعاشر ، فإن كانوا من أهل الزمة أخذ منهم نصف العشر ، من كل عشرين دينارًا دينارًا ، يعني : فإذا انقصت من العشرين فليس عليهم فيها شيء ، ولا تؤخذ منهم إلا مرة واحدة ، ومن المسلم من كل أربعين دينارًا دينارًا . قال الميموني : وقرأت على أبي عبد الله : وما عليهم - يعني أهل الزمة - في أموالهم التي يتجرون فيها إذا مروا بها علينا ؟ فأملى علي في السنة مرة . كذا يروي إبراهيم النخعي عن عمران : لا يأخذ في السنة إلا مرة . قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : أهل الزمة إذا تجروا من بلد إلى بلد أخذ منهم الجزية ونصف العشر ، فإذا كانوا في المدينة لم يؤخذ منهم إلا الجزية ، وعلى المسلمين ربع العشر ، من كل أربعين درهماً درهم . وقال أبو الحارث : كتبت

إلى أبي عبد الله أسأله عن النصراني واليهودي إذا مرّاً على العاشر كم يأخذ منها ؟ قال : يأخذ منها نصف العشر ، من كل عشرين ديناراً دينار . قلتُ : فإن كان مع الذي عشرة دنانير ؟ قال : يؤخذ منه نصف دينار . قلتُ : فإن كان أقل من عشرة دنانير ؟ قال : إذا نقصت لا يؤخذ منه شيء . قال أبو الحارث : وقلت لأبي عبد الله : إذا مرّ أهل الذمة بالعاشر مرتين يؤخذ منهم العشر كلما مروا ؟ قال : لا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة واحدة ، وإن مروا بالعاشر مراراً . قلتُ : فما أخذ من أهل الذمة فهي زكاة أموالهم ؟ قال : ليس على أهل الذمة زكاة ، ولكن إذا مروا بالعاشر عشرهم في السنة مرة واحدة^(١) .

وقال سندي^(٢) : قال أبو عبد الله في الذي يمرّ بالعاشر : يأخذ منه نصف العشر ، قليل : في كم يؤخذ منه ؟ قال : إذا كان معه نصف ما يجب على المسلمين فيه . قال : ولا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة : هكذا هو في الحديث . وقال الميموني : قال أبو عبد الله : يؤخذ من أموال أهل الذمة إذا انجروا فيها قوِّمَتْ عليهم ثم أخذ منهم زكاتها مرتين ، يضعف عليهم ، لقول عمر رضي الله عنه : « أضعفها عليهم » ، فمن الناس من شبه الزرع بهذا . وقال إسحاق بن منصور : قلت لأبي عبد الله : قول ابن عباس رضي الله

(١) فاردن بالغني (ش ١٠ / ٦٠٤) .

(٢) في الأصل (سيدي) وصوابه - كما أعتناه - سندي (بالنون) ، وهو أبو بكر الخواتمي البغدادي ، من أصحاب الإمام أحمد ، وقد سمع منه مسائل صالحة ، وهو في صحبته له بمنزلة أبي الحارث لديه . وفيه كان يقول أبو بكر الخلال : « كان داخلاً مع أبي عبد الله ومع أولاده في حياة أبي عبد الله » وواضح أنه يقصد بأبي عبد الله الإمام أحمد (انظر طبقات الخليفة ص ١٢٣) .

غنيهما : « في أموال أهل الذمة العفو »^(١) . فقال : « عمر رضي الله عنه جعل عليهم ما بلغك » ، كأنه لم ير ما قال ابن عباس .
وروى الامام أحمد بإسناده قال : جاء شيخ نصراني إلى عمر رضي الله عنه فقال : إن عاملك عشرين في السنة مرتين [فقال عمر رضي الله عنه : ليس ذلك له ، إنما له في كل سنة مرة . ثم أنه]^(٢) فقال : ومن أنت ؟ قال : هو الشيخ النصراني . قال عمر رضي الله عنه : أنا الشيخ الحنفي^(٣) ؛ ثم كتب إلى عامله : أن لا تعشروا في السنة إلا مرة ، وأن الجزية والزكاة إنما تؤخذ في العام مرة .

فصل

ومتى أخذ منهم مرة كتب لهم حجة بأدائهم لتكون وثيقة لهم ، وحجة على من يمرون به^(٤) ، فلا يعشروهم مرة ثانية ، وإن مرّ ثانية^(٥) بأكثر من المال الذي أخذ منه أخذ من الزيادة وحدها ، لأنها لم تعشر .
ولا يؤخذ منهم من غير مال التجارة شيء ، فلو مرّ بالعاشر منهم منتقل ومعه أموال أو سائمة لم يؤخذ منه شيء : نص عليه أحمد . وإن كانت ماشيته للتجارة أخذ منه نصف عشرها . واختلفت الرواية في القدر الذي يؤخذ منه

(١) فسرهُ أبو عبيد في الأموال ص ٩٢ رقم ٢٥٣ بقوله : « يريد أنه قد عفي لهم عن الصدقة . وهذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « عفونا لكم عن صدقة الخيل والرقيق » .

(٢) هذه الزيادة بين [. . .] مأخوذة من نص مماثل سيرد ذكره ص ١٧٣ .

(٣) كذا بالأصل ، وفي خراج يحيى بن آدم ص ٦٨ رقم ٢١١ (الحنيف) بدون

باء النسبة . ومثله في المغني (ش ١٠ / ٥٩٨) ومثله أيضاً ص ١٧٣ من هذا الأصل ، كما سيأتي .

(٤) كذا بالأصل . وفي (المغني ش ١٠ / ٥٩٩) : يمرون عليه .

(٥) في الأصل (وإن من يأتيه) . صوابه من (المغني) .

نصف العشر ، فروى عنه صالح : « من كل عشرين ديناراً ديناراً » يعني^(١) :
 فإذا نقص من العشرين فليس عليه شيء ، لأن^(٢) ما دون النصاب لا يجب فيه زكاة
 على المسلم ولا على التغلبي ، فلا يجب فيه شيء على الذي ، كما فيما دون العشرة .
 وروى عنه : أن في العشرة نصف مثقال ، وليس فيما دونها شيء ، كما تقدم
 لفظه في رواية أبي الحارث ، لأن العشرة مال يبلغ واجبه نصف دينار ، فوجب
 فيه كالعشرين في حق المسلم ، ولأنه مال يتعشر^(٣) [فوجب] في العشرة منه
 كمال الحربي : هذا مذهبه المنصوص عنه . وخالف ابن حامد نصه فقال :
 يؤخذ عشر الحربي ونصف عشر الذي ، مما قل أو أكثر . قال ابن عمر :
 قال [عمر] : « أخذ من كل عشرين درهماً درهماً » ولأنه حق عليه واجب في
 قليل المال وكثيره ، كنصيب المالك في أرضه اتى عامله عليها . وهذا ضعيف
 جداً ، والمراد بقول عمر بيان القدر المأخوذ منه في كل قليل وكثير^(٤)
 كقول النبي ﷺ : « في الرقة^(٥) ربع العشر » وقوله : « فيما سقت
 السماء العشر » .

(١) في الأصل (معين) . ولا معنى له ، وقارن بـ (ش ١٠ / ٥٩٩) .

(٢) في الأصل : (أن) .

(٣) في المتن (ش ١٠ / ٦٠٠) : ما مشور .

(٤) عبارة ابن قدامة في (المتن ش ١٠ / ٦٠٠) : « وأما قول عمر فالمراد به - والله

أعلم - بيان قدر المأخوذ ، وأنه نصف العشر . ومعناه : إذا كان معه عشرة دنانير فخذ من كل
 عشرين درهماً ، درهماً » .

(٥) الرقة - بكسر الراء - هي القضة . وقارن بسنن أبي داود ١٣٥/٢ رقة ١٥٧ :

(عن عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد عفوت

عن الخيل والرقيق ، فهااتوا صدقة الرقة ، من كل أربعين درهماً : درهم » . ورواه في « التلخيص

لابن حجر ص ١٧٣ » منسوباً إلى أصحاب السنن عن عبيد بن ربيعة . لكن أ. داود ذكر عن

بعضهم أنهم لم يرفعوا الحديث ، بل أوقفوه على عبيد .

فصل

واختلفت الرواية عن أحمد في الذي يمرّ على العاشر بنجر أو خنزير ، فقال في موضع : قال عمر : « وَلَوْ هُمْ يَبِيعُهَا ، لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْإِخْذِ مِنْهَا » ، يعني : من ثمنها ، وقد ذكرنا نصّه في الجزية ، وقول عمر . وواقفه على ذلك مسروق والنخعي ومالك وأبو حنيفة ومحمد في الحمر خاصة . وذكر القاضي ^(١) أن أحمد نصّ ^(٢) على أنه لا يؤخذ منها شيء ، وقد ذكرنا ذلك ، وأن المسألة رواية واحدة ، وأن أحمد إنما منع الأخذ من أعيانها ، لا من أثمانها ، وهو الذي قال فيه عمر ابن عبد العزيز : « الحمر لا يعشرها مسلم » ، وهو الذي أنكره عمر بن الخطاب على عتبة بن فرقد حين بعث إليه بأربعين ألف درهم صدقة الحمر ، فكتب إليه عمر : « بعثت إليّ بصدقة الحمر » ، وأنت أحقّ بها من المهاجرين ، والله لا استعملتك على شيء بعدها » ، فَتَرَعَهُ .

قال أبو عبيد ^(٣) : ومعنى قول عمر : « وَلَوْ هُمْ يَبِيعُهَا ، وَخَذُوا أَثْمَ مِنْ الثَّمَنِ » أن المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الحمر والخنازير من جزيتهم وخراج أرضهم بقيمتها ، ثم يتولى المسلمون بيعها فأنكره عمر ، ثم رخص لهم أن يأخذوا من أثمانها إذا كان أهل الذمة هم المتولين بيعها [لأن الحمر والخنازير مال من أموال أهل الذمة ، ولا تكون مالا للمسلمين] ^(٤) . وذكر ^(٥) حديث سويد

(١) أي أبو يعلى .

(٢) في الأصل (نصب) . ولا معنى له .

(٣) الأموال من . . .

(٤) الزيادة من الأموال .

(٥) أي أبو عبيد . وفي الأصل (ذكرنا) .

ابن غفلة أن بلالاً قال لعمر : إن عمالك يأخذون الحمر والخنازير في الخراج ، فقال : لا تأخذوها منهم ، ولكن ولّوهم بيعها ، وخذوا أنتم من الثمن .

قال أصحابنا^(١) : ويجوز أخذ ثمن الحمر والخنازير منهم عن جزية رؤوسهم ، وخراج أرضهم ، احتجاجاً بقول عمر هذا ، ولأنها من أموالهم التي قرهم على اقتنائها والتصرف فيها ، فجاز أخذ أثمانها منهم كأثمان ثيابهم .

قلت : ولو بذلوها في ثمن مبيع أو إجارة أو قرض أو ضمان أو بدل متلف جاز للمسلم أخذها ، وطابت له .

قالوا : وإذا مرّ الذمي بالعاشر وعليه دين بقدر ما معه أو ينقص^(٢) عن النصاب فظاهر كلام أحمد : أن ذلك يمنع أخذ نصف العشر منه ، لأنه حق يعيد له مال النصاب والحول^(٣) ، فيمنعه^(٤) الدين كالزكاة ، ولا يقبل قوله إلا بينة من المسلمين^(٥) ، وإن مرّ بجارية فادعى أنها ابنته أو أخته ففيه روايتان : إحداها يقبل قوله ، لأن الأصل عدم ملكه فيها ،^(٦) والثانية لا يقبل [إلا بينة]^(٧) لأنها في يده فأشبهت بهيمته^(٨) .

(١) قارن بالمعني (ش ١٠، ٦٠١) .

(٢) في الأصل (ينقصه) .

(٣) كذا بالأصل . وعبارة المعني (ش ١٠/٦٠١) : « لأنه حق يعتبر له النصاب والحول » .

(٤) في الأصل (فمنعه) .

(٥) عبارة ابن قدامة في المعني (ش ١٠/٦٠٢) : « وإن ادعى أن عليه ديناً لم يقبل ذلك إلا بينة من المسلمين ، لأن الأصل براءة ذمته منه » .

(٦) هذا استدلال الخلال - كما ذكره ابن قدامة في « المعني » - وفيه قال الخلال : « وهو

أشبه القولين » .

(٧) الزيادة من المعني .

(٨) في الأصل (تهيمته) . ولا معنى له . وقارن بالمعني (ش ١٠/٦٠٢) .

قال أبو الحارث : كتبت إلى أبي عبد الله وسألته قلت : نصراني مرّ بعشار ومعه جارية ، فقال : ابنتي وأهلي . قال : « يصدّقه . ولا يصدّقه في أن يقول : عليّ دين » . وقال يعقوب بن بختان : قال أبو عبد الله في الذي يمرّ بالعشار فيقول : عليّ دين ، قال : لا يقبل منه . قيل : فإن كان معه جارية ، فقال : هي أهلي أو أختي ؟ قال : هو واحد . قال الخلال : أشبه القولين بأبي عبد الله ما قال أبو الحارث : يصدّقه في الجارية ، ولا يصدّقه في الدين . وعلى هذا ، العمل من قوله .

قلت : والفرق بينهما أن الأصل عدم الدين ، والأصل عدم الملك في الجارية ، وبالله التوفيق .

فصل

فهذا مذهبه في الذي ، وأما الحربي المعاهد فانه يؤخذ منه العشر . قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : من كان من أهل الحرب فعليهم العشر ، ومن كان من [أهل] العهد فعليهم نصف العشر ، في السنة مرة واحدة . ومراده بأهل العهد أهل الذمة . وقال الميموني : سألت أبا عبد الله ، فأملى عليّ : على أهل الحرب العشر : [كما في] حديث أنس بن مالك [عن عمر] . وقال صالح : قال أبي : أهل الحرب إذا مروا بالعشار أخذ منهم العشر ، من العشرة واحد . [و] في موضع آخر قال : قلت لأبي : كم يؤخذ من أهل الحرب ؟ قال : العشر ، من كل عشرة دنانير دينار .

قلت : حديث عمر : « كم يأخذون منكم إذا قدمتم » : حدثنا محمد بن جعفر ،

حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس أن عمر بعثه أميراً أو مصدقاً ، وأمره أن يأخذ من المسلمين ، من كل أربعين درهماً ، درهماً ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهماً ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهماً ، ومن أهل الحرب من كل عشرة واحداً .

فصل

ويؤخذ منهم العشر في جميع أموال التجارة ^(١) . وقال القاضي ^(٢) : « إذا دخلوا بميرة بالناس إليها حاجة أذن لهم في الدخول بغير عشر ، ليكثر على المسلمين . وهذا مذهب الشافعي ^(٣) » . ومنصوص أحمد وعمر بخلافه . وقد روى مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر أنه كان يأخذ من النبط : من القطنية العشر ، ومن الحنطة والزيت ^(٤) نصف العشر ، ليكثر الحمل إلى المدينة ، ولكن إذا رأى الامام التخفيف عنهم [رعاية] لهذه المصلحة ، أو الترك بالكلية فله ذلك . وهذا عارض ، لا أنه يترك تعشير الميرة بالكلية .

فصل

ويؤخذ العشر من كل تاجر ، صغيراً [كان] أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى ^(٥) . وقال

(١) وهذا ظاهر كلام الخِرَاقِي . وقارن بالمعنى (ش ١٠ / ٦٠٣) .

(٢) أي أبو يعلى في « الأحكام السلطانية » .

(٣) زاد في المعنى (ش ١٠ / ٦٠٣) : « لأن دخوله ينعى للمدين » .

(٤) كذا بالأصل ، وهو موافق لما صنف ص ١٥٦ نم ١٥٩ وهو موافق كذلك لما .

الأموال ص ٥٣٣ رقم ١٦٦٠ ، لكن الذي في (المعنى ش ١٠ / ٦٠٣) : « والربيب » .

(٥) عبارة المعنى (ش ١٠ / ٦٠٤) : « ويؤخذ العشر من كل حرني تاجر ، ووصف

العشر من كل ذمي تاجر ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، أو صغيراً أو كبيراً » .

القاضي : « ليس على المرأة عشر ، سواء كانت حرة أو ذمية ؛ لكن إن دخلت الحجاز عشت ، لأنها ممنوعة من الإقامة به . » وهذا التفصيل لا يوجد في شيء من نصوص أحمد البتة ، ولا تقتضيه أصوله ، لأنه يأخذ الصدقة من نساء بني تغلب وصبيانهم . والأحاديث في هذا الباب عن الصحابة ليس فيها تفريق بين ذكر وأنثى ، ولا بين صغير وكبير . وليس هذا بحجزة ، وإنما هو حق يختص بمال التجارة [لتوسعه في دار الاسلام وانتفاعه بالتجارة فيها] ^(١) ، فيستوي فيه الرجل والمرأة كالزكاة .

فصل

ولا يعشرون في السنة إلا مرة واحدة ، ولا يؤخذ من أقل من عشرة دنائير : نص عليها أحمد ، وحكي عن [أبي عبد الله] بن حامد : تأخذ من الحربي كلما دخل إلينا من قليل المال أو كثيره . وهذا قول بعض الشافعية ^(١) ، وهو مخالف لنص عمر ونص أحمد كما تقدم .

فصل

وإن جاء الحربي منتقلاً إلينا بأهله وماله لم تأخذ منه شيئاً إلا من تجارة معه : نص على ذلك أحمد .

(١) الزيادة من المتن . ويكاد ابن القيم ينقل عبارته بالنص في هذا الموضع .

(٢) عل ذلك ابن قدامة في « المتن » ٦٠٤/١٠ بقوله : « لأتينا لو أخذنا منه

مرة واحدة لأننا أن يدخلوا ، فإذا جاء وقت السنة الأخرى لم يدخلوا ، فتعذر الأخذ منهم » .

فصل

ويؤخذ منهم العشر ، سواء أخذوه منا إذا دخلنا إليهم أو لم يأخذوه ، في ظاهر المذهب . وعن أحمد رواية أخرى : أنهم إن كانوا يأخذون منا إذا دخلنا [أخذنا منهم] وإلا فلا .

فصل

وأما تفصيل مذهب أبي حنيفة وأهل العراق رحمهم الله تعالى ، فقال أبو حنيفة : لا تأخذ منهم شيئاً إلا أن يكونوا يأخذون منا ، فنأخذ منهم ذلك على وجه القصاص . وحجة هذا القول حديث أبي مجلز^(١) أنه قال : قيل لعمر : كيف تأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا ؟ قال : كيف يأخذون منكم إذا دخلتم إليهم ؟ قالوا : العشر . قال : فكذلك خذوا منهم . وقال زياد بن حدير : كنا لا نعشر مسلماً ولا معاهداً . قيل : من كنتم تعشرون ؟ قال : كفار^(٢) أهل الحرب ، تأخذ منهم كما يأخذون منا ، ولا يؤخذ منهم شيء حتى يبلغ مئتي درهم . قالوا : فإن قال [عليّ دّين ، أو ليس هذا المال لي ، وحلف عليه صدق على ذلك ولم يؤخذ منه شيء . قالوا : وإنما يؤخذ منه الصامت والمتاع^(٣) والرقيق ، وما أشبهه^(٤) من الأموال التي

(١) في الاصل (ابن مجاز) وصوابه ما أثبتناه .

(٢) كذا بالاصل (كفار) . وهو موافق لما في المتن (ش ١٠/٦٠٢) . ولكن سافت رواية مشابهة لهذه (ص ١٥٢) وفيها : «تجار الحرب» . وقد وافقت هذه رواية الأموال ص ٥٢٨ رقم ١٦٣٤ .

(٣) في الاصل (في المتاع) . تصويبه من الأموال ص ٥٣٥ رقم ١٦٧٢ .

(٤) في الاصل (وما أسره) ، وتصويبه من الأموال أيضاً .

تبقى في أيدي الناس ، فإذا مرّ بالفواكه وأشباهها التي لا بقاء لها فإنه لا يؤخذ [فيها] منه شيء . قالوا : ولا يؤخذ منه في المال الواحد أكثر من مرة واحدة في السنة ، وإن مرّ به مراراً . وكان سفيان الثوري يقول : لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مئة درهم ، فإذا بلغ مئة درهم أخذ منه نصف العشر فيه ، وبمقدار النصاب ، وبقدر الواجب ^(١) . قال أبو عبيد ، بعد أن حكى بعض هذه الأقوال : « وكل هذه الأقوال لها وجوه . فأما الذين قالوا من أهل العراق : إنه لا يؤخذ من الذمي شيء حتى يبلغ ماله مئتي درهم فإنهم شبهوه بالصدقة : ذهبوا إلى أن عمر رضي الله عنه حين سمى ما يجب في أموال الناس التي تُدار للتجارات ، إنما قال : يؤخذ من المسلمين كذا ، ومن أهل الذمة كذا ، ومن أهل الحرب كذا . ولم يوقت في أدنى مبلغ المال وقتاً . ثم قالوا : ^(٢) رأينا قد ضم أموال أهل الذمة إلى أموال المسلمين في حق واحد ، فحملنا وقت أموالهم على الزكاة ، إذ كان لأداء الزكاة حد محدود ، وهو المئتان ، فأخذنا أهل الذمة بها ، وألقينا ^(٣) ما دون ذلك .

وأما مالك وأهل الحجاز فقالوا : ^(٤) الذي يؤخذ من أهل الذمة ليس بزكاة ، فينظر فيه إلى مبلغها وإلى حدها ، إنما هو [فيء] ^(٥) بمنزلة الجزية التي تؤخذ

(١) قارن بالأموال رقم ١٦٦٩ .

(٢) في الأموال : قالوا : ثم رأينا .

(٣) كذا بالأصل . . ولله (ألقينا) ليوافق ما في « الأموال » رقم ١٦٧٦ .

(٤) عبارة أبي عبيد في الأموال رقم ١٦٧٧ : « وأما مالك وأهل الحجاز فإن

مذهبهم في ترك النظر إلى المئين وأخذهم مما دونها أنهم قالوا : إن الذي يؤخذ ... » .

(٥) هذه اللمظة الزائدة من نسخة الأموال الشامية .

من رؤوسهم. ألا ترى أنها يجب على الغني والفقير على قدر طاقتهم^(١) ، من غير أن يكون لأداء ما يملك أحدهم وقت يُوقَّت . وعلى ذلك صولحوا ؟ قالوا : فكذاك ما مرّوا به من التجارات يؤخذ من قليلها وكثيرها .

وأما سفيان في توقيته بالمئة^(٢) فإنه لما رأى أن الموظف^(٣) على أهل الزمة هو الضعف مما على المسلمين ، في كل مئتين عشرة ، جعل فرع المال على حسب أصله فأوجب عليهم في المئة خمسة كما يجب عليهم في المئتين عشرة ، ليوافق الحكم بعضه بعضاً ، وأسقط ما دون المئة ، كما عفى للمسلمين عما دون المئتين ، فصارت المئة للذي كالمئتين للمسلمين ، فهذا رأيه^(٤) في أهل الزمة . ولست أدري ما وقت في أهل الحرب ، غير أنه ينبغي أن يكون في قوله : « إذا مرّ أحدكم بخمسين درهماً وجب عليه فيها العشر » .

قال أبو عبيد : « وقول سفيان هو عندي أعدل هذه الأقوال وأشبهها بالذي أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، مع أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى قد فسر ذلك في كتابه إلى زريق بن حيان^(٥) الذي ذكرنا أنه كتب إليه : « من مرّ بك من أهل الزمة فخذ مما يدبرون في التجارات من كل

(١) كذا بالأصل - وفي الأموال أيضاً - « طاقتهم » بضمير الجمع لا الشبهة ، كأنه يقصد وجوبها على جنس الأغنياء والفقراء ،

(٢) في الأموال رقم ١٦٧٨ : « وأما سفيان في توقيته المئة أن يؤخذ منها ويترك ما دونها فذهب فيه : أنه لما رأى ... » .

(٣) في الأصل : (الوظف) .

(٤) في الأصل : (التر) . وتصويبه من الأموال .

(٥) في الأصل : (زريق بن حنان) . والصواب ما أثبتناه . وقد سبق ذكره ص ١٥٦ ح ١

عشرين ديناراً ديناراً ، فما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير ، فان نقصت ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً . قال أبو عبيد : فعشرة دنانير إنما هي معدولة بمئة درهم في الزكاة ، وهي عندنا تأويل حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع تفسير عمر بن عبد العزيز ؛ ولا يوجد في هذا مفسر هو أعلم منه ، وهو قول سفيان ، قال : فهذا ما جاء في توقيت أدنى ما يجب فيه الحقوق من أموال أهل الذمة والحرب .

وأما قولهم في الذمي إذا ادعى أن عليه ديناً ، واختيار [سفيان] وأهل العراق أن يقبل منه ، وقول مالك وأهل الحجاز إنه لا يقبل منه^(١) وإن أقام البينة على دعواه^(٢) ، فان الذي أختار من ذلك قول^(٣) بين القولين ، فأقول : إن كان له شهود من المسلمين على دينه قبل ذلك منه ، ولم يكن على ماله سبيل ، لأن الدين حق قد وجب لربه عليه ، وهو أولى به من الجزية ، لأنها وإن كانت حقاً للمسلمين في عنقه فانه ليس يُحصى^(٤) أهل هذا الحق ، فيقدر^(٥) على قسم مال الذمي بينهم وبين هذا الغريم بالحصص ، ولا يُعلم كم يؤخذ منه ، وقد علم حق هذا الغريم فلماذا جعلناه أولى بالدين من غيره ، وإن لم يُعلم دين هذا الذمي إلا بقوله كان مردوداً غير مقبول منه لأنه حو

(١) قارن بما سبق ص ١٦٩ إلى ١٧١ .

(٢) يلاحظ هنا أن ابن القيم يتصرف قليلاً في نقل عبارة أبي عبيد إثارة للاختصار غالباً .

وقارن بالأموال ص ٥٣٧ رقم ١٦٨١ .

(٣) في مطبوعة الأموال (قولاً) بالنصب وهو خطأ ظاهر .

(٤) في الأصل (يخص) . ولاهمني له هنا .

(٥) في الأصل (فيعذر) ؟

قد لزمه المسلمون ، فهو يريد إبطاله بالدعوى ، وليس بمؤمن في ذلك كما يؤمن المسلمون على زكواتهم في الصامت ، إنما هذا فيء ، وحكمه غير حكم الصدقة .

وأما اختلافهم في ممره على العاشر مراراً في السنة ، وقول أهل العراق وسفيان [فيه] : إنه لا يؤخذ [منه] إلا مرة واحدة ، وقول مالك وأهل الحجاز : إنه يؤخذ منه كلما مر [وإن كان ذلك في السنة مراراً إذا كان اختلافه من مصر إلى آخر سواه] ^(١) فإن الرواية في هذا للامامين عمر بن الخطاب وعمر ابن عبد العزيز ، فقد كُفينا النظر فيه . حدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن زياد بن حدير : أن أباه كان يأخذ من نصرائي في كل سنة مرتين ، فأتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : يا أمير المؤمنين ، إن عاملك يأخذ مني العشر في السنة مرتين ، فقال عمر رضي الله عنه : ليس ذلك له ، إنما له في كل سنة مرة . ثم أتاه فقال : هو الشيخ النصرائي ، فقال عمر رضي الله عنه : وأنا الشيخ الحنيف ، قد كتبت لك في حاجتك ^(٢) .

حدثنا يزيد عن جرير بن حازم قال : قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة : « أن يأخذ العشر ثم يكتب بما يأخذ منهم البراءة » ، فلا يأخذ منهم من ذلك المال ولا من ربحه زكاة سنة [واحدة] ، ويأخذ من غير ذلك المال إن مر به .

قال أبو عبيد : فحديث عمر هذا هو عدل بين قول أهل الحجاز وقول أهل العراق : أنه إن كان المال التالي هو الذي مر به بعينه في المرة الأولى لم يؤخذ منه تلك السنة ولا من ربحه أكثر من مرة ، لأن الحق الذي قد لزمه

(١) عبارة الأصل : « إنه يؤخذ في السنة كلما مر » وهي كما ترى !

(٢) قارن بما سبق من ١٦٢ وانظر هناك الحاشية ٣ .

فيه قد قضاء ، فلا يُقضى حق واحد من مال [واحد] مرتين ؛ وإن مرَّ
بمالٍ سواء أخذ منه ، وإن جدد ذلك في كل عام مراراً إذا كان قد عاد إلى
بلاده ، ثم أقبل بمال سوى المال الأول ، لأن المال الأول لا يجزىء عن الآخر ،
ولا يكون في هذا أحسن حالاً من المسلم . ألا ترى أنه لو مرَّ بمالٍ لم يؤد زكاته
أخذت منه الصدقة ، ثم إن مرَّ بمال آخر في عامه ذلك لم يكن أخذت منه
الزكاة أنها تؤخذ منه من ماله هذا أيضاً ، لأن الصدقة لا تكون قاضية عن المال
الآخر ؟ فهذا قدر ما في أهل الذمة .

فأما أهل الحرب فكلهم يقول : إذا انصرف إلى بلاده ثم عاد بماله ذلك أو
بمالٍ سواء : إن عليه العُشْرَ كلما مرَّ به ، لأنه إذا دخل دار الحرب بطلت
عنه أحكام المسلمين ، فإذا عاد إلى دار الاسلام كان مستأنفاً للحكم ، كالذي
لم يدخلها قط لا فرق بينهما . وكلهم يقول : لا يُصدَّقُ الحربيُّ في شيء مما
يدعي من دينٍ عليه ، أو قوله : إن هذا المال ليس لي ، ولكن يؤخذ منه على
كل حال . إلا أن أهل العراق يقولون : يُصدَّقُ الحربيُّ في خصلة واحدة :
إذا مرَّ بجوارٍ فقال : « هؤلاء أمهات أولادي » قيلَ منه ، ولم يؤخذ منه
عُشْرُ قيمتهن .

قلتُ : فقد حكى أبو عبيد الاتفاق على أن الحربي يعشركم إذا دخل إلينا ،
وفرق بينه وبين الذمي . والذي نصَّ عليه الإمام أحمد والشافعي أنه لا يؤخذ
منه في السنة إلا مرة . وبعض أصحاب أحمد والشافعي قال : يؤخذ منه كلما دخل
إلينا . وقد تقدم نصُّ أحمد في رواية حنبل وابنه صالح : أنه لا يؤخذ منهم في
السنة إلا مرة ، واحتجَّ بحديث عمر . وأعدل الأقوال في ذلك قول عمر بن

عبد العزيز ، وهو الذي اختاره أبو عبيد ، فان المال الثاني له حكم نفسه لا يتعلق به حكم المال الأول ، كما لو أخذت الزكاة من مسلم لم ينسحب ^(١) حكمها على ما لم يؤخذ من سائر أمواله ، ولا يؤخذ منه في السنة مراراً ، فهكذا مال المعاهد ^(٢) ، والله أعلم .

فصل

في الأمكنة التي يمنع أهل الذمة من دخولها والاقامة بها .
قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ، فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ، وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بينما نحن في المسجد خرج علينا النبي ﷺ فقال : انطلقوا إلى يهود ، فخرجنا معه حتى جئنا بيت المدراس ، فقام النبي ﷺ فناداهم فقال : يا معشر اليهود ، أسلموا تسلموا . فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم . فقال : ذلك أريد . فقال : أسلموا تسلموا . فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم . فقال لهم رسول الله ﷺ : ذلك أريد . ثم قالها الثالثة فقال : اعلموا أنما الأرض لله ورسوله ، وإني أريد [أن] أجليكم من هذه الأرض ، فمن وجد منكم بماله شيئاً فليبعه ، وإلا فاعلموا أنما الأرض لله ورسوله . متفق عليه ، ولفظه للبخاري ؛ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : يوم الخميس ، وما يوم الخميس ! قال : اشتد برسول الله ﷺ وجعه ، فقال : اثثوني بكتف أكتب لكم كتاباً لاتضلون

(١) في الأصل : يبعث

(٢) في الأصل : المعاهد

بعده أبداً ، فتنازعوا — ولا ينبغي عند نبي تنازع — فقالوا : ماله ؟ أهجر ؟ استفهموه . فقال : « ذروني ، الذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه » . فأمرهم بثلاث فقال : « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو مما كنت أجيزهم » ، والثالثة إما سكت عنها ، وإما قلها ففسدتها . متفق عليه ، ولفظه للبخاري . وعن ابن عمر رضي الله عنهما : إن يهود بني النضير وقريظة حاربوا رسول الله ﷺ ، فأجلى رسول الله ﷺ بني النضير ، وأقر قريظة بعد ذلك ، فقتل رجالهم ، وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين ، إلا بعضهم لحقوا برسول الله ﷺ فأسلموا فأمهم ، وأجلى رسول الله ﷺ يهود المدينة كلهم : بني قينقاع وهم قوم عبد الله بن سلام ، ويهود بني حارثة ، وكل يهودي كان بالمدينة . متفق عليه ، واللفظ لمسلم . وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها إلا مسلماً » رواه مسلم . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : آخر ما عهد رسول الله ﷺ : « لا يترك بجزيرة العرب دينان » رواه أحمد . وفي مسنده أيضاً عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يا علي إن أنت وليت الأمر بعدي فأخرج أهل نجران من جزيرة العرب » . وفي المسند أيضاً عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قال : آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ يقول : « أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب »^(١) . قال بكر بن محمد عن أبيه : سألت أبا عبد الله عن قول النبي ﷺ « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب » قال : إنما الجزيرة موضع العرب^(٢) .

(١) قارن بالتلخيص الحبير ٣٧٨ والاموال ٩٠ . (٢) قارن بأحكام أبي يعلى ١٨٠ .

وأما موضع يكون فيه أهل السواد والفرس فليس هو جزيرة العرب . موضع العرب : الذي يكونون فيه ^(١) . وقال المروزي ^(٢) : سئل أبو عبد الله عن قول النبي ﷺ : « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب » قال : هم الذين قاتلوا النبي ﷺ ، ليست لهم ذمة ، ليس هم ^(٣) مثل اليهود والنصارى : أي يخرجون من مكة والمدينة دون الشام . يريد أن اليهود والنصارى يخرجون من مكة والمدينة ^(٤) .

قال إسحاق بن منصور : قال أحمد : ليس لليهود والنصارى أن يدخلوا الحرم . وقال حنبل : قال عمر : جزيرة العرب يعني المدينة وما والاها ، لأن النبي ﷺ أجلى يهود ، فليس لهم أن يقيموا بها ^(٥) . وقال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يقول : حديث النبي ﷺ : « لا يبقى دينان بجزيرة العرب » تفسيره : ما لم يكن في يد فارس والروم . وقال الأصمعي : كل ما كان دون أطراف الشام . وقال إبراهيم بن هانئ : سئل أبو عبد الله عن جزيرة العرب . فقال : ما لم يكن في يد فارس والروم . قيل له : ما كان خلف العرب ؟ قال : نعم . وفي « المغني » ^(٦) : « جزيرة العرب ما بين الوادي إلى أقصى اليمن : قاله سعيد بن عبد العزيز . وقال الأصمعي وأبو عبيد : هي من ريف العراق إلى عدن طولاً ، ومن تهامة وما وراءها إلى أطراف الشام عرضاً . وقال أبو عبيدة : هي من حفر

(١) مارن بلا - كام السلطانية (لاني يعلى) ١٨٠ .

(٢) له زهير بن محمد بن قيس المروزي الذي ذكره أبو محمد الحلال فيمن روى عن أحمد

(طبقات الخنابة ١١٨) . وفي تذكرة الحفاظ (للذهبي) أن وفاته سنة ٢٥٧ هـ .

(٣) كذا في الأصل . والمألوف في مثل هذا التعبير أن يقال : « ليسوا » .

(٤) كذا بالأصل . وليس فيه تكرار ، بل الرباطة للإيضاح .

(٥) قارن بأحمد أبي يعلى ١٨٠ .

(٦) المغني (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤) .

أبي موسى، إلى اليمن طولاً، ومن رمل يبرين^(١) إلى منقطع السماوة عرضاً. قال الخليل: إنما قيل لها «جزيرة العرب» لأن بحر الحبش وبحر فارس والفرات قد أحاطت بها، ونسبت إلى العرب، لأنها أرضها ومسكنها ومعدنها. وقول الامام أحمد: «جزيرة العرب: المدينة وما والاها» يريد مكة واليامة وخيبر والينبع وفدك ومخالفها وما والاها^(٢). وهذا قول الشافعي: لأنهم لم يجلوها من تباء ولا من اليمن.

قلت: وهذا يرد قول سعيد بن عبد العزيز: إنها ما بين الوادي إلى أقصى اليمن، إلا أن يريد أوله. وحديث أبي عبيدة^(٣) صريح في أن أرض نجران من جزيرة العرب، فانه قال: «أخرجوا أهل نجران ويهود أهل الحجاز من جزيرة العرب». وكذا قوله لعلي رضي الله عنه: «أخرج أهل نجران من جزيرة العرب»:

قال أبو عبيد^(٤): حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد قال: جاء أهل نجران إلى علي رضي الله عنه فقالوا: شفاعتك بلسانك،

(١) في الأصل: يبرير. وتارن بمعجم البلدان.

(٢) روى البخاري في صحيحه (في كتاب الجهاد، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة) عن يعقوب بن محمد قال: سألت المغيرة بن عبد الرحمن عن جزيرة العرب، فقال: «مكة، والمدينة، واليامة». قال يعقوب: «والمرج أول تهامة».

وقد عاق الحافظ ابن حجر على هذا في (الفتح ١٠٣/٦) بقوله: «المرج - بفتح العين المرحلة وسكون الراء بعدها جيم - موضع بين مكة والمدينة وهو غير المرج - بفتح الراء - الذي في الطائف».

(٣) أبو عبيدة - هنا - هو الصحابي الجليل عامر بن الجراح الذي ذكر ابن القيم حديثه

في الصفحة ١٧٦.

(٤) انظر الاثوال ص ٩٨ رقم ٢٧٣ - ٢٧٤.

وكتابك بيدك ، أخرجنا عمر من أرضنا فرُدَّها إلينا [صنيعة] فقال: ويلكم إن عمر كان رشيد الأمر ، ولا أغير^(١) شيئاً صنعه عمر . قال أبو معاوية : قال الأعمش : فكأنوا يقولون : لو كان في نفسه عليه شيء لا غنم هذا !

قلتُ : وهذا يدل على أن حديث علي رضي الله عنه [الذي] ذكرناه قبل غير محفوظ ، فإنه لو كان عنده عن النبي ﷺ أمرٌ بإخراج أهل نجران من جزيرة العرب لم يعتذر بأن عمر قد فعل ذلك ، وكان رشيد الأمر ؛ أو لعله نسي الحديث أو أحال على عمر رضي الله عنه قطعاً لمنازعتهم وطلبهم . فان قيل : فأهل نجران كان النبي ﷺ قد صالحهم وكتب لهم كتاباً أمن على أرضهم وأنفسهم وأموالهم ، فكيف استجاز عمر رضي الله عنه إخراجهم ؟ قيل : قد قال أبو عبيد^(٢) : « إنما نرى عمر قد استجاز إخراج أهل نجران وهم أهل صلح ، لحديث يروى عن النبي ﷺ فيهم خاصة ، يحدثونه عن إبراهيم بن ميمون مولى آل كهمرة عن ابن كهمرة عن أبيه عن أبي عبيدة بن الجراح عن النبي ﷺ أنه كان آخر ما تكلم به أن قال : « أخرجوا اليهود من الحجاز ، وأخرجوا أهل نجران من جزيرة العرب » .

فان قيل : زدتم الأمر إشكالاً ، فكيف أمر بإخراجهم وقد عقد معهم الصلح ؟ قيل : الصلح كان معهم بشروط ، فلم يفوا بها ، فأمر بإخراجهم . قال أبو عبيد : « وإنما تراه قال ذلك لنكت كان منهم ، أو لأمر أحدثوه بعد الصلح » . قال : « وذلك بين في كتاب كتبه عمر رضي الله عنه إليهم قبل

(١) في الأموال : (فلا أغير) .

(٢) الأموال ص ٩٩ .

إجلاله إياهم منها (١). حدثنا ابن أبي زائدة عن ابن عوف قال : قال لي محمد بن سيرين : انظر كتاباً قرأته عند فلان بن جبير (٢) ، فكلّم فيه زياد بن جبير (٣). قال : فكلّمته فأعطاني ، فاذا في الكتاب : بسم الله الرحمن الرحيم ، من عمر أمير المؤمنين إلى أهل رُعاشِ كلهم ، سلام عليكم ، فاني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو . أما بعد فانكم زعمتم أنكم مسلمون ، ثم ارتددتم بعد ، وإنه من يتب (٤) منكم ويصلح لا يضره ارتداده ، ونصاحبه صحبة حسنة ، فاذكروا (٥) ولا تهلكوا ، وليدشّر من أسلم منكم ، فان أبي إلا النصرانية فان ذمتي بريئة ممن وجدناه بعد عشرة تبقى من شهر الصوم من النصارى بذجران . أما بعد ، فان يعلى كتب يعتذر أن يكون أكره أحداً منكم على الاسلام أو عذبه عليه إلا أن يكون وعيداً (٥) لم ينفذ إليه منه شيء . أما بعد فقد أمرت يعلى أن يأخذ منكم نصف ما عملتم من الأرض ، وإني لن أريد نزعها منكم ما أصلحت .

وقال الشيخ في « المغني » (٦) : « فأما إخراج أهل نجران منها فلأن النبي ﷺ صالحهم على ترك الربا فنقضوا عهده » .

(١) قارن بالأموال رقم ٢٧٦ ثم ٢٧٧ (ص ٩٩) .
(٢) في الأصل (ز جبير) وهو موثق لمطبوعة الأموال . وكان من الممكن أن يبدّ نصيفاً لاسم زياد بن حدير ، أول معشر في الإسلام ، وقد تردد اسمه كثيراً ، ولكنها في الحقيقة - شخصان مختلفان .

(٣) في الأصل (بت) .
(٤) في الأصل (فاذكروا) بالذال المعجمة ، وتصحيحه من مطبوعة الأموال رقم ٢٧٧ .
(٥) عبارة الأموال . (إلا أن يكون قدراً جبراً ووعيداً) .
(٦) قارن بالمغني (ش ١٠ : ٦١٤) .

فان قيل : فرسول الله ﷺ قد أقر أهل خيبر بها إلى أن قبضه الله وهي من جزيرة العرب ؛ وأصرح من هذا أنه مات ودرعه مرهونة عند يهودي بالمدينة على ثلاثين صاعاً من شعير أخذ لأهله ، قيل : أما إقرار أهل خيبر فانه لم يقرهم إقراراً لازماً ، بل قال : « تقررتم ما شئنا » ، وهذا صريح في أنه يجوز للامام أن يجعل عقد الصلح جائزاً (؟) من جهته متى شاء تقضيه بعد أن ينبذ إليهم على سواء ؛ فلما أحدثوا ونكثوا أجلاهم عمر رضي الله عنه ، فروى البخاري في « صحيحه » (١) عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه لما فدع (٢) أهل خيبر عبد الله ابن عمر قام عمر خطيباً فقال : إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر على أموالهم . وقال : تقررتم ما أقرتم الله تعالى ، وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك فعدي عليه من الليل ففدعت (٣) يده ورجلاه ، وليس لنا هناك عدو غيرهم ، هم عدونا ونهمتنا ، وقد رأيت إجلاءهم . فلما أجمع عمر رضي الله عنه على ذلك أتاه أحد بني الحقيق فقال : يا أمير المؤمنين ، أخرجنا وقد أقرتنا محمد وعاملنا على الأموال وشرط ذلك لنا ؟ فقال عمر رضي الله عنه : أظننت أنني نسيت قول رسول الله ﷺ : كيف بك إذا خرجت من خيبر تعدو بك قلوصلك ليلة بعد ليلة ؟ فقال : كانت هذه هزيلة من أبي القاسم ! فقال : كذبت يا عدو الله ! قال : فأجلاهم عمر رضي الله عنه ، وأعطاهم قيمة ما كان لهم من الثمر مالا وإبلاً وعروضا من أقتاب وحبال وغير ذلك .

(١) انظر هذه القصة مطولة في (فتح الباري ٥ / ٢٠٧) .

(٢) فدعت - بالعين المهملة ، وهي في الأصل بالمجمة - أزيلت من مفاصها . ومنه الفدع حركة وهو عوج في العاقل كالتها زالت عن مواضعها ، وأكثر ما يكون في الأرساغ خلة (القاموس ٣ / ٥٩) .

وفي « صحيحه » أيضاً عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أتى رسول الله ﷺ أهل خيبر فقاتلهم حتى أُلجأهم إلى قصرهم، وغلبهم على الأرض والزرع والنخل، فصالحوه على أن يجلوا منها، ولهم ما حملت ركابهم، ولرسول الله ﷺ الصفراء والبيضاء والحلقة - وهي السلاح - ويخرجون منها، ^(١) واشترط عليهم ألا يكتسبوا ولا يغيبوا شيئاً، فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد. فغيبوا مسكاً فيه مال وحلي لحَيٍّ بن أخطب كان احتمله معه إلى خيبر حين أُجليت بنو النضير، فقال رسول الله ﷺ لعَمِ حَيٍّ - واسمه سمية - ^(٢): ما فعل مَسْكُ حَيٍّ الذي جاؤوا ^(٣) به من النضير؟ قال: أذهبته النفقات والحروب ^(٤) فقال: العهد قريب والمال أكثر من ذلك، وقد كان حَيٌّ قُتل قبل ذلك، فدفع رسول الله ﷺ سمية إلى الزبير فسُفِهَ بهذاب، فقال: قد رأيت حَيّاً يطوف في خربة هاهنا، فذهبوا فطافوا فوجدوا المَسْكَ في الخربة، فقتل رسول الله ﷺ ابني أبي الحقيق، وأحدهما زوج صفية بنت حَيٍّ بن أخطب، وسبى رسول الله ﷺ نساءهم وذريتهم، وقسم أموالهم

(١) ابتداء من هنا حتى نهاية هذه القصة، تتفق رواية ابن القيم مع ما جاء في كتابه « زاد المعاد »/ ٤/ ٢٠٧ على هامش شرح المواهب الزرقاني، ط ١ (الآزهرية) سنة ١٣٢٧ هـ، لفظاً ونصاً.
(٢) تسمية عم حَيٍّ لم ترد في « زاد المعاد ».
(٣) في « زاد المعاد »: (جاء).

(٤) في الإلهامات ص ١٦٥ (باب أهل الصلح والهدى يتكثرون، متى تستحل دماؤهم) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأهل خيبر: « يا بني الحقيق، قد عرفت عداوتكم لله ولرسوله، ثم لم يمنعني ذلك من أن أعطيكم ما أعصيت أصحابكم، وقد أعطيتوني أنكم إن كنتم شيئاً حات لنا دماؤكم. ما فعلت آيتكم؟ فلان وفلان؟ فقالوا: استهلكناها في حربنا. قال: فأمر أصحابه، فأتوا المكان الذي فيه الآنية، فاستشاروها. قال: ثم سُرَبَت أعناقهم. »

بالنكث الذي نكثوا^(١)، وأراد أن يجلبهم منها ، فقالوا : يا محمد ، دعنا نكون في هذه الأرض نصلحها ونقوم عليها ، ولم يكن لرسول الله ﷺ ولا لأصحابه غلمان يقومون عليها ولا يفرغون أن يقوموا ، فأعطاهم خيبر على أن لهم الشطر من كل زرع وتمر^(٢) ما بدا لرسول الله ﷺ ، وكان عبد الله بن رواحة يأتيهم في كل عام فيخرصها عليهم ، ثم يضمنهم الشطر ، فشكوا إلى رسول الله ﷺ شدة خرصه ، وأرادوا أن يرشوه ، فقال عبد الله : أتطمعونني السحت ؟ والله لقد جئتكم من عند أحب الناس إلي ، ولأنتم أبغض الناس إلي من عندكم من القردة والخنازير^(٣) ، ولا يحملني بغضي إياكم وحيي إياه على ألا أعدل عليكم . فقالوا : بهذا قامت السموات والأرض ! فكان رسول الله ﷺ يعطي كل امرأة من نسائه ثمانين وسقاً من تمر كل عام ، وعشرين وسقاً من شعير ، فلما كان زمان عمر رضي الله عنه غشوا المسلمين ، وألقوا ابن عمر من فوق بيت ففدعوا^(٤) يديه ، فقال عمر : من كان له سهم بخيبر فليحضر حتى تقسمها بينهم . فقسمها عمر رضي الله عنه بينهم . فقال رئيسهم : لا نخرجنا ، دعنا نكون فيها كما أقرنا رسول الله ﷺ وأبو بكر . فقال عمر رضي الله عنه لرئيسهم : أترأه سقط علي قول رسول الله ﷺ : « كيف بك إذا رقصت بك راحلتك

(١) ولذلك ذكر في الأموال رقم ٤٥٨ عن ابن جريج عن رجل من أهل المدينة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صالح بني أبي الحقيق على ألا يكتموه كنزاً ، فكتموه فاستحل بذلك دماءهم» .

(٢) في الأصل (وشيء) . وقارن بخراج يحيى بن آدم ص ٣٩ رقم ٩٧ .

(٣) زاد أبو عبيد في (الأموال رقم ١٤٣٧) : « فقالوا : كيف عدل علينا وأنت هكذا ؟ »

(٤) في الأصل (ففدعوا) بالعين المعجمة . وقارن بما سبق ص ١٨١ ح ٢ .

نحو الشام يوماً ثم يوماً ثم يوماً !! « وقسمها عمر رضي الله عنه بين من كان شهد
خير من أهل الحُدَيْبِيَّة .

وأما رهن النبي ﷺ دِرْعَهُ عند اليهودي فلعله من اليهود الذين كانوا
يقدّمون المدينة بالميرة والتجارة من حولها ، أو من أهل خيبر ؛ وإلا فيهود
المدينة كانوا ثلاث طوائف : بني قينقاع وبني النضير و [بني] قريظة . فأما بنو
قينقاع فخاربهم أولاً ، ثمّ عليهم . وأما بنو النضير فأجلاهم إلى خيبر ، وأجلى بني
قينقاع أيضاً ، وقتل بني قريظة ^(١) ، وأجلى كل يهودي كان بالمدينة ؛ فهذا اليهودي
المرتهن : الظاهر أنه من أهل العهد ، قدم المدينة بطعام أو كان ممن لم يحارب
فبقي على أمانه ، فالله أعلم .

فهذا أصل إجلاء الكفار من أرض الحجاز ؛ ثم اختلف الفقهاء بعد ذلك ،
فقال مالك : أرى أن يجلوا من أرض العرب كلها ، لأن رسول الله ﷺ قال :
« لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » . وفي صحيح مسلم من حديث عمر رضي
الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « لأخرجنّ اليهود والنصارى من
جزيرة العرب ، حتى لا أدع فيها إلا مسلماً » ^(٢) . وقال الشافعي : يئتمون من
الحجاز ، وهو مكة والمدينة واليامة ومخالفها ، وهي قراها . أما غير الحرم منه
فيمنع الكتابي وغيره من الاستيطان والاقامة به ؛ وله الدخول باذن الامام
لمصلحة كأداء رسالة أو حمل متاع يحتاج إليه المسلمون ؛ وإن دخل لتجارة
ليس فيها كثير حاجة لم يأذن له إلا بشرط أن يأخذ من تجارته شيئاً ؛ ولا

(١) في الأصل : (النضير) والصواب ما أثبتناه .

(٢) قارن بالمتن (ش ١٠ / ٦١٣) .

يمكن من الإقامة أكثر من ثلاث . وقد أدخل بعض أصحاب الشافعي اليمن في جزيرة العرب ، ومنعهم من الإقامة فيها ، وهذا وهم ، فإن النبي ﷺ بعث معاذاً قبل موته إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً ، وأقرهم فيها وأقرهم أبو بكر بعده ، وأقرهم عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ، ولم يجلوهم من اليمن مع أمر رسول الله ﷺ باخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، فلم يعرف عن إمام أنه أجلاهم من اليمن . وإنما قال الشافعي وأحمد : يُخرجون من مكة والمدينة واليامة وخيبر وينبع ومخالفها . ولم يذكر اليمن . ولم يجلوها من تيماء أيضاً وكيف يكون اليمن من جزيرة العرب وهي وراء البحر ، فالبحرينها وبين الجزيرة ؟ فهذا القول غلط محض (١) .

وأما الحرم فإن كان حرم مكة فانهم يمنعون من دخوله بالسكاية ، فأول قديم رسول لم يجز أن يأذن له الامام في دخوله ، ويخرج الوالي أو من يشق به إليه ، ولا يختص المنع بنخطة مكة بل بالحرم كله . وأما حرم المدينة فلا يمنع من دخوله لرسالة أو تجارة أو حمل متاع .

فصل

فهذا تفصيل مذهب الشافعي رحمه الله تعالى . وأما مذهب أحمد رحمه الله تعالى فعنده : يجوز لهم دخول الحجاز للتجارة ، لأن النصارى كانوا يتجرون إلى المدينة في زمن عمر رضي الله عنه كما تقدم . وحكى أبو عبد الله بن حمدان عنه رواية : أن حرم المدينة كحرم مكة في امتناع دخوله . والظاهر أنها غلط على

(١) ولذلك قال ابن قدامة في « المغني ش ١٠ / ٦١٤ » : « فطعن جزيرة العرب في تلك

الاحاديث أريد بها الحجاز ، وإنما سمي حجازاً لأنه حجز بين تيماء ونجد » .

أحمد ، فإنه لم يخف عليه دخولهم بالتجارة في زمن عمر رضي الله عنه وبعده
وتمكنهم من ذلك . ولا يأذن لهم في الإقامة أكثر من ثلاثة أيام^(١) ، وقال
القاضي : أربعة ، وهي حد ما يتم المسافر الصلاة^(٢) . وإذا مرض بالحجاز جازت
له الإقامة لمشقة الانتقال على المريض . ويجوز أن يقيم معه من يمرّضه ؛ وإن كان له
دين على أحد وكان حالاً أجبر غريمه على وفائه ، فإن تعذر وفاؤه لمطل أو
غيبه مكن من الإقامة ليستوفي دينه ، وفي إخراج زهاب ماله ، وإن كان
الدين مؤجلاً لم يمكن من الإقامة ، ويوكّل من يستوفيه ، لأن التفريط منه .
فإن أراد أن يضع^(٣) ويتعجل فهل يجوز ذلك؟ على روايتين منصوصتين أشهرهما
المنع ، وأصحهما عند شيخنا الجواز . والمنع قول ابن عمر رضي الله عنهما ،
والجواز قول ابن عباس رضي الله عنهما . وروى ابن عباس رضي الله عنهما في
ذلك حديثاً رواه الدارقطني أن رسول الله ﷺ لما أجلى يهود بني النضير قالوا :
إن لنا ديوناً لم تحل فقال : ضعوا وتعجلوا . وإسناده حسن ليس فيه إلا مسلم
ابن خالد الزنجي ، وحديثه لا ينحط عن رتبة الحسن .

فإن دعت الحاجة إلى الإقامة لبيع بضاعته فوق ثلاث ففيه وجهان :
أحدهما يجوز له ذلك ، لأن في تكليفه تركها أو حملها معه ضياع ماله ، وذلك
يمنع الدخول بالبضائع ويضر بأهل الحجاز ، ويقطع الجلب عنهم ، وهذا هو

(١) قارن بالتلخيص الحبير ص ٣٨٠ .

(٢) قارن بالمعنى (ش ٦١٥/١٠) .

(٣) يعني : يضع دينه ويتنازل عنه . وهو كقول النبي لبني النضير « ضعوا وتعجلوا » كما
سيرد في هذا السياق نفسه .

الصحيح . والثاني : يمنع من الإقامة ، لأن له منها بدءاً ، فان أراد الانتقال إلى مكان آخر من الحجاز جاز ، ويقيم فيه ثلاثة أيام أو أربعة ، ولا يدخلون إلا بإذن من الامام أو نائبه . وقيل : يكفي إذن أحد المسلمين : هذا حكم غير الحرم .

قال أصحاب الامام أحمد رحمهم الله تعالى : ولا يمنعون من تسياء وفيد ونجران ونحوهن . وقد تقدم الحديث المصرح بأن نجران من جزيرة العرب . قالوا : فان دخلوا غير الحرم لم يجوز إلا بإذن مسلم . وأما الحرم فيمنعون دخوله بكل حال ولا يجوز للامام ان يأذن في دخوله ، فان دخل أحدهم فرض أو مات أخرج ، وإن دُفِنَ نَيْش^(١) . وهل يمنعون من حرم المدينة؟ حكى عن أحمد رحمه الله تعالى فيه روايتان كما تقدم ، وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه أنزل وفد نصارى نجران في مسجده وحانت صلاتهم فصلوا فيه ، وذلك عام الوفود بعد نزول قوله تعالى « إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ، فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا » ، فلم تتناول الآية حرم المدينة ولا مسجدها .

فصل

وأما تفصيل مذهب مالك رحمه الله تعالى فانهم يقرؤون عنده في جميع البلاد إلا جزيرة العرب : وهي مكة والمدينة وما والاها . وروى عيسى بن دينار عنه دخول اليمن فيها . وروى ابن حبيب أنها من أقصى عدن وما والاها من أرض اليمن كلها إلى ريف العراق في الطول ، وأما في العرض فمن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام ، ومصر في المغرب والشرق ، وما

(١) في الاصل : (بنش) وقارن بالشرح الكبير (مع ١٠ / ٦٢٢) .

بين المدينة إلى منقطع السهولة. ولا يمنعون من الاجتياز بها مسافرين ،
ولكن لا يقيمون .

فصل

وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فعندهم دخول الحرم كله حتى الكعبة
نفسها ، ولكن لا يستوطنون به . وأما الحجاز فلمهم الدخول إليه والتصرف فيه
والإقامة بقدر قضاء حوائجهم ، وكأنّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى قاس دخولهم
مكة على دخولهم مسجد رسول الله ﷺ ، ولا يصح هذا القياس ، فإن لحرم مكة أحكاماً
يخالف بها المدينة ، على أنها ليست عنده حراماً^(١) .

فان قيل : الله سبحانه إنما منع المشركين من قربان المسجد الحرام ، [و] لم يمنع
أهل الكتاب منه : ولهذا أذن مؤذن النبي ﷺ يوم الحج الأكبر : « أنه
لا يحجّ بعد العام مشرك » والمشركون الذين كانوا يحجون هم عبدة الأوثان
لأهل الكتاب ، فلم يتناولهم المنع ، قيل : للناس قولان في دخول أهل الكتاب
في لفظ المشركين ، فابن عمر وغيره كانوا يقولون : هم من المشركين . قال عبد
الله بن عمر رضي الله عنهما : لأعلم شركاً أعظم من أن يقول : المسيح ابن الله
وعزّيز ابن الله ! وقد قال تعالى فيهم : « اتَّخَذُوا أَحِبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا
مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ، وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا

(١) لأن المدينة - عند أبي حنيفة - كغيرها . قال الماوردي في « الأحكام السلطانية » ١٦٢ :
« وأباحه - أي أباح حرم المدينة - أبو حنيفة ، وجعل المدينة كغيرها . وفيما قدمناه من
حديث أبي هريرة دليل على أن حرم المدينة محظور ، فإن قتل صيده ، أو عضد شجرة ، فقد
قيل : إن جزاءه سلب ثيابه ، وقيل : تعزيره » .

وَاحِدًا ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ . والثاني : لا يدخلون في لفظ « المشركين » ، لأن الله سبحانه جعلهم غيرهم في قوله : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا » قال شيخنا : « والتحقيق أن أصل دينهم دين التوحيد ، فليسوا من المشركين في الأصل ، والشرك طارئ عليهم ، فهم منهم باعتبار ما عرض لهم ، لا باعتبار أصل الدين ، فلو قدر أنهم لم يدخلوا في لفظ الآية دخلوا في عمومها المعنوي ، وهو كونهم نجسًا ، والحكم بهم بعموم علته . »

فان قيل : فالآية نيهت على دخولهم الحرم عوضًا عن دخول عباد الأوثان فإنه سبحانه قال : « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ أَفْئِلِهِ » فإنها لما نزلت اتقطع عنهم ما كان المشركون يجلبون إليهم من الميرة ، فأعاضهم الله بالجزية ، قيل : ليس في هذا ما يدل على دخول أهل الجزية المسجد الحرام بوجه ما ، بل تؤخذ منهم الجزية وتحمل إلى من بالمسجد الحرام وغيره . على أن الإغناء من فضل الله وقع بالفتوح والنبيء والتجارات التي حملها المسلمون إلى مكة .

فان قيل : فالآية إنما منعت قربانهم المسجد الحرام خاصة ، فمن أين لكم تعميم الحكم للحرم كله ؟ قيل : المسجد الحرام يراد به في كتاب الله تعالى ثلاثة أشياء : نفس البيت ، والمسجد الذي حوله ، والحرم كله . فالأول كقوله تعالى : « قَوْلِ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » والثاني كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ » . على أنه قد قيل : إن المراد به هاهنا الحرم كله ، والناس سواء فيه . والثالث كقوله : « سُبْحَانَ الَّذِي

أُنْزِلَ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ « وَإِنَّمَا أُسْرِي بِهِ مِنْ دَارِهِ مِنْ بَيْتِ أُمِّ هَانِئٍ ، وَجَمِيعِ الصَّحَابَةِ وَالْأُتَمَّةِ فَهَبُوا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا » [أَنْ الْمُرَادَ] مَكَّةَ كُلَّهَا وَالْحَرَمَ ، لَمْ يَخْصُ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِنَفْسِ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَطَافُ فِيهِ . وَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ كَانَتْ الْيَهُودُ بِخَيْرٍ وَمَا حَوْلَهَا ، وَلَمْ يَكُونُوا يَمْنَعُونَ مِنَ الْمَدِينَةِ ، كَمَا فِي الصَّحِيحِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَاتَ وَدَرَعَهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ عَلَى طَعَامٍ أَخَذَ لِأَهْلِهِ ، فَلَمْ يُجْلِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ نَزْوِلِهَا مِنَ الْحِجَازِ ، وَأَمْرٌ مُؤَذَّنٌ أَنَّ يَوْذَنَ بِأَنَّ « لَا يَحْجُجُ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ » .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا تَقُولُونَ فِي دُخُولِهِمْ مَسَاجِدَ الْحِلِّ ؟ قِيلَ : إِنْ دَخَلُوهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ مُنَعُوا مِنْ ذَلِكَ وَلَمْ يُمْكِنُوا مِنْهُ ، لِأَنَّهُمْ تَجَسَّسُوا ، وَالْجُنُبُ وَالْحَائِضُ أَحْسَنُ حَالًا مِنْهُمْ ، وَقَدْ مُنِعَا مِنْ دُخُولِ الْمَسَاجِدِ ^(١) . وَإِنْ دَخَلُوهَا بِإِذْنٍ مُسَلِّمٌ فَفِيهِ قَوْلَانِ لِلْفُقَهَاءِ هُمَا رَوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ . وَوَجْهُ الْجَوَازِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْزَلَ الْوُفُودَ مِنَ الْكُفْرَانِ فِي مَسْجِدِهِ ، فَأَنْزَلَ فِيهِ وَفْدَ نَجْرَانَ وَوَفْدَ بَصْرَ وَغَيْرِهِمْ .

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ : كَانَ أَبُو سَفْيَانَ يَدْخُلُ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ وَهُوَ عَلَى شِرْكِهِ ، وَقَدِمَ عُمَيْرُ بْنُ وَهَبٍ - وَهُوَ مُشْرِكٌ - فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ فِيهِ ، لِيَقْتِكَ بِهِ ، فَرَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْإِسْلَامَ . وَوَجْهٌ مُنْعُهُمْ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْحَائِضِ وَالْجُنُبِ ، فَانْهَوْهُمْ عَنْ تَجَسُّسِ نَصِ الْقُرْآنِ ، وَالْحَائِضِ وَالْجُنُبِ لَيْسَا

(١) قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ فِي الْمَقْنِيِّ (ش ١٠/٦١٨) : « وَلَا مِنْ حَدَثِ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَالنَّعَاسِ

يَمْنَعُ الْمَقَامَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَحَدَّثَ الشَّرِكُ أَوَّلًا » .

بنجس بنص السنة . ولما دخل أبو موسى على عمر بن الخطاب وهو في المسجد أعطاه كتاباً فيه حساب عمله ، فقال له عمر : ادع النبي ﷺ ليقراه . فقال : إنه لا يدخل المسجد . قال : ولم ؟ قال : إنه نصراني . وهذا يدل على شهرة ذلك بين الصحابة^(١) ، ولأنه قد انضم إلى حدث جنابته حدث شركه ، فتغلظ المنع . وأما دخول الكفار مسجد النبي ﷺ فكان ذلك لما كان بالمسلمين حاجة إلى ذلك ، ولأنهم كانوا يخاطبون النبي ﷺ في عهودهم ، ويؤدون إليه الرسائل ، ويحملون منه الأجوبة ، ويسمعون منه الدعوة ، ولم يكن النبي ﷺ ليخرج من المسجد لكل من قصده من الكفار ، فكانت المصلحة في دخولهم إذ ذاك أعظم من المفسدة التي فيه ، بخلاف الجنب والحائض ، فإنه كان يمكنها التطهر والدخول إلى المسجد . وأما الآن فلا مصلحة للمسلمين في دخولهم مساجدكم والجلوس فيها ، فإن دعت إلى ذلك مصلحة راجحة جاز دخولها بلا إذن . والله أعلم .

ذكر معاملتهم عند اللقاء

وكره الله أن يبرؤوا بالسلام ، وكيف يرد عليهم^(٢)

عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام ، فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى

(١) قارن بالمعنى أيضاً (ش ١٠ / ٦١٧) .

(٢) انظر في هذا (المعنى ش ١٠ / ٦٢٥ - ٦٢٦) .

أُضيقه « رواه مسلم في « صحيحه » . وفي « الصحيحين » عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « إذا سلم عليكم اليهودي فأنما يقول أحدهم : السام عليك . قُلْ : وعليك » ، هكذا بالواو ؛ وفي لفظ « عليك » بلا واو . وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم » رواه أحمد هكذا . وفي لفظ للإمام أحمد : « قولوا : عليكم » بلا واو . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل رهط من اليهود على رسول الله ﷺ فقالوا : السام عليك ، ففهمتها فقلت : عليكم السام واللعنة . فقال رسول الله ﷺ ، « مهلاً يا عائشة ، فإن الله يحب الرفق في الأمر كله » ، فقلت : يا رسول الله ، أُولم تسمع ما قالوا ؟ قال رسول الله ﷺ : قد قلت : وعليكم ، متفق عليه ، واللفظ للبخاري . وفي لفظ آخر : « قد قلت : عليكم » ولم يذكر مسلم الواو ، وفي لفظ للبخاري : فقالت عائشة رضي الله عنها : عليكم ولعنكم الله وغضب عليكم . قال : « مهلاً يا عائشة ، عليك بالرفق ، وإياك والعنف والفحش » . قالت : أُولم تسمع ما قالوا ؟ قال : « أُولم تسمعي ما رددت عليهم ؟ فيستجاب لي فيهم ، ولا يستجاب لهم في » . وعند مسلم : « قلت : بل عليكم السام والدام » . وعنده أيضاً عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : سلم ناس من يهود على رسول الله ﷺ قالوا : السام عليك يا أبا القاسم . قال : عليكم ، فقالت عائشة رضي الله عنها وغضبت : أُلِم تسمع ما قالوا ؟ قال : « بلى قد سمعت » ، فرددت : عليكم ، إنا نجاب عليهم ولا يجابون علينا » . وعن أبي نضرة^(١) رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إنا غادون على يهود ،

(١) في الاصل : (بصرة) بالصاد المهملة .

فلا تبدؤوهم بالسلام ، فان سلموا عليكم فقولوا : وعليكم ^(١) . رواه الامام أحمد . وله أيضاً عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إني راكب غداً إلى يهود ، فلا تبدؤوهم بالسلام ، وإذا سلموا عليكم فقولوا : وعليكم » .

[و] لما كان « السلام » اسماً من أسماء الرب تبارك وتعالى ، وهو اسم مصدر في الأصل - كالكلام والعطاء - بمعنى السلامة ، كان الرب تعالى أحقَّ به من كل ما سواه ، لأنه السالم من كل آفة وعيب ونقص وذم ، فانَّ له الكمال المطلق من جميع الوجوه ، وكماله من لوازم ذاته ، فلا يكون إلا كذلك ؛ والسلام يتضمن سلامة أفعاله من العبث والظلم وخلاف الحكمة ، وسلامة صفاته من مشابهة صفات المخلوقين ، وسلامة ذاته من كل نقص وعيب ، وسلامة أسمائه من كل ذم ؛ فاسم « السلام » يتضمن إثبات جميع الكمالات له وسلب جميع النقائص عنه . وهذا معنى : « سبحان الله والحمد لله » ، ويتضمن إفراده بالآلوهية ، وإفراده بالتعظيم ؛ وهذا معنى : « لا إله إلا الله ، والله أكبر » ، فانتظم اسم « السلام » الباقيات ^(٢) الصالحات التي يثنى بها على الرب جل جلاله .

ومن بعض تفاصيل ذلك أنه الحي الذي سلمت حياته من الموت والسنة والنوم والتغير ، التماذر الذي سلمت قدرته من اللغوب والتعب والإعياء والعجز عما يريد ، العليم الذي سلم علمه أن يعزب عنه مثقال ذرة أو يغيب عنه

(١) قارن بآئني (ش ١٠ / ١٢٦)

(٢) في الأصل (الباقيات) .

معلوم من المعلومات ؛ وكذلك سائر صفاته على هذا . فرضاه سبحانه سلام أن ينازعه الغضب ؛ وحله سلام أن ينازعه الانتقام ؛ وإرادته سلام أن ينازعها الاكراه ؛ وقدرته سلام أن ينازعها العجز ؛ ومشيتته سلام أن ينازعها خلاف مقتضاها ؛ وكلامه سلام أن يعرض له كذب أو ظلم ، بل تمت كلماته صدقاً وعدلاً ؛ ووعدته سلام أن يلحقه خلف . وهو سلام أن يكون قبله شيء أو بعده شيء أو فوقه شيء أو دونه شيء ، بل هو العالي على كل شيء ، وفوق كل شيء ، وقبل كل شيء ، وبعد كل شيء ، والمحيط بكل شيء ؛ وعطاؤه ومنعه سلام أن يقع في غير موقعه ؛ ومغفرته سلام أن يبالي بها أو يضيق بذنوب^(١) عباده أو تصدر عن عجز عن أخذ حقه كما تكون مغفرة الناس ؛ ورحمته وإحسانه ورأفته وبره وجوده وموالاته لأوليائه وتجيئه إليهم وحنانه عليهم وذكره لهم وصلاته عليهم سلام أن يكون حاجة منه إليهم أو تعزر^(٢) بهم أو تكثر بهم . وبالجمله فهو السلام من كل ما ينافي كلامه المقدس بوجه من الوجوه .

وأخيراً كل الخطأ من زعم أنه من أسماء السلوب ، فإن السلب المحض لا يتضمن كلاً ، بل اسم « السلام » متضمن للكلمة السالم من كل ما يضاده ، وإذا لم تغلظ هذا الاسم ووفيته^(٣) معناه وجدته مستلزماً لارسال الرسل ، وإنزال الكتب ، وشرع الشرائع ، وثبوت المعاد . وحدث العالم ، وثبوت القضاء

(١) في الأصل (ذنوب) بدون بناء وإلقاء : أن يضيق بذنوب عباده أو يبالي بها « لكن أنسب .

(٢) كذا في الأصل (تعزر) . إزاء التهمة . وهو شتم وتزوير « تعزر : الإعانة والتقوية » نص .

(٣) في الأصل (ووفيته) .

والقدر ، وعلوّ الرب تعالى على خلقه ، ورؤيته لأفعاله ، وسمعه لأصواتهم ، وإطلاعه على سرّاتهم وعلاّياتهم ، وتفرّده بتدبيرهم ، وتوحيده في كماله المقدس عن شريك بوجه من الوجوه ، فهو السلام الحق من كل وجه كما هو التزيه البريء عن قائص البشر من كل وجه . ولما كان سبحانه موصوفاً بأن له يدّين لم يكن فيها شحال ، بل كلتا يديه يمين مباركة ، كذلك أسماؤه كلها حسنى ، وأفعاله كلها خير ، وصفاته كلها كمال ، وقد جعل سبحانه السلام تحية أوليائه في الدنيا ، وتحيتهم يوم لقائه ؛ ولما خلق آدم وكل خلقه فاستوى قال الله له : اذهب إلى أولئك النفر من الملائكة ، فاستمع ما يحيونك به فانها تحيتك وتحية ذريتك من بعدك . وقال تعالى : « لَّهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ » وقال : « وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ » .

وقد اختلف في تسمية الجنة « بدار السلام » ، ف قيل : السلام هو الله ، والجنة داره ؛ وقيل : السلام هو السلامة ، والجنة دار السلامة من كل آفة وعيب ونقص ؛ وقيل : سميت « دار السلام » لأنّ تحيتهم فيها سلام ، ولا تنافي بين هذه المعاني كلها^(١) .

وأما قول المسلم : « السلام عليكم » فهو إخبار للمسلم عليه بسلامته من غيلة المسلم وغشه ومكره ومكروه يناله منه ، فيردّ الرادّ عليه مثل ذلك : أي فعل الله ذلك بك ، وأحلّه عليك . والفرق بين هذا الوجه وبين الوجه الأول أنه في الأول خبر ، وفي الثاني طلب ؛ ووجه ثالث : وهو أنّ يكون المعنى :

(١) قارن مجادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (لابن القيم نفسه) هامش إعلام الموقعين

١٥٠/١ . وانص منسابه حدا هنا وهناك .

اذكر الله الذي عافاك من المكروه ، وأمنك من المحذور ، وسلمك مما تخاف ، وعاملنا من السلامة والأمان بمثل ما عاملك به ، فيرد الرادّ عليه مثل ذلك . ويستحب له أن يزيده ، كما أن من أهدي لك هدية يستحب لك أن تكافئه بزيادة عليها ، ومن دعا لك ينبغي أن تدعوه له بأكثر من ذلك . ووجه رابع : وهو أن يكون معنى سلام المسلم وردّ الرادّ بشارة من الله سبحانه ، جعلها على السنة المسلمين لبعضهم بعضاً بالسلامة من الشر وحصول الرحمة والبركة ، وهي دوام ذلك وثباته ، وهذه البشارة أعطوها لدخولهم في دين الاسلام ، فأعظمهم أجراً أحسنهم تحية ، وأسبقهم في هذه البشارة ، كما في الحديث : « وخيرها الذي يبدأ صاحبه بالسلام » .

واشتق الله سبحانه لأوليائه من تحية ينهم اسماً من أسمائه ، واسم دينه الاسلام الذي هو دين أنبيائه ورسله وملائكته . قال تعالى : « أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ » . ووجه خامس : وهو أن كل أمة من الأمم لهم تحية ينهم من أقوال وأعمال كالسجود وتقبيل الأيدي وضرب الجوك^(١) وقول بعضهم : انعم صباحاً ، وقول بعضهم : عش ألف عام ، ونحو ذلك ؛ فشرع الله تبارك وتعالى لأهل الاسلام « سلام عليكم » ، وكانت أحسن من جميع تحيات الأمم بينها ، لتضمنها السلامة التي لا حياة ولا فلاح إلا بها ، فهي الأصل المقدم على كل شيء ؛ وانتفاع العبد بحياته إنما يحصل بشيئين : بسلامته من الشر ،

(١) كذا بالأصل . ولعله (الجُؤُوءُ) جمع جَنَئِكَ : آلة يضرب بها كالعود والدف . مرتب :

(التاج وشفاء الغليل) .

وحصول الخير ، والسلامة من الشر مقدمة على حصول الخير ، وهي الأصل ، فان الانسان بل وكل حيوان إنما يهتم^(١) بسلامته أولاً وغنيمة ثانياً . على أن السلامة المطلقة تتضمن حصول الخير ، فانه لو فاته حصل له الهلاك والعطب أو النقص ، فقوات الخير يمنع حصول السلامة المطلقة ، فتضمنت السلامة نجاة العبد من الشر ، وفوزه بالخير ، مع اشتقاقها من اسم الله .

والمقصود أن السلام اسمه ووصفه وفعله ، والتلفظ به ذكر له ، كما في « السنن » أن رجلاً سلم على النبي ﷺ ، [فلم] يرد عليه حتى تيمم^(٢) ورد عليه وقال : « إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة » . فحقيق بتحية هذا شأنها أن تُصان عن بذلها لغير أهل الاسلام ، وألا^(٣) يُحيى بها أعداء القدوس السلام . ولهذا كانت كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار : « سلامٌ على من اتبع الهدى » ولم يكتب لكافر : « سلام عليكم » أصلاً ، فلماذا قال في أهل الكتاب : « لا تبدؤوهم بالسلام » !

فصل

وأما الرد عليهم فأمر أن يقتصر به على « عليكم » ، واختلفت الرواية في إثبات الواو وحذفها ، وصح هذا وهذا ، فاستشكنت طائفة دخول هذه الواو هنا إذ هي للتقرير وإثبات الأول ، كما إذا قيل لك : فعلت كذا وكذا ، فقلت : وأنت فعلته ، أو قال : فلان يصلي الخمس ، فتقول : ويزكي ماله .

(١) في الأصل (يهتم) .

(٢) في الأصل (يتم) . وقارن بسنن الترمذي ١٣١/١ وسنن أبي داود ٣٣/١ رقم ١٦٠٠

(٣) في الأصل (وأن) .

قالوا : فالوضع موضع إضراب ، لا موضع تقرير ومشاركة ، فهو موضع : بل عليكم ، لا موضع : وعليكم . فإذا حذفت الواو كان إعادة لمثل قوله من غير إشعار بأنك علمت مراده ، وإذا أتيت بلفظة « بل » أشعرتك أنك فهمت مراده ورددته عليه قصاصاً ، والأول أليق بالكرم والفضل ، ولهذا السرّ - والله أعلم - دخلت الواو ، على أنه ليس في دخولها إشكال ، فإن الموت لا ينجو منه أحد ، وكأنّ الرادّ يقول : الذي أخبرت بوقوعه علينا نحن وأنت فيه سواء ، فهو علينا وعليك ، وهذا أولى من تغليب الراوي في إثباتها ، إذ لا سبيل إليه .

فإن قيل : بل إليه سبيل ، قال الخطابي : « يرويه عامة المحدثين بالواو . وابن عيّنة يرويه بحذفها ، وهو الصواب » ، قيل : قد ضبط الواو عبد الله بن عمر ، وضبطها عنه عبد الله بن دينار ، وضبطها عنه مالك . قال أبو داود في « سننه » (١) : « كذلك رواه مالك عن عبد الله بن دينار . ورواه الثوري أيضاً عن عبد الله بن دينار فقال : « وعليكم » انتهى . وهذا الحديث قد أخرجه البخاري في « صحيحه » كما تقدم ، وحديث سفيان الثوري رواه البخاري ومسلم ، وهو بالواو عندهما . وأما قول الخطابي : « وابن عيّنة رواه بحذفها » ، فقد اختلف على ابن عيّنة أيضاً . وجواب آخر ، ولعله أحسن من الجواب الأول : أنه ليس في دخول الواو تقرير لمضمون تحيتهم ، بل فيه ردّها وتقريرها لهم ، أي : ونحن أيضاً ندعو لكم بما دعوتكم به علينا ، فإنّ دعاءهم

(١) انظر سنن أبي داود ٧١/٢ : رقم الحديث ٥٢٠٦ (ناسق في السلام على أهل الذمة) .

قد حصل ووقع منهم ، فاذا رد عليهم المجيب بقوله : « وعليكم » كان في ذكر الواو سرٌ لطيف ، وهو أن هذا الذي طلبتموه لنا ، ودعوتكم به ، هو بعينه مردود عليكم ، لا تحية لكم غيره ، والمعنى : ونحن نقول لكم ما قلتم بعينه ، كما إذا قال رجل لمن يسبه : عليك كذا وكذا ، فقال : عليك ، أي وأنا أيضاً قائل لك ذلك ، وليس معناه أن هذا قد حصل لي وهو حاصل لك معي ، فتأمل . وكذلك إذا قال : غفر الله لك ، فقلت : ولك ، ليس المعنى أن المغفرة قد حصلت لي ولك ، فإن هذا علم غيب ، وإنما معناه أن الدعوة قد اشتركت فيها أنا وأنت ، ولو قال : غفر الله لك ، فقلت : لك ، لم يكن فيه إشعار بذلك . وعلى هذا فالصواب إثبات الواو ، وبه جاءت أكثر الروايات ، وذكرها الثقات الأثبات . والله أعلم .

فصل

هذا كله إذا تحقق أنه قال : السلام عليكم ، أو شك فيما قال ، فلو تحقق السامع أن الذي قال له : « سلام عليكم » لاشك فيه ، فهل له أن يقول : وعليك السلام ، أو يقتصر على قوله : « وعليك » ؟ فالذي تقتضيه الأدلة الشرعية وقواعد الشريعة أن يقال له : وعليك السلام ، فإن هذا من باب العدل ، والله يأمر بالعدل والاحسان . وقد قال تعالى : « وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها » فتنب إلى الفضل ، وأوجب العدل ، ولا ينافي هذا شيئاً من أحاديث الباب بوجه ما ، فإنه ﷺ إنما أمر بالاعتصار على قول الراد « وعليكم » ، بناء على السبب المذكور الذي كانوا يعتمدونه

في تحيتهم ، وأشار إليه في حديث عائشة رضي الله عنها فقال : « ألا ترينني قلتُ : وعليكم ، لما قالوا : السام عليكم » ؟ ثم قال : « إذا سأم عليكم أهل الكتاب قهولوا : وعليكم » والاعتبار وإن كان لعموم اللفظ فأنما يعتبر عمومهُ في نظير المذكور ، لا فيما يخالفه . قال تعالى : « وإذا جاؤوكَ حيَّوكَ بما آلمَ بِحَيِّكَ بِهِ اللهُ ، وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَقُولُ » فإذا زال هذا السبب وقال الكتابي : سلام عليكم ورحمة الله ، فالعمل في التحية يقتضي أن يردَّ عليه نظير سلامه . وبالله التوفيق .

فصل

في عيادة أهل الكتاب

قال المروزي ^(١) : بلغني أن أبا عبد الله سئل عن رجل له قرابة نصراني : يعودُه ؟ قال : نعم . قال الأثرم : وسمعت أبا عبد الله يُسألُ عن الرجل له قرابة نصراني يعودُه ؟ قال : نعم . قيل له : نصراني . قال : أرجو ألا تضيق العيادة . قال الأثرم : وقلت له مرة أخرى : يعود الرجل اليهود والنصارى ؟ قال : أليس عاد النبي ﷺ اليهودي ، ودعاه إلى الاسلام ؟ وقال أبو مسعود الاصبهاني : سألت أحمد بن حنبل عن عيادة القرابة والجار النصراني ، قال : نعم . وقال الفضل بن زياد : سمعت أحمد سئل عن الرجل المسلم يعود أحداً من المشركين ، قال : إن كان يرى أنه إذا عادَه يعرض عليه الاسلام يقبل منه

(١) في الأصل (المروذي) وله أبو بكر المروذي المتوفى سنة ٢٥٧ وهو غير المروزي

المذكور بالصفحة ١٧٢ ح ٢ .

فَلْيَعُدُّهُ ، كما عاد النبي ﷺ الغلام اليهودي ، فعرض عليه الاسلام . وقال
إسحاق بن إبراهيم : سألت أبا عبد الله عن الرجل يكون له الجار النصراني ،
فاذا مرض يعبده ؟ قال : يحیی فيقوم على الباب ويعذر إليه ، وقال منها :
سألت أبا عبد الله عن الرجل يعود الكافر ، فقال : إذا كان يرتجيه فلا بأس
به ، ويعرض عليه الاسلام ؛ قلت له : وترى إذا عاد يدعو إلى الاسلام ؟
قال : نعم . وقال أبو داود : سمعت أحمد يسأل عن عيادة اليهودي والنصراني ،
فقال : إذا كان يريد أن يدعو إلى الاسلام نعم . وقال جعفر بن محمد : سئل
أبو عبد الله عن الرجل يعود شريكاً له يهودياً أو نصرانياً ، قال :
لا ولا كرامة ! (١)

فهذه ثلاث روايات منصوبات عن أحمد : المنع ، والاذن ، والتفصيل ،
فإن أمكنه أن يدعو إلى الاسلام ويرجو ذلك منه عادة . وقد ثبت في «صحيح»
البخاري من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان غلام يهودي يخدم
النبي ﷺ ، فمرض فاتاه النبي ﷺ يعبده ، فقعده عند رأسه ، فقال له : أسلم ،
فنظر إلى أبيه وهو عنده ، فقال له : أطع أبا القاسم ، فخرج النبي ﷺ وهو
يقول : « الحمد لله الذي أبقاه [بي] من النار » (٢) . وفي « الصحيحين » عن
سعيد بن المسيب أن أباه أخبره قال : لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول
الله ﷺ ، فوجد عنده أبا جهل بن هشام وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة ،
قال رسول الله ﷺ لأبي طالب : « أي عم ، قل لا إله إلا الله كلمة أشهد
لك بها عند الله » . فقال أبو جهل وعبد الله بن [أبي] أمية : يا أبا طالب ، أرغب

(١) انظر طبقات الحنابلة ٣١ .

(٢) قارن بالشرح الكبير على متن المنع (مع ٦١٧/١٠)

عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه ، ويعوداتِ
بتلك المقالة ، حتى قال آخر ما كلمهم : هو على ملة عبد المطلب ؛ وأبي أن
يقول : لا إله إلا الله ؛ فقال رسول الله ﷺ : « أما والله لأستغفرنَّ لك ما لم
أُنهَ عنك » فأنزل الله عز وجل : « ما كان للنبي والذين آمنوا أن
يسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَأَوْ كانوا أولي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ ما تبَيَّنَ لَهُمْ
أنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ » . وثبت عن النبي ﷺ أنه عاد عبد الله بن أبي بن
ساول ، رأس المناقين . وقال الأثرم : حدثني مصرف ^(١) بن عمرو الهمداني ،
ثنا يونس - يعني بن بكير - ثنا سعيد بن ميسرة قال : سمعت أنس بن مالك
رضي الله عنه يقول : كان رسول الله ﷺ إذا عاد رجلاً على غير دين
الاسلام لم يجلس عنده وقال : كيف أنت يا يهودي ، يا نصراني ؟

فصل

في شهود جنازتهم

قال محمد بن موسى : قلت لأبي عبد الله : يشيع المسلم جنازة المشرك ؟
قال : نعم . وقال محمد بن الحسن بن هارون : قيل لأبي عبد الله : ويشهد
جنازته ؟ قال : نعم ، نحو ما صنع الحارث ^(٢) بن أبي ربيعة ، كان شهد جنازة
أمه ، وكان يقوم ناحية ولا يحضر لأنه ملعون . وقال أبو طالب : سألت أبا
عبد الله عن الرجل يموت وهو يهودي ، وله ولد مسلم . كيف يصنع ؟ قال :

(١) كذا في الأصل : مصرف . وانظر حلاصة نكير . ٣٤٠ .

(٢) في الأصل : الحروب .

يركب دابته ويسير أمام الجنازة ، ولا يكون خلفه ، فإذا أرادوا أن يدفنوه رجع مثل قول عمر .

قلتُ : أراد ما رواه سعيد بن منصور قال : حدثني عيسى بن يونس عن محمد بن إسماعيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال : ماتت أمي نصرانية ، فأتيت عمر فسألته فقال : اركب في جنازتها ، وسر أمامها . قال الخلال : حدثنا علي بن سهل بن المغيرة قال : حدثني أبي سهل بن المغيرة حدثنا أبو معشر عن محمد بن كعب القرظي عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه قال : جاء قيس بن شماس إلى النبي ﷺ فقال : إن أمه توفيت وهي نصرانية ، وهو يحب أن يحضرها ، فقال له النبي ﷺ : « اركب دابتك ، وسر أمامها ، فإذا ركبت وكنت أمامها فليست معها » قال علي بن سهل : رأيت أحمد بن حنبل يسأل أبي عن هذا الحديث ، فحدثه به . وقال حنبل : سألت أبا عبد الله عن المسلم تموت له أم^(١) نصرانية أو أبوه أو أخوه أو ذو قرابته ، ترى أن يلي شيئاً من أمره حتى يواريه ؟ قال : إن كان أباً أو أماً أو أخاً أو قرابة قريبة وحضره فلا بأس ، قد أمر النبي ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن يوارى أبا طالب^(٢) . قلت : فتري أن يفعل هو ذلك ؟ قال : أهل دينه يألونه وهو حاضر يكون معهم ، حتى إذا ذهبوا به تركهم معهم ، وهم يألونه . قال حنبل : وحدثنا عفان ، ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران أن عبد الله بن ربيعة قال لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما : إن أمي ماتت ، وقد علمت الذي كانت عليه من النصرانية . قال : أحسن ولايتها ، وكفنها ، ولا تقم على قبرها . قال يوسف : كنا معه في ناحية ، والنصارى يعجبون مع أمه .

(١) في الأصل (يكون له أمة) . (٢) قارن بسنن أبي داود ٣/ ٢٩٠ رقم ٣٢١٤ .

وقال إسحاق بن منصور : قلت لأبي عبد الله : الرجل يكون له جار مسلم ماتت أمه نصرانية ، يتبع هذا جنازتها ؟ قال : لا يتبعها ، يكون ناحية منها . وقال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن شهود جنازة النصراني الجار ، قال : على نحو ما صنع الحارث بن أبي ربيعة ، كان شهد جنازة أمه ، فكان يقوم ناحية ولا يحضر لأنه ملعون . وقال صالح بن أحمد : قلت لأبي : رجل مسلم ماتت له أم نصرانية ، يتبع جنازتها ؟ قال : يكون ناحية منها . وقال سعيد بن منصور : ثنا سفيان عن أبي سنان عن سعيد بن جبير قال : سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل مات أبوه نصرانياً ، قال : يشهد ويدفنه . قال الخلال : كأن أبا عبد الله لم يعجبه ذلك . ثم روى عن هؤلاء الجماعة أنه لا بأس به ، واحتج بالأحاديث . يعني أنه رجع إلى هذا القول ، والله أعلم .

فصل

في تعزيتهم

قال حمدان الوراق : سئل أبو عبد الله : تعزى أهل الذمة ؟ فقال : ما أدري ، أخبرك ما سمعت في هذا . وقال الأثرم : سئل أبو عبد الله : أيعزى أهل الذمة ؟ فقال : ما أدري ، ثم قال الأثرم : حدثنا أبو سعيد الأشج^(١) ، ثنا إسحاق بن منصور السلولي ، ثنا هُرَيْيم^(٢) قال : سمعت الأجلح عزى نصرانياً ، فقال : عليك بتقوى الله والصبر . وذكر الأثرم : حدثنا منجاب بن الحارث ، ثنا شريك

(١) في الأصل (الأشج) بخاء المهمة . واسمه عبد الله بن سعيد . توفي سنة ٢٥٧

(٢) هو هُرَيْيم بن سفيان البجلي ، ومن روى عنه إسحاق السلولي .

عن منصور عن إبراهيم قال : إذا أردت أن تعزي رجلاً من أهل الكتاب قل :
أكثر الله مالك وولدك وأطال حياتك أو عمرك . وقال الفضل بن زياد : سألت
أبا عبد الله كيف يعزي النصراني ؟ قال : لا أدري . ولم يعزه . وقال حرب : ثنا
إسحاق ، ثنا مسلم بن قتيبة ، ثنا كثير بن أبان عن غالب قل : قال الحسن :
إذا عزيت الذمي قل : لا يصيبك إلا خير ^(١) . وقال عباس بن محمد الدوري :
سألت أحمد بن حنبل ، قلت له : اليهودي والنصراني يعزيني ، أي شيء أردت
إليه ؟ فأطرق ساعة ثم قال : ما أحفظ فيه شيئاً . وقال حرب : قلت لاسحاق :
فكيف يعزي المشرك ؟ قال : يقول : أكثر الله مالك وولدك .

فصل

في ههناهم

بزوجة أو ولد أو قدوم غائب أو عافية أو سلامة من مكروه ونحو ذلك
وقد اختلفت الرواية في ذلك عن أحمد ، فأباحها مرة ومنعها أخرى ،
والكلام فيها كالكلام في التعزية والعيادة ، ولا فرق بينهما ، ولكن ليحذر
الوقوع فيما يقع فيه الجهال من الألفاظ التي تدل على رضاه بدينه ، كما يقول
أحدهم : متعك الله بدينك أو نسيحك فيه ، أو يقول له : أعزك الله أو أكرمك ،
إلا أن يقول : أكرمك الله بالاسلام وأعزك به ونحو ذلك . فهذا في التهنة
بالأمور المشتركة ، وأما التهنة بشعائر الكفر المختصة به فحرام بالاتفاق ، مثل
أن يهنئهم بأعيادهم وصومهم ، فيقول : عيد مبارك عليك ، أو تهناً بهذا العيد

(١) في الأصل : لا يصيبك الاخر .

ونحوه ، فهذا إن سلم قائله من الكفر فهو من المحرمات ، وهو بمنزلة أن يهنته بسجوده للصليب ، بل ذلك أعظم إنمّا عند الله ، وأشدّ مقتاً من التهنئة بشرب الخمر وقتل النفس وارتكاب الفرج الحرام ونحوه . وكثير ممن لا قدر للدين عنده يقع في ذلك ، ولا يدري قبح ما فعل ، فمن هنا عبداً بمعصية أو بدعة أو كفر قد تعرض لقتل الله وسخطه ، وقد كان أهل الورع من أهل العلم يتجنبون تهنئة الظلمة بالولايات ، وتهنئة الجهال بمنصب القضاء والتدريس والافتاء تجنباً لما لقت الله وسقوطهم من عينه . وإن يلي الرجل بذلك فتعاطاه دفعاً لشر يتوقعه منهم فشى إليهم ولم يقل إلا خيراً ، ودعا لهم بالتوفيق والتسديد فلا بأس بذلك ، وبالله التوفيق .

فصل

في المرأة الكافرة تموت وفي بطنها ولد مسلم

قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول في امرأة نصرانية حملت من مسلم فماتت وفي بطنها حمل من مسلم ، فقال : يروى عن واثلة : تدفن بين مقابر المسلمين والنصارى . وقال حنبل في موضع آخر : قلت : فإن ماتت وفي بطنها ولد منه ، أين ترى أن تدفن ؟ قال : قد قالوا : تدفن [في] حجرة من قبور المسلمين . قال أبو داود : سألت أحمد عن النصرانية تموت حبل من مسلم ، قال : فيها ثلاثة

(١) تركيب الجملة في الأصل كما يبي : وقال أبو داود : سألت أحمد عن النصرانية وقال :

أرى أن تدفن ناحية من قبور المسلمين تموت حبل من مسلم فن فيها ثلاثة أقاويل : لو كانت مقبرة على حدة ... الخ .

وواضح أن "ناسخ قد قدم وأحر في نسخ" ، فلا يستقيم الله هكذا .

وقال تعالى : « لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ
الْمُؤْمِنِينَ ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا
مِنْهُمْ تَقَاةً ، وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ، وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ » .

وقال تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ
لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ، وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ، قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ
وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ، قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ .
وقال تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ
الضَّلَالََةَ ، وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ ،
وَكُنِيَ بِاللَّهِ وَلِيًّا ، وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا » .

وقال تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ
بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ ، وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا : هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ
الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا . أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ
تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا » .

وقال تعالى مبشراً لمن والاه بالعذاب الأليم : « بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ
عَذَابًا أَلِيمًا . الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ .
أَيَتَّبِعُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ ؟ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا » .

وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ
دُونِ الْمُؤْمِنِينَ . أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ؟ » .

وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى
أَوْلِيَاءَ ، بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ ،

إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ ، يَقُولُونَ : نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ، فَسَيَّ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ . وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا : أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ؟ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ، فَاصْبَحُوا خَاسِرِينَ ،

وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ . وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا : ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ » .

وقال تعالى : « تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَفِي الْعَذَابِ لَهُمْ خَالِدُونَ . وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ ، وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ » .

وقال تعالى : « كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً ؟ يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ، وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ ، وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ . اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ كَيْفًا قَلِيلًا ، فَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِهِ : إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ . لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ » .

وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ

أُولِيَاءَ إِنْ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ
فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ .

وقال تعالى : « لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ
مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ
أَوْ عَشِيرَتَهُمْ .

وقال تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ،
مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ ، وَيَجْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ .
أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا . إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ .

وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ
أُولِيَاءَ ، تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ، وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ ،
يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ » إلى قوله : « قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي
إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ
مِنْ دُونِ اللَّهِ ، كَفَرْنَا بِكُمْ ، وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ
أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَّهُ » .

وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ
قَدْ يَكْسِبُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَكْسِبُ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ » .
وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ » .

وقال تعالى : « هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ، وَتُؤْمِنُونَ
بِالْكِتَابِ كُلِّهِ . وَإِذَا لَقُّوكُمْ قَالُوا : آمَنَّا ، وَإِذَا خَلَوْا عَصَوْا
عَلَيْكُمْ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ ، قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ

بِذَاتِ الصُّدُورِ . إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْكُمْ ، وَإِنْ تَصِيبَكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ، وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ، إِنْ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ .

وقد أخبر سبحانه عن أهل الكتاب أنهم يعتقدون أنهم ليس عليهم إثم ولا خطيئة في خيانة المسلمين وأخذ أموالهم ، فقال تعالى : « وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِعِطَافِ يَدِّهِ إِلَيْكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُوَدِّهِ إِلَيْكَ ، إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا : ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ ، وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » .

والآيات في هذا كثيرة ، وفي بعض هذا كفاية .

فصل

ولما كانت التولية^(١) شقيقة الولاية كانت توليتهم نوعاً من توليتهم . وقد حكم تعالى بأن من تولاهم فانه منهم ، ولا يتم الايمان إلا بالبراءة منهم . والولاية تنافي البراءة ، فلا تجتمع البراءة والولاية أبداً ، والولاية إعزاز فلا تجتمع هي وإذلال الكفر أبداً ، والولاية صِلَة^(٢) ، فلا تجامع معاداة الكافر أبداً .

فصل

ولو علم ملوك الاسلام بخيانة النصارى الكتاب ، ومكاتبتهم الفرنج أعداء

(١) في الأصل : الولاية .

(٢) في الأصل : وصلة .

الاسلام ، وتمنيهم أن يستأصلوا الاسلام وأهله، وسعيهم في ذلك بجهد الامكان،
لشأنهم ذلك عن تقييدهم وتقليدهم الأعمال . وهذا الملك (الصالح) كان في
دولته نصراني يسمى محاضر الدولة أبا الفضائل بن دخان، ولم يكن في المباشرين
أمكن منه . وكان المذكور قنادة في عين الاسلام ، وبثرة في وجه الدين .
ومثالبه في الصحف مسطورة ، ومخازيه مخلدة مذكورة ، حتى بلغ من أمره أنه
وقع لرجل نصراني أسلم برده إلى دين النصرانية، وخروجه من الملة الاسلامية،
ولم يزل يكتب الفرنج بأخبار المسلمين وأعمالهم وأمر الدولة وتفاصيل أحوالها.
وكان مجلسه معموراً يرسل الفرنج والنصارى ، وهم مكرمون لديه ، وحوادثهم
مقضية عنده ، ويحمل لهم الأدرار والضيافات ، وأكابر المسلمين محجوبون عن
الباب لا يؤذن لهم ، وإذا دخلوا لم ينصفوا في التحية ولا في الكلام . فاجتمع
به بعض أكابر الكتاب فلامه على ذلك وحذره من سوء عاقبة صنعه ، فلم
يزده ذلك إلا تمرداً ، فلم يمتض على ذلك إلا يسير حتى اجتمع في مجلس (الصالح)
أكابر الناس من الكتاب والقضاة والعلماء . فسأل السلطان بعض الجماعة عن
أمر أفضى به إلى ذكر مخازي النصارى ، فبسط لسانه في ذلك ، وذكر بعض
ما هم عليه من الأفعال والأخلاق، وقال من جملة كلامه : إن النصارى لا يعرفون
الحساب ولا يدرونه على الحقيقة، لأنهم يجعلون الواحد ثلاثة، والثلاثة واحداً ،
والله تعالى يقول : « لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ » .
وأول أمانتهم وعقد دينهم : بسم الأب والابن وروح القدس ، إله واحد ،
فأخذ هذا المعنى بعض الشعراء وقال في قصيدة له :

كيف يدري الحساب من جعل الواحد رباً الورى تعالى ثلاثة !

ثم قال : كيف تأمن أن يفعل في معاملة السلطان كما فعل في أصل اعتقاده ،
 ويكون مع هذا أكثر النصارى أمانة ؟ وكلما استخرج ثلاثة دنانير دفع إلى
 السلطان ديناراً ، وأخذ لنفسه اثنين ، ولا سباً وهو يعتقد ذلك قربته وديانة ؟
 وانصرف القوم ، واتفق أن كُتِبَ بالنصراني بطنته ، وظهرت خيائته ،
 فأريق دمه ، وسلط على وجوده عذمه . وفيه يقول عمارة اليميني :

قل لابن دخان إذا جتته ووجهه يندى من القرقف^(١)
 لم تكفك الدنيا ولو أنها أضعاف ما في سورة الزخرف
 فاصنع قفا النل ولو أنه بين قفا القسيس والأسقف
 ملكك الدهر سبال الورى فخلق لحام آناً وانتف
 خلا لك الديوان من ناظر مستيقظ العزم ومن مشرف
 فاكسب وحصل وادخر واكتنز

واسرق وخن^(٢) وابطش ولا تضعف

وابك وقل ماصح لي درهم فرد ، وصلب وابتهل واحلف
 واغتم الفرصة من قبل أن تقضي على الأنجيل والمصحف

فصل

في أحكام ذبايحهم

قال تعالى : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ
 حِلٌّ لَهُمْ » .

(١) القرقف - بوزن جعفر - الحمر يترعد عنها صاحبها .

(٢) في الأصل : (وخر) .

ولم يختلف السلف أن المراد بذلك الذبائح. قال البخاري : قال ابن عباس :
 طعامهم ذبائحهم ، وكذلك قال ابن مسعود ومجاهد وإبراهيم وقتادة والحسن
 وغيرهم . وقال أحمد بن الحسن الترمذي^(١) : سألت أبا عبد الله عن ذبائح
 أهل الكتاب فقال : لا بأس بها . فقلت : إلى أي شيء تذهب فيه ؟ قال :
 حديث عبد الله بن مغفل يوم فتح خيبر : « ولي جراب من شحم » الحديث .
 قال إسحاق : أجاد^(٢) . وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : تؤكل ذبيحة
 اليهودي والنصراني . وقال إسحاق بن منصور : قال أبو عبد الله : لا بأس أن
 يذبح أهل الكتاب للمسلمين غير النسيكة^(٣) . وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله
 قال : لا بأس بذبيحة أهل الكتاب إذا أهلوا لله وممّوا عليه ، قال تعالى : وَلَا
 تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ . والمسلم في [قلبه] اسم الله ؛
 وما أهل لغير الله به مما ذبحوا لكنائسهم وأعيادهم يجتنب ذلك ، وأهل
 الكتاب يسمون على ذبائحهم أحب إلي . وقال مهنا بن يحيى : سألت أبا عبد الله
 عن ذبائح السامرة ، قال : تؤكل ، ثم من أهل الكتاب . وقال عبد الله بن
 أحمد : قال أبي : لا بأس بذبائح أهل الحرب إذا كانوا [من] أهل الكتاب . وقال
 ابن المنذر : أجمع على هذا كل من يحفظ عنه من أهل العلم .

(١) أحمد بن الحسن الترمذي . ويكنى أبا الحسن ، حافظ كبير ، حدث عنه البخاري
 في الصحيح عن الإمام أحمد . وروى عنه الترمذي المشهور صاحب السنن ، وكان كثير من
 العلماء يسألونه عن الرجال والأعمال والفقه . قال أبو عبد الله النيسابوري : « هو أحد حفاظ
 خراسان » . رحل إلى الشام ومصر والراف والحجاز ومات سنة بضع وأربعين ومئتين .
 (طبقات الحنابلة ١٦-١٧)

(٢) قارن بالغني ٥٦٨/٨ .

(٣) قارن بالغني ٦٤٠/٨ .

وتفرقت الشيعة حول الأمة بتحريم ذبائهم ، واحتجوا بأن الزكاة الشرعية لم تتركها ، وبأنه إجماع أهل البيت ، وبأن التسمية شرط في الحل ، ولا يعلم أنهم يسمون ، وخبرهم لا يقبل ، وبأنهم لو همّموا لم يسموا الله في الحقيقة ، لأنهم غير عارفين بالله . قالوا : والآية مخصوصة بما سوى الذبائح لما ذكرنا من الدليل . وهذا القول مخالف للكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم فلا يلتفت إليه .

وأما احتجاجهم بأن الزكاة الشرعية لم تتركها ، فإن أرادوا بالزكاة الشرعية ما أباح الله ورسوله الأكل بها فهذه زكاة شرعية ، وإن أريد بها زكاة المسلم لم يلزم من نفيها نفي الحل ، ويصير الدليل هكذا : لأن زكاة المسلم لم تتركها ، فنيروا العبارة وقالوا : لم تتركها الزكاة الشرعية ، وأما قولهم : إنه إجماع أهل البيت ، فكذب على أهل البيت . وللشيعة طريقة معروفة ، يقولون لكل ما فردوا به عن جماعة المسلمين : هذا إجماع أهل البيت ، وهذا عبد الله بن عباس عالم أهل البيت يقول : كلوا من ذبائح بني تغلب ، وتزوجوا من نسائهم^(١) ، فإن الله يقول في كتابه : « وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ » فلو لم يكونوا منهم إلا بالولاية لكانوا منهم . قال سليمان بن حرب : ثنا حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن عكرمة عنه . وإنما دخلت عليهم الشبهة من جهة أن علياً رضي الله عنه كان يكره ذبائح نصارى بني تغلب . قال محمد بن موسى : قلت لأبي عبد الله : نصارى بني تغلب تؤكل ذبائهم ؟ فقال : فيما أحسب ، هذا عن علي : لا تؤكل ذبائهم ،

(١) ظاهر أن هنا سقط أي العبارة ، فإن الآية المذكورة بعد لا تصلح شاهداً على قول ابن عباس .

بإسناد صحيح . وقال إسحاق بن منصور : سألت أحمد عن ذبائح نصارى بني تغلب ، فقال : ما أثبتته عن علي .

وهذه مسألة تنازع فيها السلف والخلف ، وفيها عن أحمد روايتان . وقال الأثرم : قلت لأحمد : ذبائح نصارى العرب ، ما ترى فيها ؟ بني تغلب وغيرهم من العرب ، فقال : أما علي فكرهها وقال : إنهم لم يتمسكوا من دينهم إلا بشرب الخمر ، وابن عباس رخص فيها ، وقد قدمت المسألة (١) .

وأما قولهم : إن التسمية شرط في الحل ، فلعمري الله إنما لشرط بكتاب الله وسنة رسوله ، وأهل الكتاب وغيرهم فيها سواء ، فلا يؤكل متروك التسمية سواء ذبحه مسلم أو كتابي ، لبضعة عشر دليلاً مذكورة في غير هذا الموضع . وأما قولهم : إنه لا يعلم هل سمى أم لا ، فهذا لا يدل على التحريم ، لأن الشرط متى شق العلم به ، وكان فيه أعظم الحرج ، سقط اعتبار العلم به ، كذبيحة المسلم فإن التسمية شرط فيها ، ولا يعتبر العلم بذلك ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قيل له : إن ناساً يأتوننا باللحم ، لا ندري أسموا الله أم لا ، فقال : « سموا أنتم وكلوا » (٢) . وقولهم : إن قوله غير مقبول ، لو صح ذلك لم يجز بيعه ولا شراؤه ولا معاملته ولا أكل طعامه ، لأنه إنما يستند إلى قوله فيه .

وقولهم : إنهم لا يسمون الله لأنهم غير عارفين به ، حجة في غاية الفساد ، فإنهم يعرفون أنه خالقهم ورازقهم ، ومحبيهم ومحببهم ، وإن جهلوا بعض صفاته أو أكثرها ، فالمعرفة التامة ليست بشرط لتعذرها ، وأصل المعرفة معهم .

(١) ارجع إلى ص ٨٧ . وقارن بالفتي (ش ١٠ / ٥٩٦) .

(٢) قارن بسنن أبي داود ١٣٧ / ٣ .

وأما تخصيص الآية بإعداد الذبائح فمخالف لإجماع الصحابة ومن بعدهم ، والسنة الصحيحة الصريحة ومستلزم لحملها على مالا فائدة فيه ، فإن الفاكهة والحبوب ونحوها لا تسمى من طعامهم ، بخلاف ذبائحهم ؛ ففهم أصحاب رسول الله ﷺ وجماعة المسلمين بعدم أولى من فهم « الرافضة »^(١) ، وبالله التوفيق .

فصل

إذا ثبت هذا فلا فرق بين الحربي والمعاهد ، لدخولهم جميعاً في أهل الكتاب . وأما نصارى بني تغلب ففهم روايتان ، وهما قولان للصحابة رضي الله عنهم .

فصل

وهنا خمس مسائل : إحداها ما تركوا التسمية عليه ؛ والثانية ما سمحوا عليه غير الله ؛ الثالثة ما ذبحوه غير معتقدين حله وهو حلال عندنا ؛ الرابعة ما ذبحوه معتقدين حله ، هل يحرم علينا منه الشحوم التي يعتقدون تحريمها ؟ الخامسة ما ذبحوه فخرج لاصق الرئة ، ويسمونه « الطريفا » هل يحرم علينا أم لا ؟

ونحن نذكر هذه المسائل ، واختلاف الناس فيها ، ومأخذها ، بعون الله وتوفيقه .

فأما المسألة الأولى فمن أباح متروك التسمية إذا ذبحه المسلم ، اختلفوا : هل

(١) يقصد بالرافضة هنا « الشيعة » الذين تفردوا دون الأمة - كما ذكر في الصفحة

١٤٦ - بتحريم ذبائح الذميين ، وزعموا أن الآية مخصوصة بما سوى الذبائح .

يباح إذا ذبحه الكتاني ؟ فقالت طائفة : يباح ، لأن التسمية إذا لم تكن شرطاً في ذبيحة المسلم لم تكن شرطاً في ذبيحة الكتاني . وقالت طائفة : لا يباح ، وإن أبيع من المسلم ، وفرقوا بينهما بأن اسم الله في قلب المسلم ، وإن ترك ذكره بلسانه ، وهذا مقتضى المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو ظاهر نص أحمد ، فإن أحمد قال في رواية حنبل : لا بأس بذبيحة أهل الكتاب إذا أهلوا [بها] لله وسموا عليها ^(١) ، قال تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » والمسلم في [قلبه] اسم الله ^(٢) ، فقد خرج بالفرق كما ترى .

ومن حرّم متروك التسمية من المسلم فلمّ قولان في متروكها من الكتاني ، أحدهما أنه يباح ، وهذا مروى عن عطاء ومجاهد ومكحول ، والثاني أنه يحرم كما يحرم من المسلم ، وهذا قول إسحاق وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم .

فصل

المسألة الثانية : إذا ذكروا اسم غير الله على ذبيحتهم « كالزُّهْرَةِ » و« المسيح » وغيرها ، فهل يلحق بمتروك التسمية ، فيكون حكمه حكمه ، أو يحرم قطعاً وإن أبيع متروك التسمية ؟ فيه روايتان منصوصتان عن أحمد ، أصحهما تحريمه . قال الميموني ^(٣) : سألت أبا عبد الله عمن يذبح من أهل الكتاب ولم يسم فقال :

(١) في الأصل : (إذا أهلوا الله وسموا عليه) .

(٢) في الأصل : (والمسلم فيه اسم الله) ؟ وقارن ما لفتي ٥٦٥/٨ .

(٣) الميموني هو عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون الرقي ، أبو الحسن ، جليل القدر في أصحاب أحمد . سمع ابن علية ، وأبا معاوية ، وعلي بن عاصم ، وإسحاق الأزرق ، ويزيد بن

إن كان مما يذبحون لكنائسهم يدعون التسمية فيه على عهدٍ ، إنما يذبح للمسيح .
 فقد كرهه ابن عمر ، إلا أن أبا الدرداء يتأول أن طعامهم حل ، وأكثر ما رأيت
 منه الكراهية لأكل ما ذبح لكنائسهم ^(١) . وقال الميموني أيضاً : سألت أبا عبد الله
 عن ذبيحة المرأة من أهل الكتاب ولم تسم ، قال : إن كانت ناسية فلا بأس ،
 وإن كان مما يذبحون لكنائسهم قد يدعون التسمية على عهدٍ ! وقال في رواية
 ابنه عبد الله : ما ذبح « للزهرة » فلا يعجبني أكله ، قيل له : أحرأ أن أكله ؟
 قال : لا أقول حرام ، ولكن لا يعجبني ! وقال في رواية حنبل : يُجْتَنَبُ ما ذبح
 لكنائسهم وأعيادهم .

وقال أبو البركات في « مُحَرَّرِهِ » : وإن ذكروا عليه اسم غير الله ففيه
 روايتان منصوصتان ، أصحها عندي تحريمه . وقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة
 وأصحابه : لا تؤكل ذبائحهم التي سموا عليها اسم المسيح .

قال القاضي إسماعيل ^(٢) في « أحكام القرآن » : وكان أهل الكتاب
 خصوصاً بإباحة ذبيحتهم حتى كانوا ^(٣) قد أهل بها لله مع الكفر الذي هم عليه ،

هارون في آخرين ، صلب الإمام أحمد ملازماً له من سنة ٢٠٥ حتى سنة ٢٢٧ ، ثم كان يقدم
 عليه بعد ذلك حيناً بعد حين ، وعنده عن أبي عبد الله مسائل في ستة عشر جزءاً وجزئين
 كبيرين . كان سنه يوم مات دون المئة . (انظر طبقات الحنابلة ١٥٥) .

(١) قارن بالفتي ٥٦٩/٨ .

(٢) هو القاضي إسماعيل بن إسحق الجسّضي الأزدي : فقيه على مذهب مالك ، جليل
 التعاليف ، ولقي قضاء بغداد والمدائن والنهر واثبات ، ثم ولي قضاء القضاة إلى أن توفي فجأة
 ببغداد سنة ٢٨٢ . من كتبه المشهورة « أحكام القرآن » المذكور هنا ، ومنها أيضاً « المبسوط »
 في الفقه ، و « شواهد الموطأ » عشرة مجلدات . و « الاحتجاج بالقرآن » مجلدان .

(انظر الاعلام ٣٠٥/١) .

(٣) في الأصل : (كانت) .

فخرج^(١) ما أهل به لغير الله إذ كانوا قد أهلوا بها وأشركوا مع الله تعالى. ولهذا
الوضع - فيما أحسب - اختلف الناس فيما ذبح النصارى لأعيادهم أو ذبحوا باسم
المسيح، فكرهه قوم لأنهم أخلصوا الكفر عند تلك الذبيحة، فصارت مما^(٢)
أهل به لغير الله، ورخص في ذلك قوم على الأصل الذي أبيح من ذبائحهم.
فأما من بلغنا عنه الرخصة في ذلك فحدثنا علي بن عبد الله، ثنا عبد الرحمن
ابن مهدي، ثنا معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية عن عُمَيْرِ بْنِ الْأَسود السكوني
قال: أتيت أهلي، فإذا كتف شاة مطبوخة، قلت: من أين هذا؟ قالوا:
جيراننا من النصارى ذبحوا كبشاً لكنيسة جرجس، فلدوه عمامة وتلقوا
دمه في طست، ثم طبخوا وأهدوا إلينا وإلى جيراننا. قال: قلت: ارفعوا هذا،
ثم هبطت إلى أبي الدرداء فسألته، وذكرت ذلك له، فقال: اللهم غفراً، هم أهل
الكتاب: طعامهم لنا حل، وطعامنا لهم [حل]. ثنا علي بن زيد بن الحباب،
أخبرني معاوية بن صالح، حدثني أبو الحكم التيجي، حدثني جرير بن عتبة
- أو عتبة بن جرير - قال: سألت عبادة بن الصامت عن ذبائح النصارى لموتهم،
قال: لا بأس به. ثنا علي، ثنا الوليد بن مسلم [قال]: سمعت الأوزاعي عن مكحول
(فما ذبحت النصارى لأعياد كذا) قال: كله، قد علم الله ما يقولون وأحل
ذبائحهم. وثنا علي، ثنا الوليد بن مسلم قال: سمعت عبد الرحمن بن يزيد بن
جابر يقول: سمعت القاسم بن عُمَيْرَةَ قال: كلها، ولو سمعته يقول على اسم
«جرجس»، لا كلها. حدثنا علي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا أبو بكر بن
عبد الله بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جُبَيْرِ بْنِ ثَقَّير عن أبيه قال: كلها، وبه

(١) في الأصل (فخرجت). (٢) في الأصل (بما).

إلى أبي بكر عن حبيب بن عبيد: أن العرياض بن سارية قال: كُتِبَ . ثنا سليمان ابن حرب ، ثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الملك عن عطاء في النصراني يذبح ويذكر اسم المسيح ، قال : كُتِبَ ، قد أحلَّ الله ذبائحهم ، وقد عَلِمَ ما يقولون . وذكر عن عطاء أيضاً أنه مثل عن النصراني يذبح ويقول : باسم المسيح ، فقال : كل . وقال إبراهيم في النعمي يذبح ويقول : باسم المسيح ، فقال : إذا توارى عنك فكل . وقال عبد الله بن وهب : حدثني حيوة بن شريح ^(١) عن عقبة بن مسلم التجيبي ^(٢) وقيس بن رافع الأشجعي أنهما قالَا : حلُّ لنا ما يذبح لعيد الكنائس ، وما أهدي من خبز أو لحم ، وإنما هو طعام أهل الكتاب . قال حيوة : قلت : رأيت قول الله : « وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ » ؟ فقال : إنما ذلك المجوس وأهل الأوثان والمشركون . وقال أيوب بن نجيح : سألت الشعبي عن ذبائح نصارى العرب ، قلت : منهم من يذكر الله ، ومنهم من يذكر المسيح ، فقال : كل وأطعمني .

قال القاضي إسماعيل : وأما من بلغنا عنه أنه كره ذلك ، فحدثنا محمد بن أبي بكر ، ثنا ابن مهدي عن قيس عن عطاء بن السائب عن زاذان عن علي قال :

(١) في الأصل : (شريح) بالجيم المعجمة ، وإنما هو بالحاء المهملة كما أثبتناه . وحيوة بن شريح - بضم الشين المعجمة - هو الزاهد المأبد العقبة . أبو زرعة المصري ، روى عن أبي يونس مولى أبي هريرة ويريد بن أبي هريرة وي زيد بن أبي حبيب وحيد بن هانيء ، وروى عنه الليث وابن وهب وابن المبارك وهانيء بن المتوكل . وهو آخر من حدث عنه . وثقه أحمد وابن معين . توفي سنة ١٥٨ هـ (انظر خلاصة الكمال) .

(٢) في الأصل (النحسى) من غير إعجام . وعقبة بن مسلم التجيبي هو أبو محمد المصري ، إمام الجامع . روى عن عبد الله بن عمرو وعقبة بن عمرو . وروى عنه حيوة بن شريح وحرمة بن عمران . وثقه العجلي . توفي قريباً من سنة ١٢٠ هـ (خلاصة الكمال ١٢٨) .

إذا سمعت النصراني يقول : باسم المسيح ، فلا تأكل ، وإذا لم تسمع فكل :
 فقد أحلت [لنا] ذبائحهم ^(١) . حدثنا علي ، ثنا جرير عن قابوس بن أبي ظبيان
 عن أبيه أن امرأة سألت عائشة فقالت : إن لنا أظناراً من العجم لا يزالون
 يكون لهم عيد ، فيهدون لنا فيه ، أفأكل منه ؟ فقالت : أما ما ذبح لذلك
 اليوم فلا تأكلوا منه ، ولكن كلوا من أشجارهم . حدثنا علي ، ثنا عبدالرحمن
 ابن مهدي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : ما ذبح للكنيسة فلا تأكله .
 وقال حماد : كل ، ما لم تسمعهم أهلوا به لغير الله . وكرهه مجاهد وطاروس ،
 وكرهه ميمون بن مهران . وقال القاضي إسماعيل : وكان مالك يكره ذلك من
 غير أن يوجب فيه تحريماً .

قال المبيحون : هذا من طعامهم ، وقد أباح الله لنا طعامهم من غير تخصيص ،
 وقد علم سبحانه أنهم يسمون غير اسمه .

قال المحرمون : قد صرح القرآن بتحريم ما أهل به لغير الله ، وهذا عام
 في ذبيحة الوثني والكتابي إذا أهل بها لغير الله . وإباحة ذبائحهم - وإن كانت
 مطلقة - لكنها مقيدة بما لم يهلوا به لغيره ، فلا يجوز تعطيل المقيد والغاؤه
 بل يحمل المطلق على المقيد .

قال الآخرون ^(٢) : بل هذا من باب العام والخاص ، فأما ما أهل به لغير الله
 [ف]عام في الكتابي وغيره ، خص منه ذبيحة الكتابي ، فبقيت الآية على
 عمومها في غيره .

(١) في الأصل : « فقد أحل ذبائحهم » وقارن بالمعنى ٥٦٩/٨ .

(٢) كذا في الأصل . والمراد : (قال المبيحون) .

قال الآخرون ^(١) : بل قوله تعالى : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ » عامٌ فيما أهلوا به لله وما أهلوا به لغيره ، خص منه ما أهل به لغيره ، فبقي اللفظ على عمومه فيما عداه . قالوا : وهذا أولى لوجوه .

أحدها : أنه قد نص سبحانه على تحريم ما لم يذكر عليه اسمه ، ونهى عن أكله ؛ وأخبر أنه فسق ، وهذا تنبيه على أن ما ذكر عليه اسم غيره أشد تحريمًا وأولى بأن يكون فسقًا .

الثاني : أن قوله : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ » قد خص بالاجماع ؛ وأما ما أهل به لغير الله فلم يخص بالاجماع ، فكان الأخذ بالعموم الذي لم يجمع على تخصيصه أولى من العموم الذي قد أجمع على تخصيصه .

الثالث : أن الله سبحانه قال : « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلُ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ » ، فحصر التحريم في هذه الأربعة فإنها محرمة في كل ملة ، لا تباح بحال إلا عند الضرورة ؛ وبدأ بالأخف تحريمًا ثم بما هو أشد منه ، فان تحريم الميتة دون تحريم الدم ، فانه أخبث منها ؛ ولحم الخنزير أخبث منها ؛ وما أهل به لغير الله أخبث الأربعة . ونظير هذا قوله : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَالْأَيْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » ، فبدأ بالأسهل تحريمًا ثم

(١) كذا بالاصل . والمراد (قال المحرمون) .

ما هو أشد منه ، إلى أن ختم بأغلظ المحرمات ، وهو « القول عليه بلا علم » ،
فما أهل به لغير الله في الدرجة الرابعة من المحرمات .

الرابع : أن ما أهل به لغير الله لا يجوز أن تأتي شريعة بإباحته أصلاً ، فإنه
بمنزلة عبادة غير الله . وكل ملة لا بد فيها من صلاة ونسك ، ولم يشرع الله على
لسان رسول من رسله أن يصلي لغيره ، ولا ينسك لغيره . قال تعالى . « قُلْ
إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . لَا شَرِيكَ
لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ » .

الخامس : أن ما أهل به لغير الله تحريمه من باب تحريم الشرك ، وتحريم الميتة
والدم ولحم الخنزير من باب تحريم الخبائث والمعاصي .

السادس : أنه إذا خص من طعام الذين أوتوا الكتاب ما يستحلونه من
الميتة والدم ولحم الخنزير فلا أن يخص منه ما يستحلونه مما أهل به لغير الله
أولى وأحرى .

السابع : أنه ليس المراد من طعامهم ما يستحلونه وإن كان محرماً عليهم ،
فهذا لا يمكن القول به ؛ بل المراد به : ما أباحه الله لهم ، فلا يحرم علينا أكله ،
فإن الخنزير من طعامهم الذي يستحلونه ، ولا يباح لنا ؛ وتحريم ما أهل به لغير
الله عليهم أعظم من تحريم الخنزير . وسر المسألة أن طعامهم ما أبيح لهم
لا ما يستحلونه مما حرم عليهم .

الثامن : أن باب الذبائح على التحريم ، إلا ما أباحه الله ورسوله ، فلو قدر
تعارض دليلي الحظر والاباحة لكان العمل بدليل الحظر أولى ، لثلاثة أوجه ،

أحدهما تأييده بالأصل الحاضر ، الثاني أنه أحوط ، الثالث أن الدليلين إذا تعارضا تساقطا ، ورجع إلى أصل التحريم .

فصل : المسألة الثالثة

إذا ذبحوا ما يعتقدون تحريمه كالابل والنعام والبط وكل ما ليس بمشقوق الأصابع ، هل يحرم على المسلم ^(١) ؟
اختلف فيه ، فأباحه الشافعي وأبو حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه ، وهو قول جمهور أصحابه ، وحكى ابن أبي موسى ^(٢) في « الإرشاد » أنه لا يباح ما ذكاه اليهود من الابل . ووجه هذا : أنه ليس من طعام المذكي . ولأنه ذبح لا يعتقد الذابح حلاله ، فهو كذبيحة المحرم ، ولأن الاعتقاد الذابح أثرا في حل الذبيحة وتحريمها . ولهذا لو ذبح المسلم ما يعتقد أنه لا يحل له ذبحه ، كالغصوب ، كان حراما . فالقصد يؤثر في التذكية كما يؤثر في العبادة : وهذا مذهب مالك ، واحتج أصحابه على ذلك بقوله تعالى : « وَعَنِ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ » ، ولما كانت حراما عليهم لم تكن تذكيتهم لها ذكاة ، كما لا يكون ذبح الخنزير لنا ذكاة .

وهذا الدليل مبني على ثلاث مقدمات : إحداها أن ذلك حرام عليهم . وهذه المقدمة ثابتة بنص القرآن ، الثانية أن ذلك التحريم باق لم يزل ،

(١) فارق بالمعنى ٨/٥٨٢ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن موسى ، أبو عبي الهاشمي ، القاصي . من علماء الخنبة . كان مقدما لدى الإمامين القادر بالله والقائم بأمراته العباسيين . سمع الحديث من جماعة منهم محمد بن المنفرد ، وصحب أبا الحسن التميمي وغيره من شيوخ الخنبة . سنف كتبه أشهرها « الإرشاد » وهو المذكور هنا ، و « شرح كتاب الحرفي » . توفي في بغداد سنة ٢١٠ :

الثالثة : أنهم إذا ذبحوا ما يعتقدون تحريمه لم تؤثر الذكاة في حله .
فأما الأولى فهي ثابتة بالنص . وأما الثانية فالدليل عليها أن سبب
التحريم باقٍ ، وهو العدوان . قال تعالى : « ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ ،
وَإِنَّا لَصَادِقُونَ » ، وبغْيهم لم يزل بمبعث النبي ﷺ ، بل زاد البغي منهم ^(١) ،
فالتحريم تغلظ بتغلظ البغي ، يوضحه أن رفع ذلك التحريم إنما هو رحمة في
حق من اتبع الرسول ، فإن الله وضع عن أتباعه الأصار والأغلال التي كانت عليهم
قبل مبعثه ، ولم يضعها عن كفر به . قال تعالى : « الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ
الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ
وَالْإِنْجِيلِ ، يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَيُحِلُّ لَهُمُ
الطَّيِّبَاتِ ، وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ، وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ
الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ » ، فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا
النور الذي أنزل معه . أولئك هم المفلحون » . وأما المقسمة الثالثة ،
وهي أنهم إذا ذبحوا ما يعتقدون تحريمه لم يؤثر ذلك في الحل ، فقد
نعدم تقريرها .

فصل

المسألة الرابعة : إذا ذبحوا ما يعتقدون حرمة ، فهل تحرم علينا الشحوم
المحرمة عليهم ؟ هذا مما اختلف فيه . قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن
الشحوم ، تحرم على اليهود ؛ فقال : « وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي

(١) في الأصل : (منه) .

ظُفْرٍ ، وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا ،
 أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ : ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ،
 قَالَ : وَالْقُرْآنَ يَقُولُ : « حَرَّمْنَا » وَقَالَ فِي آيَةِ أُخْرَى ، بَعْدَ سُورَةِ الْمَائِدَةِ : « وَعَلَى
 الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا » يَعْنِي نَزَلَ بَعْدَ : « الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ،
 وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ »
 قُلْتُ : فَيَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَطْعِمَ يَهُودِيًّا شَحْمًا ؟ قَالَ : لَا ، لِأَنَّهُ مُحْرَمٌ عَلَيْهِ . وَقَالَ
 مِنْهَا : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ عَنِ الزَّيْرِيِّ ^(١) عَنْ مَالِكٍ ، فِي الْيَهُودِيِّ يَذْبَحُ الشَّاةَ ، قَالَ :
 لَا يَأْكُلُ مِنْ شَحْمِهَا . قَالَ أَحْمَدُ : هَذَا مَذْهَبٌ دَقِيقٌ ^(٢) ، فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ فِي
 ذَلِكَ ، فَذَهَبَ ابْنُ حَامِدٍ وَأَبُو الْخَطَّابُ وَجَمَاعَةٌ إِلَى الْإِبَاحَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
 وَأَبِي حَنِيفَةَ . وَذَهَبَ الْقَاضِي وَأَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ ^(٣) إِلَى التَّحْرِيمِ ، وَصَنَفَ فِيهِ
 التَّمِيمِيُّ مُصَنَّفًا رَدَّ فِيهِ عَلَى مَنْ قَالَ بِالْإِبَاحَةِ ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ^(٤) أَيْضًا . وَذَهَبَ
 مَالِكٌ إِلَى الْكَرَاهَةِ ، وَهِيَ عِنْدَهُ مَرْتَبَةٌ بَيْنَ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ .

(١) الزَّيْرِيُّ هُوَ مُصَنِّفُ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ . أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . ثِقَةٌ فِي الْحَدِيثِ ، عَلَامَةٌ بِالْإِسْنَابِ
 لَهُ كِتَابٌ « نَسَبُ قُرَيْشٍ » وَهُوَ مُصْبُوعٌ . تُوُفِيَ سَنَةَ ٢٣٦ هـ : (تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ - ١/١٦٢) .

(٢) قَارَنَ بِالْمُغْنِيِّ ٨/٥٨٢ .

(٣) أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ هُوَ الْعَقِيبَةُ الْحَنْبَلِيُّ عَبْدُ الْمَزِينِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَسَدٍ . صَنَفَ فِي
 الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالْفَرَائِضِ ، وَاشْتَغَلَ بِمَسَائِلِ الْخِلَافِ . صَحَبَ أَمَّا بَكْرَ عَبْدَ الْمَزِينِ الْمَعْرُوفَ
 بِفَلَامِ الْخُلَالِ ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ هُنَا مَعَهُ فِي سِيَاقِ الشُّعُومِ الْمَحْرَمَةِ عَلَى الْيَهُودِ . فَقَدْ اخْتَارَ كِلَاهُمَا
 تَحْرِيمَهَا عَلَيْنَا . تُوُفِيَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ سَنَةَ ٣٧١ هـ (طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ٢ : ٣) وَقَارِئُهُ بِبَغْدَادِ
 ١٠/٦١ :) .

(٤) هُوَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْمَزِينِ الَّذِي ذَكَرْنَا فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ التَّمِيمِيَّ قَدْ
 صَحَبَهُ وَأَقَادَ مِنْهُ . وَمُسْتَرْجَمٌ لَهُ ص ٢٦٢ حَيْثُ يَذْكُرُ اسْمَهُ حَرِيحًا « عَبْدُ الْعَزِيزِ » مَعَ كُنْيَتِهِ
 « أَبِي بَكْرٍ » فَتَرْجَمُهُ هُنَاكَ أَدَقُّ وَأَنْسَبُ .

قال المبيحون : القول بالتحريم خلاف القرآن والسنة والمعقول . أما القرآن فإن الله يقول : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ » . قالوا : وقد اتفقنا على أن المراد بذلك ما ذبحوه ، لا ما أكلوه ، لأنهم يأكلون الخنزير والميتة والدم . قالوا : وقد جاء القرآن ، وصح الإجماع بأن دين الإسلام نسخ كل دين كان قبله ، وأن من التزم ما جاءت به التوراة والإنجيل ، ولم يتبع القرآن ، فإنه كافر ، وقد أبطل الله كل شريعة كانت في التوراة والإنجيل وسائر الملل ^(١) ، واقترض على الجن والإانس شرائع الإسلام ، فلا حرام إلا ما حرمه الإسلام ، ولا فرض إلا ما أوجبه الإسلام . وأما السنة فحديث عبد الله بن مغفل الذي رواه البخاري في « صحيحه » أن جرأباً من شحم يوم « خيبر » دُلِّيَ من الحصن ، فأخذه عبد الله بن مغفل وقال : والله لا أعطي أحداً منه شيئاً ؛ فضحك رسول الله ﷺ ، وأقره على ذلك ^(٢) . وثبت في « الصحيح » أن يهودية أهدت لرسول الله ﷺ شاةً ، فأكل منها ولم يحرّم شحم بطنها ولا غيره .

قالوا : وأما المعقول فمن المحال الباطل أن تقع الزكاة على بعض شحم الشاة دون بعضها . قالوا : وقد قال تعالى : « وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ » ، وهذا محض طعامنا . قالوا : وقد قال لهم المسيح : « وَلَا حِلَّ لَكُمْ بِعَظِّ الدِّبِ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ » ، وقد أحل سبحانه لهم الضيقات على لسان رسوله . وهذا من

(١) في الأصل : (الملك) .

(٢) قارن . بنز . ٥١٢ .

الطيبات . قال ابن حزم^(١) : وَيُسْأَلُونَ عَنْ الشَّحْمِ وَالْجُلِّ أَحْلَالُ هُمَا الْيَوْمُ لِلْيَهُودِ
 أَمْ حَرَامٌ إِلَى الْيَوْمِ ؟ فَإِنْ قَالُوا : بَلْ هُمَا حَرَامٌ عَلَيْهِمْ إِلَى [الْيَوْمِ] كَفَرُوا بِمَا
 صَرِيحُ^(٢) إِنْ قَالُوا : إِنْ ذَلِكَ لَمْ يَنْسَخْهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ وَإِنْ قَالُوا : بَلْ هُمَا حَلَالٌ لَهُمْ
 صَدَقُوا ، وَلِزِمَهُمْ تَرْكُ قَوْلِهِمُ الْفَاسِدُ . قَالَ : وَنَسَأَلُهُمْ عَنْ يَهُودِيٍّ مُسْتَخْفٍ بِدِينِهِ
 ذَبَحَ شَاةً يَعْتَقِدُ حِلَّ شَحْمِهَا ، هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْنَا الشَّحْمُ أَمْ لَا ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ : يَحْرُمُ
 عَلَيْنَا كَانَ مُحَالًا ، فَإِنَّهُ ذَكَى مَا يَعْتَقِدُ حِلَّهُ ، وَنَحْنُ نَعْتَقِدُ حِلَّهُ ، فَمِنْ أَيْنَ جَاءَ
 التَّحْرِيمُ ؟ وَإِنْ قُلْتُمْ : لَا يَحْرُمُ عَلَيْنَا كَانَتْ ذَبِيحَةُ هَذَا الْمُسْتَخْفِ بِدِينِهِ أَحْسَنَ
 حَالًا مِنْ ذَبِيحَةِ الْمُتَمَسِّكِ بِدِينِهِ ، وَهَذَا مُحَالٌ . قَالَ : وَيَلْزِمُهُمْ أَلَّا يَسْتَحِلُّوا كُلَّ
 مَا ذَبَحَهُ يَهُودِيٌّ يَوْمَ سَبْتٍ ، وَلَا أَكَلَ حَيْثَانٍ صَادَهَا يَهُودِيٌّ يَوْمَ سَبْتٍ ، وَهَذَا
 مِمَّا تَنَاقَضُوا فِيهِ ؛ قَالَ : وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَلِيِّ بْنِ مَسْعُودٍ عَائِشَةَ أُمَّ
 الْمُؤْمِنِينَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ وَأَبْنَ عَبَّاسٍ وَالْعَرِيضَ بْنَ سَارِيَةَ وَأَبِي
 أَمَامَةَ وَعِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَأَبْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِبَاحَةَ مَا ذَبَحَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ
 دُونَ اشْتِرَاطِ مَا يَسْتَحِلُّونَهُ ، وَكَذَلِكَ عَنْ جُمْهُورِ التَّابِعِينَ ، لَمْ نَجِدْ عَنْ أَحَدٍ هَذَا
 الْقَوْلَ إِلَّا عَنْ قَتَادَةَ ثُمَّ عَنْ مَالِكٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، وَهَذَا مِمَّا خَالَفُوا فِيهِ
 طَائِفَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يَخَالِفُهُمْ ، وَخَالَفُوا فِيهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ .

قال المحرمون : إِنَّمَا أَبَاحَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ لَنَا طَعَامَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ ؛ وَالشَّحْمُ
 الْحَرَمَةُ عَلَيْهِمْ لَيْسَتْ مِنْ طَعَامِهِمْ ، فَلَا تَكُونُ لَنَا مِبَاحَةً . وَالْمَقْدِمَتَانِ ظَاهِرَتَانِ

(١) هو ابن حزم الطاهري ، ومسترجه من ٢٦٦ ٢

(٢) المبارة في الأصل قلقة : « فَإِنْ قَالُوا . بَلْ هُمَا حَرَامٌ عَلَيْهِمْ إِلَى كَفَرُوا ل

أمرته اد ... » ومد صححناها من سياق النص ومن نص مغارب سيرد مد قابل .

غنيتان عن التقرير . قالوا : ولأنه شحم محرم على ذابحه ، فكان محرماً على غيره بطريق الأولى ، فإن الذكاة إذا لم تعمل في حله بالنسبة إلى المذكي لم تعمل في حله بالنسبة إلى غيره ، وهذا كذبح الحريم الصيد ، فإنه لما كان حراماً عليه ، ولم تفت الذكاة الحل بالنسبة إليه ، لم تفت بالنسبة إلى الحلال . قالوا : وطرد هذا تحريم الجمل إذا ذبحه اليهودي . قالوا : وأيضاً ، فالقصد تأثير في حل الذكاة كما تقدم ، فإذا كان الذابح غير قاصد للتذكية لم يحل ذكاته ، ولا ريب أنه غير قاصد لتذكية الشحم ، فإنه يعتقد تحريمه وأنه بمنزلة الميتة . قالوا : ولا محذور في تجزئ الذكاة ، فيحل بها بعض المذكي دون بعض ، فيكون ذكاة بالنسبة إلى ما يعتقد المذكي حله ، وليس ذكاة بالنسبة إلى ما يعتقد تحريمه ، فإن ما يأكله يعتقد ذكاته ويقصدها ، وما لا يأكله لا يعتقد ذكاته ولا يقصدها ، فصار كاللينة . قالوا : والمعتمد في المسألة أن الله سبحانه حرم ذلك عليهم ، والتحريم باق لم ينسخ إلا عمن ألزم الشريعة الإسلامية . ويدل على بقاء التحريم وجوه : أحدها أن الله سبحانه أخبر بأنه حرمه ، ولم يخبر بأنه نسخه بعد تحريمه ، وإني يزول التحريم عمن ألزم الإسلام ؛ الثاني أنه علل التحريم بالبغي ، وهو لم يرل بكفرهم بمحمد ﷺ ؛ الثالث ما في « الصحيح » عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لعن الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم ، فجملواها ^(١) فباعوها وأكلوا أثمانها » ، وفي « المسند » عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ : « لعن الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم ، فباعوها وأكلوا

(١) جملوها : أداؤها حتى تصير ودك ، يرول عنها امرأته

أثمتها ؛ وإن الله لم يحرم على قوم أكل شيء إلا حرم عليهم ثمنه » ؛ (١) فلو كان التحريم قد زال عنهم لم يلغهم على فعل المباح . قالوا : ولا يمتنع ورود الشرع بإقرارهم على آصارهم وأغلالهم تغليظاً عليهم ؛ وقد قال تعالى : « إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ » فأخبر أنه جعل عليهم ، ولم يخبر بأنه رفعه عنهم ، وإنما يرفع عن التزم أحكام الاسلام . وفي بقاء تحريمه عليهم قولان للعقلاء ، وهما وجهان في منذهب أحمد ؛ وعلى أحد القولين يلزمهم به ، ولا يمكنهم (٢) من كسره . وقد نص أحمد على بقاء تحريم الشحوم عليهم ؛ فقال في رواية ابنه عبد الله : لا يحل لمسلم أن يطعم يهودياً شحماً ، لأنه محرم عليه .

قال أبو بكر عبد العزيز (٣) : ويدل على التحريم أن المسلم لما لم تعمل ذكاته فيما حرم عليه ، فاليهودي أولى . قال : فذكاة اليهودي لا تعمل في الشحم ، كما لا تعمل ذكاة المسلم في الغدة وأذن القلب ، لنهي النبي ﷺ . قال : وقد نص أحمد على ذلك فقال ابن منصور : قلت لأحمد : آكل أذن القلب ؟ فقال : لا تأكل . وقال عبد الله : قلت لأبي : الغدة ؟ فقال : لا تأكل ؛ النبي ﷺ

(١) وقارن أيضاً بسنن أبي داود ٣/٣٨٠ رقم ٣٨٨٨ وإغاثة اللهفان ١/٩ : ٣

(٢) في الأصل : (ولا تشكهم) .

(٣) هو عبد العزيز بن جعفر . أبو بكر المعروف بسلام الخلال وقد سلف ذكره ص ٢٥٨ بكنيته . حدث عن كثيرين ، منهم محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، وهوسى بن هارون . وأبو القاسم البعوي . وروى عنه أبو حفص البرمكي ، وأبو الحسن التميمي ، وجماعة من شيوخ الخنابلة . وله اختيارات حالف فيها شيعه أبا بكر الخلال . له تصانيف كثيرة أهمها « الشافى » ، « المقنع » ، « تفسير القرآن » ، « الخلاف مع الشافعي » . توفي سنة ٣٦٣ (طبقات الخنابلة ٣٣٩) .

كرها^(١) . وقد روى الدارقطني من حديث بقية بن الوليد عن أبي المنذر عن
عبدالله بن زيد عن أم سلمة أن النبي ﷺ سألها عن أذن القلب، فقالت: ألقيتها
فقال: «طابت قدرك، وحل أكله» .

وقال أبو طالب: قلت لأحمد: حدثوني عن عبدالله بن يحيى بن أبي كثير
فقال: ثقة . ثم قال: من حدثك عنه؟ قلت: مسدد^(٢) . قال: سمع منه باليامة.
قلت: رواه عن أبيه عن رجل من الأنصار أن النبي ﷺ نهى عن أذن القلب.
قالوا: وقد ثبت أن القصد في الزكاة معتبر، ولهذا اختلفت باختلاف المذكيين،
وعكسه إزالة النجاسة، لما لم يكن القصد فيها معتبراً لم يعتبر باختلاف المزيلين.
قالوا: وأما حديث عبدالله بن مغفل^(٣) فجوابه من وجوه: أحدها أنه لم
يقُل: «فأخذته فأكلته» فلعلمه أخذه لغير الأكل؛ الثاني أنه لعلمه كانت رغبته
في الظرف لا في المظروف؛ الثالث لعلمه كان مضطراً إلى أكله، فلم ينه عنه؛
الرابع أنه لعلمه من ذبيحة مسلم، ولا يتعين أن يكون من ذبيحة كناني، وهذا
من أفسد الأجوبة، فإنه دلي من الحصن والمسلمون محاصروه؛ الخامس - وهو

(١) ذكر ابن قدامة في (المنهاج ٦١٢/٨) أن استخبات الندة وأذن القلب هو سبب
كرهما، لأن النفس تماهما وتستخشبهما. ثم قال: «ولا أظن أحد كرها إلا لذلك لا
للخبر لأنه قال فيه: هذا حديث منكر» .

(٢) هو مسدد بن ممره الأسدي البصري، أبو الحسن، أول من صنف «المسند»
بالبصرة. توفي سنة ٢٢٨: (الاعلام ١٠٨/٨) .

(٣) في الأصل (مغل) بجملة وقاف. والصواب كما أثبتناه هنا وحينما ذكر (مغل)
بجملة وفاء - بوزن مغل - وعبد الله بن مغفل، أبو زياد، من تقياء الصحابة، بايع تحت
الشجرة، ونزل البصرة. وهو أول من دخل تستر حين فتحت. توفي سنة ٦٠ هـ وقيل سنة ٦٠ هـ
(حلاصة الكمال ١٨٣) .

أصح الأجوبة - أنه لا يتعين كونه من الشحم المحرم عليهم ، بل الظاهر أنهم إنما كانوا يأكلون الشحوم المباحة لهم ، فيجوز لنا أكله كما يجوز لنا أكل ذبائحهم وأطعمتهم ، والظاهر أنه من شحم الظهر والحوايا وما اختلط بعظم ، فإنه هو الشحم الذي كانوا يأكلونه . وأما أكل النبي ﷺ من الشاة التي ذبحتها اليهودية فإنها كانت شاة مشوية ، والشاة إنما تشوى بعد نزع شحمها ، وهو ﷺ إنما أكل من الذراع وليس بحرام .

وأما قولكم : إنه من المحال أن تقع التذكية على بعض الشاة دون بعض فهذا ليس بمحال عقلاً ولا شرعاً أن تعمل الذكاة فيما يباح من الشاة دون ما يحرم منها أو يكره . والشرعية طائفة من تبعض الأحكام وهو محض الفقه ، وقد جعل الله سبحانه البنت من الرضاع بنتاً في الحرمة والمحرمية ، وأجنبية في الميراث والإتفاق ، وكذلك بنت الزنى عند جمهور الأمة بنت في تحريم النكاح ، وليست بنتاً في الميراث . وكذلك جعل النبي ﷺ ابن وليدة زمعة ^(١) أخاً [لسودة بنت] زمعة في الفراش ، وأجنبياً في النظر لأجل ^(٢) الشبه بعتبة ^(٣) ، فلا يستحيل أن تكون الشاة مذكاة

(١) هو زمعة بن عبد شمس بن عروة القرشي العامري . ووليدة زمعة : جاريته .

(٢) في الأصل : (لا حل) .

(٣) هو عتبة بن أبي وقاص . وحلاصة الخبر - كما في سنن الترمذي بشرح ابن العربي ١٠٣/٥ - أن عتبة هذا عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص : إن ابن جارية زمعة مني ، فاقبضه إليك . فلما كان عام الفتح أخذه سعد وقال : ابن أخي ، قد كان عهد إلي فيه . وقال عبد بن زمعة : هو أخي ، وابن وابدة أبي . ولد عبي فراشه . فساوقاه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هو لك يا عبد زمعة . الولد للفراش وللعاهر الحجر » ثم قال لسودة بنت زمعة : « احتجبي منه » لما رآه من شبهه بعتبة ، فآراهما حتى لقي الله .

بالنسبة إلى اللحم والشحم المباح ، غير مذكاة بالنسبة إلى الشحم المحرم . وأما استدلالكم بقوله تعالى : « وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ » ، وأن هذه الشحوم من طعامنا ، فلعمر الله إنها من طعامنا إذا ذكها المسلم ومن تحل له ، فأما إذا ذكها من يعتقد تحريمها فليست في هذه الحال من طعامه ولا من طعامنا . وأما استدلالكم بقول المسيح : « وَلَا حِلَّ لَكُمْ بِعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ » ، وبقوله تعالى عن محمد ﷺ : « يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ ، وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ » فهذا الإحلال إنما هو لمن آمن بالمسيح وبمحمد ﷺ نعمة من الله عليه وكرامته . لا لمن أصر على كفره وتكذيبه ، وإنما هو لمن التزم الشريعة التي جاءت بالحل .

وأما سؤال ابن حزم : « هل الجمل والشحم اليوم حرام عليهم أم حلال لهم ؟ » فإن قالوا : حرام عليهم ، كفروا ، وإن قالوا : حلال : تركوا قولهم ، فكلام متهور مقدم على تكفير من لم يكفره الله ورسوله ، وعلى التكفير بظنه انقاسد ، ولا يستحق هذا الكلام جواباً نخلوه عن الحجة ، وهم يقبلون عليه هذا السؤال فيقولون له : نحن نسألك هل أحل الله لهم هذه الشحوم مع إقامتهم على كفرهم بمحمد ﷺ ، فأباحها لهم وطيبها في هذه الحال ، أم أبغاهم^(١) على ما هم عليه من الآصار والأغلال ؟ فإن قلت : بل أباحها لهم وطيبها وأحلها مع بقاءهم على اليهودية وتكذيب رسوله ، فهذا كفر وكنب على الله وعلى كتابه ؛ وإن قلت^(٢) : أبغاهم^(١) على ما هم عليه تركت قولك وصرت إلى قولنا . فلا بد لك من

= وخلاصة الخبر - كما في سنن النسائي بشرح السيوطي ١/٨٠ - أنه كانت لومة مجاورة ، وكان يظن بأخيه أنه يشاها . فجاءت بولد يشبه الذي كان يظن به ، فمات زومة وهي حبلى ، فذكرت سودة بنت زومة ذلك لرسول الله فقال : الولد للفراش . واحتججته به يا سودة ، فليس لك بأخ .

(١) في الأصل : (بقاءهم) . (٢) في الأصل : (قلنا) .

واحد من هذين الأمرين ؛ وأحسن أحوالك أن تتناقض ، لتسلم بتناقضك من الكفر . وأما سؤالك عن ذبيحة المستخف بدينه الذي يعتقد حل الشحوم ، فهذا السؤال جوابه فيه ، فإنه متى اعتقد حل الشحوم خرج عن اليهودية إما إلى الاسلام ، وإما إلى الزندقة : فإن تحريم الشحوم ثابت بنص التوراة ، فإن كذب التوراة وأقام على يهوديته فليس يهودي ولا تحمل ذبيحته ، وإن آمن بالتوراة واعتقد حل الشحوم ، لأن شريعة الاسلام أبطلت ما سواها من الشرائع ، والواجب اتباعها ، فهذا الاعتقاد حق ، ولكن لا يبيح له الشحوم المحرمة إلا بالتزام شريعة الاسلام التي رفع الله بها عنهم الأصار والأغلال ؛ فإذا لم يلتزم شريعة الاسلام وأقام على اليهودية لم ينفعه اعتقاده دون اقياده (١) شيئاً ، كما لو اعتقد أن محمداً رسول الله ولم ينقد للاسلام ومتابعته . وأما قوله : ويلزمهم ألا يأكلوا ما ذبحه يهودي يوم السبت ، فهذا لا يمنع أن يلتزموه ، فإنهم إن اعتقدوا تحريم ما ذبحوه يوم السبت كان بمنزلة ما ذبحوه من دواب الظفر ، وإن لم يعتقدوا تحريمه كان من طعامهم ، فكان حلالاً . ولأصحاب هذا القول في بقاء تحريم السبت عليهم قولان . وأما صيدهم الحيتان يوم السبت فخفي على أبي محمد (٢) أن غايتها أن تكون ميتة ، وميتة السمك حلال . ولهذا لا يحرم ما صاده منه المجوسي والوثني في أصح قولي العلماء ، وهما روايتان عن الامام أحمد في السمك والجراد ، فلم يتناقضوا فيه كما زعمت . وأما فتاوى من

(١) في الأصل : اقياده .

(٢) هذه كنية ابن حزم الظاهري المذكور في ص ٢٦٠ . وهو عالم الأندلس المسور . علي بن أحمد ، صاحب التصانيف المفيدة ، ولا سيما في الفقه وأصوله . وأشارها « المحلى » و « الاحكام في أصول الأحكام » . وهما مطبوعان . توفي سنة ٥٦٠ هـ .

ذكرت من الصحابة بجل ذبائح أهل الكتاب فنعلم لعمر الله لا يعرف عنهم فيها خلاف ، وليس الكلام فيها ، والصحابة إنما أفتوا بجل جنس ذبائحهم ، وأنها تخالف ذبائح المجوس . ولم يريدوا بذلك حل ما لا يعتقدونه [حلالاً] من ذبائحهم وأطعمتهم ، فلا يحفظ عن الصحابة التصريح بهذا ولا هذا . وبالله التوفيق .

المسألة الخامسة : في الطريفا ، وهو ما لصقت رثته بالجنب : هل يحرم علينا لكونهم لا يعتقدون حله أم لا ؟ فالجمهور لا يحرمونه . وهذا هو الصواب قطعاً ، لأن تحريم هذا إنما علم من جهتهم ، لا بنص اتوراة . فلا يقبل قولهم فيه ، بخلاف تحريم ذبي الخنزير واشحوه المحرمة . وقد ذكرنا في كتاب « الهداية » (١) سبب هذا التحريم ، ومن أين نشأ ، وأن التوراة لم تحرمه ،

(١) يقصد ابن القوام هنا كتاب « هداية الخيارى من اليهود والنصارى » . وقد طبع في مصر بالتقدم بالقاهرة مرتين : أولاً سنة ١٢٢٢ على هامس « العارف من المخلوق والخالق » لعبد الرحمن ، وحكي ، و « لأخوة المهاجرة عن الأمثلة المهاجرة » لشهاب الدين القرافي : والثانية سنة ١٢٢٣ منعزداً مستقلاً .

وكل ما أسار إليه ابن القيم من « سبب حرمة الضريفا » ومن أين نشأ ، وأن التوراة لم تحرمه ، وأن اليهود حملوا نص التوراة على غير عمد مذكور في « الهداية » تعصياً وبسباب . في الطبعة الأولى الهامشية ص ٦٩ - ٧١ وفي الثانية المستقلة ص ٢٦ - ٢٨ في الفصل الذي عقده امرفقي « القرائين والبراهين من اليهود » .

ورى لراماً علينا - وإن أطلنا سيقنا ما - أن ثبت في هذه الخاشية أم ما حده في « الهداية » حول الضريفا ، لقد علم للباحثين دليلاً لا سبيل لردّه ، ووراه لا قبل لأحد بنقضه ، على أن « أحكام أهل الدمة » من تأليف ابن القيم نفسه ولو لم يذكره ذكراً في بلعنا من راحم هذا الإمام المجدد .

قال رحمه الله وأحزن مثوبته : « فلما بصر قتهاؤم إلى أن التوراة غير صفة بتحریم ما كل الأمم عليهم إلا عبادة الأصنام . اختلقوا كتاباً سموه « هسكت شعبيص » وتفسيره عم الذاحة . . . فمروهم فيه أن ينصحووا الرثة حتى يملأوها هواء . ويطعموها بهاء بحر

وأنهم غلطوا على التوراة في تحريمه ، وذكرنا نص التوراة وأنهم

= الهواء من ثقب منها أم لا ؟ فإن خرج منها الهواء حرموه ، وإن كانت بعض أطراف الرئة لاصقة ببعض لم يأكلوه ، وأمروا الذي يتفقد الذبيحة أن يدخل يده في بطن الذبيحة ويتأمل بأصابه ، فإن وجد القلب ملتصقاً إلى الظهر أو أحد الجانبين - وله كان الالتصاق يعرق دقيق كالشعرة - حرموه ولم يأكلوه ، وسموه «طريفاً» ، ومعنى هذه اللمظة عندكم أنه بحس حرام ، وهذه التسمية عدوان منهم ، فإن معناها في لغتهم هي الفريسة التي يفترسها السبع ليس لها معنى في لغتهم سواء ... وفي التوراة : « ولحماً في الصحراء فريسة لا تأكلوا » فهذا الذي حرّمته التوراة من الطريفاً . وهذا نزل عليهم وهم في التيه ، وقد اشتد قهرهم إلى اللحم فغنموا من أكل الفريسة والميتة .

ثم اختلفوا في خرافات وهذيانات تتعلق بالرئة وقالوا : ما كان من الذبائح سليماً من هذه الشروط فهو « دحياً » - وتفسيره طاهر - وما كان خارجاً عن ذلك فهو « طريفاً » - وتفسيره بحس حرام « ثم قالوا : معنى قوله في التوراة : « ولحماً في الصحراء فريسة لا تأكلوا » للكلب ألقوه » يعني : إذا ذبحتم ذبيحة ولم يوجد فيها هذه الشروط فلا تأكلوها . بل يبيعوها على من ليس من أهل ملتكم . قالوا : ومعنى قوله : « للكلب ألقوه » أي لمن ليس على ملتكم ، فهو الكلب ، فأطعموه إياه باليمن فتأمل هذا التحريف والكذب على الله وعلى التوراة وعلى موسى : انتهى ما أردنا نقله من « هداية الحيارى » .

قارن هذا بما سبق أن ذكرناه ص ٩٦ ح ١ .

قارن أيضاً بما ذكره ابن القيم في كتابه « إغاثة اللهيان من مصائد الشيطان ٢ / ٢٢٠ »

- ٣٣٣ بتحقيق محمد حامد العقبي « إذ يقول في شأن «طريفاً» مانعه :

« فلما نظر أنتمهم إلى أن التوراة غير ناصقة بتحريم ما كل الأمم عليهم إلا عباد الأصنام ... احتفوا كتاباً في علم الذبائح ... وأمرهم أن ينفخوا الرئة حتى يملؤها هواء ؛ ويتأملونها هل يخرج الهواء من ثقب منها أم لا ؟ فإن خرج منها الهواء حرموها ، وإن كان بعض أطراف الرئة لاصق ببعض لم يأكلوه وسموه «طريفاً» يعنون بذلك أنه تنجس وأكله حرام . وهذه التسمية هي أصل بلائهم : وذلك أن التوراة حرمت عليهم أكل الطريفاً ، والطريفاً : هي الفريسة التي يهترسها الأسد والذئب أو غيرها من السباع ، وهو الذي عبر عنه القرآن بقوله تعالى « وما أكل السبع » ... وقال في التوراة : « ولحماً في الصحراء فريسة لا تأكلوا » والفريسة إنما توجد غالباً في الصحراء .

والمقصود أن متابعيهم تعدوا في تفسير الطريفاً عن موضوعها وما أريد بها . وكذلك فهاؤم

= احتلقوا من أنفسهم هذيانات وخرافات تتعلق بالرئة والقلب .. الح .

حملوه على غير محله (١) .

وذهب أصحاب مالك إلى تحريمه طرداً لهذا الأصل ، وأنه ليس من طعامهم . وهذا ليس بمنصوص عن مالك (١) ، ولا هو مقتضى أصوله ، والذابح في هذه الصورة اعتقد حل المذبوح ، وأنه من طعامه ، بخلاف ذابح ذي الظفر . وتحريم هذا غير ثابت بالنص ، بخلاف تحريم ذي الظفر ، فلا يصح إلحاق أحدهما بالآخر . والله أعلم .

ذكر أحكام معاملتهم

فصل في البيع والشراء منهم

ثبت عن النبي ﷺ أنه اشترى من يهودي سائمة إلى الميسرة : وثبت عنه أنه أخذ من يهودي ثلاثين وسقاً من شعير ، ورهنه درعه (٢) . وفيه دليل على جواز معاملتهم ، ورهنهم السلاح ، وعلى الرهن في الحضر . وثبت عنه أنه

= ولا ريب أن القارىء لاحظ شدة التشابه بين عبارتي « هداية الحيارى » و « غثاة امه ن » فقد بلغ هذا التشابه حد التماثل في أكثر المفردات والتراكيب . ولولا ضيق المكان لأوردت بقية النص في الكتابين ، ولكننا - مخافة الإملال - نحيل الباحثين على قراءة ذلك كله في الصفحات التي أشرنا إليها ، ليتيقنوا بأن ماورد فيهما لم يكن - لا تفصيلاً لأجله ابن القيم في « أهل الذمة » من أحكام الطريفا .

(١) هذه العبارة نفسها « حملوه على غير محله » ذكرها ابن القيم في « غثاة الالهان ٢ / ٣٦١ » حين عرّس لنص التوراة « ونحماً فريسة في الصحراء لا تأكوا » فحرفه اليهود وحملوه على غير محله .

(١) في الأصل : (ذلك) . والصواب ما أثبتناه .

(٢) ارجع إلى ص ١٨٣ .

زارعهم وساقاهم ؛ وثبت عنه أنه أكل من طعامهم ؛ وفي ذلك كله قبول قولهم :
 إن ذلك الشيء ملكهم . قال حنبل : سمعت أبا عبد الله في الرجل يبيعه (١)
 الذي يشتري منه المتاع ، فيما كره مكالماً شديداً ، فيبيعه المتاع ، ثم يبيعه
 بعد ذلك المسلم فيستقصي أيضاً في شدة المكاس ، فيبيعه أغلى مما يبيع الذي ؛
 وربما باع الذي أغلى . قال : أرجو ألا يكون به بأس !

فصل

في شركتهم ومضاوتهم

قد تقدم أن رسول الله ﷺ شاركهم في زرع خيبر ونمرها (٢) . قال
 إسحاق بن إبراهيم : سمعت أبا عبد الله ، وسئل عن الرجل يشارك اليهودي
 والنصراني ، قال : يشاركه . ولكن يلي هو البيع والشراء ، وذلك أنهم
 يأكلون الربا ، ويستحلون الأموال (٣) . ثم قال أبو عبد الله : « ذاك بأنهم
 قالوا : لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمْنَيْنِ سَبِيلٌ » . وقال إبراهيم بن هانئ (٤) :
 سمعت أبا عبد الله قال في شركة اليهودي والنصراني : أكرهه ، لا يعجبني ،
 إلا أن يكون المسلم الذي يلي البيع والشراء . وقال الأثرم : سألت أبا عبد الله
 عن مشاركة اليهودي والنصراني ، قال : شاركهم ، ولكن لا يخلو
 اليهودي والنصراني بالمال دونه ، يكون هو يليه ، لأنه يعمل بالربا .

(١) في الأصل : (يجبه) .

(٢) ارجع . ص ١١٣ وقرون عراج يمين ن آدم ص ٣٩ وق ٩٧ وإعانة الطالبين ٢/٣٠٠ .

(٣) في المدونة الكبرى « استحلون » ص ٣٠٠ .

(٤) إبراهيم بن هانئ هو أبو إسحاق أيبانوري ، من أصحاب أحمد ، وقد نقل عنه مسائل

كبيرة . توفي سنة ٢٠٥ هـ . صفات الحجة ، ص ١٠٠ .

وقال إسحاق بن منصور : قيل لأبي عبد الله : قيل لسفيان : ما ترى في مشاركة النصراني ؟ قال : أما ما يغيب عنك فما يعجبني . قال أحمد : حسن .
وقال عبد الله بن أحمد : حدثني عبد الأعلى ، ثنا حماد بن سلمة قال : قال إياس ابن معاوية : إذا شارك المسلم اليهودي أو النصراني ، وكانت الدراهم مع المسلم فهو الذي يتصرف بها في الشراء والبيع ، فلا بأس ، ولا يدفعها إلى اليهودي والنصراني يعملان فيها ، لأنها يُرَبِّيان ! قال عبد الله : سألت أبي عن ذلك فقال مثل قول إياس . وقال العباس بن محمد الخلال ^(١) : قال أبو عبد الله في المسلم يدفع إلى الذي مالاً يشاركه ، قال : أما إذا كان هو يبيع ذلك فلا ، إلا أن يكون المسلم يليه . وقال حنبل : قال أبو عبد الله : ما أحب مخالطته بسبب من الأسباب في الشراء والبيع : هذا لفظه . قال الخلال في « الجامع » : يعني المجوسي ، لأن عصمة ^(٢) بين ذلك . أخبرنا عصمة بن عصام ، حدثنا حنبل أن أبا عبد الله قال : أما المجوسي فما أحب مخالطته ولا معاملته . قال الخلال : وأخبرني عبد الله بن حنبل قال : حدثني أبي . في موضع آخر قال : سألت عمي . قلت له : ترى للرجل أن يشارك اليهودي والنصراني ؟ قال : لا بأس ، إلا أنه لا تكون المعاملة في البيع والشراء إليه ،

(١) سبق ذكره ص ١١ : ح ٢ .

(٢) هو عصمة بن عصام ، كما في سياق الخبر هنا ، صحب الإمام أحمد إلى أن مات ، وروى عنه مسائل كثيرة جيداً . قال السيد أحمد عبيد مصحح (طبقات الحنابلة ١٨١) : « في مناقب أحمد » : عصمة بن أبي عصام ، وهو خصاً قال السمعاني في « الأنساب » : اسم أبي عصمة عصام بن الحكم ، ولهذا استتبع أن عصمة بن أبي عصمة وعصمة بن عصام اسمان لم يواحد ، وكلاهما مترحم في التسفحة نفها من طبقات الحنابلة ١٨١ . وعلى ذلك . توفي عصمة هذا سنة : ٥٢٠ .

يشرف على ذلك ، ولا يدعه حتى يعلم معاملته وبيعه ؛ فأما المجوسي فلا أحب مخالطته ولا معاملته ، لأنه يستحل ما لا يستحل هذا . قال حنبل : وحدثنا أبو سلمة ، حدثنا جرير بن حازم قال : سئل حماد عن مشاركة المجوسي قال : لا بأس بذلك . قيل له : فيدفع إليه مالا مضاربة ؟ قال : لا . قال حنبل : قال عمي : لا يشاركه ولا يضاربه . وقال حرب : سألت أحمد بن حنبل قلت : ما قولك في شركة اليهودي والنصراني ؟ فكرهه وقال : لا يعجبني ، إلا أن يكون المسلم هو الذي يلي الشراء والبيع . قال حرب : وحدثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم ^(١) حدثنا أبو صالح ، حدثنا بكير بن عمرو قال : قال عطاء : نهى رسول الله ﷺ عن مشاركة اليهودي والنصراني ، إلا أن يكون الشراء والبيع بيد المسلم . وهذا الحديث - على إرساله - ضعيف الإسناد . وقال وكيع عن إيث عن مجاهد وعطاء وطاووس أنهم كرهوا شركة النصراني ؛ وقال وكيع عن الفضل بن دهم عن الحسن : لا يشارك يهودياً ولا نصرانياً في شراء ولا بيع ، وقال : سمعت أبا عبد الله قال : لا أحب الرجل أن يشارك المجوسي ولا يعطيه ماله مضاربة ، ولا اليهودي ولا النصراني ، ويأخذ منها . وقال حرب : قلت لأحمد : رجل يدفع ماله مضاربة إلى الذي تكرهه ؟ قال : لا . وقال وكيع عن سفيان عن معمر عن رجل عن الحسن : خذ من اليهودي والنصراني ولا تعطهما . قال الخلال : استقرت الروايات عن أبي عبد الله بكراهة شركة

(١) هو الخفاف الكبير محمد بن إبراهيم بن محمد البغدادي الصرسوسي ، أو أمية ، صاحب المسند . إمام في الحديث . توفي بطرسوس سنة ٢٧٣ / تدكيره إحداه ٢ / ٥٨١ . وقد وردت وفاته في (خلاصة الكمان ٧٥) سنة ١٧٣ خطأ ، فتصحح .

اليهودي والنصراني إلا أن يكون هو يلي . وتفرد حنبل : « من المجوس خاصة »
فذكر عن أبي عبد الله الكراهة له البتة . قال : وهم أهل ذلك ، لأنهم - كما
قال أبو عبد الله - يستحلون مالا يستحل هؤلاء . قال : وعلى هذا ، العمل من
قوله . وبالله التوفيق .

قلت : الذين كرهوا مشاركتهم لهم مأخذان ، أحدهما استحلاله مالا يستحله
المسلم من الربا والعقود الفاسدة وغيرها . وعلى هذا ، نزول الكراهة بتولي
المسلم البيع والشراء ؛ والثاني أن مشاركتهم سبب لمخالطتهم ، وذلك يجر إلى
موادتهم . وكره الشافعي مشاركتهم مطلقاً . وروي عن ابن عباس رضي الله
عنهما أنه قال : أكره أن يشارك المسلم اليهودي . وابن عباس إنما كره مشاركتهم
لمعاملتهم بالربا ؛ كذلك رواه الأثرم^(١) وغيره عنه من طريق أبي حمزة^(٢) عنه :

(١) الأثرم هو أحد أفراد الجماعة ، العلامة الكبير ، أحمد بن محمد بن هاشم الإسكافي
الحائلي ، أبو بكر ، صاحب الإمامة أحمد . سمع كثير من الأئمة . وصنف التصانيف المعيدة .
له كتاب في « العلل » ، وآخر في « اتسنى » يدل على مذهبته وسعة حفظه . قال الذهبي :
أضحه مات بعد سنة ٢٦٠ هـ (تذكرة الخلفاء ٢/٥٧١) . وقال ابن حجر في (تهذيب
التبذير) : « توفي سنة ٢٦١ أو في حدودها : ألبسته سبط شيعن الخافض أبي الفضل » .
ثم احتسب ابن حجر أن يكون قد تخرج عن ذلك . (وفردن بتدريج غداد ١١٠ هـ / طبقات
الخطابة ١٣٧ .

(٢) كذا للأصل ، عن أبي حمزة (بحاء وراء مهملتين . وقد ثبت له . ولعله (و
حمزة) . دخله أئمة وإراي لمحة - العوفي . محمد بن رافع . « عالم بالقراءات » ، الذي
سمع الإمام أحمد واستفاد منه أشياء . مات سنة ٢٦٩ هـ (كما في طبقات الخلفاء ١٩٩) . وهو
على ذلك . مصر الأثرم الذي يروي الخبر من طريقه عن ابن عباس . عن أن عبارة « روى
فلان من طريق فلان » ، لا تستر المعاصرة بين إرجائين ، ولا احتمال حدوث الإسناد حتى
الصحابي الراوي . كما هو معروف . وبما تعني أن من روى الإسناد هذا أنه حمزة ، فيحتمل

« لا يشاركن يهودياً ولا نصرانياً ولا مجوسياً، لأنهم يربون ، والرب لا يحل . »
وقد عللت طائفة كراهة مشاركتهم بأن كسبهم غير طيب ، فإنهم يبيعون
الحمر والخنزير . وهذه العلة لا توجب الكراهة ، فإن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه قال : « وأوهم بيعها ، وخذوا أثمتها ^(١) . » وما باعوه من الحمر والخنزير قبل
مشاركة المسلم جاز لهم شركتهم في ثمنه ، وثمنه حلال ، لا اعتقادهم حله ، وما باعوه
واشتروه بمال الشركة فالعقد فيه فاسد ، فإن الشريك وكيل ، والعقد يقع للموكل ،
والمسلم لا يثبت ملكه على الحمر والخنزير .

قرع

قال مهذباً : سألت أحمد عن مسلم ونصراني لهما على رجل نصراني مئة درهم،
فصالحه النصراني من حصته على خنزير أو على دن ^(٢) خمر بالنسي له عليه ، قال :
يكون للمسلم على النصراني خمسون درهماً . فتأمل هذا الفقه : كيف جعل ما
قبضه النصراني من الحمر أو الخنزير من حصته وحده ، حيث لم يجز للمسلم ^(٣)

إذن أن يكون المذكور أبا حمزة السكري ، محمد بن ميمون المتوفى سنة ١٦٧ ، وهو من
تقات المحدثين (تهذيب التهذيب ٩ / ٤٨٦) كما يتأمل أن يكون تصحيحاً لأبي جرة - بالجيم
المعجمة والراء المهملة - الضبي . نصر بن عمران المتوفى سنة ١٢٨ ، وهو من تقات أهل
الحديث أيضاً (تهذيب التهذيب ١٠ / ٤٣١) . وليس في الخبر عى كل حال ما يبين درجته .

(١) ارجع إلى ص ٦١ - ٦٢ تم إلى ص ١٦٤ - ١٦٥ وقارن بالأموال ٥٠

وبانغني ١ ش ١٠ / ٦٠١ .

(٢) في الأصل (دنو) .

(٣) في الأصل (المسلم) .

مشاركته فيه ، وجعل التحسين الباقية كلها للمسلم ، لأن المعاوضة صحت بالنسبة إلى النصراني ، ولم تصح بالنسبة إلى المسلم ، وهي معاوضة من أحد الشريكين^(١) فصحتها في حقه دون شريكه^(٢) .

فصل

في استئجارهم ، واستئجار المسلم نفسه منهم

أما استئجارهم فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه استأجر دليلاً يده على طريق الهجرة . وكان مشركاً ، فأمنه ودفع إليه راحلته هو والصدّيق .
وأما إيجارهم نفسه فهي مسألة تفصيل ، ونحن نذكر نصوص أحمد . قال إسحاق بن إبراهيم : سمعت أبا عبد الله ، وسأله رجل بذاء : أئني للمجوس ناووساً^(٣) ؟ قال : لا تبين لهم ، ولا تخرجهم على ما هم فيه . وقال محمد بن عبد الحكم^(٤) : سألت أبا عبد الله عن الرجل المسلم يحفر لأهل الذمة قبراً بكرّاء ، قال : لا بأس به . وليس هذا باختلاف رواية . قال شيخنا : والفرق بينهما أن

(١) في الأصل : (الشريكين)

(٢) هذه معاوضة ، وقد أتى بها الإمام أحمد على هذا النحو ، وشاركه وجهة نظره كثير من الفقهاء . ولكن لم يباع هذا الدمى المتأخر أو الخنزير لبضائع البيع والشحن ، ولم يوقب البائع أيضاً ، في مال أكثر العلماء . وكما في كتاب الأمام « مشافعي » ١٣١ .

(٣) في الأصل (للمجوس ناووساً) . و« ناووس » كـ« كنيسة » لنصارى . وسيأتي تفسيره في السيف نفسه .

(٤) محمد بن عبد الحكم ، أبو بكر الأحول ، كان إماماً أحمد ببغداد . به إسناده من القضاة زييوج به لكن أحد . مات قبل الإمام أحمد . في عشرة سنة ٢٣٠ . طبقات الخلفاء ٢١٣ .

التاؤوس من خصائص دينهم الباطل ، فهو كالكنيسة ، بخلاف القبر المطلق ، فإنه ليس في نفسه معصية ، ولا من خصائص دينهم . وقال إسحاق بن منصور : قيل لأبي عبد الله : يؤاجر الرجل نفسه للمجوسي ؟ قال : لا . قال : وسألت أحمد قلت : يكرى الرجل نفسه للمجوسي يخدمه ، وينهب في حوائجه ؟ قال : لا بأس . قلت له : فيقول له : « لبيك » إذا دعا ؟ قال : لا . وقد قال في رواية الأثرم : إن آجر نفسه من الذي في خدمته لم يجز ، وإن كان في عمل شيء جاز . وقال في رواية أحمد بن سعيد^(١) : لا بأس أن يؤاجر نفسه من الذي ؛ فهذه ثلاث روايات عنه : رواية مطلقة بالجواز ، ورواية مصرحة بالمنع في الخدمة خاصة ، ورواية مصرحة بالجواز في الخدمة ؛ وللشافعي قولان في إجارة^(٢) نفسه له للخدمة . وقد اختلف أصحاب أحمد في ذلك ، فمنهم من منع إجارة نفسه منه إجارة العين مطلقاً للخدمة وغيرها ، وجوز إجارة^(٢) نفسه منه على عمل في الذمة . ومنهم من منع إجارة الخدمة خاصة ، وجوز إجارة العمل . وهذه طريقة أكثر أصحابنا . وفرقوا بينهما بأن إجارة الخدمة تتضمن حبس نفسه على خدمته مدة الإجارة ، وذلك فيه نوع إذلال للمسلم وإهانة له تحت يد الكافر ، فلم يجز ، كبيع العبد المسلم له . قالوا : ويحققه أن عقد الإجارة للخدمة يتعين فيه حبسه مدة الإجارة ، واستخدامه ، والبيع

(١) عرف بهذا الاسم عدد من أصحاب أحمد ، منهم أبو المباس العياني ، وأبو جعفر الدارمي ، وأبو عبد الله الرافعي . ولكن يغلب على ظني أن المذكور هنا ليس أحد هؤلاء الثلاثة بل هو أحمد بن سعيد بن إبراهيم الزهري الذي قال فيه أبو بكر الخلال : كانت عنده عن أبي عبد الله مسائل حسان . توفي سنة ٢٧٣ (طبقات الختالة : ٢) .

(٢) في الأصل : (إجارة) .

لا يتحقق فيه ذلك ، فإذا مُنِعَ منه فالمنع من الإجارة أولى . قالوا : ولأنها بيع منافع ، والمنافع تجري مجرى الأعيان ، فلا يجوز بيع رقبته ولا بعضها ، ولا منافعه من الذي . قالوا : وهذا بخلاف الإجارة على الذمة ، فإنها لم تتضمن ذلك ، وإنما هي التزام لعمل مضمون في الذمة . وتلخيص مذهبه : أن إجارة المسلم نفسه للذي ثلاثة أنواع : أحدها إجارة على عمل في الذمة ، فهذه جائزة ؛ الثانية إجارة للخدمة فهذه فيها روايتان منصوصتان عنه أصحهما المنع منها ؛ الثالثة إجارة عينه منه لغير الخدمة ، فهذه جائزة ؛ وقد آجر علي رضي الله عنه نفسه من يهودي يستقي له كل دلو بتمرة ، وأكل النبي ﷺ من ذلك التمر (١) .

هذا كله إذا كان الإيجار لعمل لا يتضمن تعظيم دينهم وشعاره ، فإن كانت الإجارة على عمل يتضمن ذلك لم يجز ، كما نص عليه [أحمد] في رواية إسحاق بن إبراهيم ، وقد سأله رجل ببناء : أبني ناووساً للمجوس ؟ فقال : لا تبني لهم . وقال الشافعي في « كتاب الجزية » من « الأم » : وأكره للمسلم أن يعمل بناءً أو نجارة أو غير ذلك في كنائسهم التي لصلاتهم (٢) . وقال أبو الحسن الأمدي (٣) : لا يجوز أن يؤجر نفسه لعمل ناووس ونحوه ، رواية واحدة .

(١) في الأصل : (التمر) .

(٢) وعلى هذا ، ذكر الشافعي في « الأم » أيضاً : ١٣٢/ وما بعدها أن الذي إذا أوصى بثلث ماله أو بشيء منه يني به كنيسة ، أو ببناء جريبه خدم الكنيسة ، أو بعمارة الكنيسة ، أو يستصحب به كانت الوصية باطلة .

(٣) هو الفقيه الحنبلي . عبي بن محمد بن عبد الرحمن . المروفي . أبي الحسن الأمدي . له كتاب قيم في الفقه يدعى « عمدة الحامر وكناية المسافر » في نحو : مجلدات ، توفي سنة ٦٧٠ هـ (الأعلام ٥/ ١٠٧) وهو غير الأصوبي المشهور أبي الحسن الأمدي ، عبي بن محمد بن ساهم التعلبي ، صاحب « الإحكام في أصول الأحكام » المتوفى سنة ٦٣١ هـ . فذا - اشترى - داسيف الأمدي . و ترجمته في وفيات الأعيان ١/ ٣٢٩

فإن قيل : فقد قال الخلال : أخبرني أبو نصر^(١) إسماعيل بن عبد الله بن ميمون العجلي قال : قال أبو عبد الله فيمن حمل خمرًا أو خنزيرًا أو ميتة لنصارى : « يكره أكل كراهته^(٢) » ، ولكنه يقضي للحال بالكراء ؛ وإذا كان للمسلم فهو أشد كراهية ، ؛ قيل : اختلف الأصحاب في هذا النص على ثلاث طرق ، إحداها إجراؤه على ظاهره ، وأن المسألة رواية واحدة . قال ابن أبي موسى^(٣) في « الإرشاد » : وكره أحمد أن يؤجر المسلم نفسه لحمل ميتة أو خنزير لنصراني ، فإن فعل قضي له بالكراء ، وإن أجز نفسه لحمل محرم لمسلم كانت الكراهية أشد ، ويأخذ الكراء ؛ وهل يطيب له ؟ على وجهين : أوجهها أنه لا يطيب له ، ولينصدق به . وهكذا ذكر أبو الحسن الآمدي قال : إذا أجز نفسه من رجل في حمل خمر أو خنزير أو ميتة كره : نص عليه [أحمد] وهذه كراهة تحريم ، لأن النبي ﷺ لعن حاملها^(٤) . إذا ثبت هذا فيقضى له بالكراء . وغير ممتنع أن يقضى [له] بالكراء وإن كان محرماً كإجارة الحجام ، فقد صرح هؤلاء بأنه يستحق الأجرة مع كونها محرمة عليه ، على الصحيح .

(١) كذا في الأصل (أبو نصر) بالصاد المهملة ، وصوابه - كما في طبقات الحنابلة ٦٤ - (أبو النصر) بالضاد المعجمة ، وهو مروذي الأصل ، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة . توفي سنة ٢٧٠ عن ٨٤ عاماً .

(٢) في الأصل : (كراهه) .

(٣) سبق ذكره مع الإشارة إلى كتابه ص ٢٥٦ .

(٤) انظر على سبيل المثال سنن الترمذي بشرح ابن العربي ٢٩٥/٥ : « عن أنس بن مالك قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة : عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقيا وبائنها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له » .

الطريقة الثانية: تأويل هذه الرواية بما يخالف ظاهرها ، وجعلُ المسألة رواية واحدة : أن هذه الإجارة لا تصح ، وهي طريقة ضعيفة ، فإنه صنف «المجرد» قديماً ، ورجع عن كثير منه في كتبه المتأخرة .

الطريقة الثالثة: تخرج^(١) هذه المسألة على روايتين، إحداهما أن هذه الإجارة صحيحة يستحق بها الأجرة مع الكراهة للفعل والأجرة ، والثانية لا تصح الإجارة ، ولا يستحق بها أجرة وإن حملها . وقد قال إسحاق بن منصور : قلت لأبي عبد الله: سئل الأوزاعي^(٢) عن الرجل يؤجر لنطارة كرم النصراني ، فكره ذلك . فقال أحمد : ما أحسن ما قال ! لأن أصل ذلك يرجع إلى الخمر ، إلا أن يعلم أنه يباع لغير الخمر ، فلا بأس : هذا لفظه ، فقد منع مرة إجارة نفسه لحفظ الكرم الذي يتخذ للخمر ، فأولى أن يمنع من إجارة نفسه على حمل الخمر . وهذه طريقة القاضي^(٣) في التعليق ، وطريقة أصحابه . وهذا قياس مذهب أحمد ونصوصه في الخمر : أنه لا يجوز إمساكها ، ويجب إراقتها . وقد قال في رواية أبي طالب^(٤) : إذا أسلم وله خمر أو خنزير يصب الخمر ويسرح الخنازير ، قد حرماً عليه ، وإن قتلها فلا بأس ، فقد نص على أنه لا يجوز إمساكها ، وفي

(١) في الأصل: يخرج.

(٢) هو الامام المشهور عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، من قبيلة الأوزاع ، أبو عمرو . ولد في بعلبك ، وشأ في البقاع ، وسكن بيروت وتوفي فيها سنة ١٥٧ . كان إمام الديار الشامية في الفقه ، وتقدر المسائل التي سئل عنها وأفتى فيها بسبعين ألف مسألة . وله « السنن » في الفقه « والمسائل » (الأعلام ٩٤/٤) .

(٣) أي القاضي أبو يعلى .

(٤) هو أبو طالب المشككي ، أحمد بن حميد ، المتخصص بصحبة الإمام أحمد بن حنبل .

وروى عنه مسائل كثيرة ، وصحبه قديماً إلى أن مات سنة ٢٤٤ (طبقات الخنابلة ١٧) .

حملها إمساكٌ لها. وقد لعن رسول الله ﷺ حاملها ، فكيف تصح الإجارة على حملها ؟ وهذا مذهب مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد . هذا كله فيما إذا استأجر الحمر والميتة ، حيث لا يجوز إقرارها ؛ فأما إن استأجره لحملها للإرارة أو الإلقاء في الصحراء ، فإنه يجوز الإجارة على ذلك ، لأنه عمل مباح ؛ لكن إن كانت الأجرة للجلد^(١) الميتة لم تصح^(٢) ، واستحق أجره المثل ، وإن كان قد سلخ الجلد وأخذ رده على صاحبه : وهذا مذهب مالك والشافعي .

قال شيخنا : والأشبه طريقة ابن أبي موسى ، فإنها أقرب إلى مقصود أحمد ، وأقرب إلى القياس . وذلك « أن النبي ﷺ لعن عاصر الحمر ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه » . فالعاصر والحامل قد عاوضا على منفعة تستحق العوض وليست محرمة في نفسها ، وإنما حرمت بقصد المعتصر والمنحمل ، فهو كما لو باع عنباً أو عصيراً لمن يتخذ^(٣) خراً ، وفات العصير والعنب في يد المشتري فإن مال البائع لا يذهب مجاناً ، بل يقضى له بعوضه ، كذلك ههنا المنفعة التي وفاتها المؤجر لا تذهب مجاناً ، بل يعطى بدلها ، فإن تحريم الانتفاع بها إنما كان من جهة المستأجر ، لا من جهته . ثم نحن نحرم الإجارة عليه لحق الله سبحانه ،

(١) في الأصل : (تجلد) .

(٢) لأن الميتة حرام ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه » وكذلك يحرم الانتفاع بالميتة حتى عقد أصحاب السنن فضلاً في النهي عن الانتفاع بإهاب الميتة ، كما في سنن أبي داود ٤/ ٩٠ عن عبد الله بن عكيم قال : قرئ علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأرض جهنم وأفاعلام شاب « أن لا تستمتعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » رقم الحديث ٢١٢٧ وقارن بالمعني ٨/ ٦١٠ .

(٣) في الأصل (تتخذ) .

لا لحق المستأجر والمشتري ، بخلاف من استؤجر للزنى أو التلوط أو السرقة ونحو ذلك ، فإن نفس هذا الفعل محرم في نفسه ، فهو كما لو باعه ميتة أو خمر أو خنزيراً ، فإنه لا يقضى له بثمنها ، لأن نفس هذه العين محرمة .

ومثل هذه الإجارة والجمالة لا توصف بالصحة مطلقاً ، ولا بالفساد مطلقاً ، بل يقال : هي صحيحة بالنسبة إلى المستأجر ؛ بمعنى أنه يجب عليه الأجرة والجعل ، فاسدة بالنسبة إلى الأجر ؛ يعني أنه يحرم عليه الانتفاع بالمال ، ولهذا في الشريعة نظائر . ونص أحمد على كراهة نظارة كرم النصراني لا ينافي هذا ، فإننا تنهاه عن هذا الفعل وعن ثمنه ، ثم تقضى له بكرائه ولو لم يفعل هذا لكان فيه منفعة عظيمة ، وإعانة للمصاة ، فإن من استأجروه على عمل يستعينون به على المعصية قد حصلوا غرضهم منه ، ثم لا يعطونه شيئاً ، وإذا أخذ منهم العوض ' ينزع ' منه ثم يرد إليهم هنيئاً موفراً .

فإن قيل : فما تقولون فيمن سلم إليهم المنفعة المحرمة التي استأجروه عليها كالغناء والنوح والزنى واللواط ؟ قيل : إن كان لم يقبض منهم العوض لم يقض له به ، باتفاق الأمة ؛ وإن كان قد قبض لم يطب له أكله ، ولم يملكه بذلك . والجمهور يقولون : يرده عليهم ، لأنه قبضه قبضاً فاسداً ، وهذا فيه روايتان منصوصتان عن الإمام أحمد ، إحداهما أنه يرده عليهم ، والثانية لا يأكله ولا يرده ، بل يتصدق به (١) .

قال شيخنا : وأصح الروايتين أنه لا يرده عليه ؛ ولا يباح للأخذ ، ويصرف

(١) في الأصل : (يتصدق) .

في مصالح المسلمين ، كما نص عليه أحمد في أجرة حمال الحمر . ومن ظن أنها ترد على الباذل المستأجر ، لأنها مقبوضة بعقد فاسد ، فيجب ردها عليه كالمقبوض بعقد الربا ونحوه من العقود الفاسدة ، قيل له : المقبوض بالعقد الفاسد يجب فيه التراد من الجانبين ، فيرد كل منهما على الآخر ما قبضه منه كما في عقود الربا . وهذا عند من يقول : المقبوض بالعقد الفاسد لا يملك ، فأما إذا تلف المعوض عند القابض وتعذر رده فلا يقضى له بالعوض الذي بذله ، ويجمع له بين العوض والمعوض ، فإن الزاني واللائط ومستمتع الغناء والنوح قد بذلوا هذا المال عن طيب نفوسهم ، واستوفوا عوضه المحرم ، وليس التحريم الذي فيه لحقهم ، وإنما هو لحق الله ، وقد فأت هذه المنفعة بالقبض ؛ والأصول تقتضي أنه إذا رد أحد العوضين يرد الآخر ، فإذا تعذر على المستأجر رد المنفعة لم يرد عليه المال الذي بذله في استيفائها ، وأيضاً فإن هذا الذي استوفيت منفعته عليه ضرر في أخذ منفعته وعوضها جميعاً ، بخلاف ما [لو] كان العوض خنزيراً أو ميتة فإن ذلك لا ضرر عليه في فواته ، فإنه لو كان باقياً أتلغناه عليه ، ومنفعة الغناء والنوح لو لم تفت لتوفرت عليه ، بحيث يتمكن من صرفها في أمر آخر ، أعني : القوة التي عمل بها .

فإن قيل : فيلزمكم على هذا أن تقضوا له بها إذا طالب بقبضها ، قيل : نحن لا نأمر بدفعها ولا بردها ، كعقود الكفار المحرمة ، فإنهم إذا أسلموا قبل القبض لم نحكم بالرد ، لكن المسلم تحرم عليه هذه الأجرة ، لأنه كان معتقداً لتحريمها بخلاف الكافر ، فإذا طلب الأجرة قلنا له : أنت فرطت حيث صرفت قوتك في عمل محرم ، فلا يقضى له بالأجرة . فإذا قبضها ثم قال الدافع : هذا

المال اقضوا لي برده ، فإنه قبض مني باطلاً ، قلنا له : أنت دفعته بمعاوضة
 رضيت بها ، فإذا طلبت استرجاع ماأخذ منك فاردد إليه ماأخذته منه ، فإن
 في بقاءه معه منفعة له ؛ فإن قال : قد تعذر رد المنفعة التي استوفيتها منه ، قيل له :
 فلا يجمع لك بين مااستمتعت به من منفعة وبين العوض الذي بذلته فيها ،
 فإن قال : أنا بذلت مالا يجوز بذله ، وهو أخذ مالايجوز أخذه ، قيل : وهو
 بذل لك من منفعة مالايجوز له بذله ، واستوفيت أنت مالايجوز استيفاؤه ،
 فكلا كما سواء . فماالموجب لرجوعك عليه ، ولا يفوت عليك شيء ، وتفوت (١)
 المنفعة عليه ، وكلا كما راض بما بذل ، مستوف لعوضه ؟ فإن قال : ما بذلته
 أنا عين يمكن الرجوع فيها ، فيجب ، وما بذله منفعة لايمكن الرجوع فيها ،
 إذا أمكن الرجوع في مـ و ضـها الذي بذلته في مقابلته ، أو إذا لم يمكن : الأول
 مسلّم ، والثاني هو محل النزاع ، فكيف يجعل مقدمته من مقدمات الدليل ؟
 وقياسه على المقبوض عوضاً عن الحمر والميتة لا يصح (٢) كما عرف الفرق بينهما .
 على أنا لا نسلم أن مشتري الحمر إذا قبض ثمنها وشربها ثم طلب أن يعاد إليه
 المال أن يقضى له به ، بل الأوجه ألا يرد إليه الثمن ، ولا يباح للبائع أيضاً ،
 لاسيما ونحن نعاقب الحمار يبيع (٣) الحمر بأن يحرق الحانوت التي يباع فيها :
 نص عليه أحمد وغيره من العلماء ، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حرق
 حانوتاً يباع فيها (٤) الحمر ، وعلي بن أبي طالب حرق قرية يباع فيها الحمر .

(١) في الأصل : (ويفوت) .

(٢) في الأصل : (نصح) .

(٣) في الأصل : (يباع)

(٤) في الأصل : (يبايعها) .

وهذا على أصل من يرى جواز العقوبات المالية أطرده ، فإنه إذا جاز عقوبته بمال
يتزع منه نفسه عليه ويحول بينه وبينه فإن لا يُقضى له بمال أخرجه في المعصية ،
ويُمنع من استرجاعه أولى وأحرى . وبالله التوفيق .

فصل

فهذا حكم إجارة نفسه لهم ، وأما إجارة داره لأهل الذمة فقال الخلال^(١) :
(باب الرجل يؤاجر داره للذمي أو يبيعها منه) ثم ذكر عن المروذي^(٢) أن
أبا عبد الله سئل عن رجل باع داره من ذمي وفيها محاريب ، فاستعظم ذلك
وقال : « نصراني ؟ » لا تباع ٠٠٠ يضرب فيها الناقوس ، وينصب فيها
الصلبان ! ، وقال : « لا تباع من الكافر » ، وشدد في ذلك . وعن أبي الحارث
أن أبا عبد الله سئل عن الرجل يبيع داره ، وقد جاءه نصراني فأرغبه وزاده في
ثمن الدار ، ترى أن يبيع منه وهو نصراني أو يهودي أو مجوسي ؟ قال :
« لا أرى له ذلك » يبيع داره من كافر يكفر فيها ؟ لا يبيعها من مسلم أحب إلي ،
فهذا نص على المنع .

وتقل عنه إبراهيم بن الحارث^(٣) : قيل لأبي عبد الله : الرجل يكرى منزله

(١) الخلال هو جامع علم أحمد ومرتبته . أحمد بن محمد بن محمد بن هارون ، أبو بكر . له
تصانيف قيمة أشهرها « الجامع لطوم الامام أحمد » في نحو مئتي جزء ، قيل لم يصنف في مذهب
مثنى . وله كتاب في « الملل » و « تفسير الغريب » و « السنة » توفي سنة ٣١١ هـ
(الأعلام ١/١٩٦) .

(٢) في الأصل (المروذي) بالذال المهملة ، والصواب ما أئبناه وقد سبق ذكره .

(٣) هو إبراهيم بن الحارث بن مصعب بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، من كبار
أصحاب الامام أحمد . روى عنه الأثرم ، وحرب ، وجماعة من الشيوخ المتقدمين . وعنده عن

من الذمي ، ينزل فيه وهو يعلم أنه يشرب فيه الخمر ويشرك فيه ؟ فقال : ابن عون^(١) كان لا يكره إلا من أهل الذمة ، يقول : يرعبهم ؛ قيل له : كأنه أراد إذلال أهل الذمة بهذا ؟ قال : « لا ، ولكنه أراد أنه كره أن يرعب المسلمين ، يقول : إذا جئت طلب الكراء من المسلم أرفعته ، فإذا كان ذمياً كان أهون عنده » ؛ وجعل أبو عبد الله يعجب من ابن عون فيما رأيت . وهكذا نقل الأثرم سواء . ولفظه : « قلت لأبي عبد الله » . ومسائل الأثرم وإبراهيم ابن الحارث يشتركان فيها غالباً . ونقل عنه مهناً : سألت أحمد عن الرجل يكره المجوسي داره أو دكانه وهو يعلم أنهم يربون ؟ فقال : كان ابن عون لا يرى أن يكره المسلم ، ويقول : « أرفعهم في أخذ الغلة » . وكان يرى أن يكره غير المسلمين . قال الخلال : « كل من حكي عن أبي عبد الله في الرجل يكره داره من ذمي فإنا أجابه أبو عبد الله على فعل ابن عون ، ولم ينقل لأبي عبد الله فيه قول » وقد حكي عنه إبراهيم^(٢) أنه رآه معجباً بقول ابن عون والذين رويوا عن أبي عبد الله في المسلم يبيع داره من الذمي أنه كره ذلك كراهية شديدة ، فلو نقل لأبي عبد الله قول في السكنى كان السكنى والبيع عندي واحداً . والأمري في ظاهر قول أبي عبد الله أنه لا يباع منه ، لأنه يكفر فيها وينصب الصليبان وغير ذلك . والأمري عندي ألا يباع منه ولا يكره ، لأنه معنى واحد .

أبي عبد الله أربعة أجزاء كلها مسائل جيد . توفي بعد سنة ٢٤٠ (قارن بطبقات الخبابة هـ) .

(١) ابن عون هو الحافظ الثبت عمرو بن عون بن أرطبان . أبو عثمان السلي الواسطي

البزاز . روى عن كثير من الأئمة منهم حماد بن سلمة وشريك وهشيم ، وروى عنه كثير منهم

البحاري وأبو داود وأبو زرعة . توفي سنة ٢٢٥ (تذكرة الحفاظ ٢/٢٦ :)

(٢) أي إبراهيم بن الحارث

قال (١) : « وقد أخبرني أحمد بن الحسين بن حسان (٢) قال : مثل أبو عبد الله عن حصّين بن عبد الرحمن (٣) ، فقال : روى عنه حفص (٤) ، لا أعرفه . قال له أبو بكر (٥) : هذا من النّسّاك ، حدثني أبو سعيد الأشج (٦) : سمعت أبا خالد الأحمر يقول : حفص هذا السعدي نفسه باع دار حصّين بن عبد الرحمن عابد أهل الكوفة من عون البصري ! فقال له أحمد : حفص ؟ قال : نعم ، فعجب أحمد من حفص بن غياث . قال الخلال : « وهذا أيضاً تقوية لمذهب أبي عبد الله » .

قال شيخنا : وعون هذا كان من أهل البدع أو من الفسّاق بالعمل ، فأنكر أبو خالد الأحمر على حفص بن غياث قاضي الكوفة أنه باع دار الرجل الصالح من مبتدع ، وعجب أحمد من فعل القاضي . قال الخلال : « وإذا كان يكره بيعها من فاسق فكذلك من كافر ، وإن كان الذي يُقرّ ، والفاسق لا يُقرّ ، لكن ما يفعله الكافر فيها أعظم ، وهكذا ذكر القاضي عن أبي بكر عبد

(١) أي الخلال .

(٢) أحمد بن الحسين بن حسان رجل جليل من أهل سر من رأى ، صاحب الامام أحمد وروى عنه جزئين مسائل حسناً جداً (طبقات الخنابلة ١٧) .

(٣) حصّين بن عبد الرحمن السلمي ، الكوفي ، أبو الهذيل ، ابن عم منصور بن المعتمر ثقة مأمون من كبار أصحاب الحديث ، عاش ثلاثاً وتسعين سنة وتوفي سنة ١٣٦ هـ (تذكرة الحفاظ ١/١٢٣ وخلاصة الكمال ٧٣) .

(٤) هو الامام الحافظ حفص بن غياث قاضي بغداد ثم قاضي الكوفة . قيل فيه : تُخِمْ القضاء بحفص بن غياث . توفي سنة ١٩٤ هـ (تذكرة الحفاظ ١/٢٩٨)

(٥) أي أبو بكر عبد العزيز المعروف بعلام الخلال . والسياق يؤكده . وارجع الى

ص ٢٥٨ و ٢٦٦ .

(٦) سبق ذكره ص ٢٠٤ .

العزیز^(١) ، وقد ذكر قول أحمد في رواية أبي الحارث : لا أرى أن يبيع داره من كافر يكفر بالله فيها ، يبيعها من مسلم أحب إلي ، فقال أبو بكر : لا فرق بين الإجارة والبيع عنده ، فإذا أجاز البيع أجاز الإجارة ، وإذا منع البيع منع الإجارة ، ووافق القاضي وأصحابه على ذلك . قال شيخنا : وتلخيص الكلام في ذلك : أما يبيع داره من كافر فقد ذكرنا منع أحمد منه ، ثم اختلف أصحابه في ذلك ، هل هذا تنزيه أو تحريم ؟ فقال الشريف أبو علي بن أبي موسى : كره أحمد أن يبيع مسلم داره من ذمي يكفر فيها بالله تعالى ، ويستبيح المحظورات ، فإن فعل أساء ، ولم يبطل البيع . وكذلك أبو الحسن الآمدي أطلق الكراهة مقتصرًا عليها ، وأما الخلال وصاحبه^(٢) والقاضي فمقتضى كلامهم تحريم ذلك ؛ وصرح به القاضي فقال : لا يجوز أن يؤاجر داره أو بيته^(٣) ممن يتخذ كنيسة أو بيت نار ، أو يبيع فيه الحمر ، سواء شرط أنه يبيع فيه الحمر أم لم بشرط ، لكنه يعلم أنه يبيع فيه الحمر . وقد قال أحمد في رواية أبي الحارث : « لا أرى أن يبيع داره من كافر يكفر فيها بالله » إلى آخر كلامه . قال القاضي : وقال أحمد أيضًا في نصارى وقفوا ضيعة لهم للبيعة : لا يستأجرها الرجل المسلم منهم ، يعينهم على ما هم فيه . قال : وبهذا قال الشافعي . ثم قال القاضي : فإن قيل : أليس قد أجاز أحمد إيجارها

(١) في الأصل (أبي بكر بن عبد العزيز) وهو خطأ لأن عبد العزيز هو اسمه ، فهو أبو بكر عبد العزيز بن جعفر .

(٢) وصاحبه : أي أبو بكر عبد العزيز المعروف بعلام الخلال من شدة صحبته له .

(٣) في الأصل : (بيته)

من أهل الذمة مع علمه بأنهم يفعلون فيها ذلك ؟ قيل : المنقول عن أحمد أنه حكى قول ابن عون ، وعجب منه ، وذكر القاضي رواية الأثرم ، وهذا يقتضي أن القاضي لا يجوز إجارتها من ذي ، وقد قال أبو بكر : إذا أجاز البيع أجاز الإجارة ، وإذا منع منع .

قال شيخنا : وكلام أحمد يحتمل الأمرين ، فإن قوله : في رواية أبي الحارث : « يبيعها من مسلم أحب إلي » يقتضي أنه منع تنزيهه ، واستعظامه لذلك في رواية المروذي ^(١) ، وقوله : لا يباع من الكافر ، وتشديده في ذلك يقتضي التحريم . وأما الإجارة فقد سوى الأصحاب بينها وبين البيع ، وما حكاه عن ابن عون فليس بقول أحمد ، وإعجابه بفعله إنما هو لحسن مقصد ابن عون ونيته الصالحة ، ويمكن أن يقال : ظاهر الرواية أنه أجاز ذلك ، فإن إعجابه بالفعل دليل جوازه عنده ، واقتصاره على الجواب بفعل رجل يقتضي أنه مذهبه في أحد الوجهين . والفرق بين الإجارة والبيع أن ما في الإجارة من مفسدة الإيانة قد عارضه مصلحة أخرى ، وهي صرف إرعاب المطالبة بالكراء عن المسلم ، وإنزال ذلك بالكافر ، وصار ذلك بمنزلة إقرارهم بالجزية . فإنه وإن كانت إقراراً لكافر لكن لما تضمنته من المصلحة جاز ، ولذلك جازت مهادنة الكفار في الجملة . فأما البيع فهذه المصلحة منتفية فيه ، وهذا ظاهر على قول ابن أبي موسى وغيره أن البيع مكروه غير محرم ، فإن الكراهية في الإجارة تزول بهذه المصلحة الراجعة ، كما في نظائره ، فيصير في المسألة أربعة أقوال .

(١) في الأصل (المروذي) بالبدال المهملة .

قال شيخنا : وهذا الخلاف عندنا والتردد في الكراهة هو إذا لم يعقد الإجارة على المنفعة المحرمة ، فأما إن أجره إياها لأجل بيع الخمر أو اتخاذها كنيسة أو بيعة لم يجز ، قولاً واحداً . وبه قال الشافعي وغيره ، كما لا يجوز أن يكره أمتة أو عبده للفجور . وقال أبو حنيفة : يجوز أن يؤجرها لذلك^(١) .

قال أبو بكر الرازي : لا فرق عند أبي حنيفة بين أن يشترط أن يبيع فيه الخمر وبين ألا يشترط ، لكنه يعلم أنه يبيع فيه الخمر ، أن الإجارة تصح ، ومأخذه في ذلك أنه لا يستحق عليه بعقد الإجارة فعل هذه الأشياء . وإن شرط له ألا يبيع فيها الخمر ولا يتخذها كنيسة ، ويستحق عليه الأجرة بالتسليم في المدة ، فإذا لم يستحق عليه فعل هذه الأشياء كان ذكرها وترك ذكرها سواء ، كما لو اكترى داراً لينام فيها أو يسكنها ، فإن الأجرة تستحق عليه وإن لم يفعل ذلك ، وكذلك يقول فيما إذا استأجر رجلاً لحمل خمر أو خنزير أنه يصح ، لأنه لا يتعين حمل الخمر ، بل لو حمل عليه بدله عصيراً استحق الأجرة ، فهذا التقييد عنده لغو ، فهو بمنزلة الإجارة المطلقة ، والمطلقة عنده جائزة ، وإن غلب على ظنه أن المستأجر يعصي فيها ، كما يجوز بيع العصير لمن يتخذه خمرًا ، ثم إنه كره بيع السلاح في الفتنة ، قال : لأن السلاح معمول للقتال لا يصلح لغيره ، وعامة الفقهاء خالفوه في المقدمة الأولى ، وقالوا : ليس المقيد كالمطلق ، بل المنفعة المعقود عليها هي المستحقة ، فتكون هي المقابلة بالعوض ، وهي منفعة محرمة ، وإن جاز

(١) المراد أنه يجوز أن يؤجر الدار لأجل بيع الخمر ، كما يتضح من تنمة السياق ، ومن تطبيق أبي بكر الرازي على رأي أبي حنيفة .

للمستأجر أن يقيم مثله مقامه ؛ وألزموه ما لو اكترى داراً ليتخذها مسجداً ،
فإنه لا يستحق عليه فعل العقود عليه^(١) ، ومع هذا ، فإنه أبطل هذه الإجارة
بناء على أنها اقتضت فعل الصلاة ، وهي لا تستحق بمقد إجارة .

ونازعه أصحابنا وكثير من الفقهاء في المقدمة الثانية وقالوا : إذا غلب على ظنه
أن المستأجر يفتنع بها في محرم حرمت الإجارة له ، لأن النبي ﷺ لعن عاصر
الحرم ومعتصرها ؛ والعاصر إنما يعصر عصيراً ، لكن إذا رأى أن المعتصر
يريد أن يتخذ خيراً أو عصيراً استحق اللعنة ، وهذا أصل مقرر في غير هذا
الموضع ؛ لكن معاصي الذي قسمان ، أحدهما ما اقتضى عقد الذمة إقراره عليها
والثاني ما اقتضى عقد الذمة منعه منها أو من إظهارها ؛ فأما القسم الثاني فلا
ريب أنه لا يجوز على أصل أحمد أن يؤاجر أو يبايع إذا غلب على الظن أنه
يفعل ذلك ، كالسلم وأولى ؛ وأما القسم الأول فعلى ما قاله ابن أبي موسى :
يكره ولا يحرم ، لأننا قد أقررناه على ذلك ؛ وإعائته على سكنى هذه الدار
كإعائته على سكنى دار الإسلام ، ولو كان هذا من الإعانة المحرمة لما جاز إقراره^(٢)
بالجزية ، وإنما كره ذلك لأنه إعانة من غير مصلحة ، لا مكان يبيعها من مسلم ،
بخلاف الإقرار بالجزية ، فإنه جاز لأجل المصلحة ؛ وعلى ما قاله القاضي : لا يجوز ،
لأنه إعانة على ما يستعين به على المعصية من غير مصلحة تقابل هذه المفسدة ،
فلم يجز ، بخلاف إسكانهم دار الإسلام فإن فيه من المصالح ما هو مذكور في فوائد
إقرارهم بالجزية .

(١) في الأصل : (وفعل العقود عليه) باقعام الواو ، ولا معنى له .

(٢) في الأصل (إقرارهم) .

فصل

وحقيقة الأمر أن الكفار ممنوعون من الاستيلاء على ما ثبت للمسلمين فيه حق من عقار أو رقيق أو زوجة مسلمة أو إحياء موات أو تملك بشفعة من مسلم ، لأن مقصود الدعوة أن تكون كلمة الله هي العليا ، وإنما أقروا بالجزية للضرورة العارضة، والحكم المقيّد بالضرورة مقدّر بقدرها ، ولهذا لم يثبت عن واحد من السلف لهم حق شفعة على مسلم ، وأخذ بذلك الإمام أحمد ، وهي من مفرداته التي برز بها على الثلاثة ، لأن الشقص يملكه المسلم إذا أوجبنا فيه شفعة لذمي كنا قد أوجبنا على المسلم أن ينقل الملك في عقاره إلى كافر بطريق القهر للمسلم ، وهذا خلاف الأصول . والشفعة في الأصل إنما هي من حقوق أحد الشريكين على الآخر ، بمنزلة الحقوق التي تجب للمسلم على المسلم ، كإجابة الدعوة، وعيادة المريض، وكنعه أن يبيع على بيع أخيه أو يخطب على خطبته. قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن الذمي اليهودي والنصراني لهم شفعة ؟ قال: لا. قلت : المجوسي ؟ قال: ذاك أشد. وقال حرب: سألت أحمد قلت : أهل الذمة لهم شفعة ؟ قال: لا. وقال أبو داود: سمعت أبا عبد الله يُسأل: للذمي شفعة ؟ قال: لا. وكذلك قل أبو طالب وصالح وأبو الحارث والأثرم ، كلهم عنه : ليس للذمي شفعة ، زاد أبو الحارث : مع المسلم . قال الأثرم : قيل له : لم ؟ قال : لأنه ليس له مثل حق المسلم ، واحتج فيه . قال الأثرم : ثنا الطباع ، ثنا هشيم ، أخبرنا الشيباني عن الشعبي أنه كان يقول : ليس للذمي شفعة . وقال سفيان عن حميد عن أبيه : إنما الشفعة لمسلم ، ولا شفعة للذمي . وقال أحمد : حدثنا عبد الرحمن

ابن مهدي عن حماد بن زيد عن ليث عن مجاهد أنه قال : ليس لليهودي ولا نصراني شفعة . وقال الخلال : أخبرني محمد بن الحسن بن هارون^(١) قال : مثل أبو عبد الله ، وأنا أسمع ، عن الشفعة للذمي ، قال : ليس للذمي شفعة ، ليس له حق المسلم^(٢) . أخبرني عصمة بن عصام^(٣) ، حدثنا حنبل قال : سمعت أبا عبد الله قال : ليس لليهودي ولا نصراني شفعة ، إنما ذلك للمسلمين بينهم . وقال في رواية إسحاق بن منصور : ليس لليهودي والنصراني شفعة ، قيل : ولم ؟ قال : لأن النبي ﷺ قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » ، وهذا مذهب شريح^(٤) والحسن والشعي ، واحتج الامام أحمد بثلاث حجج ، إحداها أن الشفعة من حقوق المسلمين بعضهم على بعض ، فلا حق للذمي فيها . ونكته هذا الاستدلال أن الشفعة من حق المالك لا من حق الملك . الحجة الثانية قول النبي ﷺ : « لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام ، وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه » . وتقرير الاستدلال من هذا أنه لم يجعل لهم حقاً في الطريق المشترك

(١) هو محمد بن الحسن بن هارون ، أبو جعفر الموصلي ، سكن بغداد وحدث بها عن الامام أحمد ، وروى عنه أبو بكر الخلال وصاحبه عبد العزيز بن جعفر ، ومثل عنه الدارقطني فقال : لا بأس به ، ما علمت إلا خيراً . توفي سنة ٢٠٨ (طبقات الخنابلة ٢٠٨) .

(٢) هذه المسألة رويت في ترجمة محمد بن الحسن بن هارون هذا في (طبقات الخنابلة ٢٠٩) ولغظه فيها : « سألت أبا عبد الله عن الرجل يكون بينه وبين الذمي الدار ، فيبيع المسلم نصيبه ، فيطالب الذمي الشفعة ، فقال : « أما أنا فلا أرى له شفعة » قيل له : ولم ؟ قال : « لأنه ليس له مثل المسلم ، ليس له مثل حرمة المسلمين » .

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٧١ ح ٢ .

(٤) في الأصل : شريح (سريح) بالسين المهملة .

عند تراجهم مع المسلمين ، فكيف يجعل لهم حقاً إلى انتزاع ملك المسلم منه قهراً ؟ بل هذا تنبيه على المنع من انتزاع الأرض من يد المسلم وإخراجه منها لحق الكافر ، لنفي ضرر الشركة عنه ، وضرر الشركة على الكافر أهون عند الله من تسليطه على إزالة ملك المسلم عنه قهراً . الدليل [الثالث] قوله ﷺ « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » ووجه الاستدلال من هذا أن النبي ﷺ حكم بإخراجهم من أرضهم ونقلها إلى المسلمين ، لتكون كلمة الله هي العليا ، ويكون الدين كله لله ، فكيف نسلطهم على انتزاع أراضي المسلمين منهم قهراً ، وإخراجهم منها ؟ وأيضاً ، فالشفعة حق يختص العقار ، فلا يساوي الذي فيه المسلم ، كالاستعلاء في البنيان ، يوضحه أن الاستعلاء تصرف في هواء ملكه المختص به ، فإذا منع منه فكيف يسلط على انتزاع ملك المسلم منه قهراً ، وهو ممنوع من التصرف في هوائه تصرفاً ^(١) يستعلي فيه على المسلم ؟ فأين هذا الاستعلاء من استعلائه عليه بإخراجه من ملكه قهراً ؟ وأيضاً ، فالشفعة وجبت لإزالة الضرر عن الشفيع ، وإن كان فيها ضرر بالمشتري ، فإذا كان المشتري مسلماً فسُلِّطَ الذي على انتزاع ملكه منه قهراً كان فيه تقديم حق الذي على حق المسلم ، وهذا ممتنع ؛ وأيضاً ، فإنه يتضمن مع إضراره بالمسلم إضراراً بالدين ، وتملك دار المسلمين منهم قهراً ، وشغلها بما يسخط الله بدل ما يرضيه . وهذا خلاف قواعد الشرع . ولذلك حرم عليهم نكاح المسلمات إذ كان فيه نوع استعلاء عليهن ، ولذلك لم يجز القصاص بينهم وبين المسلمين ، ولا حد

(١) في الأصل : (مصرفاً) .

القف ، ولا يمكنون من تملك رقيق مسلم ، وقد قال تعالى : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَبِيلًا » ، ومن أعظم السبيل تسليط الكافر على انتزاع أملاك المسلمين منهم ، وإخراجهم منها قهراً ، وقد قال تعالى : « لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ » ، وهذا يقتضي مطلق المساواة بين المسلم والكافر ، لا نفي المساواة المطلقة ، فإنها منتفية عن كل شيئين وإن تماثلا . وهذه الآية احتج من نفي القصاص بينهم وبين المسلمين . وأيضاً ، فالذي تبع لنا في الدار ، وليس بأصل من أهل الدار ، ولهذا عند الشافعي يؤدي الجزية أجرة لمكان السكنى والتبسط ^(١) في دار الإسلام ، ولهذا متى قضى العهد ألحق بمأمنه ، وأخرج من دارنا وألحق بداره ، فهو في دار الإسلام أجري مجرى الساكن المنتفع ، لا مجرى الساكن الحقيقي ؛ وحق السكنى لا يقوى على انتزاع الشقص من يد مالكه ، وقد قال تعالى : « وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ » وقال النبي ﷺ لليهود : « اعلموا أن الأرض لله ورسوله » ، فعباده الصالحون هم وارثوها ، وهم الملاك لها على الحقيقة ، والكفار فيها تبع ينتفعون بها لضرورة إبقائهم بالجزية ، فلا يساوون المالكين حقيقة ، ولهذا منعهم كثير من الأئمة من شراء الأرض العشرية ، لما في ذلك من إسقاط حق المسلم من العشر الذي يجب فكيف يسلطون على انتزاع نفس أرض المسلم وعقاره منه قهراً ؟ وأيضاً ، فلو كانوا مالكيين حقيقة لما أوصى النبي ﷺ بإخراجهم من

(١) في الأصل : والتبسط

جزيرة العرب وقال: «لئن عشت لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب» هذا مع بقائهم على عهدهم ، وعدم تقضيمهم له ؛ فلو كانوا مالكين لدورهم حقيقة لما أخرجهم منها ولم ينقضوا عهداً . ولهذا احتج الإمام أحمد بذلك على أنه لا شفعة لهم على مسلم . وهذا من أطف ما يكون من الفهم ، وأدق ما يكون من الفقه . وأيضاً ، فالشفعة تقف على ملك ومالك ، فإذا اختصت الشفعة بملك دون مالك ، وهو المقار دون غيره ، فأولى أن تختص بمالك دون مالك ، وهو المسلم دون غيره ، وهذا (على أصل من يقول : الشفعة تثبت على خلاف القياس) ظاهر جداً ، فإنها تسليط على انتزاع ملك الغير منه قهراً ، لمصلحة الشفيع ، فيجب أن يقتصر بها على مقام عليه الدليل ، وثبت به الإجماع دون غيره . وأما نحن فليست الشفعة عندنا على خلاف القياس ، ولكن حكمة الشارع وقياس أصوله أوجبها ، دفعاً لضرر الشركة بحسب الإمكان ؛ وإذا كان البائع قد رغب عن الشقص ورضي بالثمن ، فرغبته عنه لتريده لي دفع عنه ضرر الشريك الدخيل أولى ، وهو يأخذ منه الثمن الذي يأخذه من الشريك ، ولا يفوت عليه شيء .

فهذا محض قياس الأصول ، ولكن هذا حق للمسلم على المسلم ، فلا حق للذي فيه كسائر الحقوق التي لأهل الاسلام بعضهم على بعض ، وإذا كان كثير من الفقهاء يمنعون الذي من التملك بالإحياء ^(١) ، فكعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد في رواية ، وكثير من المالكية ، مع أن الإحياء لا يتضمن

(١) قارن مثلاً بكتاب الأم (للشافعي) ١٣٢/٢

انتزاع ملك مسلم منه ، فلأن يمنع من انتزاع أرض المسلم وعقاره منه قهراً أولى وأحرى . وأيضاً ، فإذا منع من مشاركة المسلم في تجديد الملك فيما هو مشترك - وفيه عمارة لدار الاسلام - فأحرى أن يمنع من انتزاع عقار ثبت عليه ملك المسلم واختص به ، فإن إزالة الملك الخاص وانتزاعه من المسلم قهراً أشد ضرراً من المشاركة فيما هو مشترك بين العموم .

وليس مع الموجبين للشفعة نص من كتاب الله ولا سنة من رسول الله ولا إجماع من الأمة . وغاية ما معهم إطلاقات وعمومات ، كقوله : « قضى رسول الله ﷺ فيما لم يقسم » وقوله : « من كان له شريك في ربة أو حائط فلا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه » ، ونحو ذلك مما لا يعرض فيه للمستحق ، وإنما سقت لأحكام الأملاك ، لا للعموم الأملاك من أهل الملة وغيرها . وليس معهم قياس استوى فيه الأصل والفرع في المقتضي للحكم ، فإن قياس الكافر على المسلم من أفسد القياس ، وكذلك قياس بعضهم من يجب له الشفعة بمن يجب عليه من أفسد القياس أيضاً ، فإن الذي يستحق عليه القصاص ، ولا يستحقه هو على المسلم ^(١) ، ويستحق عليه حد القذف ولا يستحقه ، وكذلك المطلق في مرض الموت يستحق عليه الميراث ولا يستحقه ، وكذلك المسلم يستحق تعلية البنيان على الذي ولا يستحقه الذي عليه ، والمسلم يستحق نكاح الكافرة وشراء الرقيق الكافر ولا يستحق الذي

(١) هذه مسألة خلافية لا يجوز فيها التعميم . انظر على سبيل المثال « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ١٢٦/٢ » وسنعرض لبعض الفروع المتعلقة بها .

نكاح المسلمة (١) ولا شراء الرقيق المسلم (٢) ، والمسلم يستأجر الكافر للخدمة دون العكس .

وكذلك قياس بعضهم الأخذ بالشفعة على الرد بالعيب من هذا النمط ، فإن الرد بالعيب من باب استدراك الظلامة وأخذ الجزء الفائت الذي يترك على الثمن في مقابلته ، فإن ذلك من تسليطه على انتزاع ملك المسلم منه قهراً ، وأمتيلائه عليه ؟ وكذلك قياس بعضهم ذلك على ثبوت الخيار في البيع هو من هذا الضرب ، فإن الخيار إن كان خيار شرط فهو شرطه له على نفسه ، وإن كان خيار مجلس فمن لا يثبت به كيف يحتاج به ؟ وإن ألزم به من يثبت به فهو يفترق [عنه] بأن خيار المجلس هو موجب العقد شرعاً فلا يتخلف عن العقد ، كالحلول والتقابض والسلامة ، وكذلك قياس بعضهم الأخذ بالشفعة على التملك بالأحياء ، مع أنه تملك بغير عوض يرجع إلى المسلمين ، فيقال : من الذي سلم الحكم في هذه المسألة ؟ وقد تنازع فيها الفقهاء قديماً وحديثاً على أحوال أربعة ، أحدها أنه لا يملك بالأحياء في دار الإسلام : وهذا اختيار أبي عبد الله بن حامد ، وهو منصوص الشافعي وقول طائفة من المالكية وأهل الظاهر . الثاني أنه يملك به كالمسلم ، وهو المنصوص عن أحمد في رواية

(١) ولذلك رأى الفقهاء أن على الذمي التزام ثمانية أشياء متى أخل بها لم تكن له ذمة عند المسلمين ، « منها ألا يصيب امرأة مسلمة باسم نكاح » : (قارن الأحكام السلطانية لآل أبي يعلى ١٤٢ بالميزان لشعراني ١٦٢/٢) .

(٢) قارن بكتاب الأم ١٢٦/٤ وما بعدها .

حرب وإبراهيم بن هانيء ويعقوب بن بختان ^(١) ومحمد بن حرب ^(٢) ، وهو قول الحنفية وأكثر المالكية ، واختيار أكثر الأصحاب . واستثنى المالكية ما أحياء بجزيرة العرب ، فإنه لا يملكه ، فإن فعل أعطي قيمة ماعمر ونزع منه . والقول الثالث أنه إن أذن له الامام مُلِكَ به ، وإلا لم يملك ؛ وهذا مذهب ابن المبارك ^(٣) . الرابع أنه إن أحياء فيما بعد من العمران ملكه ، وإن أحياء فيما قرب من العمران لم يملكه ، وإن أذن فيه الامام ؛ فإن فعل أعطي قيمة ماعمر ونزع منه ؛ وهذا قول مطرف ^(٤) وابن الماجشون ^(٥) . والذين يملكونه بالأحياء اختلفوا فيما أحياء ، هل يلزمه عنه خراج أو عشر ، أو لا يلزمه شيء من ذلك ؟ فقال صاحب « المحرر » : « والذي كالمسلم في الملك بالأحياء ، نص عليه ، لكن إن أحياء موات عنوة لزمه عنه الخراج ، وإن أحياء غيره فلا شيء عليه »

-
- (١) هو يعقوب بن إسحاق بن بختان . أبو يوسف . سمع الإمام أحمد وروى عنه مسائل صالحة ، وكان جاره وصديقه ، وأحد العلماء الثقات . (طبقات الحنابلة ٢٧٦) .
- (٢) هو الامام الثقة الفقيه ، محمد بن حرب ، أبو عبد الله الخولاني الحمصي الأبرش ، كاتب الزبيدي ، حدث عن الزبيدي والأوزاعي ، وروى عنه خلق كثير منهم أبو مسهر وإسحاق بن راهويه . وذكر ابن سعد أنه ولي قضاء دمشق . وثله ابن مَعِين ، وحديثه في الكتب الستة . توفي سنة ١٩٤ (تذكرة الحفاظ ١/٣١٠ وخلاصة الكمال ٢٨٣)
- (٣) هو الامام الكبير عبد الله بن المبارك ، أبو عبد الرحمن ، المتوفى سنة ١٨١ .
- (٤) عرف بهذا الاسم أعلام مشاهير ، منهم مطرف بن عبد الله بن مطرف (شيخ الحارثي كما في القاموس المحيط ١٦٣/٣) المدني الفقيه المتوفى سنة ٢٢٠ ، والتابعي الجليل مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري الحرشي المتوفى سنة ٩٥ (خلاصة الكمال ٣٢٤) والامام الحافظ الثقة مطرف بن طريف الحارثي ، أبو بكر الكوفي ، المتوفى سنة ١٤٣ (خلاصة الكمال ٣٢٤ أيضاً) . وظن أول هؤلاء الثلاثة هو المقصود بالذكر هنا .
- (٥) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله التيمي ، أبو مروان المدني . روى عن أبيه الامام الماجشون . توفي سنة ٢١٢ (خلاصة الكمال ٢٠٧) .

فيه . . . وتقل عنه حرب : عليه عشر نمره وزروعه .

والمقصود أنا إن قلنا: لا يملك الذي بالإحياء بطل الاستدلال به ، وإن قلنا: يملك به فالفرق بينه وبين تملكه بالشفعة من وجوه ثلاثة ، أحدها أنه بالإحياء لا ينتزع ملك مسلم منه ، بل يحبي مواتاً لاحق فيه لأحد ينتفع به ، فهو كتملك المباحات من الحطب والحشيش والمعادن وغيرها ، الثاني أنه ليس في إحيائه ضرر على المسلم ولا قهر وإذلال له ، بخلاف تسليطه على إخراجه من داره وأرضه ، واستيلائه هو عليها ، الثالث أنه بالإحياء عامر للأرض الموات ، وفي ذلك نفع له وللإسلام ، بخلاف قهره للمسلم وأخذ أرضه وداره منه ، وإخراجه منها ، فقياس الأخذ بالشفعة على الأحياء باطل . وعلى هذا فيجيب عن هذا القياس بالجواب المركب : أنه إن لم يكن بين الأحياء والأخذ بالشفعة فرق ، فالحكم فيهما واحد ، وهو عدم الملك بهما ، وإن كان بينهما فرق بطل الالتزام به ، والله أعلم .

فصل

في حكم أوقافهم ووقف المسلم عليهم

أما ما وقفوه هم فينظر فيه ، فإن وقفوه على معين أو جهة يجوز للمسلم الوقف عليها كالصدقة على المساكين^(١) والفقراء وإصلاح الطرق والمصالح العامة ، أو على أولادهم وأنسأهم وأعقابهم ، فهذا الوقف صحيح ، حكمه حكم وقف المسلمين على هذه الجهات . لكن إن شرط في استحقاق الأولاد والأقارب بقاءهم على

(١) في الأصل (والمساكين) .

الكفر : (فإن أسلموا لم يستحقوا شيئاً) لم يصح هذا الشرط ، ولم يجز للحاكم أن يحكم بموجبه ، باتفاق الأمة ، فإنه مناقض لدين الاسلام ، مضاد لما بعث الله به رسوله ﷺ ، وهو أبلغ في ذلك من أن يقف على أولاده ماداموا ساعين في الأرض بالفساد ، مرتكبين لمعاصي الله ، فمن تاب منهم أخرج من الوقف ولم يستحق منه شيئاً ، وهذا لا يميزه مسلم .

فإن قيل : فما تقولون : لو وقفوا على مساكين أهل الذمة ، هل يستحقونه دون مساكين المسلمين ، أو يستحقه مساكين المسلمين ، دونهم ، أو يشتركون فيه ؟ . قيل : لا ريب أن الصدقة جائزة على مساكين أهل الذمة ^(١) والوقف صدقة ، فهنا وصفان : وصف يعتبر وهو المسكنة ، ووصف ملغى ^(٢) في الصدقة والوقف ، وهو الكفر ، فيجوز الدفع إليهم من الوقف بوصف المسكنة ، لا بوصف الكفر ، فوصف الكفر ليس بمانع من الدفع إليهم ، ولا هو شرط في الدفع كما يظنه الغالط أقبح الغلط وأفحشه ، وحينئذ فيجوز الدفع إليه بمسكنته ، وإن أسلم فهو أولى بالاستحقاق ^(٣) فالفرق بين أن يكون الكفر جهة وموجباً ، وبين ألا يكون مانعاً ، فجعل

(١) انظر - على سبيل المثال - في كتاب الأموال (لأبي عبيد) ص ٦١١ (باب إعطاء أهل الذمة من الصدقة) . وفيه « عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق بصدقة على أهل بيت من اليهود ، فهي تجري عليهم » حديث رقم ١٩٩٢ وفيه أيضاً عن أبي ميسرة قال : « كانوا يجمعون إليه صدقة العطر ، فيعطونها ، أو يعطي منها الرهبان » حديث رقم ١١٩٦ . غير أن العلماء تشددوا في الزكاة خاصة لأنها فريضة دينية على المسلمين (قارن بأحكام أبي يعلى ١١٧) .

(٢) في الأصل (مكفى) .

(٣) في الأصل (بالا) . وبقية الكلمة - كما أبتناها - مفهومة من السياق .

الكفر جهتاً موجباً للاستحقاق مضاداً لدين الله تعالى وحكمه، وكو نه غير مانع موافق لقوله تعالى: « لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ ، وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ ، وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ، وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » .

فإن الله سبحانه لما نهى في أول السورة عن اتخاذ المسلمين الكفار أولياء وقطع المودة بينهم وبينهم ، توهم بعضهم أن برهم والاحسان إليهم من الموالاة والمودة ، فبين الله سبحانه أن ذلك ليس من الموالاة المنهي عنها ، وأنه لم ينه عن ذلك ، بل هو من الاحسان الذي يحبه ويرضاه ، وكتبه على كل شيء؛ وإنما المنهي عنه تولى الكفار والالقاء إليهم بالمودة ، ولأريب أن جعل الكفر بالله وتكذيب رسوله موجباً وشرطاً في الاستحقاق من أعظم موالاة الكفار المنهي عنها ، فلا يصح من المسلم ، ولا يجوز للحاكم تنفيذه من أوقف الكفار ؛ فأما إذا وقفوا ذلك فيما بينهم ، ولم يتحاكموا إلينا ولا استفتونا^(١) عن حكمه لم يتعرض لهم فيه ، وحكمه حكم عقودهم وأنكحهم الفاسدة .

وكذلك وقف المسلم عليهم فإنه يصح منه ما وافق حكم الله ورسوله ، فيجوز أن يقف على معين منهم أو على أقاربه وبني فلان ونحوه ، ولا يكون الكفر

(١) في الأصل : (استفتونا) .

موجباً وشرطاً في الاستحقاق ولا مانعاً منه ، فلو وقف على ولده أو أبيه أو قرابته استحقوا ذلك ، وإن بقوا على كفرهم ، فإن أسلموا فأولى بالاستحقاق ؛ وكذلك إن وقف على مساكينهم وقراءتهم وزمنائهم ونحو ذلك استحقوا وإن بقوا على كفرهم ، فإن أسلموا فأولى بالاستحقاق .

وأما الوقف على كنائسهم وبيعهم ومواضع كفرهم التي يقيمون فيها شعار الكفر فلا يصح من كافر ولا مسلم ^(١) ، فإن في ذلك أعظم الاعانة لهم على الكفر والمساعدة والتقوية عليه ، وذلك مناف لدين الله . وللإمام أن يستولي على كل وقف وقف على كنيسة أو بيت نار أو بيعة كما له أن أن يستولي على ما وقف على الحانات والخانات وبيوت الفسق ، بل أولى ، فإن بيوت الكفر أبغض إلى الله ورسوله من بيوت الفسق ، وشعار الكفر أعظم من شعار الفسق ، وأضر على الدين . وإن كنا نقر بيوت الكفر الجائر إقرارها ولا نقر بيوت الفسق فما ذاك لأنها أسهل منها وأهون ، بل لأن عقد الذمة اقتضى إقرارهم عليها ، كما نقر الكافر على كفره ولا نقر الفاسق على فسقه . فللإمام أن ينتزع تلك الأوقاف ويجعلها على القربات ، ونحن لم نقر أهل الذمة في بلاد الإسلام على أن يملكوا أرض المسلمين ودورهم ، ويستعينوا بها على شعار الكفر . وقد بينا أنهم في دار الإسلام تبع ، ولهذا قال الشافعي ومن واقفه : إن الجزية تؤخذ منهم عوضاً سكنائهم بين أظهر المسلمين ، وانتفاعهم بدار الإسلام ، وإلا فالأرض لله ورسوله وعباده

(١) قارن بكتاب الأم ١٣٢/٤ وما بعدها .

الصلحين « الذين كتب الله في الزبور من بعد الذكر أنه يورثها عباده الصالحين » ؛ وقد صرح بذلك المالكية في كتبهم ، فقال القاضي أبو الوليد^(١) « والظاهر عندي أنه لا يجوز الوقف على الكنيسة ، لأنه صرف صدقته إلى وجه معصية محضة ، كما لو صرفها في شراء خمر وأعطائها لأهل الفسق » ونص الإمام أحمد على ما هو أبلغ من ذلك . قال الخلال في « جامع » : (باب النصارى يوقفون على البيع ، فيموت النصرائي ، ويخلف أولاداً فيسلمون) : أخبرني محمد بن أبي هارون الوراق أن إسحاق بن إبراهيم بن هانيء^(٢) حدثه ، وأخبرنا محمد بن علي ، ثنا يعقوب بن يحنان قال : مثل أبو عبد الله عن أقوام نصارى أوقفوا على البيعة ضياعاً كثيرة ، فمات النصارى ولهم أبناء نصارى ، ثم أسلم بعد ذلك الأبناء ، والضياع بيد النصارى ، ألهم أن يأخذوها من أيدي النصارى ؟ قال أبو عبد الله : نعم يأخذونها ، وللمسلمين أن يعينوهم حتى يستخرجوها من أيديهم . وهذا مذهب الشافعي أيضاً^(٣) . قال الشيخ^(٤) في « المغني » : « ولا نعلم فيه خلافاً ، وذلك لأن ما لا يصح من المسلم الوقف عليه لا يصح »

(١) هو قاضي غرناطة ، أبو الوليد ، هشام بن أحمد بن هشام الهلالي ، كان فقيهاً على مذهب مالك ، ثقة عدلاً مناظراً في الحديث وأصول الدين . أخذ عن أبي الوليد الباجي وأبي العباس العذري الدلائي . توفي سنة ٥٣٠ هـ (الديباج المذهب لابن فرحون ٣٤٨) .

(٢) إسحاق بن إبراهيم بن هانيء سبقت ترجمة أبيه إبراهيم بن هانيء ص ٢٧٠ .

(٣) أما مالك فذهب إلى حرمان الذمي من أملاك أبيه وضياعه إذا أسلم الابن . وقارن بالمدونة الكبرى لسحنون ٢٥٩/٤ .

(٤) أي ابن قدامة .

من الذي ، كالوقف على غير معين . قال : « فإن قيل : فقد قلتم : إن أهل الكتاب إذا عقدوا عقوداً فاسدة وتقابضوا ثم أسلموا أو ترافعوا إلينا لم تنقض ما فعلوه ، فقد أجزتم الرجوع فيما وقفوه على كنائسهم ؟ قلنا : الوقف ليس بعقد معاوضة ، وإنما هو إزالة للملك في الموقوف على وجه القرية ، فإذا لم يقع صحيحاً لم يزل الملك ، فبقي بحاله كالعتق » . قال : « وقد روي عن أحمد في نصراني أشهد في وصيته أن غلامه فلاناً يخدم البيعة خمس سنين ، ثم هو حر ، ثم مات مولاه وخدم سنة ثم أسلم ، ما عليه ؟ قال : هو حر ، ويرجع على الغلام بأجرة خدمته مبلغ أربع سنين . وروي عنه أنه حر ساعة مات مولاه ، لأن هذه معصية » . قال : « وهذه الرواية أصح وأوفق لأصوله ، ويحتمل أن قوله : « يرجع عليه بخدمة أربع سنين » لم يكن لصحة الوصية ، بل لأنه إنما أعتقه بعوض اعتقد صحته ^(١) ، فإذا تعذر الغرض بإسلامه كان عليه ما يقوم مقامه ، كما لو تزوج الذي ذميمة على ذلك ، ثم أسلم فإنه يجب عليه المهر . كذا هنا يجب عليه العوض ^(٢) والأول أولى » . انتهى كلامه . فقد صرح في مسألة الوقف أنه ينزع ويدفع إلى أيدي أولاده الذين أسلموا ، وهذا تصريح منه ببطلان الوقف ، وأنه لما مات انتقل ميراثاً عنه إلى أولاده ، ثم أسلموا بعد أن ورثوه . وأما مسألة الوصية فلا تناقض ذلك ، لأن العتق فيها بعوض فإذا لم يصح رجع الوارث في مقابله ، وهو القيمة كما ذكره الشيخ .

(١) في الأصل (اعتقد ان صحته) .

(٢) في الأصل (العوض) .

فصل

وقد قال أحمد في رواية حرب ، وقد سأله : الرجل يوصي لقرايته وله قرابة^(١) مشركون ، هل يعطون شيئاً ؟ قال : لا ، إلا أن يسميهم . وقال أبو طالب^(٢) : سألت أبا عبد الله عن الرجل يوصي لقرايته وفيهم يهودي أو نصراني ومسلمون ؟ قال : مماهم ؟ قلت : لا ، قال : فلا يعطى اليهودي والنصراني ، يعطى المسلمون . قلت : فإن سمى اليهودي والنصراني ؟ قال : إذا سماهم نعم .

وقد استشكل هذا من لم يدرك دقة فقه أبي عبد الله ، فقال بعض الأصحاب : كأنه رأى أن وصيته لأقاربه ، وصلته لهم قرينة تدل على أنه أراد أهل الاسلام منهم ، والكفار وإن دخلوا في القرابة فيجوز تخصيصهم بقرينة تخرجهم ، فإذا سماهم فقد نص عليهم ، فيستحقون ؛ وقد تضمن جواب أحمد أموراً ثلاثة ، أحدها صحة الوصية للذي المعين ، وكذلك يصح الوقف عليه . وفعلت صفية بنت حيي أم المؤمنين هذا وهذا . قال سعيد بن منصور : حدثنا سفيان عن أيوب عن عكرمة أن صفية بنت حيي باعت حجرتها من معاوية بمئة ألف ، وكان لها أخ يهودي فعرضت عليه أن يسلم فأبى ، فأوصت له بثلاث المئة ، وقال الشيخ في « المغني » : « وروي أن صفية بنت حيي وقفت على أخ لها يهودي » .

الأمر الثاني أن الوصية لا تصح للكفار ، وإن صحت للمعين الكافر ، فالفرق بين أن يكون الكفر جهة أو تكون الجهة غيره ، والكفر ليس بمانع ،

(في الأصل : (أبو طالب) .

كما أوصت صفية لأخيها ، وهو يهودي ، فلو جعل الكفر جهة لم تصح الوصية اتفاقاً ، كما لو قال : أوصيت بثلاثي لمن يكفر بالله ورسوله ويعبد الصليب ، ويكذب عدداً عليه السلام ، بخلاف ما لو قال : أوصيت به لفلان وهو كذلك ، فإن الوصية لا تصح على جهة معصية وفعل محرم ، مسلماً كان الموصي أو ذمياً ، فلو وصى ببناء كنيسة أو بيت نار أو عمارتها^(١) أو الاتفاق عليها كان باطلاً^(٢) .

قال في « المغني » : « وبهذا قال الشافعي وأبو نوري . وقال أصحاب الرأي : يصح » وأجاز أبو حنيفة الوصية بأرض تبني كنيسة ، وخالفه أصحابه ، وأجاز أصحاب الرأي أن يوصي بشرب خمر أو خنازير ويتصدق به على أهل الذمة . قال : « وهذه وصايا باطلة ، وأفعال محرمة ، لأنها معصية » فلم تصح الوصية بها ، كما لو وصى بعبده أو أمته للفجور . قال : « وذكر القاضي أنه لو وصى بمحصر للبيع أو قناديل وما شاكل ذلك ، ولم يقصد إعطائها بذلك ، صحت الوصية ، لأن الوصية لأهل الذمة ، فإن النفع يعود إليهم ، والوصية لهم صحيحة » . قال : « والصحيح أن هذا مما لا تصح الوصية به ، لأن ذلك إنما هو إعانة لهم على معصيتهم ، وتعظيم لكنائسهم » . قال : « هذا ذكره القاضي في «المجرد»^(٣) »

(١) في الاصل : (عمارتها) .

(٢) ولكن يبدو أن عمر بن عبد العزيز - على تشده - أجاز للذمي أن يوصي بالوقف على الكنائس من ماله لأهل ملته (فaron بالطبقات الكبرى لابن سعد ٢٦٢/٥) .

(٣) «المجرد» كتاب في الفقه على مذهب الإمام أحمد ، وهو - كما ذكر ابن القيم - من أوائل كتب القاضي . أما القاضي فقد تردد ذكره كثيراً ، ولا عجب فهو شيخ الحنابلة في عصره ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء ، أبو يعلى صاحب «الأحكام السلطانية» المشهور المتوفى سنة ٤٥٨ هـ (شذرات الذهب ٣/٣٠٦ وقارنغ بغداد ٢٥٦/٢ والوافي بالوفيات ٧/٣)

وهو من أوائل كتبه ، وقد رجع عن كثير منه ؛ وهذا مخالف لنص أحمد وقواعده وأصوله ، فإنه قد صرح ببطالان الوقف على البيعة وعود الوقف ملكاً للورثة . وقد منع أحمد المسلم من كراء منزله من الكافر ، فكيف يجوز الوصية بما يزّين به الكنيسة وعملها ؟ وكذلك من ذكر جواز مثل هذه الوصية من أصحاب الشافعي فقد خالف نصوصه وأصوله ، فإنه قال في (كتاب الجزية) من « الأم » ^(١) : « لو أوصى - يعني الذي - بثلاث ماله أو بشيء منه يبنى به كنيسة لصلاة النصارى ، أو يستأجر به خدام الكنيسة ، أو يعمر به ، أو مافي هذا المعنى ، كانت الوصية باطلة ؛ ولو أوصى أن يبنى بها كنيسة يتزلمها مارة ^(٢) الطريق ، أو وقفها على قوم يسكنونها جازت الوصية ؛ وليس في بنيان الكنيسة معصية إلا أن تتخذ لمصلحة النصارى الذين اجتمعهم فيها على الشرك . قال : وأكره للمسلم أن يعمل بناء أو نجارة أو غير ذلك في كنائسهم التي لصلاهم ، هذا لفظه . قال في « المغني » : « والوقف على قناديل البيعة وفرشها ومن يخدمها ويعمرها كالوقف عليها ، لأنه يراد لتعظيمها ، وسواء كان الواقف مسلماً أو ذمياً . قال أحمد في نصارى وقفوا على البيعة ضياعاً كثيرة ، وماتوا ولهم أبناء نصارى فأسلموا ، والضياع بيد النصارى ، قلمم أخذها ، وللمسلمين عونهم يستخرجونها من أيديهم . قال : وهذا مذهب الشافعي ، ولا نعلم فيه خلافاً . »

الأمر الثالث الذي تضمنه جوابه جواز التخصيص بقصد المتكلم وبالقرائن وهذا هو الواجب في كلام الواقفين والموصين والمُقرّين ، كما هو أصله في أيمان

(١) كتاب الأم ١ : ١٢٢ وما بعدها .

(٢) في الأصل (مات) .

الحالفين (١). والواجبُ طرد هذا الأصل في كلامٍ للمكلف يترتب عليه أمر شرعي ، فإن الكلام إنما يترتب عليه موجبه لدلالته على قصد صاحبه ، فإذا ظهر قصده لم يجز أن يعدل عنه إلى عموم كلامه وإطلاقه ، فان ذلك غلط وتغليب ، وجميع الأمم على اختلاف لغاتها تراعي مقاصد المتكلمين وإراداتهم وقرائن كلامهم ؛ ولو سئل أحدهم عن جاريته وقيل له : إنها فاجرة ، فقال : كلا ، بل هي عفيفة حرة لم يشكروا أنه لم يرد عتقها ، ولا خطر بباله ، فالزامه بعنقها بمجرد ذلك خطأ ، واللفظ إنما يكون صريحاً إذا تجرد عن القرائن الصارفة له عن موضوعه عند الإطلاق ، ولهذا لو وصل قوله (أنت طالق) بقوله (من وثاق) لم يكن صريحاً ، وكذا لو دعي إلى غداء فقال : والله لا أتغدى ، لم يشك هو ولا عاقل أنه لم يُرد ترك الغداء أبداً إلى آخر العمر ، فالزامه بما لم يرده قطعاً ، بناء على إطلاق لفظ لم يرد إطلاقه وتعميم ما لم يرد عمومه ، إزام بما لم يلزمه ، ولا ألزمه الله ورسوله به . وبالله التوفيق .

فصل

في أحكام نكاحهم ومناكحاتهم

قال الله تعالى : « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ . مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ . سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ » . إلى آخر السورة ، فسمها « امرأته »

(١) في الاصل : (الحالفين) .

بعقد النكاح الواقع في الشرك . وقال تعالى : « وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ » . فسماها « امرأته » والصحابة رضي الله عنهم غالبهم إنما ولدوا من نكاح كان قبل الاسلام في حال الشرك ، وهم ينسبون إلى آبائهم اتساباً لا ريب فيه عند أحد من أهل الاسلام ؛ وقد أسلم الجهم الغفير في عهد النبي ﷺ ، فلم يأمر أحداً منهم أن يجدد عقده على امرأته . فلو كانت أنكحة الكفار باطلة لا مرهم بتجديد أنكحتهم ؛ وقد كان رسول الله ﷺ يدعو أصحابه لأبائهم ؛ وهذا معلوم بالاضطرار من دين الاسلام ، وقد رجم رسول الله ﷺ يهوديين زنيا ^(١) ، فلو كانت أنكحتهم فاسدة لم يرجعها ^(٢) ، لأن النكاح الفاسد لا يحصن الزوج ، وسيأتي الكلام في هذه المسألة . وايضاً ، فإن النبي ﷺ أمر من أسلم وتحتة عشر نوسة أن يختار منهن أربعاً ، ويفارق البواقي ، وأمر من أسلم وتحتة أختان أن يمسك إحداها ويفارق الأخرى ، ولو كانت أنكحتهم فاسدة لم يأمر بالامساك في النكاح الفاسد ، ولا رتب عليه شيئاً من أحكام النكاح ، ولم ينص أحد من أئمة الاسلام على بطلان أنكحة الكفار ، ولا يمكن أحداً أن يقول ذلك ، وإنما اختلف الناس في مسألتين إحداها في الكافر يطلق امرأته ثلاثاً ، هل يصح طلاقه أم لا ؟ الثانية في المسلم يطلق الذمية ثلاثاً ، فتنكح ذمياً ثم يفارقها الثاني ، فهل تحل للأول ؟

فأما المسألة الأولى ، وهي وقوع الطلاق ، فلا يخلو إما أن يعتقد الكافر نفوذ الطلاق أو لا يعتقد ، فإن اعتقده نفذ طلاقه ، ولم يكن الاسلام شرطاً

(١) قارن بكتاب الاتم للشافعي ١٨٦/١ وأعلام الموقعين ٣٠٥/١ والمغني ٢١٥/٨ .

(٢) في الاصل لم يرجعها .

في نفوذه : هذا مذهب أحمد والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ، وقال مالك :
الاسلام شرط في وقوع الطلاق ، واحتج الجمهور بأن أنكحتهم صحيحة كما تقدم ،
فإذا صح النكاح نفذ فيه الطلاق ، فانه حكم من أحكام النكاح ، فترتب عليه
كسائر أحكامه من التوارث والحل وثبوت النسب وتحريم المصاهرة وسائر
أحكامه ^(١) ، وقد قال تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ »
فسماه « نكاحاً » ، وأثبت به تحريم المصاهرة ؛ وكان الظاهر بعده أهل الجاهلية
طلاقاً ، وقام الاسلام حتى أبطل الله ما كان عليه أهل الجاهلية ، وشرع
فيه الكفارة . وكيف يحكم بطلان نكاح ولد فيه سيد ولد آدم ﷺ وزاده
فضلاً وشرفاً لديه ؟ وقد صرح ﷺ بأنه ولد من نكاح ، لا من سفاح .
قال الامام أحمد في رواية مهنأ في يهودي أو نصراني طلق امرأته طلقتين ،
ثم أسلم وطلق أخرى : « لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره » ، وإذا ظاهر من
امراته ثم أسلم أخبرناه أن عليه ظهاراً ، وإذا تزوج بلاشهود ثم أسلم ، هما على
نكاحهما . وقال في رواية ابن منصور ، في نصراني آلى من امرأته ثم أسلم :
يوقف ^(٢) مثل المسلم سواء [فاما أن يفيء وإما أن يطلق] . وقال في روايه
حنبل في مسلم تحته نصرانية طلقها ثلاثاً ، فتزوجت بنصراني ^(٣) .

(١) كذا بالأصل ولا يبدو لنا مقعاً ، فإن الضمير في (أحكامه) يعود على (تحريم
المصاهرة) وهو أقرب مذکور

(٢) قارن بسن الترمذي - بنرح ابن العربي د / ١٨٠ . وفيه : « والإيلاء هو أن
يخلف الرجل ألا يطلأ امرأته أربعة أشهر فأكثر واختاف أهل العلم فيه إذا مضت أربعة أشهر ،
فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : إذا مضت أربعة أشهر
يوقف ، فإما أن يفيء وإما أن يطلق ، وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق »

(٣) المراد أن ذلك النصراني طلقها بعد ذلك ، فهي بعد نخل لزوجها الأول المسلم بعد
انقضاء عدتها ، كما أوضح ذلك الشافعي في كتاب الأم د / ١٨٦ .

تحلّ للاول لأنه زوج .

قال المبطلون لأنكحتهم : هذا قول عبد الرحمن بن عوف ، ولا يخالف له من الصحابة ، وقد أقره عمر على هذا القول ، فقال أبو محمد بن حزم : روينامن طريق قتادة أن رجلا طلق امرأته تطليقتين في الجاهلية ، وطلقة في الاسلام ، فسأل عمر فقال : لا آمرك ولا أنهاك ؛ فقال له عبد الرحمن بن عوف : لكني آمرك ، ليس طلاقك في الشرك بشيء . قال : وبهذا كان يفتي قتادة . وضحّ عن الحسن وربيعة ، وهو قول مالك وأبي سليمان وأصحابهما . قالوا : وقد قال النبي ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم في « صحيحه » : « أوصيكم بالنساء خيراً ، فانكم أخذتموهن بأمانة الله ، واستحلّتم فروجهن بكلمة الله » . قالوا : ووجه الدليل أن « كلمة الله » هي قوله : « فانيكحوا ما طاب لكم من النساء » فأخبر أن الحل كان بهذه الكلمة ، فكلمة الله هي إباحته للنكاح ؛ أو أراد « بكلمة الله » الاسلام وما يقتضيه من شرائط النكاح ، فدلّ على أن الفروج لا تستباح بغير كلمة الاسلام . قالوا : وأيضاً فكل آية أباحت النكاح في كتاب الله سبحانه فالخطاب بها للمؤمنين ، فدلّ على أن المراد بـ « كلمة الله » الاسلام . قالوا : والمسألة إجماع من الصحابة ، وذكروا أثر عبد الرحمن المتقدم . قالوا : وكيف يحكم بصحة نكاح عري عن وليّ ورضى وشاهدين ؟ قالوا : وقد قال النبي ﷺ : « أيما امرأة نكحت نفسها بغير [إذن] وليها فنكاحها باطل » ^(١) وأنتم تصدّحون أنكحتهم ولو وقعت بغير ولي ، فالحديث نصّ

(١) قارن بسنن الترمذي (بشرح ابن العربي) ١٣/٥ باب ما جاء لانكاح إلا بولي .

في بطلان مذهبكم . قالوا : وقد قال النبي ﷺ : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » . قالوا : وهم يستبيحون النكاح بالحر والخنزير ، وفي العدة بغير ولي ولا شهود وغير ذلك مما لا يستباح به في الاسلام ، فوجب الحكم ببطلانه . قالوا : ولو مات الحربي عن زوجته أو قُتِلَ ثم سببت فانها تستبرأ بحيضة ولا تعتد ؛ ولو كان نكاحها صحيحاً لوجب أن تعتد ، وقد قال تعالى عنهم (١) « ولا يجرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق » ، وهذا يقتضي أنهم لا يدينون دين الحق في نكاح ولا غيره ، ومن لم يدين دين الحق في نكاحه فهو مردود .

قال المستححون : لا حجة لكم في شيء مما ذكرتم . أما أثر عبد الرحمن ابن عوف فان الامام أحمد قال في رواية متهمة : حديث يروي : أن عبد الرحمن ابن عوف قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما : « ليس طلاق أهل الشرك بشيء » ليس له إسناد . فهذا جواب أحمد . وأجاب القاضي بأن هذا محمول على جواز أنكحتهم لذوات المحارم ، فان الطلاق لا يقع فيها (٢) . وهذا من أفسد الأجوبة ، وكيف يقول له عمر في نكاح أمه وابنته : لا أمرك ولا أنهاك ؟ وكيف يقول له عبد الرحمن : لكني أمرك ، ليس طلاقك بشيء ، ولم يكن في العرب من يستحل نكاح ذوات المحارم كالجوس ؟

وعندي جواب آخر ، وهو أن الطلاق كان في الجاهلية بغير عدد كما قالت عائشة : كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها ، وهي امرأته إذا ارتجمها

(١) في الاصل : (إنهم ، لا يجرمون...) الخ

(٢) في الاصل : (فيه...)

وهي في العدة ، وإن طلقها مئة مرة أو أكثر ، حتى قال رجل لامرأته : والله لا أطلقك فتبيني مني ، ولا أوويك^(١) أبداً ، قالت : وكيف ذلك ؟ قال : أطلقك ، فكلمت عدتك أن تنقضي راجعتك : فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة رضي الله عنها فأخبرتها ، فسكت عائشة حتى جاء النبي ﷺ فأخبرته فسكت ، حتى نزل القرآن : «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ، فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » ، قالت : فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً ، من كان طلق ومن لم يكن طلقاً ، رواه الترمذي متصلاً ، ثم رواه عن عروة [و] لم يذكر فيه عائشة ، وقال : هذا أصح .

وأما قوله ﷺ : « واستحلتم فروجهن بكلمة الله » فما أصح من حديث وما أضعف الاستدلال به على بطلان أنكحة الكفار ، وقد أجاب عنه أصحاب الشافعي وأحمد بأن « كلمة الله » هي لفظ الانكاح والتزويج اللذين لا ينعقد النكاح إلا بهما . وهذا جواب في غاية الوهن ، فإن « كلمة الله » هي التي تكلم بها ، ولهذا أضيفت إليه . وأما الإيجاب والقبول فكلمة المخلوق ، فلا تضاف إلى الله ، وإلا كان كل كلام تكلم به العبد يضاف إلى الرب ، وهذا باطل قطعاً ، فإن كلمة الله كسمع الله وبصره وقدرته وحياته وعلمه وإرادته ومشيته ، كل ذلك للصفات القائمة به ، لا للمخلوق المنفصل عنه .

والجواب الصحيح أن هذا خطاب للمسلمين ، ولا ريب أنهم إنما استحلوا فروج نساءهم بكلمة الله وإباحته . أما المبتدأ نكاحها في الإسلام فظاهر ، وأما المستدام نكاحها فإنما استدیم بكلمة الله أيضاً ، فلا يمس الحديث محل النزاع بوجه .

الأصل : (أول) .

وأما قولكم : كل آية أباحت النكاح في القرآن فانطلب بها للمسلمين ،
فهذا الاستدلال من أعجب الأشياء ، فإن الأمة بعد نزول القرآن مأخوذة
بأحكامه وأوامره ونواهيه ؛ وأما قبل ذلك فما أقره القرآن فهو على ما أقره ،
وما غيره وأبطله فهو كما غيره وأبطله ، فأين أبطل القرآن نكاح الكفار ، ولم
يقرهم عليه في موضع واحد ؟ على أن البيع والرهن والمداينة والقرض وغيرها
من العقود إنما خوطب بها المؤمنون ، فهل يقول أحد : إنها باطلة من الكفار ؟
وهل النكاح إلا عقد من عقودهم كبيعاتهم وإيجاراتهم ورهونهم ومساير عقودهم ؟
وليس النكاح من قبيل العبادات المحضة التي يشترط في صحتها الإسلام ، كالصلاة
والصوم والحج ، بل هو من عقود المعاوضات التي تصح من المسلم والكافر .
وأما قولهم : المسألة إجماع من الصحابة فهو ذلك الأثر الذي لا يصح عن عبد
الرحمن ؛ ولو صح لم يكن فيه حجة ؛ فأين قول رجل واحد من الصحابة ، فضلاً
عن جميعهم ؟ وأما قولكم : كيف يحكم بصحة نكاح عري عن الولي والشهود
وشروط النكاح ، فمن أضعف الاستدلال ، فإن هذه إنما صارت شروطاً بالإسلام ،
ولم تكن شروطاً قبله حتى نحكم بطلان كل نكاح وقع قبلها ؛ وإنما اشترطت
في الإسلام في حق من التزم الإسلام ؛ وأما من لم يلتزمه فإن حكم النكاح
بدونها كحكم ما يعتقدون صحته من العقود الفاسدة التي لا مساغ لها في الإسلام ،
فإنها تصح منهم . ولو أسلموا وقد تعاملوا بها وتقايسوا لم تنقض وأمضيت . فإن
قيل : الإسلام صححها لهم ، وهكذا صحح النكاح ، قلنا : لكن الإسلام لم يبطل
ترتب آثارها عليها قبله ، فيجب ألا يبطل ترتب آثار النكاح عليه من
الطلاق والظهار والإيلاء .

وأما استدلالكم بقوله ﷺ : « أيما امرأة نكحت نفسها بدون إذن وليها فنكاحها باطل » فهذا عجب منكم ، فإنها لو زوجها الولي كان النكاح فاسداً عندكم ، فإن قلتم : الولي الكافر كالأولي ، قيل : نعم ، هذا في نكاح المسلمة ؛ فأما الكافرة فقد قال تعالى : « والذين كفروا بعضهم أولياء بعض » .
وأما قوله ﷺ : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » ففي غاية الصحة ، والاستدلال به ضعيف من وجوه .

أحدها أن هذا في حق المسلمين ؛ وأما الكفار فإنا لا نرد عليهم كل ما خرج عن أمره ﷺ ، فإنا نقرهم على عقودهم التي يعتقدون صحتها وإن لم تكن على أمر النبي ﷺ .

الثاني أن إقرار الله تعالى ورسوله ﷺ لهم على أحكام هذه الأنكحة هو من أمر الشارع ، ولا جرم ما كان منها على غير أمره فهو رد ، كنكاح المحارم وما لا يعتقدون صحته ؛ فأما ما اعتقدوا صحته فأقرارهم عليه من أمره .

الثالث أن هذا لا يمكن أن يستدل به على بطلان أنكحتهم ، كما لم يستدل به على بطلان عقود معاوضاتهم التي يعتقدون صحتها وإن وقعت على غير أمره .
وأما استبراء الحرية بحيضة إذا سبت ، وحكنا بزوال النكاح ، فليس ذلك ليكون أنكحتهم كانت باطلة ، ولكن لتجديد الملك على زوجته ، وكونها صارت أمة للثاني ، واستولى على محل حق الكافر وأزاله ، وانتقلت من كونها زوجة إلى كونها أمة رقيقة تباع وتشتري . وأما قوله تعالى عنهم ^(١) « وَلَا يُجْرِمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ »

(١) في الأصل . (إيهي ، لا يعزبون ... إلخ)

فلم يزيدوا بذلك على كونهم كفاراً . ومن نازع في كفرهم حتى يحتاج عليه بذلك؟ وهل يقع النزاع إلا في نكاح من هو كذلك؟ ولا ريب أن هذا القدر كما لم يؤثر في (١) بطلان عقود معاوضاته من البيع والشراء والاجارة والقرض والسلم والجمالة وغيرها لم يؤثر في بطلان نكاحه .

فصل

وأما إن كان الكافر لا يعتقد وقوع الطلاق ولا نفوذه فطلق فهل يصبح طلاقه؟

فـ[فيه] روايتان منصوبتان عن أحمد، أصحهما أنه لا يصبح طلاقه ، وهذا هو مقتضى أصوله ، فإنا نقرهم على ما يعتقدون صحته من العقود ؛ فإذا لم يعتقد نفوذ الطلاق فهو يعتقد بقاء نكاحه فيقر عليه وإن أسلم . وأيضاً ، فإن وجود هذا الطلاق وعدمه في حقه واحد ، فإنه لم يلتزم حكم الطلاق ولا اعتقد نفوذه ، فلم يلزمه حكمه ؛ وهذا التفصيل في طلاقه هو فصل الخطاب .

فصل

وأما المسألة الثانية - وهي إذا تزوجها الذي - فإنه يحلها للأول عند الجمهور، لأنه زوج ، وهي امرأة له ، فيدخل في قوله تعالى : « فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » ، فأطلق النكاح والزوج ، ولم يقيد به بحر ولا عبد ، ولا مسلم ولا كافر ، وهذه قد نكحت زوجاً غيره ، فتحل للأول . ودليل كونه

(١) في الأصل : (من) .

زوجاً الحقيقة والحكم ؛ أما الحقيقة فلأن الزوج ^(١) والتزويج حاصل فيه حساً ، وكفره لا يمنع ثبوت حقيقة الزوجية ؛ وأما الحكم فثبوت النسب ووجوب المهر والعدة والتمكين من الوطء ، وتخييره بين الأختين إذا أسلم ، وفي الأربع وغير ذلك من أحكام النكاح . وثبوت الأحكام يدل على ثبوت الحقيقة .

فصل

إذا ثبتت صحة نكاحهم فهنا مسائل :

المسألة الأولى : إذا أسلم الزوجان ^(٢) أو أحدهما، فإن كانت المرأة كناية ^(٣)

لم يؤثر إسلامه في فسخ النكاح ، وكان بقاؤه كابتدائه، وإن كانت غير كناية وأسلم الزوجان معاً ، فهما على النكاح سواء قبل الدخول وبعده ، وليس بين أهل العلم في هذا اختلاف . قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن الزوجين إذا أسلما معاً في حالة واحدة أن لهما المقام على نكاحهما ما لم يكن بينهما نسب ولا رضاع . وقد أسلم خلق في زمن النبي ﷺ [و] نساؤهم ، وأقروا على أنكحتهم ، ولم يسألهم رسول الله ﷺ عن شروط النكاح ولا عن كفيته، وهذا أمر علم بالتواتر والضرورة ، فكان يقيناً . ثم قال كثير من الفقهاء : الاعتبار أن يتلفظا بالإسلام تلفظاً واحداً ، يكون ابتداء أحدهما مع ابتداء صاحبه وانتهاءه مع انتهائه . والصواب أن هذا غير معتبر ، ولم يدل على ذلك كتاب

(١) كذا في الأصل . ولله أراد : (فلأن الزوج كفر ... الم) .

(٢) في الأصل : الزوجات

(٣) في الأصل : كايه .

ولاسنة ، ولاشترط رسول الله ﷺ ذلك قط ، ولا اعتبره في واقعة واحدة مع كثرة من أسلم في حياته ﷺ ، ولم يقل يوماً واحداً لرجل أسلم هو وامراته « تلفظا بالاسلام تلفظاً واحداً ، لا يسبق أحدكما الآخر » ، وهل هذا إلا من التكلف الذي ألغته الشريعة ولم تعتبره ؟ وليس لهذا نظير في الشريعة ، بل إذا أسلما في المجلس الواحد فقد اجتمعا على الاسلام ، ولا يؤثر سبق أحدهما الآخر بالتلفظ به . وهذا اختيار شيخنا . وإن أسلم أحدهما ، ثم أسلم الآخر بعده فاختلف السلف والخلف في ذلك اختلافاً كثيراً ، فقالت طائفة : متى أسلمت المرأة انفسخ نكاحها منه ، سواء كانت كناية أو غير كناية ، [و] سواء أسلم بعدها بطريقة عين أو أكثر ، ولاسبيل له عليها إلا بأن يسلمامعاً في آن واحد ؛ فإن أسلم هو قبلها انفسخ نكاحها ساعة إسلامه ، ولو أسلمت بعده بطريقة عين : هذا قول جماعة من التابعين وجماعة من أهل الظاهر ، وحكاه أبو محمد بن حزم عن عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس وحامد بن زيد والحكم بن عيينة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وعدي بن عدي وقتادة والشعبي .

قلت : وحكاية ذلك عن عمر بن الخطاب غلط عليه ؛ أو يكون رواية عنه ؛ فسنذكر من آثار عمر بن الخطاب رضي الله عنه خلاف ذلك مما ذكره أبو محمد وغيره : فهذا قول . وقال أبو حنيفة : أيهما أسلم قبل الآخر ، فإن كان في دار الإسلام عرض الإسلام على الذي لم يسلم ، فإن أسلما بقيا على نكاحهما ، وإن أيا فحينئذ تقع الفرقة . ولا تراعى العدة في ذلك . ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة

ومحمد (١) : الفسخ هنا طلاق ، لأن الزوج ترك الإمساك بالمعروف مع القدرة عليه ، فينوب القاضي منابه في التسريح بالإحسان ، فيكون قوله كقول الزوج . وقال أبو يوسف : لا يكون طلاقاً ، لأنه سبب يشترك فيه الزوجان ، فلا يكون طلاقاً ، كما لو ملكها أو ملكته ، فلو كانت المرأة مجوسية كانت الفرقة فسخاً : قولاً واحداً .

قالوا : والفرق أن المجوسية ليست من أهل الطلاق بخلاف الذمية . وإن كانا في دار الحرب فخرجت المرأة إلينا مسلمة أو معاهدة ، فساعة حصولها في دار الإسلام تقع الفرقة بينهما ، لا قبل ذلك . فإن لم تخرج من دار الحرب ، بأن حاضت ثلاث حيض قبل أن يسلم هو وقعت الفرقة حينئذ ، وعليها أن تبتدىء ثلاث حيض آخر عدة منه ، وهل هذه الفرقة فسخ أو طلاق ؟ فيه عن أبي حنيفة روايتان ، وهي فسخ عند أبي يوسف . ولو أسلم الآخر قبل مضي ثلاث حيض فهما على نكاحهما . فهذا قول ثان . وقال مالك : إن أسلمت المرأة ولم يسلم الرجل ، فإن كان قبل الدخول وقعت الفرقة ، وإن كان بعده ، فإن أسلم في عدتها فهما على نكاحهما ، وإن لم يسلم حتى انقضت عدتها فقد بانت منه ، فإن أسلم هو ولم تسلم هي عرض عليها الإسلام ، فإن أسلمت بقيا على نكاحهما وإن أبت انفسخ النكاح ساعة إبائها ، سواء كان قبل الدخول أو بعده . [قال]

(١) هو محمد بن الحسن الشيباني . أبو عبد الله . صاحب الإمام أبي حنيفة وناشر علمه ، ولاه الرشيد القضاء بالرقعة ثم عزله . وتوفي بالري سنة ١٨٩ هـ . له كثير من التصانيف في الفقه وأصوله ، من أهمها « الجامع الكبير » و « الجامع الصغير » وقد طبعا ، و « المبسوط » و « الزيادات » لا يزالان مخطوطين جديرين بالنشر : (الجواهر المضية ٢/٢ : ، تاريخ بغداد ١٧٢/٢ ، وفيات الأعيان ٥٣/١ : . الفهرست لابن النديم ٢٠٢/١) .

أشهب (١) : إنما تتعجل الفرقة إذا كان قبل الدخول ، وتقف على العدة إن كان بعد الدخول . ثم قال ابن القاسم : إذا عقل (٢) عنها حتى مضى لها شهر وما قرب منه ، وليس بكثير وهما على نكاحهما ، والفرقة حيث وقعت فسخ . وعن ابن القاسم رواية أخرى : أنها طلقة ثانية ، فهذا قول ثالث . وقال ابن شبرمة عكس هذا ، وأنها إن أسلمت قبله وقعت الفرقة في الحين ، وإن أسلم قبلها فأسلمت في العدة فهي امرأته ، وإلا وقعت الفرقة بانقضاء العدة ، فهذا قول رابع . وقال الأوزاعي والزهري والليث والإمام أحمد والشافعي وإسحاق : إذا سبق أحدهما بالإسلام فإن كان قبل الدخول انفسخ النكاح ، وإن كان بعده فأسلم الآخر في العدة فهما على نكاحهما ، وإن انقضت العدة قبل إسلامه انفسخ النكاح ، فهذا قول خامس . وقال حماد بن سلمة عن أيوب السختياني وقتادة ، كلاهما (٣) عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن نصرانياً أسلمت امرأته ، فخيرها عمر بن الخطاب رضي الله عنه إن شاءت فارقت وإن شاءت أقامت عليه ، (وعبد الله بن يزيد الخطمي هذا له صحبة) وليس معناه أنها تقيم تحته وهو نصراني ، بل تنتظر وتربص ، فتى أسلم فهي امرأته ، ولو مكثت سنين : فهذا قول سادس ، وهو أصح المذاهب في هذه

(١) هو أشهب بن عبد العزيز بن دارود القيسي . أبو عمرو . من أصحاب الإمام مالك ، وأصبح فقيه الديار المصرية في عصره . اشتهر بلقبه « أشهب القيسي » . ويقال : إن اسمه مسكين . قال الإمام الشافعي : « ما أخرجت مصر أفقه من أشهب لولا طيش فيه » . توفي سنة ٥٢٠ هـ (تهذيب التهذيب ١ : ٣٥٩ وقارن بوفيات الأعيان ١/ ٧٨) . (٢) كذا بالأصل . (٣) في الأصل « كلاهما » .

المسألة^(١) ، وعليه تدل السنة كما سيأتي بيانه ، وهو اختيار شيخ الإسلام .
وقال حماد بن سلمة^(٢) عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي
الله عنه قال في الزوجين الكافرين يسلم أحدهما : هو أملك بوضعها مادامت
في دار هجرتها . وقال سفيان بن عيينة^(٣) عن مطرف بن طريف^(٤) عن
الشعبي^(٥) عن علي : هو أحقُّ بها ما لم تخرج من مصرها^(٦) : فهذا قول سابع .
وقال ابن أبي شيبة : ثنا معتمر بن سليمان عن معمر عن الزهري : إن أسلمت
ولم يسلم زوجها فهما على نكاحهما ما لم يُفَرَّقَ بينهما سلطان : فهذا قول ثامن .
وقال داود بن علي : إذا أسلمت زوجة الذمي ولم يسلم فإنها تهرّ عنه ولكن
يُمنعُ من وطئها . وقال شعبة : ثنا حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي في
ذمية أسلمت تحت ذمي ، فقال : تهرّ عنه ، وبه أفتى حماد بن أبي سليمان .
قلت : ومرادهم أن العصمة باقية ، فتجب لها النفقة والسكنى ، ولكن لا سبيل

(١) وهو اختيار الإمام مالك أيضاً : انظر المدونة الكبرى ٢٣٦/٢ .

(٢) بهامش الأصل (بن زيد) والصواب ما أثبتناه .

(٣) هو الحافظ الثقة شيخ الإسلام سفيان بن عيينة بن ميمون ، أبو محمد الهلالي
الكوبي ، سمع عمرو بن دينار والزهري وزيد بن علاقة وأبا إسحاق والأسود بن قيس وزيد
ابن أسلم وعبد الله بن دينار ومنصور بن المعتمر وعبد الرحمن بن القاسم . اتفقت الأئمة على
الاحتجاج بحديثه ، ولكنه كان مدلساً على الثقات . توفي سنة ١٩٨ هـ (تذكرة الحفاظ
٢٦٢/١) .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٩٨ ح ٣ .

(٥) الشمي هو عامر بن شراحيل ، ويكنى أبا عمرو ، أكبر شيوخ أبي حنيفة ، واحد
المشهود لهم بالإمامة في الحديث والفقه . روى عن علي بن أبي طالب ، وسعد بن أبي وقاص .
وزيد بن ثابت ، وغيرهم ، وقال : إنه أدرك خمس مئة من الصحابة . وروى عنه الأعمش ،
وقتادة ، وأبو الزناد . توفي سنة ١٠٩ هـ .

(٦) في الأصل (مصرها) .

له إلى وطنها ، كما يقوله الجمهور في أم ولد الذي إذا أسلمت سواء : فهذا قول
تاسع . ونحن نذكر مأخذ هذه المذاهب وما في تلك المأخذ من قوي وضعيف
وما هو الأولى بالصواب .

فأما أصحاب القول الأول - وهم الذين يوقعون الفرقة بمجرد الاسلام - فلا
نعلم أحداً من الصحابة قال به البتة . وما حكاه أبو محمد بن حزم عن عمر وجابر
وابن عباس فبحسب ما فهمه من آثار رويت عنهم مطلقاً ، ونحن نذكرها . قال
شعبة : أخبرني أبو إسحاق الشيباني قال : سمعت يزيد بن علقمة [يقول] إن جدّه
وجدته كانا نصرانيين ، فأسلمت جدته ففرق عمر بن الخطاب بينهما . وليس في
هذا دليل على تعجل الفرقة مطلقاً بنفس الاسلام ، فلهذا لم يكن دخل فيها ،
أو لعله فرق بعد انقضاء العدة ، أو لعلها اختارت الفسخ دون انتظار إسلامه ،
أو لعل هذا مذهب من يرى أن النكاح باق حتى يفسخ السلطان . وقد روي
عن عمر في هذا آثار يُظنُّ [أنها] متعارضة ، ولا تعارض بينها ، بل هي موافقة
للسنة ، فمنها هذا ، ومنها ما تقدم حكايته عنه أنه خير المرأة ، إن شاءت أقامت
عليه وإن شاءت فارقت ؛ ومنها ما رواه ابن أبي شيبه ^(١) عن عبّاد بن
العوام ^(٢) عن أبي إسحاق الشيباني عن يزيد بن علقمة أن عبادة بن النعمان
الثعلبي كان ناكحاً امرأة من بني تميم فأسلمت ، فقال له عمر بن الخطاب رضي

(١) هو الإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبه العبسي بالولاء ، الكوفي ، أبو بكر .
له في الحديث « مصنف » كبير مشهور و « مسند » توفي سنة ٢٣٥ هـ (تهذيب ٢/٦ تاريخ
بغداد ٦٦/١٠) .

(٢) عبّاد بن العوام الكلابي الواسطي ، أبو سهل ، ثقة من رجال الحديث ، فيه تشيع ،
توفي سنة ١٨٥ هـ (الأعلام ٢٩/٤) .

الله عنه : إما أن تسلم وإما أن تنزعها منك ؛ فأبى ، فنزعها عمر رضي الله عنه ، وقد تمسك بها من يرى عرض الإسلام على الثاني ، فإن أبى فرُقَ بينهما . وهذه الآثار عن أمير المؤمنين لا تعارض بينها ، فإن النكاح بالإسلام يصير جائزاً بعد أن كان لازماً ، فيجوز للإمام أن يعجل الفرقة ، ويجوز له أن يعرض الإسلام على الثاني ، ويجوز إبقاؤه إلى انقضاء العدة ، ويجوز للمرأة التربص به إلى أن يسلم ولو مكثت سنين . كل هذا جائز لا محذور فيه ، والنكاح له ثلاثة أحوال : حال لزوم ، وحال تحريم وفسخ ليس إلا ، كمن أسلم وتحتته من لا يجوز ابتداء العقد عليها ، وحال جواز ووقف ، وهي مرتبة بين المرتبتين لا يحكم فيها بلزوم النكاح ولا باقضاءه بالكلية . وفي هذه الحال تكون الزوجة بائنة ^(١) من وجه دون وجه . ولما قدم أبو العاص بن الربيع المدينة في زمن الهدنة ، وهو مشرك ، سألت امرأته زينب بنت رسول الله ﷺ : هل ينزل في دارها ؟ فقال : إنه زوجك ، ولكن لا يصل إليك . فالنكاح في هذه المدة لا يحكم بطلانه ولا بلزومه وبقائه من كل وجه ، ولهذا خير أمير المؤمنين المرأة تارة ، وفرق تارة ، وعرض الإسلام على الثاني تارة ، فلما أبى فرق بينهما . ولم يفرق رسول الله ﷺ بين رجل وامرأته أسلم أحدهما قبل الآخر أصلاً ، ولا في موضع واحد . قال مالك : قال ابن شهاب : كان بين إسلام صفوان بن أمية وامرأته بنت الوليد ابن المغيرة نحو من شهر ، أسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد « حنيناً » و « الطائف » وهو كافر ، ثم أسلم ، فلم يفرق النبي ﷺ بينهما ، وسعرت

(١) في الأصل (ناسه) من غير إعجام .

عنده امرأته بذلك النكاح . قال ابن عبد البر : وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده . وقال الزهري : أسلمت أم حكيم يوم الفتح ، وهرب زوجها عكرمة حتى أتى^(١) اليمن فارتحلت حتى قدمت عليه اليمن ، فدعته إلى الاسلام فأسلم وقدم فبايع النبي ﷺ ، فثبتا على نكاحهما . وقال ابن شبرمة : كانت الناس على عهد رسول الله ﷺ يسلم الرجل قبل المرأة ، والمرأة قبل الرجل ، فأيهما أسلم قبل اتقضاء عدة المرأة فهي امرأته ، فإن أسلم بعد العدة^(٢) فلا نكاح بينهما . وأسلم أبو سفيان عام الفتح قبل دخول النبي ﷺ مكة ، ولم تسلم امرأته هند حتى فتح النبي ﷺ مكة ، فثبتا على نكاحهما ؛ وخرج أبو سفيان ابن الحارث وعبد الله بن أمية فلقيا النبي ﷺ عام الفتح « بالأبواء » فأسلما قبل نسأهما . وقد ثبت أن النبي ﷺ رد زينب ابنته على أبي العاص بالنكاح الأول بعد ست سنين . قال أبو داود : حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا محمد بن مسلمة عن محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين^(٣) عن عكرمة عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ رد زينب على أبي العاص بالنكاح الأول ، لم يحدث شيئاً . وفي لفظ له : بعد ست سنين . وفي لفظ : بعد سنتين . قال شيخ الاسلام : هذا هو الثابت عند أهل العلم بالحديث ، والذي روى أنه جدد النكاح ضعيف . قال : وكذلك كانت المرأة تُسَلَّم ، ثم يسلم زوجها بعدها ، والنكاح بحاله ، مثل

(١) في الأصل : (أنا) .

(٢) في الأصل : (المدة) .

(٣) انظر سنن الترمذي ٨٢/٥ - وداود بن الحصين هو أبو سليمان المدني ، مولى

عمرو بن عثمان . روى عنه ابن إسحاق ومالك ومحمد بن جعفر بن أبي كثير . وثقه ابن معين والنسائي توفي سنة ١٣٥ (ترجمته في خلاصة الكمال ٩٣) .

أمّ الفضل امرأة العباس بن عبد المطلب ، فاتها أسلمت قبل العباس بمدة . قال عبد الله بن عباس : كنت أنا وأمي ممن عذّر الله بقوله : « إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ » ، ولما فتح [النبي] مكة أسلم نساء الطلقاء ^(١) وتأخر إسلام جماعة منهم مثل صفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وغيرها الشهرين والثلاثة وأكثر . ولم يذكر النبي ﷺ فرقاً بين ما قبل اقضاء العدة وما بعدها ، وقد أفتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه بأنها تُردّ إليه وإن طال الزمان . وعكرمة بن أبي جهل قدّم على النبي ﷺ المدينة بعد رجوعه من حصار الطائف وقسم غنائم حنين ^(٢) في ذي القعدة ، وكانت فتح مكة في رمضان ، فهذا نحو ثلاثة أشهر يمكن اقضاء العدة فيها وفيها دونها ، فأبقاه على نكاحه ولم يسأل امرأته هل اتقضت عدّتك أم لا ، ولا سأل عن ذلك امرأة واحدة مع أن كثيراً منهن أسلم بعد مدة يجوز اقضاء العدة فيها ، وصفوان ابن أمية شهد مع النبي ﷺ « حنيناً » وهو مشرك ، وشهد معه ^(٣) « الطائف » كذلك إلى أن قسم غنائم « حنين » بعد الفتح بقريب من شهرين ، فان مكة فتحت ^(٤) لعشر بقين من رمضان ، وغنائم (حنين) قُسمت في ذي القعدة ، ويجوز اقضاء العدة في مثل هذه المدة . قال : وبالجملّة ، فتجديد المرأة على زوجها باقضاء العدة لو كان هو شرعه الذي جاء به لكان هذا مما يجب بيانه

(١) الطلقاء هم الذين أطلق الرسول صلى الله عليه وسلم سراحهم ومنعهم الحرية يوم فتح مكة ، وقال لهم : « اذهبوا فأنتم الطلقاء » .

(٢) في الأصل : (خير) والسياق يأباه .

(٣) في الأصل : (مع) .

(٤) في الأصل : (فتحت) .

للناس من قبل ذلك الوقت، فانهم أحوج ما كانوا إلى بيانه، وهذا كله مع حديث زينب - يدل على أن المرأة إذا أسلمت وامتنع زوجها من الاسلام فلها أن تتربص وتنتظر إسلامه ، فإذا اختارت أن تقيم منتظرة لاسلامه فإذا أسلم أقامت معه فلها ذلك ، كما كان النساء يفعلن في عهد النبي ﷺ كزينب ابنته وغيرها، ولكن لا يمكنه من وطئها ، ولا حكم له عليها ولا نفقة ولا قسم ، والأمر في ذلك إليها لا إليه، فليس هو في هذه الحال زوجاً مالِكاً لعصمتها من كل وجه، ولا يحتاج إذا أسلم إلى ابتداء عقد يحتاج فيه إلى ولي وشهود ومهر وعقد ، بل إسلامه بمنزلة قبوله للنكاح ، وانتظارها بمنزلة الإيجاب . وسرّ المسألة أن العقد في هذه المدة جائز لا لازم ، ولا محذور في ذلك ولا ضرر على الزوجة فيه ، ولا يناقض ذلك شيئاً من قواعد الشرع . وأما الرجل إذا أسلم ، وامتنعت المشركة أن تسلم ، فامسأكه لها يضرُ بها ، ولا مصلحة لها فيه ، فانه إذا لم يقيم لها بما تستحقه كان ظالماً . فهذا قال تعالى « ولا تمسكوا بعبصِر الكَوَافِرِ » فنهى الرجال أن يستديموا نكاح الكافرة ، فإذا أسلم الرجل أمرت امرأته بالاسلام ، فان لم تسلم فرق بينهما . قال شيخنا: « وقد يقال: بل هذا النهي للرجال ثابت في حق النساء ، ويقال : إن قضية زينب منسوخة ، فانها كانت قبل نزول آية التحريم لنكاح المشركات ، وهذا مما قاله طائفة منهم محمد بن الحسن (١) » .

قلت : وهذا قاله غير واحد من العلماء . قال أبو محمد بن حزم : أما خبر

(١) يعني الشيباني . صاحب أبي حنيفة . وقد سبقت ترجمته ص ٣١٩ ح ١ .

زينب فصحيح ، ولا حجة فيه ، لأن إسلام أبي العاص كان قبل الحديبية ، ولم يكن نزل بعد تحريم المسلمة على المشرك ، وكذلك قال البيهقي (١) . قال شيخنا : « لكن يقال : فهذه الآية كانت قبل فتح مكة بعد الحديبية ، ثم لما فتح [النبي] مكة ردّ نساء كثيراً على أزواجهن بالنكاح الأول ، لم يُحدث نكاحاً ، وقد احتبس أزواجهن عليهن ، ولم يأمر رجلاً واحداً بتجديد النكاح البتة ، ولو وقع ذلك لنقل ولما أهملت الأمة ثقلاً . قلت : « وبهذا يعلم بطلان ما قاله أبو محمد بن حزم فإنه قال : « ولا سبيل إلى خبر صحيح بأن إسلام رجل يقدم على إسلام امرأته ، أو يقدم إسلامها عليه ، وأقرهما على النكاح الأول . فاذا لا سبيل إلى هذا فلا يجوز أن يطلق على رسول الله ﷺ ، لأنه إطلاق الكذب والقول بغير علم . قال : فان قيل : قد روي أن أبا سفيان أسلم قبل هند ، وامرأة صفوان أسلمت قبل صفوان ، قلنا : من أين لكم أنها بقيا على نكاحهما فلم يجدا عقداً ؟ وهل جاء ذلك قط بإسناد صحيح متصل إلى النبي ﷺ أنه عرف ذلك فأقره ؟ حاش لله من هذا » . انتهى كلامه . وهذا من أوابده ، وإقدامه على إنكار المعلوم لأهل الحديث والسير بالضرورة ، بل من له إلمام بالسنة وأيام الإسلام وسيرة رسول الله ﷺ وكيفية إسلام الصحابة ونسأهم يعلم علماً ضرورياً لا يشك فيه أن النبي ﷺ لم يكن يعتبر في بقاء النكاح أن يتلفظ

(١) البيهقي هو الحافظ الثقة المهور أحمد بن الحسين بن علي ، أبو بكر ، منسوب إلى بيهق . وهي قرى مجتمعة بنواحي نيسابور على عشرين فرسجاً منها . والبيهقي كتب كثيرة قيل إنها نحو الألف ، وأسرها « السنن الكبرى » و « دلائل النبوة » . توفي سنة ٥٨٠ : (الرسالة المستطرفة ٢٥ - ٢٦) .

الزوجان^(١) بالاسلام تلفظاً واحداً ، لا يتقدم أحدهما على الآخر بحرف ، ولا يتأخر عنه بحرف ، لا قبل الفتح ولا بعده إلى أن توافاه الله عز وجل ، ويعلم علماً ضرورياً أنه لم يفسخ عقد نكاح أحد سبق امرأته بالاسلام أو سبقته ثم أسلم الثاني لافي العدة ولا بعدها ، وكذلك أيضاً يعلم أنه لم يحدد نكاح أحد سبقته امرأته بالاسلام أو سبقها^(٢) ثم أسلم الثاني لافي العدة ولا بعدها ، وكذلك أيضاً يعلم أنه [لم] يحدد نكاح أحد سبقته امرأته أو سبقها بالاسلام بحيث أحضر الولي والشهود وجدد العقد والمهر . وتجويز وقوع مثل هذا ولا ينقله بشر على وجه الأرض - يفتح باب تجويز المحالات ، وأنه كان لنا صلاة سادسة ولم ينقلها [أحد] وأذان زائد ولم ينقله أحد ، ومن هذا النمط . وذلك من أبطل الباطل وأبين المحال ، فهذه سيرة رسول الله ﷺ وأحواله وأحوال أصحابه بين أظهر^(٣) الأمة تشهد بطلان ما ذكره ، وأن إضافته إليه ﷺ محض الكذب ، والقول عليه بلا علم .

فان قيل : فقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ رد ابنته على أبي العاص بمهر جديد ونكاح جديد ، رواه الترمذي^(٤) ، فكيف تقولون : إنه لم يحدد لأحد ممن تقدم إسلام امرأته نكاحاً ؟ قيل : هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ : قاله أئمة الحديث . قال الترمذي : « في إسناده مقال » . وقال الإمام أحمد : « هذا حديث ضعيف » ، والحديث الصحيح : الذي

(١) في الأصل : (الزوجات) .

(٢) في الأصل : (أو سبقته) .

(٣) في الأصل : (لظهر) .

(٤) سنن الترمذي ٨١/٥ .

روى أنه أقرها على النكاح الأول « هذا لفظه. وقال الدارقطني : « هذا حديث لا يثبت ، والصواب حديث ابن عباس أن النبي ﷺ ردها بالنكاح الأول ». وقال الترمذي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما : « أنه ردها بالنكاح الأول فكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين ، ولم يحدث نكاحاً » : هذا حديث حسن ليس بإسناده بأس (١) .

فان قيل : الكلام مع من صحح هذا الحديث ، فانه حديث مضطرب : (٢) قد روي أنه كان بين إسلامها سنتان ، وروي ست سنين ، ولا يصح واحد من الأمرين ، فان زينب لم تنزل مسلمة من بعث رسول الله ﷺ ، وأبو العاص أسلم في السنة السادسة في زمن الهدنة ، فبين إسلامه وإسلامها ثمان عشرة سنة أو ما يزيد عليها . وكذلك رواية من روى « سنتين » هي غلط قطعاً ، فان زينب لم تبق مشركة إلى السنة الرابعة من الهجرة ، والحديث من رواية ابن إسحاق ، وكلام الأئمة فيه معروف .

فالجواب أن يقال : من أين لكم تقدم إسلام زينب من أول المبعث ، فانها كانت تحت أبي العاص بن الربيع ، وهو مشرك ، وأصح ما في تقدم إسلامها حديث

(١) وتمة عبارة الترمذي (السنن بشرح ابن العربي ٨٢٥) : « ولكن لا يعرف وجه هذا الحديث ، ولعله قد جاء من قيس داود بن خصين من قبل حفظه »
(٢) الحديث المضطرب هو الذي تعدد رواياته ، وهي - على تعددها - متساوية متعادلة لا يمكن ترجيح إحداها بشيء من وجوه الترجيح . وقد يرويه راو واحد مرتين أو أكثر ، أو يرويه اثنان أو رواة متعددون (قارن بتدريب الراوي للسيوطي ٩٣) . والاضطراب ظاهر في رواية الحديث الذي نحن بصدده .

ابن عباس هذا ، وهو يقتضي أنها أسلمت حين هاجر النبي ﷺ [إلى] المدينة. وكذلك قال ابن شهاب : أسلمت زينب وهاجرت بعد هجرة النبي ﷺ ، وسيأتي ذكر ذلك على أنه كان إسلامها من حين المبعث كما حكى فيه الإجماع أبو محمد بن حزم ، فقال : « وقد أسلمت زينب في أول مبعث أبيها ﷺ » لاختلاف في ذلك ، ثم هاجرت إلى المدينة وزوجها كافر ، فكان بين إسلامها وإسلامه أزيد من ثمان عشرة سنة . وقد ولدت في خلال ذلك علي بن أبي العاص ، وهذا الذي قاله أبو محمد هو الحق ، وأنها لم تزل مسلمة من حين بعث رسول الله ﷺ ، ويمكن التوقيت بالسنتين أو بالست كان بين إسلامه وظهور إسلامها ، وإعلانه بالهجرة ، فإن نساء المؤمنات كن يستخفين من أزواجهن بالإسلام في مكة ، فلما هاجر رسول الله ﷺ أظهر من هاجر معه منهن إسلامها ، وزينب هاجرت بعد رسول الله ﷺ وبعودة بدر ، فكان بين ظهور إسلامها بهجرتها وإسلام أبي العاص سنتان . وأما الست سنين فهي بين ظهور الإسلام العام بالهجرة وإسلام أبي العاص . على أن عبد الرزاق قد ذكر عن ابن جريج عن رجل عن ابن شهاب قال : أسلمت زينب بنت رسول الله ﷺ وهاجرت بعد النبي ﷺ في الهجرة الأولى ، وزوجها أبو العاص بن الربيع بمكة مشرك ، ثم شهد أبو العاص « بدرًا » مشركاً ، فأسر ففدي، وكان موسراً ، ثم شهد « أحدًا » مشركاً ، ورجع إلى مكة ، ومكث بهامشاً الله ، ثم خرج إلى الشام تاجراً فأسر بطريق الشام ، أسره نفر من الأنصار ، فدخلت زينب على النبي ﷺ فقالت : إن المسلمين يجير عليهم أديانهم ، فقال : وما ذاك يا زينب ؟ فقالت : أجرت

أبا العاص . فقال : « قد أجرت جوارك » ثم لم يُجِر (١) جوار امرأة بعدها (٢) ثم أسلما فكاتا على نكاحهما ، وكان عمر خطبها إلى النبي ﷺ ، فذكر لها النبي ﷺ ذلك فقالت : أبو العاص يارسول الله حيث علمت ، وقد كان نعم الصهر ، فإن رأيت أن تنتظره ، فسكت النبي ﷺ عند ذلك .

قلت : قوله : « ثم أسلما » أي اجتماعا على الإسلام ، وإلا فزینب أسلمت قبله قطعاً ، وهاجرت بعد « بدر » قطعاً كما في المسند والسنن (٣) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : لما بعث أهل مكة في فداء أسراهم بعثت زينب في فداء أبي العاص بمال ، وبعثت فيه بقلادة لها كانت عند خديجة أدخلتها بها على أبي العاص . قالت : فلما رآه رسول الله ﷺ رق لها رقة شديدة وقال : « إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها وتردوها » (٤) عليها التي لها « قالوا : نعم . وكان رسول الله ﷺ أخذ عليه ، أو وعده ، أن يخلي سبيل زينب إليه ،

(١) في الأصل (لم يجز) ما زاي . والصواب ما أثبتناه .

(٢) ما ذكره ابن شهاب ليس بصحيح . فقد أجاز النبي صلى الله عليه وسلم بعد زينب جوار أم هانئ بنت أبي طالب يوم الفتح ، كما روى أبو داود في (سننه ١١٢/٣) رقم ٢٧٦٣ (عن ابن عباس قال : حدثني أم هانئ بنت أبي طالب أنها أجازت رجلاً من المشركين يوم الفتح ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال : « قد أجزنا من أجرت ، وأمتنا من أمتت » . وفي سنن أبي داود أيضاً ١١٢/٣ رقم ٢٧٦٤ عن عائشة قالت : « إن كانت المرأة لتجير على المؤمنين فيجوز » .

(٣) أخذ ابن القيم برواية أبي داود في (سننه ٨٣٣) رقم ٢٦٩٢ باب في فداء الأسير بالمال (والحديث هناك من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد عن أبيه عباد بن عبد الله ابن الزبير عن عائشة أم المؤمنين .

(:) في الأصل (وترددوا) .

(١) رسول الله ﷺ زيد بن حارثة ورجلاً من الأنصار فقال : « كونا ببطن يلجج » (٢) حتى تمر بكما زينب فتصحبها حتى تأتيا بها .
وأما تعلقكم على محمد بن إسحاق فتعلق ضعيف ، وقد صحح (٣) الأئمة حديثه هذا وينوا أنه أولى بالصحة من حديث عمرو بن شعيب (٤) أنه ردها بنكاح جديد ، وأن ذلك لا يثبت ، كما تقدم حكاية كلامهم . وثناء الأئمة على ابن إسحاق وشهادتهم له بالامامة والحفظ والصدق أضعاف أضعاف القدر فيه .

وقد أجيب عن حديث زينب رضي الله عنها بأجوبة كلها ضعيفة أو فاسدة، ونحن نذكرها. قال أبو عمر (٥) : « إن صح حديث ابن عباس هذا، فلا يخلو من أحد وجهين : إما أنها لم تحض ثلاث حيض حتى أسلم زوجها ، وإما أن الأمر فيها منسوخ بقوله تعالى « وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ » يعني في

(١) في سنن أبي داود (وبث) .

(٢) في الأصل (تأجج) والصواب ما أثبتناه . بفتح الياء المثناة التحتية تم همزة ساكنة فجم مكسورة فجم أخرى - موضع على ثمانية أميال من مكة كان ينزله عبد الله بن الزبير .
(٣) في الأصل (صح) .

(٤) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي ، أبو إبراهيم المدني، نزيل الطائف ، روى عن أبيه عن جده ، وروى عنه كثير من الأئمة منهم قتادة والزهري وأيوب . قال أبو داود : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة. توفي سنة ١١٨ هـ (خلاصة الكمال ٢ : ٦) .

(٥) هو يوسف بن عبد الله بن عبد الصمد بن عبد البر التميمي القرطبي ، أبو عمر صاحب كتاب الاستيعاب ، والتمهيد ، وجامع بيان العلم وفضله ؛ توفي سنة ٦٣٠ هـ (شذرات الذهب ٣ / ٣١٤) .

عدتهن ؛ وهذا ما لاخلاف فيه بين العلماء : أنه عني به العدة . وقال ابن شهاب في قصة زينب هذه : كان هذا قبل أن تنزل الفرائض . قال قتادة : كان هذا قبل أن تنزل سورة « براءة » بقطع اليهود بين المسلمين والمشركين . وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته إلى أبي العاص بن الربيع بنكاح جديد ، وإذا كان هذا سقط القول في قصة زينب . وكذلك قال الشعبي — مع علمه بالمغازي — « إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد زينب إلى أبي العاص إلا بنكاح جديد » ؛ ولاخلاف بين العلماء في الكافرة تسلم ، ويأبى زوجها الإسلام حتى تنقضي عدتها ، أنه لا سبيل له عليها إلا بنكاح جديد . وهذا كله يتبين به أن قول ابن عباس رضي الله عنهما « ردّها على النكاح الأول » أنه أراد به على مثل الصداق الأول إن صح . وحديث عمرو ابن شعيب عندنا صحيح « انتهى كلامه (١) » .

قلت : أما كونها لم تحيض في تلك السنين الست إلا ثلاث حيض فهذا — مع أنه في غاية البعد ، وخلاف ما طبع الله عليه النساء — فمثله لو وقع لنقل ، ولم ينقل ذلك أحد ، ولم يحّد النبي صلى الله عليه وسلم بقاء النكاح بمدة العدة حتى يقال : لعل عدتها تأخرت ، فلا التحديد بالثلاث حيض ثابت ، ولا تأخرها ست سنين معتاد ؛ وأما ادعاء نسخ الحديث فأبعد وأبعد ، فإن شروط النسخ منتفية ، وهي وجود المعارض ومقاومته ، وتأخره ، فأين معكم واحد من هذه الثلاثة ؟ وأعجب من هذا دعوى أن يكون الناسخ قوله تعالى « وَبُعُولَتُهُنَّ »

(١) أي انتهى كلام أبي عمرو .

أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ» فَإِنْ هَذَا فِي الْمَطْلَقَاتِ الرَّجَعِيَّاتِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ . وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ : إِنْ إِسْلَامُ ^(١) الْمَرْأَةِ طَلَقَتْ رَجْعِيَّةً يَكُونُ بَعْلُهَا أَحَقُّ بِرَدِّهَا فِي عَدَّتِهَا . وَالَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِالْفِرْقَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَا يُوَقِّعُونَهَا مِنْ حِينَ الْإِسْلَامِ ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ يَنْقُذُ مِنْ حِينَ التَّطْلِيقِ ، وَيَكُونُ لِلزَّوْجِ الرَّجْعَةُ فِي زَمَنِ الْعِدَّةِ .

وَأَمَّا قَوْلُ الزَّهْرِيِّ ^(٢) : « إِنْ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الْفَرَائِضُ » ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْحَدِيثَ مَنْسُوخٌ ، فَيَقَالُ : وَأَبْنُ النَّاسِخِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ؟ فَإِنْ قَالَ : النَّاسِخُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى « لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لِهِنَّ » ، فَيَقَالُ : هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي قِصَّةِ صَلَاحِ الْحَدِيثِيَّةِ بِاتِّفَاقِ النَّاسِ ، وَرَدُّ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَّا قَدِمَ مِنَ الشَّامِ فِي زَمَنِ الْمَدَنَةِ ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبُ « أَكْرَمِي مَثْوَاهُ » وَلَكِنْ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ ، امْتِثَالاً لِقَوْلِهِ تَعَالَى « لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ ، وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لِهِنَّ » ، ثُمَّ ذَهَبَ أَبُو الْعَاصِ إِلَى مَكَّةَ فَرَدَّ الْوَدَائِعَ وَالْأَمَانَاتِ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَهُ ، ثُمَّ جَاءَ فَأَسْلَمَ فَرَدَّهَا عَلَيْهِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ . وَقَوْلُهُ : « إِنْ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الْفَرَائِضُ » لَمْ يَرُدَّ بِهِ فَرَائِضُ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ (الْإِسْلَام) .

(٢) هُوَ ابْنُ شِهَابٍ الْمَذْكُورُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ ، مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنُ شِهَابٍ الزَّهْرِيُّ ،

مِنْ بَنِي زَهْرَةَ بْنِ كَلَابٍ ، مِنْ قُرَيْشٍ ، أَبُو بَكْرٍ : تَابِعِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، يَمُوتُ أَوَّلَ مَنْ دُونَ

الْحَدِيثِ . تُوُفِيَ سَنَةَ ١٢٤ هـ (الْأَعْلَامُ ٧ : ٣١٧) .

(٣) فِي الْأَصْلِ (تَرَكَ) .

شهاب أعلم وأجل من أن يريد ذلك ، والظاهر أنه إنما أراد فريضة تحريم نكاح
المشرك والمشركة .

وأقصى ما يقال : إن ردّ زينب على أبي العاص ونزول آية التحريم كانا في
زمن الهدنة ، فمن أين يعلم تأخر نزول الآية عن قصة الزوجين ، لتكون^(١)
ناسخة لها ؟ ولا يمكن دعوى النسخ بالاحتمال .

وأما قول قتادة^(٢) : كان هذا قبل أن تنزل سورة « براءة » بقطع العهود
بين المسلمين والمشركين ، فلا ريب أنه كان قبل نزول « براءة » ولكن أين
في سورة براءة ما يدل على إبطال ماضت به سنة رسول الله ﷺ من حين
بعث إلى أن توفاه الله تعالى من عدم التفريق بين الرجل والمرأة ، إذا سبق
أحدهما بالإسلام ؟ والعهود التي نبناها رسول الله ﷺ إلى المشركين هي عهود
الصلح التي كانت بينه وبينهم ، فهي براءة من العقد والعهد الذي كان بينه
وبينهم ، ولا تعرض فيها للنكاح بوجه من الوجوه . وقد أكد الله سبحانه
البراءة بين المسلمين والكفار قبل ذلك في سورة « المتحنة » وغيرها . ولكن
هذا لا يناقض تربص المرأة بنكاحها إسلام زوجها ، فإن أسلمت كانت امرأته
وإلا فهي بريئة منه .

وأما قوله : وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه ردّها بنكاح

(١) في الأصل (تكون) .

(٢) هو التابعي الجليل قتادة بن دعامة السدوسي ، أبو الخطاب البصري الأسيدي احتج به

أرباب الصحاح . ولكنه على حفظه - روي بالتدليس . روي أنس وابن المسيب وابن سيرين . وقال

فيه ابن سيرين : « قتادة أحفظ الناس » . توفي سنة ١١٧ خلافة الكمال ٢٦٨ .

جديد، فلو وصل إلى عمرو لكان حجة؛ فإننا لاندفع حديث عمرو بن شعيب،
ولكن دون الوصول إليه مفاوز مجدبة معطشة لا تسلك، فلا يعارض بحديثه
الحديث الذي شهد الأئمة بصحته .

وأما قول الشعبي : إن النبي ﷺ [لم] يردّها إلا بنكاح جديد ، فهذا إن
صح عن الشعبي فإن كان قاله برأيه فلا حجة فيه ، وإن كان قاله رواية فهو
منقطع لا تقوم به حجة ، فبين الشعبي وبين رسول الله ﷺ مفازة لا يدري حالها .
وأما قوله : لاخلاف بين العلماء في الكفارة تسلم ، ويأبى زوجها الاسلام
حتى تنقضي عدتها ، أنه لا سبيل له عليها إلا بنكاح ، فهذا قاله أبو عمر رحمه الله
بحسب ما بلغه ، وإلا فقد ذكرنا في المسئلة مذاهب تسعة ، وذكرنا مذهب علي ؛
ولا يحفظ اعتبار العدة عن صاحب واحد البتة ، وأرفع ما فيه قول الزهري الذي
رواه مالك عنه في «الموطأ» ولفظه «أن أم حكيم بنت الحارث بن هشام أسلمت
يوم الفتح بمكة ، وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم
اليمن ، فارتحلت أم حكيم حتى قدمت على زوجها باليمن ، ودعته إلى الاسلام
فأسلم ، وقدم على رسول الله ﷺ فبايعه فثبتنا على نكاحها ذلك » . قال
ابن شهاب : ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت إلى الله وإلى رسوله ، وزوجها كافر مقيم
بدار الكفر إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل
أن تنقضي عدتها ، وأنه لم يبلغنا أن امرأة فرق بينها وبين زوجها إذا قدم وهي
في عدتها ، فلا يعرف في اعتبار العدة غير هذا الأثر . وأما قوله : إنه ردّها على
النكاح الأول : أي على مثل الصداق الأول ، فلا يخفى ضعفه وفساده ، وأنه
عكس المفهوم من لفظ الحديث . وقوله : « لم يحدث شيئاً » بآباه ، ونحن نذكر

ألفاظ الحديث لتبين أنها لا تحتل ذلك . ففي « المسند » و « السنن » (١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ ردَّ ابنته زينب على زوجها أبي العاص بن الربيع بالنكاح الأول ، لم يحدث شيئاً » وفي لفظ « بنكاحها الأول ، لم يحدث صداقاً » وفي لفظ « شهادة ولا صداقاً » وفي لفظ « لم يحدث نكاحاً » . فهذا كله صريح في أنه أبقاها على نفس النكاح الأول ، لا يحتل الحديث غير ذلك . وأما قوله : « فحدث عمرو بن شعيب عندهما صحيح » فنعم إذا وصل إليه بسند صحيح ، وهذا منتف في هذا الحديث كما تقدم . قال الترمذي في « كتاب العلل » : سألت عنه محمد بن إسماعيل البخاري فقال : حديث ابن عباس أصح في هذا الباب من حديث عمرو بن شعيب .

وذكر أبو عبيد (٢) عن يحيى بن سعيد القطان (٣) أن حجاج بن أرطاة - وهو راويه عن عمرو بن شعيب - لم يسمعه من عمرو ، وأنه من حديث محمد بن عبيد الله العرزمي عن عمرو . قال البيهقي « فهذا الحديث لا يعبا به أحدٌ يدري ما الحديث » . قال : « والذي ذكره بعض الناس في الجمع بين حديث عبد الله بن عمرو وحديث ابن عباس ، بأن قال : علم عبد الله بن عمرو بتحريم الله سبحانه رجوع المؤمنات إلى الكفار ، فلم يكن ذلك عنده إلا بنكاح جديد . وأما ابن عباس فلم يعلم بتحريم الله عز وجل المؤمنات على الكفار حتى علم برد زينب

(١) انظر مثلاً سنن الترمذي ٨٢/٥ . وقارن بما علقنا عليه فيما سبق .

(٢) في هامش الأصل (أبو سعيد) .

(٣) هو أحد أئمة الجرح والتعديل ، الحافظ الحجة يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي ، أبو سعيد الأحوال ، القطان البصري . روى عن هشام بن عروة وبهرز بن حكيم . وروى عنه الإمام أحمد وعلي بن المديني وعبد الرحمن بن مهدي . توفي سنة ١٩٨ (خلاصة الكمال ٣٦٤) .

على أبي العاص فقال : ردها بالنكاح الأول ، لأنه لم يكن بينهما عنده فسخ
نكاح . قال البيهقي : « وليس هذا بجمع صحيح ، وما هو إلا سوء ظن بالصحابة ،
حيث نسبهم إلى المجازفة برواية الحديث على ما وقع لهم من غير سماع . وحديث
عبد الله بن عمرو لم يثبت له الحفاظ على ما قدمنا ذكره ؛ وابن عباس لم يقل :
« ردها عليه بالنكاح الأول ، ولم يحدث شيئاً » إلا بعد إحاطة العلم به بنفسه
أو عن يثق به ، وكيف يشبهه على مثله نزول الآية في « المتحنة » قبل رد
النبي ﷺ ابنته على أبي العاص ؟ وإن اشته ذلك عليه في وقت نزولها لم
يشبهه على مثله الخبر بعد وفاة النبي ﷺ ، وقد علم منازل القرآن وتأويله .
هذا بعيد لا يجوز الحمل عليه ، انتهى كلامه .

قال أصحاب هذا القول : ثم قول (١) : دعونا من هذا كله ، وهب أنه صح
لكم جميع ما ذكرتم في قصة زينب ، فمن أين لكم أن المراجع في أمر أبي
العاص وأمر هند وامرأة صفوان وأم حكيم وسائر من أسلم إنما هو العدة ؟ ومن
أخبركم بهذا ، وليس في شيء من الأحاديث الصحاح ولا الحسان ذكره عدة
في ذلك ، ولا دليل عليها أصلاً من كتاب الله ولا سنة رسوله ولا إجماع
الصحابة ؟ قالوا : ولا عدة في دين الله إلا في طلاق أو خلع أو وفاة أو عتق
تحت عبد أو حر ، فمن أين جئتمونا بهذه العدة ، وجعلتموها حداً فاصلاً بين
الزوج المالك للعصمة وغيره ؟

فصل

قال المعجلون للفرقة : قال الله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ

(١) في الأصل (قال أصحاب هذا القول ثم يقول

الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ، فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ، لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ، وَآتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا ، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ، وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ، وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ، ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ يُخَوِّمُ بَيْنَكُمْ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ .

قالوا : فهذا حكم الله الذي لا يحل لأحد أن يخرج عنه ، وقد حرم فيه رجوع المؤمنة إلى الكافر ، وصرح سبحانه بإباحة نكاحها ؛ ولو كانت في عصمة الزوج حتى يسلم في العدة أو بعدها لم يحز نكاحها ، لا سيما والمهاجرة تستبرأ بحيضة. وهذا صريح في انقطاع العصمة بالهجرة. وقوله : « وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ » صريح في أن المسلم ما مورا لا يمسك عصمة امرأة إذا لم تسلم ، فصح أن ساعة وقوع الاسلام منه تنقطع عصمة الكافرة منه. وقوله تعالى « لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ » صريح في تحريم أحدهما على الآخر في كل وقت ، فهذه أربعة أدلة من الآية ؛ ودعونا من تلك المنقطعات والمراسيل والآثار المختلفة ، ففي كتاب الله الشفاء والعصمة .

قال الآخرون : مرحباً وأهلاً وسهلاً بكتاب الله ، وسمعاً وطاعة لقول ربنا ، ولكن تأولتم الآية على غير تأويلها ، ووضعتموها على غير مواضعها ، وليس فيها ما يقتضي تعجيل الفرقة إذا سبق أحدهما الآخر بإلغائها ^(١) ، ولا فهم هذا منها أحد قط من أصحاب رسول الله ﷺ ولا من التابعين ، ولا يدل على

(١) في الأصل (نالف اوها) .

ما ذهبتم إليه أصلاً. أما قوله تعالى «فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ» فأنما يدل على النهي عن رد النساء المهاجرات إلى الله ورسوله إلى الكفار ، فأين في هذا ما يقتضي أنها لا تنتظر زوجها حتى يصير مسلماً مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم ترد إليه ؟ ولقد أبعد النجعة كل الأبعاد من فهم هذا من الآية . وكذلك قوله «لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لِهِنَّ» إنما فيه إثبات التحريم بين المسلمين والكفار ، وأن أحدهما لا يحل للآخر ، وليس فيه أن أحدهما لا يتربص بصاحبه الاسلام ^(١) فيحل له إذا أسلم . وأما قوله : «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ» فهذا خطاب للمسلمين ورفع للخرج عنهم أن ينكحوا المؤمنات المهاجرات إذا بن من أزواجهن وتخلين عنهم ^(٢). وهذا إنما يكون بعد انقضاء عدة المرأة واختيارها لنفسها . ولا ريب أن المرأة إذا انقضت عدتها تخير بين أن تزوج من شاءت وبين أن تقيم حتى يسلم زوجها ، فترجع إليه إما بالعقد الأول على ما نصرناه وإما بعقد جديد على قول من يرى انفساخ النكاح بمجرد انقضاء العدة . فلو أننا قلنا : إن المرأة تبقى محبوسة على الزوج ، لا نمكنها أن تزوج بعد انقضاء العدة ، شاءت أم أبت ، لكان في الآية حجة علينا ، ونحن لم نقل ذلك ولا غيرنا من أهل الاسلام ، بل هي أحق بنفسها إن شاءت تزوجت وإن شاءت تربصت . فأما قوله تعالى «وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ» فأنما تضمنت النهي عن استدامة نكاح المشتركة والتمسك بها ، وهي مقيمة على شركها وكفرها ، وليس فيه النهي عن الانتظار بها أن يسلم ثم يمسك بعصمتها . فان قيل : فهو في التربص

(١) في الأصل (للاسلام) . (٢) في الأصل (منهم) .

ممسك بعصمتها، قلنا : ليس كذلك ، بل هي متمكنة بعد اقتضاء عدتها من
 مفارقتها والتزوج بغيره ؛ ولو كانت العصمة بيده لما أمكنها ذلك . وأيضاً فالآية
 إنما دلت على أن الرجل إذا أسلم ولم تسلم المرأة ، أنه لا يمسكها بل يفارقها ،
 فإذا أسلمت بعده فله أن يمسك بعصمتها ، وهو إنما أمسك بعصمة مسلمة لا كافرة .
 وأيضاً فإن تحريم النساء المشركات على المؤمنين لم يستفد بهذه الآية ،
 بل كان ثابتاً قبل ذلك بقوله « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ » ، وإنما
 اقتضت هذه الآية حكمه سبحانه بين المؤمنين والكفار في النساء اللاتي يرتدّن
 إلى الكفار واللاتي يهاجرن إلى المسلمين ، فإن الشرط كان قد وقع على أن
 من شاء أن يدخل في دين رسول الله ﷺ وعهده دخل ، ومن شاء أن يدخل
 في دين قريش وعهدهم دخل ، فهاجر نسوة اخترن الإسلام وارتدت نسوة
 اخترن الشرك ، فحكم الله أحسن حكم بين الفريقين في هذه الآية ، ونهى
 المسلمين فيها أن يمسكوا بعصمة المرأة التي اختارت الكفر والشرك ، فإن ذلك
 منع لها من التزوج بمن شاءت وهي في عصمة المسلم ، والعهد اقتضى أن من جاء
 من المسلمين ، رجالهم ونسأهم ، إلى الكفار يقرّ على ذلك ، ومن جاء من
 الكفار إلى المسلمين يردّ إليهم ، فإذا جاءت امرأة كافرة إلى المسلمين زالت
 عصمة نكاحها ، وأبيح للمسلمين أن يزوجوها ، فإذا طقت امرأة من المسلمين
 إلى الكفار فلو بقيت في عصمته ممسكاً لها لكان في ذلك ضرراً بها إن لم
 يمكنها أن تزوج ، وضرراً به إن أمكنها أن تزوج وهي في عصمته ، فاقضى
 حكمه العدل الذي لا أحسن منه تعجيل التفريق بينه وبين المرأة المرتدة أو
 الكافرة عندهم لتمكن من التزويج كما تتمكن المسلمة من التزويج إذا هاجرت ،

فهذا مقتضى الآية ، وهي لا تقتضي أن المرأة إذا أسلمت وقعت الفرقة بمجرد إسلامها بينها وبين زوجها ، فلو أسلم بعد ذلك لم يكن له عليها سبيل ، فينبغي أن تعطى النصوص حقها ، والسنة حقها ، فلا تعارض بين هذه الآية وبين ما جاءت به السنة بوجه ما ، والكل من مشكاة واحدة ، يصدق بعضها بعضاً .

قال شيخ الإسلام د وأما القول بأنه بمجرد إسلام أحد الزوجين المشركين تحصل الفرقة قبل الدخول أو بعده ، فهذا قول في غاية الضعف ، فإنه خلاف المعلوم المتواتر من شريعة الإسلام ، فإنه قد علم أن المسلمين الذين دخلوا في الإسلام كان يسبق بعضهم بعضاً بالتكلم بالشهادتين ، فتارة يسلم الرجل وتبقى المرأة مدة ثم تسلم ، كما أسلم كثير من نساء قريش وغيرهم قبل الرجال . وروي أن أم سليم امرأة أبي طلحة أسلمت قبل أبي طلحة ، وتارة يسلم الرجل قبل المرأة ثم تسلم بعده بمدة قريبة أو بعيدة ، وليس لقائل أن يقول : هذا كان قبل تحريم نكاح المشركين ، لوجهين أحدهما أنه لو قدر تقدم ذلك فدعوى المدعي أن هذا منسوخ يحتاج إلى دليل ، الوجه الثاني أن يقال : لقد أسلم الناس ودخلوا في دين الله أفواجا بعد نزول تحريم المشركات ، ونزول النهي عن التمسك بعصم الكوافر ، فأسلم الطلقاء بمكة وهم خلق كثير ، وأسلم أهل الطائف وهم أهل مدينة ، وكان إسلامهم بعد أن حاصرهم النبي ﷺ ونصب عليهم المنجنيق ولم يفتحها ، ثم قسم غنائم حنين بالجرانة ، واعتمر عمرة الجعرانة ثم رجع بالمسلمين إلى المدينة ، ثم وفد وفد الطائف فأسلموا ، ونساؤهم بالبلد لم يسلمن ، ثم رجعوا وأسلم نساؤهم بعد ذلك . فمن قال : إن إسلام أحد الزوجين قبل الآخر

يوجب تعجيل الفرقة قبل الدخول أو بعده ، فقوله مقطوع بخطه ^(١) ، ولم يسأل النبي ﷺ أحداً ممن أسلم : هل دخلتَ بامرأتك أم لا ؟ بل كل من أسلم وأسلمت امرأته بعده فهي امرأتهم من غير تجديد نكاح ، وقد قدم عليه وفود العرب ، وكاتوا يسلمون ثم يرجعون إلى أهلهم ، فيسلم نساؤهم على أيديهم بعد إسلام أزواجهم ، وبعث علياً ومعاذاً وأبا موسى إلى اليمن فأسلم على أيديهم من لا يحصيهم إلا الله من الرجال والنساء ، ومعلوم قطعاً أن الرجل كان يأتيهم فيسلم قبل امرأته ، والمرأة تأتيهم فتسلم قبل الرجل ، ولم يقولوا لأحد : ليكن تلفظك وتلفظ امرأتك بالإسلام في آن واحد ، لئلا يفسخ النكاح ، ولم يفرقوا بين من دخل بامرأته وبين من لم يدخل ، ولا حدوا ذلك بثلاثة قروء ، ثم يقع الفسخ بعدها ، بل علي بن أبي طالب رضي الله عنه - وقد باشر ^(٢) ذلك بنفسه مع رسول الله ﷺ ، وفي غيبته عنه - قد قال : « هو أحقُّ بها ما لم تخرج من مصرها » ، وفي رواية عنه : « ما لم تخرج من دار هجرتها » ، ولم يعجل الفرقة ، ولا حدوا بثلاثة قروء ، وفي قضية زينب الشفاء والعصمة ، وكانت سنته ﷺ أنه يجمع بين الزوجين إذا أسلم أحدهما قبل الآخر وتراضيا ببقائها على النكاح ، لا يفرق بينهما ولا يحوجهما إلى عقد جديد ، فإذا أسلمت المرأة أولاً فلها أن تتربص بإسلام زوجها ، أي وقت أسلم فهي امرأته ، وإذا أسلم الرجل فليس له أن يحبس المرأة على نفسه ويمسك بعصمتها ، فلا يكرها على الإسلام ولا يحبسها على نفسه ، فلا يظلمها في الدين ولا في النكاح ، بل إن اختارت هي أن تتربص بإسلامه تربصت ، طال المدة أو قصرت ، وإن اختارت

(١) في الأصل (بخطه) .

(٢) في الأصل (بخطه) .

أن تزوج غيره بعد ائقضاء عدتها فلها ذلك ، والعدة ههنا لحفظ ماء الزوج الأول، وأيهما أسلم في العدة أو بعدها فالنكاح بحاله إلا أن يختار الرجل الطلاق فيطلق كما طلق عمر رضي الله عنه امرأتين له مشتركين لما أنزل الله تعالى : « وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصْمِ الْكُفَّارِ » ؛ أو تختار المرأة أن تزوج بعد استبرائها، فلها ذلك . وأيضاً فإن في هذا تنفيراً عن الإسلام ، فإن المرأة إذا علمت أو الزوج أنه بمجرد الإسلام يزول النكاح ويفارق من يحب ، ولم يبق له عليها سبيل إلا برضاها ورضا وليها ومهر جديد ، نفرّ عن الدخول في الإسلام ، بخلاف ما إذا علم كل منهما أنه متى أسلم فالنكاح بحاله ، ولا فراق بينهما إلا أن يختار هو المفارقة ، كان في ذلك من الترغيب في الإسلام ومحبتة ما هو أدعى إلى الدخول فيه . وأيضاً فبقاء مجرد العقد جائزاً غير لازم من غير تمكين من الوطء خيرٌ محضٌ ومصلحة بلا مفسدة ، فإن المفسدة إما بابتداء استيلاء الكافر على المسلمة ، فهذا لا يجوز كابتداء نكاحه للمسلمة ، وإن لم يكن فيه وطء ، كما لا يجوز استيلاؤه بالاسترقاق ؛ وإما بالوطء بعد إسلامها ، وهذا لا يجوز أيضاً ، فصار إبقاء النكاح جائزاً فيه مصلحة راجحة للزوجين في الدين والدنيا من غير مفسدة ، وما كان هكذا فإن الشريعة لا تأتي بتحريمه ، وكذلك الردة أيضاً القول بتعجيل الفرقة فيها خلاف المعلوم من سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين ، فقد ارتد على عهدهم خلق كثير ، ومنهم من لم ترتد امرأته ، ثم عادوا إلى الإسلام وعادت إليهم نساؤهم ، وما عرف أن أحداً منهم أمر أن يحدد عقد نكاحه ، مع العلم بأن منهم من عاد إلى الإسلام بعد مدة أكثر من مدة العدة ، ومع العلم بأن كثيراً من نساؤهم لم ترتد ، ولم يستفصل رسول الله ﷺ

ولا خلفاؤه أحداً من أهل الردة هل عاد إلى الإسلام بعد انقضاء العدة أم قبلها؟ بل المرتد إن استمر على ردة قنيل ، وإن عاد إلى الإسلام فامراته وماله باق عليه بحاله ، فماله وامراته موقوف ، وفي تعجيل الفرقة تنفير لهم عن العود إلى الإسلام ، والمقصود تأليف القلوب على الإسلام بكل طريق .

فصل

ومن هذا أمر العقود التي وقعت منهم في الشرك ، فان الذين أسلموا على عهد النبي ﷺ لم يسأل أحداً منهم : كيف كان عقدك على امراتك؟ وهل نكحتها في عدتها أم بعد انقضاء عدتها؟ وهل نكحت بولي وشهود أم لا؟ ولا سأل من كان تحته أختان: هل جمعت بينهما في عقد واحد أم تزوجت واحدة بعد واحدة؟ وقد أسلم على عهد رسول الله ﷺ الخلق الذين أسلموا ، ودخلوا في دين الله أفواجا ، ولم يسأل أحداً منهم عن صفة نكاحه ، بل أقرهم على أنكحتهم ، إلا أن يكون حين الإسلام أحدهم على نكاح محرم كنكاح أكثر من أربع ، أو نكاح أختين ، فكان يأمره أن يختار أربعاً منهن ، وإحدى الأختين ، سواء وقع ذلك في عقد أو عقود ، وإن كان متزوجاً بذات محرم كامرأة أبيه أمره بفراقها ، وهذا قول أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين ومن بعدهم . وأبو حنيفة ينظر إلى صفة العقد في الكفر : هل له مساغ في الإسلام أم لا؟ فان كان له مساغ صححه ، وإلا أبطله ، فان تزوج أكثر من أربع في عقد واحد فسد نكاح الجميع ، وإن كان في عقود ثبت نكاح الأربع ، وقد فسد نكاح من بعدهن من غير تخيير ^(١) ، وكذلك الأختان .

(١) في الأصل (عبي) ولا معنى له .

والذي مضت به السنة قول الجمهور ، كما في « السنن » من حديث الضحاك
ابن فيروز عن أبيه قال : أسلمت وعندي امرأتان أختان ، فأمرني النبي ﷺ
أن أطلق إحداهما ، وفي لفظ للترمذي : « اختر أيتهما شئت » . وقال الامام
أحمد : حدثنا إسماعيل ومحمد بن جعفر قالا : حدثنا معمر عن الزهري عن سالم
عن أبيه أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم ونحوه عشر نسوة ، فقال له النبي ﷺ
« اختر منهن أربعاً » ، فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه ،
فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فقال : إني لأظن الشيطان ، فيما يسترق من السمع ،
سمع بموتك فحذفه في نفسك ، ولعلك ألا تمكث إلا قليلاً ، وأيم الله لتراجعن
نساءك ولترجعن في مالك أو لأورثنهن ولأمرن بقبرك فيرجم كما رجم قبر أبي
رغال^(١) . قال أحمد : وحدثنا محمد بن جعفر ، ثنا معمر أخبرنا ابن شهاب
الزهري^(٢) عن سالم عن أبيه قال : أسلم غيلان بن سلمة ونحوه عشر نسوة ، فقال
رسول الله ﷺ : « اختر منهن أربعاً » . وقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا
عبد السلام ، حدثنا إسحاق بن عبد الله عن أبي وهب الجيشاني عن ابن خراش
الرعي عن الديلمي قال : قدمت على النبي ﷺ وعندي أختان تزوجتهما في

(١) أبو رغال - ككتاب - في سنن أبي داود ودلائل النبوة وغيرها عن ابن عمر :
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرجنا معه إلى الطائف ، فررنا بقبر فقال : هذا
قبر أبي رغال - وهو أبو ثقيف . وكان من ثود ، وكان بهذا الحرم يدفع عنه ، فلما خرج
أصابته النقرة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه ، ... الحديث . قال الفيروز آبادي
(القاموس المحيط ٣/ ٣٧٤) : « وقول الجوهري : كان دليلاً للعبث حين توجهوا إلى مكة
فأتوا في الطريق ، غير جيد » .

(٢) في الأصل (عن الزهري) وهو خطأ واضح ، لأن ابن شهاب هو الزهري .

الجاهلية ، قال : « إذا رجعت فطلق إحداها » ورواه الشاننجي ^(١) عن الضحاك بن فيروز عن أبيه قال : أسلمت وعندي امرأتان أختان ، فقال رسول الله ﷺ : « اختر إحداها » . وفي « المسند » من حديث قيس بن الحارث قال : أسلمت ونحيت ثمان نسوة ، فأبى النبي ﷺ فقلت لذلك فقال : « اختر منهن أربعاً » . وحديث غيلان قد رواه الإمام أحمد والشافعي ومالك ، لكن مالكاً أرسله عن الزهري ، ومعه وصله ، وحكم الناس لمالك في إرساله ، وغلطوا معمرأ في وصله وقالوا : هو غير محفوظ . قال الأثرم : ذكرت لأبي عبد الله الحديث الذي رواه البصريون عن الزهري عن سالم عن أبيه « أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة » أصحح هو ؟ قال : لا ، ما هو صحيح . قال مهنا : سألت أحمد عن حديث معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة » قال : ليس بصحيح ، والعمل عليه . كان عبدالرزاق يقول : عن معمر عن الزهري مرسلأ . وقال مسلم بن الحجاج : هذا الحديث رواه معمر بالبصرة متصلاً هكذا ، فإن رواه عنه ثقة خارج البصريين حكاه بالصحة ، أو قال : صار الحديث حديثاً ^(٢) ، وإلا فالإرسال أولى . قال البيهقي : فوجدنا سفيان بن سعيد الثوري وعبد الرحمن بن محمد وعيسى بن يونس

(١) في الأصل (الثالث) بدون إعجام . وهو - كما اثبتناه - (الشاننجي) إسماعيل ابن سعيد . أبو إسحاق . ذكره أبو بكر الخلال فقال : عنده مسائل كثيرة ما أحب أن أحداً من أصحاب أبي عبد الله روى عنه أحسن مما روى هذا ولا أشبع ولا أكثر مسائل منه . له كتاب على ترتيب الفقهاء ، حدث فيه عن مروان الفزاري ، وسفيان . وجري ، وسعيد بن عامر . وشبابة ، ويزيد بن هارون وغيرهم (طبقات الخبابة ٦٣ ، ٦٤) وقد علق مصحح الطبقات في الحاشية رقم ٣ بقوله : « قيل : إنه مات سنة ثلاثين وميتين بإسطنبول ، وقيل : إنه . تدهستان في شهر ربيع الأول سنة ٢٣٠ هـ . » (٢) كذا بالأصل . ولله (صحيحاً)

وثلاثتهم كوفيون حدثوا به عن معمر متصلاً . قال: ورواه يحيى بن أبي كثير، وهو يمامي، عن الفضل بن موسى، وهو خراساني، عن معمر عن الزهري عن عن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ، فصح الحديث بذلك، والله أعلم. وقد قال النسائي: ثنا يزيد بن عمر الحرمي، ثنا سفيان بن عبد الله، ثنا سوار بن مجشّر^(١) عن أيوب عن نافع، وسالم عن ابن عمر «أن غيلان بن سلمة كان عنده عشر نسوة فأسلم وأسلمن معه، فأمر النبي ﷺ أن يختار منهن أربعاً». قال البيهقي: قال لنا أبو عبد الله: رواة هذا الحديث كلهم ثقات، تقوم بهم الحجة. وقال أبو علي الحافظ: تفرد به سوار بن مجشّر، وهو بصري ثقة. وبالجملة، فشهرة القصة تغني عن إسنادها، فالنبي ﷺ خير، ولم يفرق بين الأوائل والأواخر، ولم يستفصله. ولو اختلف الحال لتعين^(٢) الاستفصال، فإن الرجل حديث عهد بالاسلام، غير عارف بشرائع الأحكام، وتفاصيل الحلال من الحرام، فجعل الاختيار إليه، ولم يحجر في ذلك عليه.

قال المنازعون: قد ثبت عن النبي ﷺ في حديث بريدة ومعاذ وغيرها الأمر بدعاء الكفار إلى أن يكون لهم مالمسلمين، وعليهم ما على المسلمين؛ والمسلم ليس له أن يتزوج أكثر من أربع، ولا أختين في عقد واحد، وقد قال ﷺ «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٣). وهذا نص في المسألة،

(١) في الأصل (سوار بن مجشّر) بالراء. وإنما هو سوار - والواو المشددة - ضبطه في القاموس المحيط ٣٨٧/١.

(٢) في الأصل . (لتعين) .

(٣) سنن أبي داود : ٢٨٠ رقم ٤٦٠٦

قاطع للنزاع . قالوا : ونكاح الخمس في عقد واحد لا يختلف فيه حكم البقاء والدوام في المنع ، فكان باطلاً كنكاح ذوات المحارم . قالوا : ولا يرد علينا النكاح بغير شهود ولا ولي ، والنكاح في العدة ، لأن ذلك يمنع الابتداء دون البقاء . قالوا : وليس تحريم الخامسة من جهة الجمع ، فلم يختلف فيه حال الابتداء والاستدامة ، والاسلام والكفر ، كعقد المرأة على زوجين . قالوا : ولو باع ذمي درهماً بدرهمين ثم أسلم قبل القبض لم يخير ^(١) في أحد الدرهمين ، كذلك إذا أسلم ونحته أختان يجب ألا يخير ^(٢) في إحدى الأختين ، وبأن العقد على الخمس في حال الشرك لا يخلو من أحد أمرين ، إما أن يقولوا : إنه صحيح أو فاسد ، ولا يجوز أن يقال : إنه صحيح ، إذ لو كان كذلك لم يجوز تقضيه بعد الإسلام ، فثبت أنه فاسد ، وإذا كان فاسداً لم يصححه الإسلام ، كنكاح ذوات المحارم . قالوا : ولأنه عقد على عدد محرم ، فلا يثبت فيه التخيير ، كعقد السلم . قالوا : وأما الحديث فنحن أول آخذي به ، إذ المراد بقوله « اخترت منهن أربعاً » تعقد عليهن عقداً جديداً . وكذلك قوله في الأختين : « اخترت أيتهماشت » إنما هو تخيير ابتداء ، لا تخيير استدامة ، لما ذكرنا من الأدلة ، ولو كان تخيير استدامة لاحتل أن يكون غيلان عقد عليهن في الحال التي كان يجوز فيها العقد على أكثر من أربع ، وذلك في أول الإسلام ، فإن القصر على أربع إنما وقع في سورة النساء وهي مدنية بالاتفاق . سلمنا انتفاء ذلك فيجوز أن يكون النبي ﷺ قد علم صورة الحال ، وأنه تزوجهن في عقد واحد ، فأمره أن

(١) في الأصل (محر) بدون إتمام .

(٢) في الأصل (يتر) .

يختار منهم أربعا يتدىء نكاحهن ، ولا سبيل إلى العلم بانتفاء هذا .
قال المصححون : الآن اشد الزام ، واحتد الخصام ، ووجب التحيز إلى
فئة الحديث الذين قصدهم الانتصار له أين كان ، ومع من كان .
قالوا : وأما احتجاجكم بقوله ﷺ : « فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ »
فما أصحه من حديث ، وما أضعفه من استدلال ! وهل نازع في هذا مسلم حتى
يحتجوا ^(١) عليه به ؟ وهكذا تقول نحن وكل مسلم : إن الرجل إذا أسلم فحينئذ
يصير له ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم . وأما قبل ذلك فلم يكن كذلك .
فالحديث حجة عليكم ، فإنه لم يقل : أخبرهم أن عليهم ما على المسلمين قبل
الإسلام . والذي على المسلم : أنه لا يمكن من العقد على اختين ابتداءً ولا
استدامةً . وهكذا قوله ﷺ : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وليس
أمره ﷺ على الجمع بين الأختين والتزوج بأكثر من أربع ، فلذلك كان
رداً بالإسلام ، وهو ﷺ لم يقل : إن ما كان في الجاهلية مما يخالف أمري
ومضى وانقضى فهو رد ، وإنما يرد فيه ما قام الإسلام وهو على خلاف أمره ،
وهكذا فعل سواءً ، فإنه أبطل نكاح إحدى الأختين ، وما زاد على الأربع ، إذ
ذلك خلاف أمره ، وجعل الخيرة في المسككات إلى الزوج ، وهذا نفس أمره ،
فما خالف هذا وهذا فهو رد ، فالحديث حجة على بطلان قولكم ، وبالله التوفيق .
وأما قولكم : إن نكاح الخمس في عقد واحد لا يختلف فيه حكم الابتداء
والدوام ، فكان باطلاً كنكاح ذوات المحارم ، فجوابه من وجوه :
أحدها : أن تحريم ما زاد على الأربع إنما كان من جهة الزيادة على العدد المباح ،

(١) في الاصل : حتى يحتجون ؟

والزيادة يمكن إبطالها دون النصاب، فإن المفسدة تختص بها، فلا معنى لتعدية الإبطال إلى النصاب، فإن [في ذلك] إضراراً به، وتنقيحاً له عن الإسلام من غير مصلحة، وقد أمكن إزالة المفسدة بمفارقة ما زاد على النصاب، فيبقى النكاح في حق الأربع صحيحاً، فهذا محض القياس، كما أنه مقتضى السنة. وهذا بخلاف نكاح ذوات المحارم، فإن المفسدة التي فيه لا تزول إلا بإعلان النكاح، لقيام سبب التحريم.

الوجه الثاني: أن تحريم الزائد على أربع إنما نشأ من جهة انضمامه إلى القدر الجائز، وإلا فكل واحدة منهن لو انفردت صح العقد عليها، بخلاف تحريم ذوات المحارم، فإنه ثابت لذاتها وعينها، بقياس أحد النوعين على الآخر فاسد.

الوجه الثالث: أن تحريم الزائد على الأربع أخف من تحريم ذوات المحارم، ولهذا أباح لنبيينا ﷺ الزيادة على أربع، ولم تبح له ذوات المحارم، فلا يصح اعتبار أحد النوعين بالآخر، ونحن لا ننظر إلى ابتداء العقد كيف وقع، بل إلى حاله عند الإسلام، ولهذا قد ساعدتم^(١) على أنه لو تزوجها بغير ولي ولا شهود ولا مهر، أو في عدة ثم انقضت، أو بغير تراض لم يبطله الإسلام؛ فلذلك إذا عقد على خمس لم يبطله بالإسلام، وإنما يبطل الزائد على النصاب.

وأما قولكم: إن تحريم الزائد على الأربع إنما كان من جهة الجمع، فلم يفترق الحال فيه بين الابتداء والاستدامة، كمقد المرأة على زوجين، فما أفسده من قياس! فإن هذا مما لم يختلف فيه الشرائع ولا الطبائع، ولا تسوغه أمة من الأمم على اختلاف أديانها وآرائها.

(١) كذا بالاصل.

وأما الجمع بين الأختين وبين أكثر من أربع فقد كلف جائزاً في بعض الشرائع ، كما قال تعالى « وَأَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » والجمع بين أكثر من أربع قد فعله داوود وسليمان وخاتم الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وبالجملة ، فقد الرجل على أكثر من امرأة مصلحة راجحة ، وعقد المرأة على أكثر من رجل مفسدة خالصة أو راجحة ، فاعتبار أحدهما بالآخر فاسد عقلاً وطبعاً وشرعاً .

وأما قولكم : لو باع ذمي درهماً بدرهمين ثم أسلم لم يخير في أحد الدرهمين ، كذلك لا يخير في الأختين ، فما أفسده من قياس ! فإن الصرف إذا لم يقبض لم يلزم [في] العقد إن قبض [ه] ثم أسلم أن ^(١) يفسخ العقد ، فإنهم إذا تعاقدوا عقود الربا وتقاوضوا ثم أسلموا لم يفسخوها ، وإن لم يتقاوضوا لم تتمضيها ، وهكذا النكاح فإنه إذا اتصل به الدخول ، وسبب التحريم قائم ، أبطلناه ، وإن كان قد انقضى لم نعرض له ^(٢) . وإنما لم نخيره في أحد الدرهمين ، وخيرناه في إحدى الأختين ، لأنه لا فائدة له في تخيره في أحد الدرهمين ، ولا غرض له في ذلك ولا مصلحة ، بخلاف تخيره بين إحدى الأختين ، على أنه لا يمتنع أن يخير العقد في درهم بدرهم ، ويجعل له الخيار في أيهما شاء ، فتفي الحكم في ذلك غير معلوم بنص ولا إجماع .

وأما قولكم : «العقد على الخمس في حال الشرك إما أن يقع صحيحاً أو فاسداً»

(١) في الأصل (لم يفسح) . والبيان يأنه .

(٢) في الأصل (لم يعرض له) .

إلى آخره ، فجوابه من وجهين أحدهما : أنه صحيح في الجميع ، فإذا أسلم فسخ العقد في إحداهن : هذا جواب القاضي أبي يعلى . قال : « وقد نص أحمد على هذا : إذا تزوج الحربي أمًا وبتًا ثم أسلم قبل الدخول ، انفسخ نكاح الأم » . قال : « وهذا يدل على أنه قد صح النكاح في البنت حتى صارت هي من أمهات النساء فحرمت عليه ، ولو لم يكن صحيحاً فيها كان له أن يختار أيهما شاء ، لأنها لم تكن من أمهات النساء ؛ والجمع بين الأم والبنت في العقد كالجمع بين خمسة » . قال : « وإنما حكمنا بصحة العقد في الجميع ، لأن له أن يختار الخامسة بعد إسلامه ، ويستديم نكاحها على حديث غيلان وغيره ، ولا يجوز أن يستديم نكاحاً حكمنا بفساده . وقولكم^(١) : « إنه لو كان صحيحاً لم يجر تغييره وتقضيه بعد الإسلام ، كما لو عقد على أربع » لا يصح : لأن الإسلام لا يغير ما يطابق حكم الإسلام ، وما زاد على الأربع يخالف حكمه ، فلهذا غيره كما لو تعاقدوا عقد صرف وأسلموا^(٢) قبل التقابض حكمنا بفساده ، وإن كان الصرف في الجملة جائزاً ، ولأنه لو أسلم الوثنى قبل الدخول انفسخ النكاح بعد الحكم بصحته ، ولأن تغييره بعد الإسلام إنما هو إلزام ، ولا يمتنع أن يوجب الإسلام إزالة أشياء لم تكن حل الكفر ، كالعبادات » .

وعندي جواب آخر : وهو أن العقد الذي وقع في حل الكفر - على هذا الوجه - لا يحكم له بصحة ولا فساد ، بل يقرّون عليه كما يقرّون على كفرهم . فإن استمروا على الكفر لم تتعرض لعقودهم ، وإن أسلموا حكمهم بطلان ما يقتضي الإسلام

(١) في الأصل (وقولهم) .

(٢) في الأصل (كما لو تعاقدوا عقد صرف وأسلموا) .

بطلانه - من حين الإسلام لا قبل ذلك - كالحكم في سائر عقودهم من بيعاتهم وغيرها ، فما كان قبل الإسلام فهو عفو لا نحكم له بأحكام الإسلام . قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا » ، فأمر بترك ما بقي دون رد ما قبض ولم يكن صحيحاً ، بل كان عفواً كما قال سبحانه : « فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ » ، فجعل له ما سلف من الربا وإن لم يكن مباحاً له ، وكذلك سائر العقود له ما سلف منها ويجب عليه ترك ما يحرمه الإسلام ، وهذه الآية [هي] الأصل في هذا الباب جميعه ، فإنه تعالى لم يبطل ما وقع في الجاهلية على خلاف شرعه ، وأمر بالتزام شرعه من حين قام الشرع . ومن تأمل حكم رسول الله ﷺ في باب أنكحة الكفار إذا أسلموا عليها وجده مشتقاً من القرآن مطابقاً له .

وأما قولكم : « إنه عقد على أكثر من أربع فلم يصح فيه التخيير ، كعقد المسلم » ، فهل في القياس أفسد من هذا ؟ وهل يمكن أحداً أن يطرد هذا القياس فيفسخ كل نكاح وقع في الشرك ، وكل بيع وكل إجارة وكل عقد لم يستوف شروطه في الإسلام كالنكاح بلاولي ولاشهود ولا مهر ، وكل عقد فاسد وقع فيه التقابض ؟ وأما قولكم « إنكم أول من أخذ بالحديث » فكلاً ، بل أول من تلفظ في رده بما لا يرد به ، وما تأولتم به الحديث من أن المراد به « تخيره في ابتداء العقد على من شاء منهن » باطل لوجوه :

أحدها : قوله في بعض ألفاظه : « أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ » وهذا يقتضي إمساكهن ^(١) بالعقد الأول ، كما قال تعالى « وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ

(١) في هامش الأصل : (افساد) ولامى له .

عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ» وقوله «فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ»
ولا يعقل الإمساك غير هذا . فإن قلتم : يعني : «أمسك أرباعاً منهن» تزوج أرباعاً ،
خرج اللفظ عن القياس إلى الإلغاز واللبس الذي يتزده عنه كلام المبين عن الله .
الثاني : أنه جعل الإمساك والاختيار [إليه] ، ولو كان المراد به العقد
لكان الاختيار إليهن لا إليه ، لأنه [لا] يعقد عليهن إلا برضاهن .

الثالث : أنه أمره بالاختيار ، وذلك واجب عليه ، ولو كان المراد تجديد
العقد لم يجب عليه . ولهذا لو أبي الاختيار أجبره عليه الحاكم ، فإن امتنع
ضربه حتى يختار ، لأنه واجب عليه .

الرابع : أن هذا التأويل لا يصح "عندكم" إلا إذا كان قد تزوجهن^(١) في عقد
واحد ، فأما إذا تزوجهن بعقود متفرقة فانه يصح نكاح الأربع الأول ، ويبطل
نكاح من عداهن ، وحينئذ فيكون المراد من الحديث : إذا كنت قد تزوجت
في عقد واحد فنكاح الجميع باطل ، وذلك^(٢) أن يتزوج أرباعاً منهن . ومعلوم
أن هذا لا يفهم أصلاً من قوله : «اختر أرباعاً» وفارق سائرهن ، ولا يفهم
المخاطب ولا غيره هذا المعنى من هذا اللفظ البتة .

الخامس : أن النبي ﷺ لم يسأل هذا الحديث العهد إلا بسلام الجاهل بالأحكام
عن كيفية عقده ، ولا استفصله .

السادس : ما رواه الشافعي عن عمرو^(٣) بن الحارث

(١) في الأصل : (تزوجها) .

(٢) كذا في الأصل ، ولعله رولك أن تزوج (مراعاة للسياق .

(٣) في الأصل (عوف) ، وفوقه (عمرو) كأنه تصحيح ؛ وكلاهما محتمل ، إلا أن الرواية

عن الثاني تبدو لنا أقرب احتمالاً : فإن عوف بن الحارث صحابي ، رضيع عائشة ، روى عنه

عن ^(١) نوفل بن معاوية الديلي ^(٢) قال : « أسلمت وعندي خمس نسوة ، فقال النبي ﷺ : « أمسك أربعا ، وفارق الأخرى » فعملت إلى أقدمهن صحبة : عجوز عاقرة ، معي مندستين سنة ، ففارقتهما . ففهم المخاطب من هذا اللفظ حقيقته وعمل بها .
السابع : أنه قال للنبي أسلم على أختين : « طلق أيتهما شئت » ، وهذا لا معنى له على قول المنازع ، فإنه إن تزوج إحداها بعد الأخرى فنكاح الثانية باطل ، وليست محلاً للطلاق ، وإن تزوجها معاً فنكاحها عنده باطل ، وليست واحدة منهما محلاً للطلاق .

الثامن : أن في بعض طرق الحديث : « أمسك إحداها » وهذا على قولكم لا يتأتى ، فإنه إن جمعها في عقد لم يكن له سبيل على واحدة منها حتى يمسكها ،

الزهري (خلاصة الكمال ٢٥٣) . وقد سمع عوف هذا الخبر من صحابي آخر هو نوفل ابن معاوية الديلي ، ثم رواه الشافعي رواية منقطعة ، ظاهرة الانقطاع .
أما عمرو بن الحارث فهو عالم الديار المصرية وعدتها ومفتيها مع البث بن سعد ، وأحفظ أهل عصره للحديث ، المتوفى سنة ١٤٧ هـ (تهذيب التهذيب ٨ / ١٤) . ورواية الشافعي لهذا الخبر من طريق عمرو هذا منقطعة كذلك ، لأن الإمام الشافعي لم يقصد مصر إلا في أواخر القرن الهجري الثاني سنة ١٩٩ هـ ، وعمرو بن الحارث مات - كما رأينا - في النصف الأول من ذلك القرن .

ومن الواضح في هذا المقام أن المراد من قول ابن القيم : « رواه الشافعي عن عمرو » أو « عن عوف » أن الراوية من طريق أحدهما ، لا أن الشافعي عاصر هذا أوداك ، ولا أن روى الخبر متصلاً عن هذا ولا ذاك .

(١) في الأصل (بن) وذلك يقتضي أن يكون نوفل بن معاوية الديلي جداً لعمرو . أما أبيه الحارث) ، وليس هذا بصحيح . وفي كتب التراجم صحابي هاشمي مكّي يسمى الحارث ابن عبد المطلب (انظر مثلاً خلاصة الكمال ٥٩) أما الحارث بن نوفل بن معاوية الديلي فلم نجد له ذكراً فيما بين أيدينا . وأما نوفل بن معاوية الديلي فهو صحابي له أحاديث ، شهد الفتح وحسيناً والطائف ، ومات في خلافة معاوية (خلاصة الكمال ٧ : ٣) . فالصواب أن الرواية من طريق عمرو عن نوفل الديلي .

(٢) في الأصل : (الديلي) وصوابه (الديلي) دليل بكر كافٍ الخلاصة .

وإن سبق عقد إحداها الأخرى كان الواجب عندكم أن يقال : أمسك الأولى دون الثانية ، وهذا لا يصح أن يعبر عنه بقوله : «أمسك إحداها» ودأيتها

وأما قولكم : إن هذا يجوز أن يكون في الوقت الذي كان يجوز فيه العقد على أكثر من أربع ، فجوابه من وجوه : أحدها : أنه لا يعلم أنه كان العقد على أكثر من أربع جائزاً في وقت من الأوقات في الاسلام ، لا قبل الهجرة ولا بعدها ؛ ولو كان ذلك لنقل مع ما نقل من النسخ والمنسوخ ، ولم ينقل أحد هذا قط . فإت قيل : نحن لم ندع أن ذلك أبيع لفظاً ثم نسخ ، بل كانت على أصل الإباحة والعفو حتى حرّمه القرآن ، قيل : هذا لا يصح ، فإن الأصل في الفروج التحريم إلا ما أباحه الله ورسوله ، كما أن الأصل في العبادات البطالات إلا ما شرعه الله ورسوله ، وعكس هذا العقود والمطاعم ، الأصل فيها الصحة والحل إلا ما أبطله الله ورسوله وحرّمه . وهذا تقرر في موضعه . الثاني : أن هذا لو كان مشروعاً أو مباحاً بإباحة العفو لكان في المسلمين ولو رجل واحد يفعله في الاسلام قبل التحريم ، مع حرصهم على النكاح والاستكثار منه . ألا ترى أنهم فعلوا المتعة لما كانت مباحة ، وشرب الخمر منهم من شربها قبل التحريم . الثالث ^(١) : أن النبي ﷺ لم يسأله عن وقت العقد : هل كان قبل التحريم أو بعده ؟ كما لم يسأله عن كيفيته . الرابع ^(٢) : أن هذا لا يصح على أصول المنازع ، فإن أبا حنيفة قال : إذا تزوج

(١) في الأصل (الثاني) مع أن الوجه الثاني قد سبق ذكره

(٢) في الأصل (الثالث) .

الحرّ بأربع نسوة ثم استرقّ فانه يبطل نكاحهنّ . ومعلوم أنه إنما حرّم عليه نكاح ما زاد على الثنتين بالاسترقاق ؛ ونكاح الأربع وقع في الوقت الذي كان يجوز له فيه نكاحهنّ ، فكان يجب — على ما ذكرنا من التأويلات — أن يختار منهنّ اثنتين ، لأنه عقد على أربع في حال كان ذلك مباحاً له فيها ، ثم ورد التحريم . وهذه المسألة ذكرها محمد بن الحسن في « الجامع الكبير » .

وأما قولكم : « إن النبي ﷺ يجوز أن يكون علم الحال ، وأنه تزوجهنّ في عقد واحد ، فخيره بين أربع يتبدىء نكاحهنّ » ، فهو باطل من الوجوه التي تقدمت ، ونزيدها هنا وجهاً آخر : وهو أن ذلك يتضمن تعليق الحكم على غير السبب المذكور في الحديث ، وإلغاء السبب الذي ذكر فيه . وهذا باطل من الوجهين جميعاً ، فانه إنما علق الاختيار بكونه أسلم على أكثر من أربع ، وعندكم الاختيار إنما علق على اجتماعهنّ في عقد واحد لو كانت اختياراً . وبالله التوفيق .

فان قيل : ما تقولون لو أسلم ونحته أم وبنتها؟ قيل : إن أسلم قبل دخوله بواحدة منهما فسد نكاح الأم ، لأنها صارت من أمهات نسائه ، وثبت نكاح البنت لأنها ريبة غير مدخول بأما : هذا مذهب أحمد ، وأحد قولي الشافعي ، اختاره المزني ، وقال في القول الآخر : له أن يختار أيتهما شاء ، لأن عقد الشرك إنما يثبت له حكم الصحة إذا انضم إليه الاختيار ، فاذا اختار الأم فكأنه لم يعقد على البنت ، فلا تكون من أمهات نسائه . والمنازعون له ينازعونه في هذه المقدمة ويقولون : أنكحة الكفار صحيحة يثبت لها أحكام الصحة ؛ ولذلك لو انفردت إحداها بالنكاح كان صحيحاً لازماً من غير اختيار . ولهذا فوض إليه

الاختيار ههنا ، ولا يصح أن يختار من ليس نكاحها صحيحاً . قالوا : وقد قال تعالى : « وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ » وهذه من (١) أمهات نسائه ، فتكون محرمة . قالوا : ولأنها زوجته ، فتحرم عليه كما لو طلق ابنتها في حال الشرك ، ولا نهلوا تزوج البنت وحدها ثم طلقها حرمت عليه أمها إذا أسلم ، فإذا لم يطلقها وتمسك بنكاحها فأولى بالتحريم ، وإنما اختصت الأم بفساد نكاحها لأنها تحرم بمجرد العقد على البنت ، فلم يمكن اختيارها ، والبنت لا تحرم قبل الدخول بأمها ، فيتعين النكاح فيها .

فصل

وإن كان قد دخل حرمتا على التأييد : أما الأم فليكونها أم زوجته ، وأما البنت فلائها رييسته من زوجته التي دخل بها . قال ابن المنذر (٢) : « أجمع على هذا كل من يحفظ عنه من أهل العلم » . وكذلك إن كان دخل بالأم وحدها ، لأن البنت رييسته المدخول بأمها ، والأم حرمت بمجرد العقد على البنت . وإن دخل بالبنت وحدها ثبت نكاحها وفسد نكاح أمها كما لو لم يدخل بهما . ولو أسلم وله جاريتان إحداهما أم الأخرى وقد وطئها جميعاً حرمتا عليه على التأييد ، وإن كان قد وطئ إحداهما حرمت الأخرى على التأييد ، ولم تحرم الموطوءة ؛ وإن كان لم يطأ واحدة منها فله وطء أيتهما شاء ، فإذا وطئها حرمت الأخرى على التأييد .

(١) في الأصل : (هي) .

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، أنوبكر ، فقيه من الحفاظ لم يكن يتقيد بمذهب ، له تصانيف كثيرة مفيدة لم تنشر بعد : أهمها « تفسير القرآن » و « المبسوط » في الفقه ، و « اختلاف العلماء » ، كان شيخ الحرم بمكة ، وفيها توفي سنة ٤١٩ (لسان الميزان ٢٧/٥ . وقارن بالوفيات ٦١/١ : وطبقات الشافعية ١٢٦/٢) .

فصل

فإن طلق إحداها أو طلق ما زاد على الأربع^(١) ثبت النكاح في غير المطلقة ، وكانت المطلقة هي المفارقة : ذكره شيخنا ، وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد والشافعي . وقال الأصحاب : تكون المطلقة هي المختارة ، وينفسخ نكاح البواقي . وهذا الذي قاله أصحاب الشافعي ، وأظنه نصه . وقال أصحاب مالك ولكنه غير منصوص عنه . وحجتهم أن الطلاق لا يكون إلا في زوجة . قالوا : فتطليقه لها اختياراً لها ، ويقع عليها الطلاق لأنها زوجة ، وقد أوقع عليها الطلاق ، فتطلق وينفسخ نكاح البواقي باختيار المطلقات . قال القاضي : فإذا قال : « أمسكت هذه ، أو أمسكت نكاحها ، أو اخترتها ، أو اخترت نكاحها » لزم نكاحها وانفسخ نكاح من عداها . وإن قال : « فسخت نكاح هذه أو عقدها » أو أخرجتها من حالي ، أو تركتها ، ونحو ذلك ، كان ذلك فراقاً لها . فإن قال : « فارقتها ، أو فارقت عقدها ، أو سرحتها » ، احتمل أن يكون فسخاً ، لأنه يحتمل فبين منه ويبقى نكاح البواقي ، واحتمل أن يكون اختياراً لها ، ويقع الطلاق : لأنه صريح في الطلاق . وإن قال : « طلقت هذه » كان ذلك اختياراً لنكاحها وطلاقاً ، لأن الطلاق لا يوقع إلا في زوجة ، فتطليقه لها [يكون] اختياراً وتطليقاً . فإن وطئ واحدة بقياس المنهب أنه يكون اختياراً لها ، لأنه قد نص على أن الوطء يكون رجعة ، لأن الوطء يدل على الرضى بها ، فحصل بذلك الإمساك . ولهذا قلنا في الأئمة إذا اعتقت تحت عبد : لها الخيار ، فإن

(١) في الأصل : (الأربعة) .

وطئها قبل الخيار بطل خيارها ، لأن تمكينها يدل على الرضى ، وكذلك إذا
خيرها ثم وطئها كانت وطؤها قطعاً لخيارها ، لأنه يدل على الرغبة فيها
والرجوع في طلاقها ، خلافاً لأصحاب الشافعي : لا يكون الوطء اختياراً [عندهم]
لأنه لم يوضع لذلك ، وكذلك لا تحصل به الرجعة . والدليل على أن الوطء
اختيار : أنه يوجب الاختيار باللفظ ومقصوده ومثاله ، فهو أقوى من مجرد
قوله : « اخترتها » ، لأن قوله : « اخترتها » جعل اختياراً لدلالته على
إشارته لها ورضاه بها ، فوطؤها أقوى في الدلالة من مجرد اللفظ . ولهذا كان
الوطء رجعة عند جمهور العلماء ، وإنما نازع فيه الشافعي وحده .

إذا عرف هذا فالصواب أن تطليق إحداهن لا يكون اختياراً لها ، بل
اختياراً لغير المطلقة ، والنبي ﷺ لما قال للديلمي : (١) « طلق إحداها » لم يرد
بهذا : أمسكها ، ولا فهم هو إمساكها من هذا اللفظ ، ولا فهمه أحد من أهل
التخاطب ، وإنما فهم من قول « طلق أيتهما شئت » ، فارقها وإخراجها عنه
وإمساك الأخرى . ولو كان قوله : « طلق أيتهما شئت » اختياراً لها لنفذ
الطلاق عليها وانفسخ نكاح الأخرى بأنه لم يخترها (٢) ، فيكون أمراً له بارسال
الاثنتين : هذه بالتطليق والأخرى باختيار غيرها ، وقد صرح به أصحاب هذا
القول فقالوا : لا يكون الطلاق إلا في زوجة ، ففي ضمن تطليقه لها اختيار منه
لها ، فينفذ الطلاق وتنقطع العصمة بينه وبين البواقي ، وهذا باطل قطعاً ، وكيف

(١) أي لغيروز الديلمي الذي سبق ذكره من ٦ : ٣ . والرواية هناك من طريق ابنه الضعيف .

(٢) في الأصل (لم يختارها) .

يكون الطلاق الذي جعل لرفع النكاح وإزالته وحل قيده دالاً على ضد موضوعه من الإمساك والاختيار ؟ ! وهل هذا إلا قلب الحقائق ! وهو بمنزلة جعل الإمساك والاختيار دليلاً على الفراق والطلاق ، وأي فرق حقيقة أو لغة بين قوله « أرسلتك » و « سيبتك » و « أخرجتك من نكاحي » و « طلقتك » ؟ و [أما] قولهم : « إن الطلاق لا يكون إلا في زوجة » فجوابه من وجوه : أحدها : أن الطلاق المضاف إلى زوجة لا يكون إلا في زوجة ، وأما الطلاق الذي هو عبارة عن اختيار غير المطلقة وإخراج المطلقة عن نكاحه فلا يلزم أن يصادف زوجة . الثاني : أن الطلاق هنا كناية عن التسيب والارسال ، فهو بمنزلة قوله « رغبت عنك » و « أرسلتك » فهو طلاق مقيد بقيد القرينة ، وهي من أقوى القرائن . الثالث : أنه كيف يمكن أن يقول هذا القول من يقول : إن أنكحة الكفار صحيحة ؟ ولهذا قال : ينقد الطلاق في المطلقة ؛ وإذا كانت صحيحة فطلق واحدة صارت كأنها لم يعقد عليها ، وصار البواقي ^(١) من العقود عليهن ، فكانه أسلم وتحتة أربع أو إحدى الاثنين فقط .

فان قيل : بالاسلام زال صحة نكاح الجميع ، فلا يمكن أن يقال : نكاح الخمس صحيح بعد إسلامه ، ولا يحكم بطلان نكاحهن ، فإذا طلق واحدة علمنا أنها حينئذ زوجة ، ومن ضرورة كونها زوجة بطلان نكاح من عداها ، فإذا كان تحتها ثمان فطلق أربعاً علمنا أنهن حين الطلاق زوجاته ، فبالضرورة يكون نكاح من عداهن مفسوخاً ، إذ لا يمكن أن يكون حال الطلاق نكاح الثمان

(١) في الأصل (الباقي)

صحيحاً ، قيل : هذه الشبهة التي لأجلها قالوا : إن الطلاق يكون اختياراً .
وجواب هذه الشبهة أن النكاح بين الاسلام والاختيار موقوف لم يفسخ بنفس
الاسلام ، ولا بقي صحيحاً لازماً ، إذ لو انفسخ بنفس الاسلام لم يختر ، وهذا
واضح ؛ ولهذا له أن يمسك من شاء من الثمان إلى تمام النصاب ، فما منهن واحدة
إلا والنكاح في حقها صحيح إذا اختارها ، وباطل إذا أخرجها عن عصمته .
فالطلاق صادف (١) هذه الزوجة الموقوفة ، ولا يلزم منه اجتماع الثمان في الاسلام
في عقد لازم ، وليس المحذور سوى ذلك .

فصل

واختلاف الدارين لا يوقع الفرقه ، وإنما التأثير لاختلاف الدين . قال أحمد
في رواية ابن القاسم (٢) : الزوجان على نكاحهما مادامت في العدة ، فإذا أسلمت فهما
على نكاحهما لا يفرق بينهما ؛ وكان الشافعي يحتج على أصحاب أبي حنيفة :
إذا أسلمت وهي في دار الحرب ثم أسلم هو : « أنها امرأته ، وكذلك أقول » (٣) .
وقال أبو حنيفة : اختلاف الدارين يوقع الفرقه ، فعنده إذا خرجت الحرية إلينا

(١) في الأصل . (صادق) .

(٢) هو أحمد بن القاسم ، صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام ، وقد روى عن الامام أحمد
مسائل كثيرة ذكر بعضها في طبقات الخنابلة ٣٢٠

(٣) كذا في الأصل . وفي العبارة شيء من العوض ، غير أن المراد واضح ، فأصحاب
أبي حنيفة كما يتبين من تنمة السياق - يوقعون العدة باختلاف الدارين ، والشافعي يجمع
عليهم بأن العدة لا تقع إلا باختلاف الدين : فإذا أسلم كل من الزوجين في دار واحدة
« دار الحرب » ظل نكاحهما صحيحاً ، وطلت الروحة على عصمة زوجها ، لم يعرف بينهما .
وذلك معنى قول الشافعي : « أنها امرأته » . وقد وافق أحمد الشافعي في هذا وقال بقوله
« وكذلك أقول »

مسلمة وخلفت زوجها في دار الحرب كافراً وقد دخل بها (١) وقعت الفرقة بينهما في الحال .

وقد تناظر الشافعي هو ومحمد بن الحسن رحمهما الله تعالى في هذه المسألة ، وساق الربيع المناظرة فقال الشافعي : [إن] قال قائل : مادليلك (٢) على ذلك ؟ قيل له : أسلم أبو سفيان بن حرب بمر الظهران ، وهي دار خزاعة ، وخزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام ، ورجع إلى مكة ، وهند بنت عتبة مقيمة على غير الاسلام ، فأخذت بلحيته وقالت : اقتلوا الشيخ الضال ؛ ثم أسلمت هند بعد إسلام أبي سفيان بأيام كثيرة ، وكانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الاسلام يومئذ وزوجها مسلم في دار الاسلام وهي في دار حرب . ثم صارت مكة دار إسلام وأبوسفيان بها مسلم ، وهند كافرة ، ثم أسلمت قبل انقضاء العدة فاستقرا على النكاح ، لأن عدتها لم تنقض حتى أسلمت ؛ وكان كذلك حكيم ابن حزام وإسلامه ؛ وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة (٣) عكرمة بن أبي جهل بمكة ، وصارت دارهما دار الاسلام ، وظهر حكم رسول الله ﷺ بمكة وهرب عكرمة إلى اليمن وهي دار حرب ، ثم رجع صفوان إلى مكة وهي دار الاسلام ، وشهد حنيناً وهو كافر ، ثم أسلم واستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول ، وذلك أنه لم تنقض عدتها . فقلت له : ما وصفت لك من أمر أبي سفيان وحكيم وأزواجهما أمر معروف عند أهل العلم بالمغازي ، وقد حفظ أهل المغازي أن

(١) في الأصل (بينهما) .

(٢) في الأصل (مادلك) .

(٣) في الأصل (وامراته) .

امراة من الأنصار كانت عند رجل بمكة وأسلمت وهاجرت إلى المدينة وهي في العدة فاستقرا على النكاح . انتهى كلامه .

وقد روى البخاري في « صحيحه » عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ والمؤمنين : مشركين [و] أهل حرب ^(١) يقاتلهم ويقاتلونهم ، وإذا كانت - إذا هاجرت - امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ^(٢) ، فإذا طهرت حل النكاح ، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه » ، فهذا هو الفصل في هذه المسألة ، وهو الصواب . وليس هذا الحيض هو العدة التي قدرها كثير من الفقهاء أجلاً لا قضاء النكاح ، بل هو استبراء بحيضة تحمل بعدهم . للأزواج ، فإن شاعت نكحت وإن شاعت أقامت وانتظرت إسلام زوجها ، فمتى أسلم فهي امرأته انقضت العدة أو لم تنقض : هذا الذي كان عليه أمر رسول الله ﷺ ، وهو الصواب بلا ريب .

قالت الحنفية : مر الظهران لم تكن صارت من بلاد الاسلام ، لأنها قرية من مكة وهي كانت دار حرب فكان حكم ما قرب منها حكمها إلى أن استولى النبي ﷺ على مكة وقهر أهلها وغلبهم ، فصارت هي وما حولها من دار الاسلام ، فثبت بهذا أن أبا أسفيان أسلم في دار الحرب فلم يختلف به وبامراته الدار . قال الجمهور : أبو أسفيان أسلم بمر الظهران عند النبي ﷺ وقد نزهاوا المسلمون الذين معه وثبتت أيديهم عليها وجرت أحكام الاسلام فيهم ، وإذا كان كذلك كانت من دار الاسلام وكانت في ذلك بمنزلة المدينة وسائر مدن ^(٣) الاسلام .

(١) في الأصل : (مشركوا أهل حرب) .

(٢) كذا في الأصل .

(٣) في الأصل (دون) .

قالت الحنفية : ولا حجة لكم في هروب عكرمة بن أبي جهل يوم الفتح وصفوان بن أمية إلى اليمن أو الطائف أو الساحل حتى وافاها نساؤها وأخذن لها الأمان ، فان مكة لما فتحت صار ما قرب منها من دار الإسلام ، فساحل البحر قريب منها ، والطائف — وإن كانت دار كفر إذ ذاك — فليس في القصة أنه وصل إليها بل قصدتها ، ولعله لم يخرج من دار الإسلام ولم يصل إليها. وأما اليمن فانها كانت قد صارت دار إسلام ، وأقر أهل الكتاب منهم بالجزية ، وأما عبادة الأوثان فأسلموا على يد علي ومعاذ وأبي موسى ، فلم تختلف الدار بين هؤلاء وبين نساءهم .

قال الجمهور : دار الإسلام هي التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الإسلام ، وما لم تجر عليه أحكام الإسلام لم يكن دار إسلام وإن لأصقها ، فهذه الطائف قريبة إلى مكة جداً ولم تصر دار إسلام بفتح مكة ، وكذلك الساحل . وأما اليمن فلا ريب أنه كان قد فشا فيهم الإسلام ، ولم يستوثق كل بلادها بالإسلام إلا بعد وفاة النبي ﷺ في زمن خلفائه . ولهذا أتوا بعد موت النبي ﷺ أرسالاً وفتحوا البلاد مع الصحابة ، وعكرمة لم يهرب من الإسلام إلى بلد إسلام ، وإنما هرب إلى موضع يرى أن أهله على دينه .

نزلنا عن هذا كله ، فالذين أسلموا وهاجروا قبل فتح مكة لم يفرق رسول الله ﷺ بينهم وبين نساءهم قطعاً مع اختلاف الدار قطعاً ، ولو لم تكن الآثار متضافرة بذلك لكان القياس يقتضي عدم التفريق باختلاف الدار ، فان المسلم لو دخل دار الحرب وأقام بها وامراته مسلمة ، أو أقامت امرأة الحربي في دار

الحرب وخرج هو إلى دار الاسلام بأمان لتجارة أو رسالة ، فان النكاح لا يفسخ .

فان قلتم : الدار لم تختلف بهما ههنا فعلاً وحكماً ، وإنما اختلفت فعلاً : لأن حكم المسلمة في دار الحرب حكمها في دار الاسلام ، وكذلك حكم المسلم فعلاً ، قيل لكم : إذا استوطنتها كان من أهلها ، ولهذا إذا قتله جيش المسلمين ولم يعلموا حاله لم يجب عليهم الدية ، لأن الدار دار إباحة ، فلم يتعلق بالقتل وجوب الدية ، ولو تعد قتل مسلم لم يجب عليه القود عندكم ، ولكان الحربي إذا دخل إلينا مستأمناً ثبت له حكم الدار ، ولهذا من قتله وجبت عليه دينه ولم يجز سببه واسترقاقه وأخذ ماله . وأيضاً فالنكاح عقد من العقود فلم يفسخ باختلاف الدارين كالبيع وغيره ، وأيضاً فان المسلم لو دخل دار الحرب وتزوج حرة صح النكاح ، ولو كان اختلاف الدين يوجب فسخ النكاح لوجب ألا يصح النكاح بينهما ، لأن المسلم من أهل دار الاسلام وإن كان في دار الحرب ، والحريّة من أهل دار الحرب ، فالدار مختلفة بينهما في الحقيقة . ولا يجوز أن يقال : إنهما مقيمان في دار واحدة فلم تختلف بهما : لأنه لو كان كذلك لوجب أن تقع الفرقة بينه وبين امرأته التي في دار الاسلام لأنه قد اختلفت بهما الدار ، ولو جَبَّ إذا دخل الحربي دار الاسلام وله زوجة في دار الحرب أن يفسخ النكاح بينهما لاختلاف الدار ، فلما لم يفسخ علم أن المسلم إذا كان في دار الاسلام فهو من أهل دار الاسلام ، والحربي إذا كان في دار الاسلام فهو من أهل دار الحرب ، ومع هذا ، النكاح لا يفسخ ، كذلك ههنا .

قالت الحنفية : قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْهَا جَرَاتٍ ، الْآيَةُ ، فالدلالة فيها من وجوه :

أحدها : قوله : « لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا » وعندكم إذا خرج مسلماً قبل أن تحيض ثلاث حيض فهي حل له ، وهو حل لها .

الثاني : قوله « وَآتَوْهُمْ مَا أَنْفَقُوا » ولو لم تقع الفرقة بينهما باختلاف الدارين لم تؤمر^(١) برد المهر عليه .

الثالث : قوله « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوا هُنَّ » فأباح نكاحهن على الإطلاق ، وعندكم لا يباح نكاحها في الحال إذا كانت مدخولاً بها .

الرابع : قوله : « وَلَا تَمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ » وفي المنع من العقد عليها تمسك بعصمة الكوافر .

قال الجمهور : لا حجة لكم في شيء من ذلك ، فان قوله تعالى « لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ » إنما هو في حال الكفر ، ولهذا قال : « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ » ثم قال « لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا » ، وأما قوله « وَآتَوْهُمْ مَا أَنْفَقُوا » فقد تنازع الناس فيه ، فقالت طائفة : هذا منسوخ ، وإنما كان ذلك في الوقت الذي كان يجب فيه رد المهر إلى الزوج الكافر إذا أسلمت امرأته . وهذا عندكم أيضاً منسوخ . وأما من لم يرد منه منسوخاً فلم يجب عنده رد المهر لاختلاف الدارين ، بل لاختلاف الدين ورغبة المرأة عن التربص بإسلامه ، فانها إذا حاضت حيضة ملكت نفسها ، فان شأنت تزوجت وحينئذ ترد عليه مهره ، وإن شأنت أقامت وانتظرت إسلامه . وأما قوله تعالى : « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوا هُنَّ » فإنما ذلك بعد انقضاء عدتها ورغبتها عن زوجها وعن التربص بإسلامه كما قال تعالى « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا » والمراد بعد انقضاء عدتها ورضاها . وأما

(١) في الأصل (لم تؤمن)

قوله «وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ» فهذا لا يدل على وقوع الفرقة باختلاف الدار، وإنما يدل على أن المسلم ممنوع من نكاح الكافرة المشركة، ونحن لا نقول ببقاء النكاح مع شركها، بل نقول: إنه موقوف، فإن أسلمت في عدتها أو بعدها فهي امرأته.

قالت الحنفية: زوجان اختلفت بهما الدار فعلاً وحكماً فوجب أن تقع الفرقة بينهما: أصله الحرية إذا دخلت دار الإسلام بأمان ثم أسلمت قبل الدخول، وإذا سبي الزوج وأخرج إلى دار الإسلام فإن الفرقة تقع، كذلك ههنا. قال الجمهور: هذا منتقض بما ذكرنا من انتقال المسلم إلى دار الحرب، ودخول الحرية إلى دار الإسلام، ودخول الحربي بأمان لتجارة أو رسالة وأما الحرية إذا دخلت دار الإسلام وأسلمت فلموجب للفرقة هناك اختلاف الدين دون اختلاف الدارين. ألا ترى أنه لو وجد ذلك في دار واحدة كان الحكم كذلك. وأما السبأ فليست العلة في الفرقة فيه اختلاف الدارين، ولا طريان الرق، لأننا نحكم بالفرقة قبل حصول المرأة في دارنا بظهور الامام عليها، ولأننا لا نحكم بالفرقة بسبب طريان الرق عليها: ولهذا لو سبي الزوجان معاً فهما على نكاحهما، وإنما نحكم بالفرقة لأن الغالب أن السبأ إذا وقع في أحد الزوجين فلا سبيل إلى معرفة بقاء الزوج أو هلاكه، فينزل المجهول المشكوك فيه كالمدوم. قالوا: ولا يلزمنا هذا^(١) إذا علمنا وجود الزوج في دار الحرب، لأنه نادر، والغالب عدم العلم به. قالوا: ولهذا المعنى حكمنا بإسلام الطفل بإسلام سايه، لأنه لا سبيل إلى معرفة أبويه غالباً، فجعلناه كالتحقق، وإن علمنا وجودهما حكمنا بإسلامه أيضاً لأنه نادر: هذا جواب القاضي وأصحابه، وهو بناء على أن الزوجين إذا سبياً معاً فهما على

(١) في الأصل: (ولا يلزمنا على هذا) باتمام «على».

نكاحها، وأن الفسخ لم يكن للاستيلاء على بضع المرأة ومملكه، وهذا هو المشهور عن أحمد؛ والصحيح أن الفسخ لم يكن لهذه العلة، بل للاستيلاء على جميع ملك الرجل وحقوقه - وبضع زوجته من أملاكه - وقد استولى عليه ومملكه السابي كمالك رقبته، فلا معنى لبقاء العصمة في البضع وحده دون سائر أملاكه ودون سائر أجزاء المرأة ومنافعها. وعلى هذا فلا فرق بين أن تُنسي وحدها أو مع الزوج؛ وعلى هذا دلّ القرآن في قوله تعالى «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» نزلت في السبايا فحرّم الله نكاح المتزوجات إلا المسنيات إذا انقضت عدتهن^(١). لذلك قال أبو سعيد: ولم يفرق بين أن تُنسي وحدها أو مع زوجها وبين أن يعلم هلاك الزوج أو يعلم بقاؤه أو يشك فيه. ولو كانت العلة إنما هي الجهل ببقاء الزوج وتنزيل المجهول كالمعدوم لما انفسخ النكاح مع العلم بوجوده في دار الحرب.

وقولهم: «إن هذا نادر»، والحكم للغالب» قول في غاية الفساد، فإن الحكم إذا ثبت لعلة زال بزوالها، وليس بقاء الزوج في دار الحرب نادراً، ولو كان نادراً - وهو معلوم - كان بمنزلة المفقود في المهلكة إذا علم بقاؤه. ومثل هذا لا يقال فيه: نادر، ونكاح الأول قائم، ووجود الزوج مقطوع به. هذا في غاية الفساد. والصواب الذي دلّ عليه القرآن وسيرة النبي ﷺ في السبايا، والقياس أن النكاح ينفسخ بنسب المرأة مطلقاً، فإنها قد صارت ملكاً للسابي وزالت العصمة عن ملك الزوج لها كما زالت عن ملكه لرقبتها ومنافعها: وهذا اختيار أبي الخطاب وشيخنا، وهو مذهب الشافعي.

وأما قولهم: «إنا إنما حكمنا بإسلام الطفل بإسلام سايه»، لأنه لا سبيل إلى

(١) انظر سنن النسائي ١١٠/٦. والحديث هناك من رواية أبي سعيد الخدري. ويقول أبو سعيد في تأويل الآية: «أي هذا لكم حلال إذا انقضت عدتهن»

معرفة أبويه غالباً ، فجعلناه كالحق ، وإن علمنا وجودها حكماً بإسلامه أيضاً ، لأنه نادر ، فالصحيح خلاف هذا القول وأنه يحكم بإسلامه تبعاً لساويه ، ولو كان مع الأبوين أو أحدهما ، فهذا نص الروايتين عن أحمد ، وهو منذهب الأوزاعي وأهل الشام ، فإن السابي له أحقُّ به من أبويه وقد انقطعت تبعيته للأبوين بسبب المسلم له ، وهو مولود على الفطرة ، وإنما جعلناه على دين أبويه تبعاً لهما ، فإذا زالت التبعية صار مالكة أولى به وصار تابعاً له .

قالت الحنفية : إن اختلاف الدارين يؤثر في قطع العصمة ، ألا ترى أن ذمياً لو مات في دار الإسلام وخلف مالا وله ورثة من أهل الحرب في دار الحرب لم يستحقوا من إرثه شيئاً وجعل ماله في بيت المال لا اختلاف الدارين ؛ ولو كان ورثته ذميين في دار الإسلام لكانوا هم أحقُّ بتركته من جماعة المسلمين لأنه لم يختلف به وبهم الدار ، وكذلك لو سبي من أهل الحرب دون أبويه فمات صلي عليه لأنه اختلف به وبأبويه الدار فانقطعت العصمة بينه وبينهما فصار مسلماً بالدار كالقبط ، ولو سبي مع أبويه أو أحدهما فمات لم يصل عليه لأنه لم يختلف به وبهما أو بأحدهما الدار . قال الآخرون : انقطاع الارث بينهما لم يرجع إلى اختلاف الدارين ، لكن يرجع إلى قطع الموالاة والنصرة ، ولهذا لو كان ذمياً في دار [الإسلام] فدخل قريبه الحربي مستأنفاً ليقم مدة ويرجع إلى دار الحرب لم يتوارثا وإن كانت الدار واحدة . وكذلك إذا سبي الصبي دون أبويه ومات فإنه يصل عليه ^(١) وإن كان موته في دار الحرب لأننا نحكم بإسلامه بإسلام ساويه ، وعلى أننا لا نسلم انقطاع التوارث بينهما ، فإن يعقوب بن بختان سأل أحمد عن رجل من أهل الذمة دخل بأمان

فقتله رجل من المسلمين فقال : يبعث بديته إلى أهل بلاده ، فقد نص على أن
 ديته ينفذ بها إلى بلاده ، وإنما أراد بذلك إلى «ورثته» ، لأنه لو لم يكن له ورثة
 كانت ديته في بيت المال ، وقد نص على ذلك في رواية أبي طالب في النصرايين
 إذا مات وليس له وارث جعل ماله في بيت مال المسلمين . والوجه فيه قوله
 تعالى « وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ
 إِلَى أَهْلِهِ » وهذا عام في الذمي والمسلم ، وعام فيه إذا كان أهله في دار
 الإسلام أو دار الحرب ، ولأنهما قد اتفقا في الدين ، فجاز أن يتوارثا كما لو كانا في دار
 واحدة ، ولأنهما لو اجتمعا في دار توارثا فيجب أن يتوارثا وإن اختلفت بهما
 الدار ، دليله المستأمن ، يبين صحة هذا : أن أحكام المستأمن والحربي مختلفة ،
 لأن المستأمن يحرم قتله وتضمن نفسه ويقطع بسرقة ماله ، والحربي بخلافه ،
 ولأن اختلاف الدارين لا يوجب اقطاع العصمة ، بدليل أنه لا يوجب فسخ
 الأنكحة . وقولهم : « ان الميراث يثبت بالموالاة والنصرة » واختلاف الدارين
 يمنع من ذلك لا يصح كما لم يصح إذا اختلفت الداران بالمسلمين ، ولأن هذا
 يبطل باليهود والنصارى فاتهم لا يتناصرون ، ويتوارثون عند المنازع لنا ، وعندنا
 على إحدى الروايتين ، ولا يتوارثون على الرواية الأخرى ، لاهذه العلة
 لكن لاختلاف الدين ، فان دينهم مختلف ، ولأن الصبي والمجنون
 والنساء يرثون^(١) ، ولا نصرة فيهم . ولهذا لما كان للعقل طريقة النصرة لم
 يكن لهم مدخل فيه .

(١) في الأصل (يرثن) مع أن الضمير لا يرجع للنساء خاصة .

فصل

ومن فروع هذه المسألة أنه قيل : [قبل] الاختيار هن على النكاح في حكم الاتفاق ، فعليه نفقة الجميع إلى أن يختار ، لأنهن محبوسات عليه وإن لم يكن النكاح صحيحاً لازماً بعد الاسلام ، ولأنهن في حكم الزوجات ، ولهذا أتيهن اختارها كانت زوجة من غير تجديد عقد .

فصل

ولو زوج الكافر ابنه الصغير أكثر من أربع نسوة ثم أسلم الزوج والزوجات لم يكن له الاختيار قبل بلوغه ، فإنه لا حكم لقوله ؛ وليس لأبيه الاختيار لأن ذلك حق يتعلق بالشهوة ، فلا يقوم غيره مقامه فيه . وتجبس عليه الزوجات إلى أن يبلغ فيختار حينئذ ، وعليه نفقتهن إلى أن يختار : هكذا قال أصحابنا والشافعية . وهو في غاية الإشكال ، فإنه ليس في الاسلام مسلم تحته عشر نسوة مسلمات يبقى نكاحهن عدة سنين . وفي ذلك إضرارٌ بالزوجات في هذه المدة بحيث تبقى المرأة ممنوعة من الزوج عدة ^(١) سنين ، محبوسة على صبي لا تدري أينختارها أم يفارقها ، وفي ذلك إضرارٌ عظيم بها ، وهو مُنتفٍ شرعاً ، وقياس المذهب أن يختار عنه وليه كما لو كان مجنوناً .

فان قلتم : « والحكم في المجنون كذلك » ، فهو في غاية الفساد ، إذ تبقى المرأة ما شاء الله من السنين محبوسة عليه . وإن فرقتم بأن البلوغ له حد ينتهي الصبي إليه ، فلا يشق انتظاره بخلاف الجنون ، قيل أولاً : لا بد لهذا الفرق

(١) في الأصل (مدة) .

من شاهد بالاعتبار ؛ وقيل ثانياً : لا ريب أنه يشق على المرأة الانتظار بضع عشرة سنة لا يُدرى أيعيش الزوج حتى يصل إليها أم يموت قبل ذلك ؛ وقيل ثالثاً : والجنون قد يزول عن قرب أو بعد ، وإن لم يكن لزواله أمد شرعي ؛ وقد صرح الأصحاب بأنه إذا أُجنّ انتظر به عود عقله ، ثم يختار . والصواب أن الولي يقوم مقامه في الموضعين .

فصل

والاختيار واجب على الفور ، لأن النبي ﷺ أمر به ، والأمر المطلق على الفور ولا سيما إذا تضمن التأخير إمساك المسلم أكثر من أربع ، وهذا لا يجوز . فان أبي الاختيار أجبر عليه بالحبس والضرب لأنه حق عليه وهو قادر على الاتيان به فاجبر عليه كإفاء الدين . قال الشيخ في « الكافي » : وهكذا كل من عليه حق إذا امتنع من أدائه . قال القاضي في « الجامع » : فان لم يختار حبسه . ويكون الحبس ضرباً من التعزير ، فان لم يختار ضربه وعزّره ، ويفعل ذلك ثانياً وثالثاً حتى يختار ، لأن هذا حق تعين عليه ، ولا يقوم غيره مقامه فوجب حبسه وتعزيره حتى يفعله . وهكذا إذا كان على رجل دين وله مال فأنض لا يعرف بمكانه ^(١) وامتنع من قضاء دينه ، فان الحاكم يحبسه ويضربه .

فصل

فاذا اختار أربعاً فهل يكون اختياره لمن فراقاً لسائرهن أم لا يبين منه

(١) في الأصل : (وله مال فأنض لا يعرف مكانه) .

حتى يفارقهن بفعله ؟ فصرح الشيخ ^(١) في « المحرر » وصاحب « المفتي »
أنهن يبين منه بنفس الاختيار . ووقع في كلام بعض الأصحاب أنه يجب عليه
أن يفارق غير المختارات . وهذه العبارة توهم أنهن لا يبين حتى ينشئ هن
فراقاً . وحكاة الخطابي ^(٢) عن بعض أهل العلم قال : « وحديث فيروز الديلمي
حجة لمن قال ذلك ^(٣) » . يعني قوله : « وفارق سائرهن ^(٤) » . ولو يبين منه

(١) الشيخ هنا هو أبو البركات المذكور ص ٢٥٠ . و « المحرر » سبق ذكره في تلك
الصفحة أيضاً . وهو كتاب له في الفقه الحنبلي . أما الشيخ أبو البركات فهو طلحة بن أحمد بن
طلحة العاقولي ، قرأ على القاضي أبي يعلى وسمع منه الكثير . توفي سنة ٥١٢ هـ (قارن بطبقات
الحنابلة : ٤١) .

(٢) الخطابي هو المحدث الحافظ الفقيه الأديب . حمد بن إبراهيم بن الخطاب النسفي نسبة إلى
بُسْت من (أعمال كابل) . له مؤلفات قيمة أشهرها « معالم السنن » على سنن أبي داود ،
و « بيان إعجاز القرآن » وكلاهما مطبوع . كما أن له شرحاً على البخاري سماه « أعلام السنن »
توفي سنة ٣٨٨ وقيل سنة ٣٦٦ (الوفيات ١/١٦٦ وخزانة الأدب للبغداد ١/٢٨٢)
(٣) يحكي الخطابي هنا عن بعض أهل العلم الاحتجاج بالحديث الذي رواه أبو داود في
(سننه ٢/٣٦٥ رقم ٢٢٤٣ باب من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع ، أو أختان) عن الضحاك
ابن فيروز عن أبيه [فيروز الديلمي] قال : قلت : يا رسول الله . إني أسلمت ونحمتي أختان ،
قال : « طلق أيتها شئت » وجاء نحوه في روايتين في سنن الترمذي (٦٣/٥) ولمظه في
الروايتين : « اختر أيتها شئت » .

وقد أشار ابن القيم إلى ماضيت به السنة في هذا . واستشهد أول ما استشهد به حديث فيروز
الديلمي هذا ابتداء من الصفحة ٣٤٦ . وفيروز ، أبو الضحاك ، أمير صحابي يمني يامي ، فارسي
الأسل ، أعان على قتل الأسود العنسي . قال ابن سعد : مات في خلافة عثمان وفي « التهذيب »
أنه مات سنة ٥٣ في إمارة معاوية باليمن (وقارن أيضاً بالإصابة رقم الترجمة ٧٠١٢ وخلاصة
الكامل ٢٦٥) .

(٤) لقد وهم المحتج بحديث فيروز هذا ، إن ظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لميروز :
« فارق سائرهن » ، فالراوي - في سنن أبي داود والترمذي - صريح في أن فيروز أسلم
ونحمت أختان ، فحيره النبي صلى الله عليه وسلم بينها ، وليس في الرواية ما يشير إلى أن

بنفس الاختيار لم يأمره بتحصيل الحاصل. وهذا من ذهب مالك. والمسألة محتملة.

فصل

فإن مات قبل الاختيار فقال القاضي : « قياس المذهب يقتضي أنه يجب على جماعتهن عدة الوفاة ، لأن أكثر ما فيه أنه ممنوع من استدامة نكاح ما زاد على أربع ، وهذا لا يمنع من عدة الوفاة كالنكاح الفاسد إذا اتصل به الموت وجب فيه عدة الوفاة : نص عليه . وهذا أولى ، لأننا نحكم بصحة العقد في الجميع » . وتبعه الشيخ ^(١) في « المقنع » ، وقال في « الكافي » و « المغني » : « والأولى أن من كانت منهن حاملاً فعدها بوضعه ^(٢) ، لأن ذلك تنقضي به العدة في كل حال . ومن كانت آيسة أو صغيرة فعدها عدة الوفاة لأنها أطول العدين في حقها . ومن كانت من ذوات الأقران اعتدت أطول الأجلين من ثلاثة قروء أو أربعة أشهر وعشر لتنقضي العدة بيقين ، ولأن كل واحدة

فيروز أسلم وعنده نساء أكثر من أربع حتى يقول له النبي صلى الله عليه وسلم : « فارق سائرهن » .

وإذا صح أن النبي تلفظ بهذه العبارة فإنما حاطب بها غيلان بن سلمة الذي أسلم وعنده عشر نسوة ، فقد سبق أن ذكر ابن القيم ص : ٣٥ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لغيلان في بعض الفاظه « أمسك أربعاً وفارق سائرهن » .

قلل المحتج بهذا الحديث خلط بين غيلان وفيروز .

(١) يريد بالشيخ هنا ابن قدامة المقدسي الحنبلي ، عبد الله بن محمد ، المتوفى سنة ٥٦٢ هـ . وكان من أكابر فقهاء الحنابلة والكتب الثلاثة المذكورة كلها لابن قدامة هذا ، طبع منها المقنع والمغني . وقد نبهنا إلى كثير من الفصول التي نقاها ابن القيم من « المغني » خاصة . لأنه كتاب شامل شرح به ابن قدامة مختصر الحرق ، وفصل فيه جميع أبواب الفقه الحنبلي . وللشيخ ابن قدامة كتب أخرى مفيدة طبع بعضها كروضة الناظر في أصول الفقه ، ودم التأويل ، وللمة الاعتقاد .

(٢) (٢) قارن بسنن الترمذي ١٦٩/٥ باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها : تضع .

منهنّ يُحتمل أن تكون مختارة أو مفارقة، وعدة المختارة عدة الوفاة، وعدة المفارقة ثلاثة قروء، فأوجبنا أطولها لتنقضي العدة بيقين كما قلنا فيمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عيناها : عليه خمس صلوات، وهذا منذهب الشافعي . ولو قيل : إن من كانت منهن حاملاً اعتدت بالوضع، ومن كانت حائلاً فعدتها عدة الوفاة بكل حال، لكأن قوياً، لأن وضع الحمل يأتي على جميع العدة، فلا عدة بعده . وأما الحائل فلأن النكاح قبل الاختيار في حكم الثابت، بدليل أن من اختارها منهن فهي زوجة من غير تجديد عقد، ومن طلقها نفذ طلاقه، وغايته أنه نكاح غير مستقر، وهو آيل إلى الفسخ في حق بعضهن، ولم يتعين المفسوخ نكاحها، والأصل في كل واحدة منهن بقاء النكاح، وهذا أولى إن شاء الله تعالى .

فصل

فأما ميراثهنّ فقال القاضي : « فهن أربع يستحقن الميراث، وأربع لا يستحقنه، فينظر فإن اصطالحوا ^(١) على أن يكون ذلك ينيهن على السواء، أو على التفاضل، أو يكون لبعضهن جاز، وإن تشاحوا ^(٢) فقياس المذهب أنه يقرع ينيهن، فإذا وقعت القرعة لأربع منهن كان الميراث ينيهن بالسوية . » قال : « وأصل هذا ما نصّ عليه أحمد في من طلق واحدة من نسائه لا بعينها ^(٣) - أو بعينها - لكنه أنسيها، فانه يقرع ينيهن وتخرج بالقرعة، فان

(١) كذا بالأصل والضمير في (اصطالحوا) لجميع الورثة وليس للنسوة خاصة.

(٢) الضمير في (تشاحوا) للورثة أيضاً، كما قلنا في (اصطالحوا) .

(٣) في الأصل (لا بعينها) . والصحيح ما ابتناه، بدليل قوله بعد ذلك . (أو بعينها) .

مات قبل ذلك أقرع الورثة وكان الميراث للبواقي منهم . و مذهب الشافعي أن الميراث يوقف حتى يصطلحن عليه .

فصل

وأما المهر فينظر ، فان كان بعد الدخول فالمر واجب لكل واحدة منهن لأجل الدخول ؛ وكذلك إن كان قد دخل ببعضهن كان لها المهر ؛ وإن مات قبل الدخول نُظر في السابق منها إلى الاسلام ، فان كان الزوج واجب عليه نصف المهر لأربع منهن كما أوجبنا الميراث لأربع منهن ، وإن كان السابق الزوجات فلا مهر لواحدة منهن ، لأن الفرقه جاءت من جهتهن قبل الدخول .

فصل

فان طلق الجميع فقال أصحابنا: يخرج منهن أربع بالقرعة ، فيكن المختارات ويقع الطلاق بهن ، وينفسخ نكاح البواقي ؛ وله تجديد العقد عليهن ، فان كان الطلاق ثلاثاً فمضى انقضت عدتهن فله أن ينكح من الباقيات لأنهن لم يطلقن منه ، ولا يحل له المطلقات إلا بعد زوج وإصابة .

قلت : وهذا بناء على أن الطلاق يكون اختياراً للمطلقات ، فيكن هن الزوجات ومن عداهن أجنيات ، وعلى أنه إذا كان تحته أربع فطلقهن لم يحل له نكاح خامسة حتى تنقضي عدة واحدة منهن . وعندى : ينفذ الطلاق في الجميع

والمراد: أن الرجل طلق امرأة بالذات ولم يطأها بالذات ، وهذا التعبير مألوف في كتب الفقه وكثير مشهور: « طلق امرأة بعينها ولا بعينها »

لأنهن في حكم الزوجات قبل الاختيار ، وكل واحدة منهن صالحة للإبقاء من من غير تجديد عقد ، وكون النكاح [فاسداً] لافي الجميع وآيلا إلى الفسخ فيها زاد على الأربع لا يمنع وقوع الطلاق ، فان الطلاق عندنا يقع في النكاح الفاسد الذي لا سبيل إلى الاستمرار به ، وهناله سبيل إلى الاستمرار بكل واحدة على انفرادها ومع ثلاث (١) آخر .

فصل

فلو أسلم ثم طلق الجميع قبل إسلامهن ثم أسلمن (٢) في العدة أمر أن يختار أربعاً منهن ، فاذا اختارهن تبيننا أن طلاقه وقع بهن لأنهن زوجات ، ويعتدّن من حين طلاقه ، وبأن البواقي باختياره لغيرهن ولا يقع بهن طلاقه ؛ وله نكاح أربع منهن إذا انقضت عدة المطلقات ، لأن هؤلاء غير مطلقات . والفرق بين هذه المسألة وبين التي قبلها: أن طلاقهن قبل إسلامهن في زمن ليس له الاختيار فيه ، فاذا أسلمت تجدد له الاختيار حينئذ ؛ وفي التي قبلها طلقهن وله الاختيار ، والطلاق يصلح اختياراً ، وقد أوقعه في الجميع ، وليس بعضهن أولى من بعض ، فصرنا إلى القرعة لتساوي الحقوق .

فصل

وإذا اختار منهن أربعاً وفارق البواقي فهل العدة من حين الاختيار أم من

(١) في الأصل : (ثلاثة) .

(٢) في الأصل : (اسلموا) .

حين الاسلام ؟ فيه وجهان أشهرهما أنها من حين الاختيار ، لأنهن إنما ين من بالاختيار ، ووجه الوجه الثاني أنهن ين من بالاسلام ، وإنما يتبين ذلك بالاختيار فيثبت حكم البيونة من حين الاسلام ، كما إذا أسلم أحد الزوجين ولم يسلم الآخر حتى اقضت عدتها ، فانها تبين باتقضاء عدتها من حين الاسلام ، وفرقتين فسخ لاطلاق ، وأما عدتهن فقال أصحابنا : كعدة المطلقات ، ثلاثة قروء ، لأن عدة من انفسخ نكاحها كذلك .

وقال شيخنا : «عدتهن حيضة واحدة، وكذلك عدة المختلعة وسائر من فسخ نكاحها : لأن العدة إنما جعلت ثلاثة قروء لتمكن الزوج من الرجعة فيها؛ وأما الفسوخ - كالخلع وغيره - فالمقصود منها براءة الرحم، فيكتفى فيها بحيضة». قال : «وبذلك أفتى النبي ﷺ المختلعة^(١)». قال : «وهو مذهب ابن عباس ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة^(٢)» .

قلت له : فما تقول في المطلقة تمام الثلاث ، فقال : «الطالقة الثالثة من جنس الطلقتين اللتين قبلها ، فكان حكمها حكمهما . هذا إن كان في المسألة إجماع» انتهى .

(١) في سنن الترمذي ، بشرح ابن العربي ٥ / ١٥٨ عن الرُّبَيْع بنت معوية عن عطاء أنها اختلعت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم - أو أمرت - أن تعتد بحيضة . ويليه في الباب نفسه (١٦٠ هـ) عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة .

(٢) ذهب الترمذي إلى عكس هذا الرأي ، فانه بعد أن روى الحديثين السابقين (الذين أوردناهما في الحاشية السابقة) صرح باختلاف أهل العلم في عدة المختلعة ، وأكد أن أكثر أهل العلم من الصحابة خالفوا ابن عباس في هذه المسألة . وإليك عبارة الترمذي (١٦١ هـ) : « واختلف أهل العلم في عدة المختلعة فقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : إن عدة المختلعة ثلاث حيض ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة ، وبه يقول أحمد وإسحاق » .

وإن مات إحدى المختارات أو بانت منه واقتضت عدتها فله أن ينكح واحدة من المفارقات، وتكون عدة على طلاق ثلاث لأنه لم يطلقها قبل ذلك .

فصل

وإذا أسلم وتحتة ثمان نسوة فأسلم أربع منهن فله اختيارهن ، وله الوقوف إلى أن يسلم البواقي ، فإن مات اللاتي أسلمن ثم أسلم الباقيات فله اختيار الميتات ، وله اختيار الباقيات ، وله اختيار بعض هؤلاء وبعض هؤلاء ، لأن الاختيار ليس بعقد ، وإنما هو تصحيح للعقد الأول في المختارات ؛ والاعتبار في الاختيار بحال ثبوته وصحته ، لا بحال وقوعه ؛ وحال ثبوته كمن أحياء ؛ وإن أسلمت واحدة منهن فقال «اخترتها» جاز ، فإذا اختار أربعاً على هذا الوجه انفسخ نكاح البواقي ، وإن قال «اخترت فسخ نكاحها» لم يصح لأن الفسخ إنما يكون فيما زاد على الأربع ، والاختيار للأربع ، إلا أن يريد بالفسخ الطلاق فيقع لأنه كناية ، ويكون طلاقه لها اختياراً لها : ذكره أصحابنا . والصحيح أنه يصح فانه ما منهن واحدة إلا وله أن يختارها ويختار مفارقتها ، فإذا قال : «فسخت نكاح هذه» فهو اختيار لفراقها ، وله أن يفارقها وحدها ، ويفارقها مع جملتهن ويفارقها مع الزائدات على النصاب . فإذا قال : «اخترت فسخ نكاحها» فكأنه قال : هذه من المفارقات ، وهو لو اختار أربعاً سواها ولم يصرح بنفسخ نكاحها فكيف إذا صرح به ؟ !

فإن قيل : هي زوجة ، والرجل لا يستقل بفسخ النكاح في غير المعينة ، قيل : وإن كانت زوجة ، لكنه بخير في إبقائها ومفارقها ، فإذا عجل مفارقتها

كل اختياراً منه لأحد الأمرين. وقولهم: «إن الفسخ إنما يكون فيما زاد على الأربع» قلنا: إن أردتم الانفساخ فصحيح، فإنه إذا اختار أربعاً انفسخ نكاح الزائد عليهن؛ وإن أردتم أن إنشاء الفسخ بالاختيار لا يكون إلا فيما زاد على الأربع فليس كذلك، فإن له أن يفارق الجميع بغير طلاق، بل متى قال: «فارقت الجميع أوسيتهن أو فسخت نكاحهن» ين منه كما لو قال «طلقتهن».

فصل

وإذا أسلم قبلهن ولم يُسلمن حتى انقضت عدتهن تبيناً أنهن ين منه منذ اختلف الدينان؛ فإن كان قد طلّقهن قبل انقضاء عدتهن تبيناً أن طلاقه لم يقع بهن، وله نكاح أربع منهن إذا أسلمن؛ فإن كان قد وطّهن في العدة تبيناً أنه وطّء أجنبيات^(١)، وكذلك إن آلى منهن أو ظاهر^(٢) تبيناً أن ذلك وقع في أجنبية؛ فإن أسلم بعضهن في العدة تبيناً أنها زوجة، فيقع طلاقه بها، فإذا وطّئها بعد ذلك كان قد وطّء مطلقته، وإن كانت المطلقة غيرها فوطؤها لها وطء لامراته^(٣)؛ وإن طلق الجميع فأسلم أربع منهن أو أقل في عدتهن ولم يسلم البواقي تعيّن الزوجية في المسلمات، ووقع الطلاق بهن، فإذا أسلم البواقي فله أن يتزوج منهن لأنه لم يقع طلاقه بهن.

قلت: هذا مبني على أن الطلاق اختيار، وقد علمت مافيه، وعلى أن البيونة إذا انقضت العدة تكون من حين الاسلام لا من حين الاختيار. ويحتمل

(١) في الأصل (أجنبيات).

(٢) في الأصل (وكذلك إن الامنهن أو ظاهره).

(٣) في الأصل (فوطئها لها وطئ لامراته).

أن يقال : إن بينونة إنما تقع من حين الاختيار ، لأن كل واحدة منهن قبل الاختيار في حكم الزوجة ، ولهذا له اختيارها وعليه نفقتها ، وإنما علم خروجها عن زوجيته باختيار غيرها ، فكان اختيار غيرها فراقاً لها ، فتكون بينونة من حين تثبت مفارقتها ، وقد صرح الأصحاب بأنه إذا اختار منهن أربعاً وفارق البواقي فعدت من حين الاختيار لا من حين إسلامه .

فصل

وإن اختار أربعاً وفارق البواقي فماتت إحدى المختارات أو بانت منه وانقضت عدتها فله أن ينكح من المفارقات تمام أربع ، ويكون عنده على طلاق ثلاث ، لأنهن لم يطلقن قبل ذلك . وإن اختار أقل من أربع ، بأن اختار واحدة من ثمان أو اختار ترك الجميع فقال في «المغني» : أمر بطلاق أربع أو تمام أربع ، يعني : أمر بطلاق أربع فيما إذا اختار ترك الثمان ، أو بتمام أربع فيما إذا اختار واحدة وترك السبع . قال : لأن الأربع زوجات لا يبين منه إلا بطلاق أو ما يقوم مقامه .

قلت : اختيار ترك الجميع أو إلا كترك كافٍ في فسخ نكاحهن ، فلا شيء يؤمر بطلاق أربع في إحدى الصورتين ، وتمام أربع في الصورة الثانية ؟ [أما قوله : « لأن الأربع زوجات لا يبين منه إلا بطلاق أو ما يقوم مقامه » فلا ريب أن اختياره تركهن قائم مقام الطلاق في إحدى الصورتين ، فانه إذا قال : اخترت تركهن كان بمنزلة قوله : اخترت فراقهن ، وهذا كافٍ في مفارقتهم . واختياره بعضهن فسخ لنكاح من عدا المختارات ، فان قوله

« اخترت هذه » هو اختيار لها، ومفارقة لمن عداها، كما لو قال : « اخترت هؤلاء الأربع »، فانه لا يلزمه أن يطلق الأربع البواقي، بل بمجرد اختياره للأربع تبين منه البواقي .

فان قيل : الفرق بين الصورتين أنه إذا اختار أربعاً كنَّ هنَّ الزوجات، فانفسخ نكاح من سواهن لزيادتهن على النصاب فلا يحتاج أن يطلقهن، ولا ينشئ ما يقوم مقام طلاقهن، بخلاف ما إذا اختار واحدة من ثمان فانه لا يكون اختيارها فراقاً لمن عداها، فلماذا أمرناه بطلاق أربع أو تمام أربع، قيل : هذا لا يصح أولاً لأنه قد يريد فراق الجميع أو من عدا المختارة، فكيف يؤمر بطلاق أربع وهو يريد فراق الثمان ؟ هذا لا معنى له . وقوله « اخترت تركهن ومفارقتهن » ونحو ذلك قائم مقام الطلاق، وكاف في فسخ نكاحهن؛ وأيضاً فان قوله « اخترت هذه » جعل إبقاء لنكاح المختارة وفسخاً لنكاح من عداها كما لو قال « اخترت هؤلاء الأربع » .

فصل

فان قال : « كما سلمت واحدة اخترتها » فقال الأصحاب : لا يصح لأن الاختيار لا يصح تعليقه على الشروط، ولا يصح في غير معين؛ ويحتمل أن يصح ولا يمتنع تعليق الاختيار على الشرط، كما يصح تعليق الجمالة والولاية والوكالة والعتق والطلاق، وكذلك يصح أيضاً تعليق الرجعة بالشرط، وإن قال كثير من أصحابنا وغيرهم : لا يصح . والأصل في الشروط الصحة، والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً؛ وكذلك الهبة يجوز تعليقها بالشرط كما ثبت ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم : « أما ما كان لي ولبنى

عبد المطلب فهو لك » ، وكذلك هبة الثواب يجوز تعليقها بالشرط ، نحو :
 اللهم إن كنت قبلت مني هذا العمل فاجعل ثوابه لفلان . وكذلك الدعاء في
 صلاة الجنائز يجوز تعليقه بالشرط نحو : اللهم إن كان محسنًا فزد في إحسانه ،
 وإن كان مسيئًا فتجاوز عنه . وكذلك الإبراء يجوز تعليقه بالشرط ، وقد نص
 عليه أحمد ، والعجب ممن ممنع تعليقه ، وهو إسقاط محض ، فهو كالطلاق
 والعتق . وكذلك الفسوخ كلها يجوز تعليقها بالشرط . وقد صح عنه عليه السلام :
 «أميركم زيد ، فإن قُتل فجعفر ، فإن قتل فعبد الله بن رواحة» وفي سنن أبي
 داود من حديث طارق بن المرقع ^(١) أنه قال : «من يعطي رجلاً بثوابه ؟ فقال له رجل :
 وما ثوابه ؟ قال : أزوجه أول بنت تكون لي . فلما ولدت طلبها منه بعد كبرها
 فحلف ألا يعطيها إياه إلا بصداق آخر ، وحلف الزوج ألا يصدقها غير ذلك ،
 فقال النبي ﷺ : «[أرى] أن تتركها» ^(٢) ثم قال : «لا تأتمولا يأم صاحبك» ولم
 ينكر عليه الشرط ولم يقل له : لا نكاح بينكما وقد نص أحمد — وقبله ابن
 عباس [على] جواز تعليق النكاح بالشرط ، وهذا هو الصحيح . فقال الأثرم : سألت
 أبا عبد الله عن الرجل تزوج المرأة على أنه إن جاء بالمهر إلى كذا وكذا ، وإلا
 فلان نكاح بيننا . فقال : لا أدري . فقيل له : حديث ابن عباس : النكاح ثابت ،
 والشرط فاسد ؟ قال : نعم . ونقل عنه ابن منصور : إذا قال «إن جئت بالمهر إلى كذا
 وكذا ، وإلا فليس بيننا نكاح» فالنكاح والشرط جائزان ، وهذا هو الذي تقتضيه
 أصوله وقواعده مذهبه ، ومن ضعف هذه الرواية لم يضعفها بما يقتضي تضعيفها .

(١) في الأصل (المرقع) بالفاء ، وصوابه (المرقع) بالفاء . وانظر الإصابة ٢/٢١٣ .

(٢) في الأصل (أن تتركها) . وقارن بسنن أبي داود ٣١٥/٢ رقم ٢١٠٣ .

وغاية ما قالوا : إن النكاح مما لا يدخله الخيار ، فشرطه فيه يفسده كالصرف
والسلم ؛ فيقال : تنفع منكم بسؤال المطالبة ، وهو تأثير الوصف في الأصل
وثبوته في الفرع ، ثم تبرع بالفرق بأن السلم والصرف يجب تسليم العوض
فيه في مجلس العقد بخلاف النكاح. قالوا : الخيار ينفي الإباحة في وقت يقتضي
إطلاق العقد ثبوته ، فصار كما لو تزوجها شهراً. وحقيقة هذا القياس التسوية بين
العقد المطلق والمقيد ، وهذا منتقضٌ بسائر الشروط التي تبنت في العقد المقيد
دون المطلق ، ثم يقال : كون العقد المطلق لا يقتضي ثبوتها لا يقتضي أن العقد
المقيد لا يقتضي ثبوتها ، بل مقتضى العقد المقيد ما قيد به ، فهذا إذن مقتضى
هذا العقد وإن لم يكن مقتضى العقد المطلق. قالوا : فقد قال أحمد في رواية حنبل :
المتعة حرام وكل نكاح فيه وقت أو شرط فهو فاسد . قيل : هذا لفظ عام ،
وما ذكرناه عنه فهو خاص ، وكلام « المتني » يقيد مطلقه بمقيده وخاصة بعامة ؛
كيف وقد علم من مذهبه تخصيص هذا العام ؟ فإنه يصحح النكاح ألا يخرجها
من دارها ، وألا يتزوج ولا يتسرى عليها ، ومتى فعل ذلك فلها الخيار . وهذا
نظير إن جاءها المهر إلى وقت كذا ، وإلا فلها الخيار ، فالصواب التسوية
بينهما . وقوله « كل نكاح فيه وقت أو شرط فهو فاسد » إنما أراد به شرط
التحليل كما صرح به في غير موضع ، ولهذا قرنه بالمتعة ، والجامع بينهما أن
المستمع والمحلل لا غرض لهما في نكاح الرغبة .

فإن قيل : قياس قواعده وأصوله بطلان هذا النكاح المشروط فيه الخيار ،
لأنه قد أ بطل نكاح المحلل لما فيه من الشرط المانع من لزومه ، قيل : هو لم
يبطل نكاح المحلل لذلك ، وإنما أبطله لأنه نكاح محرم ، ملعون فاعله ،

منهي عنه ؛ ولهذا لو قصد بقلبه التحليل ولم بشرطه ، أو شرط أن يحلها للأول فقط ولم بشرط طلاقها ، كان نكاحاً باطلاً مع أنه لا شرط هناك يمنع لزومه . وأحمد عنه في هذه المسألة ثلاث روايات منصوصات : صحة النكاح والشرط - وهي أنص الروايات عنه وأصرحها ، نقلها [ابن] منصور كما تقدم - وصحة النكاح وفساد الشرط كما قل الأثرم ؛ وفساد الشرط والنكاح ، وهي التي نقلها حنبل باللفظ العام^(١) .

والمقصود أن تعليق الاختيار على الإسلام يصح ، ويصح تعليق الفسخ أيضاً على الشرط ، وهو أولى بالصحة لأنه إزالة ملك ، فهو كتعليق الطلاق والعتاق . وقال أصحابنا : لا يصح ، ولهم في صحة تعليق الطلاق هنا وجهان : فإذا قال : « كل من تمسكت بدينها فهي طالق » فهل يصح ؟ على وجهين . ووجه البطلان أن الطلاق يتضمن الاختيار ، وهو مما لا يصح تعليقه بالشرط ؛ والمقدمتان ممنوعتان كما تقدم .

فصل

وإذا أسلم ثم أحرم بحج أو عمرة ثم أسلمن فله الاختيار ، لأن الاختيار استدامة للنكاح ، وتعيين المنكوحة ، وليس بابتدائه . وفيه وجه آخر : أنه

(١) هذه الروايات الثلاث المنصوصات عن أحمد لا تعارض المنع المعروف عنه من تحريم كل شرط في النكاح المشرط فيه غرض صحيح . وقد علل ذلك ابن تيمية في « القواعد النورانية الفقهية » ص ١٩٠ بما يقتضيه حديث النبي صلى الله عليه وسلم المروي في الصحيحين : « إن أحق الشروط أن توفرا به : ما استحلتم به الفروج » من أن الشروط في النكاح أو كد منها في البيع والإجارة . « وإنما المحذور - كما قال ابن تيمية في القواعد النورانية أيضاً ص ١٩٢ - أن ينافي مقصود العقد ، كاشتراط الطلاق في النكاح ، أو اشتراط الفسخ في العقد . فإذا شرط ما يقصد بالعقد لم يناف مقصوده »

ليس له الاختيار ، وهو اختيار القاضي ، ومنهـب الشافعي . والخلاف ههنا
كالخلاف في رجعة المحرم . والصحيح في الموضعين الجواز ، لأنها إمساك فلا
ينافيها الإحرام .

فصل

وإذا أسلم الجميع معه ثم مِتْن قبل أن يختار فله أن يختار منهن أربعاً ، فيكون
له ميراثهن ، ولا يرث من الباقيات لأنهن لسن بزوجات ، وإن مات منهن
أربع وبقي أربع فله اختيار الميتات ، فيرثهن ، وتبين الحيات ؛ وله
اختيار الحيات فيستمر بهن ولا يرث الميتات . وله اختيار بعض هؤلاء
وبعض هؤلاء .

فصل

وإذا تزوج أختين ودخل بهما ثم أسلم وأسلمتا معه فاختار إحداها لم يطأها
حتى تنقضي عدة أختها لثلا يكون واطئاً لأحدى الأختين في عدة الأخرى .
وكذلك إذا أسلم وتحتة ثمان قد دخل بهن فأسلمن معه فاختار أربعاً وفارق
البواقي لم يطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة واحدة من المفارقات ؛
فإذا انقضت عدة واحدة فله وطء أي المختارات شاء . فإن انقضت عدة
اثنين فله وطء اثنين . وكذلك إلى تمام الأربع . فإن كن خمساً ففارق
إحداهن فله وطء ثلاث من المختارات دون الرابعة، وإن كن ستاً ففارق اثنين
فله وطء اثنين من المختارات، وإن كن سبعاً ففارق ثلاثاً^(١) فله وطء واحدة

(١) في الأصل : (ثلاثة) .

من المختارات ^(١) ؛ وكلما انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المختارات : وهذا مبني^{*} على أن الرجل إذا طلق امرأته لم ينكح أختها ، ولا الخامسة في عدة المطلقة ، لئلا يكون جامعاً لمائه في رحم أختين ، أو أكثر من أربع : قال ذلك أصحابنا قياساً على نص أحمد فيما إذا طلق إحدى الأختين أو الخامسة . وذلك لحديث زرارة بن أوفى ^(٢) : « ما أجمع أصحاب محمد على شيء ما أجمعوا على أن الأخت لا تُنكح في عدة أختها » ، ولأنه بذلك يكون جامعاً مائه في رحم أختين ، فلا يجوز كجمع العقد وأولى .

وعندي أنه إذا اختار أربعاً جاز وطؤها من غير انتظار لانقضاء عدة المفارقات ، وهو قول الجمهور ، لأن النبي ﷺ أمره أن يمسك أربعاً ويفارق سائرهن ، وأمر من تحته أختان أن يفارق أيتها شاء ، وهو حديث عهد بالإسلام ؛ ولم يأمره أن ينتظر ، بوطاء من أمسك ، انقضاء عدة من فارق ، ولا ذكر له ما يدل على ذلك بوجه . وتأخير البيان لا يجوز عن وقت الحاجة . والمفارقات قد بين عنه وخرجن عن عصمته ، وقد يسافرن إلى أهلهن وقد ينهبن حيث شئن ، فلا تعلم أحوالهن ، فما يدريه بانقضاء عدتهن ؟

فإن قلتم : « ينتظر علمه بذلك ، أو [ينتظر] حتى يصرن ^(٣) إلى حد الإياس ، فيحسب ثلاثة أشهر » ، كان هذا في غاية البعد ؛ ولا تأتي الشريعة به . وإن قلتم : « ينتظر مقدار ثلاث حيض » ، فالحيضة قد يطول زمن مجيئها ، فلا يعلم متى تنجيء ،

(١) في الأصل : (المختار) .

(٢) هو زرارة بن أوفى الحرشي - بفتح المهملين - أبو حاجب البصري ، قاضي البصرة .

روى عن عمران بن حصين ، والمغيرة بن شعبة ، وعبد الله بن سلام ، وأبي هريرة .

وروى عنه قتادة ، وعلي بن زيد بن جدعان ، وأيوب ، وعوف بن أبي جيلة . وثقه النسائي

وابن سعد . وقال : توفي سنة ٩٣ هـ (خلاصة الكمال ١٠٣) . (٣) في الأصل : (يصرف) .

فكيف تنقضي العدة بالشك ؟ فان قلتم : « هذا بعينه وارد فيمن طلق إحدى الأختين أو واحدة من أربع » ، فالجواب من وجهين : أحدهما أن الحكم في صورة النقص لم يثبت بنص يجب التسليم له ، ولا إجماع لا تجوز مخالفته . وأما ما ذكرتم من إجماع الصحابة ^(١) فسألت شيخنا عنه فقال لي : « الظاهر أنه أراد عدة « الرجعية » ، وههنا يتحقق الإجماع ، وأما « البائن » فأين الإجماع فيها ؟ قال الشافعي : « والحجة على جواز ذلك : انقطاع أحكام الزوجية باقضاء أحكامها من الإيلاء والظهار واللعان والميراث وغير ذلك » . قال : « وهو قول القاسم ^(٢) وسالم ^(٣) وعروة ، وأكثر أهل دار السنة وحرّم الله » . وقال مالك في « الموطأ » ^(٤) عن ربيعة أن عروة والقاسم كانا يقولان في الرجل يكون عنده أربع فيطلق إحداهن : إنه يتزوج إذا شاء ولا ينتظر حتى تمضي عدتها . وقال سعيد بن المسيب في رجل كانت تحته أربع نسوة : إن شاء تزوج الخامسة في العدة . وكذلك قال في [رجل تحته أختان فطلق إحداها : إن شاء تزوج الثانية في العدة] . . قال البيهقي : ورويناه

(١) أي من إجماعهم على أن الأخت لا تتكح في عدة أختها . . كما في حديث زرارة بن أوفى الذي سبق ذكره .

(٢) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق النخعي ، أبو محمد المدني ، أحد الفقهاء السبعة ، وأحد الأعلام . قال ابن سعد : كان ثقة عالماً فقيهاً إماماً كبير الحديث . وقال مالك : القاسم من فقهاء الأمة . توفي سنة ١٠٦ هـ (خلاصة الكمال ٢٦٧) .

(٣) هو سالم بن عبد الله بن عمر العدوي المدني . أحد الفقهاء السبعة . قال ابن إسحاق : أصح الأسانيد كلها الزهري عن سالم عن أبيه . توفي سنة ١٠٦ هـ على الأصح (خلاصة الكمال ١١٢) .

(:) انظر تنوير الحوالك على موطأ مالك (للسيوطي) ٧٨/٢ .

عن الحسن وعطاء وبكر بن عبد الله وخلاس بن عمرو (١).

الوجه الثاني : الفرق بين المسألة المذكورة وبين مسألة الطلاق بأنّ في مسألة الإسلام تبيّن أنّ المفارقات لم يكن زوجات بين الإسلام والاختيار . وما قبل ذلك لا نحكم عليه بشيء ، فيجري وطؤون قبل الإسلام مجرى وطء الشبهة ؛ بخلاف المطلقة ، فإنها كانت زوجة ظاهراً وباطناً ، فالعنة في حقها أثر من آثار نكاح صحيح لازم قابل للدوام ، فلا يلحق به الوطء في نكاح لا يجيزه الإسلام ولا نحكم له بالصحة .

فصل

تقرّ أهل الذمة على الأنكحة الفاسدة بشرطين : أحدهما : ألا يتحاكوا فيها إلينا ، فإن تحاكوا فيها إلينا لم تقرّم على ما لا مساغ له في الإسلام . الثاني : أن يعتقدوا إباحتهم ذلك في دينهم ، فإن كانوا يعتقدون تحريمه وبطلانه لم تقرّم عليه كما لا قرّم على الربا ، وقتل بعضهم بعضاً ، وسرقة أموال بعضهم بعضاً (٢) ، وقد رجم رسول الله ﷺ اليهوديين لما زنيا ، ولم يقرّم على ذلك .

فإن قيل : فهل تقرون المجوس على نكاح ذوات محارمهم لاعتقادهم جواز ذلك إذا لم يترافعوا إلينا ؟ قيل : هذه المسألة فيها روايتان عن الإمام أحمد ، إحداهما أنهم يقرون على ذلك ، نص عليه في رواية منها وقد سأله عن المجوسي

(١) خلاس - بكسر الحاء المعجمة - بن عمرو ، تابعي ، وكذلك الثلاثة المذكورون قبله من كبار التابعين . وفي الأصل (خلاس) بالحاء المهملة ، وليس بصحيح .

(٢) ولهذا اتفق المسلمون على أن العقود التي عقدها الكفار يحكم بها بحسبها بعد الإسلام إذا لم تكن محرمة على المسلمين ، وإن كان الكفار لم يعقدوها بإذن الشارع (قارن بالقواعد النورانية ٢٠٥) .

هل يحال بينه وبين التزويج بمحرم؟ وذكر له حديث عمر: «فرقوا بين كل ذات محرم من المجوس». فقال: قال الحسن (يعني البصري): «بث النبي ﷺ العلاء بن الحضرمي إلى البحرين، فأقرهم على ذلك ولم يهيجهم». وقال في رواية أبي طالب: لا يفرق بين حريمه وبينه، إنما قال (١): «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» وليس هم (٢) أهل كتاب (٣).

فان قيل: فهل قهروهم على الزنى واللواط والربا، وهو دون نكاح الأم والبنت؟ قيل: لا قهرهم عليه. نص عليه أحمد في رواية إبراهيم بن أبان الموصلي [في مجوسي في زقاق ليس له منفذ وطريق المسلمين عليه، وهو يزني على الطريق، فقال: يخرج ولا يترك، لأن المسلمين يزنون معه. والفرق بين إقراره على نكاح محرمه وإقراره على الزنى والربا واللواط: أن ذلك يتعدى ضرره إلى المسلمين، وأما نكاح محرمه فيختص ضرره به دون المسلمين.

(١) أي النبي صلى الله عليه وسلم. على أن ابن تيمية في رسالته «قتال الكفار» - ضمن مجموعة رسائله ص ١٣٥ بتحقيق - حامد الفقي - يرى أن إسناد هذا الحديث منقطع «فإن جعفرأ رواه عن أبيه عن عبد الرحمن، وأبوه لم يدرك عبد الرحمن، وبتقدير ثبوت إظهاره فهو دل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب، لكن المراد: أنه تؤخذ منهم الجزية كما تؤخذ من أهل الكتاب».

(٢) قوله «ولس هم» تعبير فقهي مأخوذ من المؤلف، المراد منه: وايسوا: وقارن هنا ما يحكيه ابن القيم عن أبي طالب المشكك بقول شيخ الإسلام ابن تيمية المذكور في الحاشية السابقة: «دل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب...»

(٣) وعلى هذا، رد شيخ الإسلام ابن تيمية ما روي عن علي رضي الله عنه «أنهم كان لهم كتاب، فلما استحلوا نكاح ذوات المحارم رفع ذلك الكتاب»، فقد علق عليه بقوله: «والإمام أحمد ضعف هذا الحديث». وبتقدير صحته، فإذا رفع الكتاب ولم يبق من يعرفه ولا ممتسكين بشيء من شرائعه لم يكونوا من أهل الكتاب، مجموعة رسائل ابن تيمية ١٣٥

وعارض أحمد قول (١) عمر رضي الله عنه بإقرار النبي ﷺ ، فان النبي ﷺ أخذ الجزية من المجوس ولم يشترط عليهم ترك أنسكحتهم ولم يفرق بينهم وبين أزواجهم من ذوات المحارم مع علمه بما هم عليه . ومضى على ذلك الصديق رضي الله عنه خلفه ، وهم إنما بذلوا الجزية ليقروا على كفرهم وشركهم الذي هو أعظم من نكاح محارمهم ، فأقرارهم كأقرار اليهود على نكاح بنات الإخوة والأخوات ، وعلى سائر أنسكحتهم الفاسدة .

والثانية : لا يقرون ، فان أحمد قال في مجوسي تزوج نصرانية ، قال : يحال بينه وبينها . قيل : من يحول بينهما ؟ قال : الإمام (٢) . ذكره أبو بكر ثم قال : لأن علينا ضرراً في ذلك : يعني بتحريم أولاد النصرانية علينا . قال : وهكذا يجيء على قوله في تزويج النصراني المجوسية . قال في « المغني » : ويجيء على هذا القول أن يحال بينهم وبين نكاح محارمهم ؛ فان عمر رضي الله عنه كتب « أن فرقوا بين كل ذي رحم من المجوس » وقال أحمد في مجوسي ملك أمة نصرانية : يحال بينه وبينها ، ويُجبرُ على بيعها ، لأن النصراني لهم دين . فان ملك نصراني مجوسية فلا بأس أن يطأها ، وقال أبو بكر : لا يجوز له وطؤها أيضاً لما ذكرنا من الضرر .

قلت : لم يمنع أحمد من تزوج المجوسي بالنصرانية لما يلحقنا من الضرر بتحريم ابنتها علينا ، ولا خَطَرُ هذا التعليل ببال أحمد ؛ وأي ضرر علينا في

(١) في الأصل (بعد) ولا معنى له .

(٢) أصرح من هذا في الاستدلال على أن أحمد في روايته الثانية نفى إقرار المجوس على نكاح ذوات محارمهم : مما حدث به أبو داود وقال : سمعت أحمد سئل عن المجوسي تسم أمخته : يحال بينهما ؟ قال : « إذا خافوا عليه أن يأتيها نعم » مسائل الإمام أحمد ١٦٣ (باب في ولي المشرک) .

ترك نكاح نسائهم بالكلية؟! ولو كان التسبب إلى تحريم البنت ضرراً علينا لكان في تحريم نكاح نسائهم مطلقاً ضرراً، ولا ضرر علينا بحمد الله من ذلك بوجه من الوجوه، وإنما مأخذ أحد أن دين أهل الكتاب خير من دين المجوس، فلا يجوز أن يمكن المجوسي والوثني أن يعلوا امرأة دينها خير منه (١)، كما لا يمكن الذي من نكاح مسلمة. وعلى هذا، فلا يمنع النصراحي من تزويج المجوسية، لأنه أعلى ديناً منها، وإن حرم علينا نحن نكاحها، ولا يلزم من تحريمها علينا تحريمها على أهل الكتاب وألا نقرهم على نكاحها كما نقرهم على أكل الخنزير وشرب الخمر. وإذا أقررنا المجوس على نكاح ذوات محارمهم فإقرار أهل الكتاب على مناعتهم أولى وأحرى.

ولا يخرج من هذا النص عدم إقرار المجوس على نكاح ذوات محارمهم لما ذكرنا من مأخذ. وكذلك نصه على مجوسي ملك أمة نصرانية يحال بينهما، إنما ذلك لأن دينها أعلى من دينه. وقد صرح بهذا التعليل بعينه فقال: «لأن النصاري لهم دين»، فإن كان الأصحاب إنما أخذوا هذه الرواية من هذا النص فليست برواية، والمسألة رواية واحدة. وقد تأملت نصوصه في هذا الباب في «الجامع» فلم أجد عنه نصاً بأنهم لا يقرون على نكاح ذوات المحارم (٢).

(١) وقد عبر الإمام محمد بن الحسن الشيباني عن كرامة الذمية وعلوها على الوثنية بقوله: في «الجامع الصغير» ٥٣: «والذمية بمنزلة الحرة المسلمة».

(٢) مادام ابن القيم لم يجد نصاً في «جامع أبي بكر الحلال» حول عدم إقرار المجوس على نكاح محارمهم فهو كما قال. ولكن يلاحظ أن المسألة التي نقلناها ص ٣٩٣ في الحاشية ٢ من رواية أبي داود صريحة في هذا الباب وإن لم تكن نصاً قاطعاً فيه. فإن أحد لم يقل: يحال بينهما في كل حال، بل في حال الخوف من إتيان المجوسي أخته. فالصحيح إذن ما ذكره ابن القيم من أن لأحد في هذه المسألة روايتين.

وأما تفريق عمر رضي الله عنه بينهم وبين ذوات محارمهم فاجتهاد منه رضي الله عنه ، وقد أقرهم رسول الله ﷺ ، و[أقروا] زمن أبي بكر رضي الله عنه . فلما عز الإسلام وذل المجوس في عهد عمر رضي الله عنه ، وكانوا أذل ما كانوا ، رأى أن يلزمهم بترك نكاح ذوات المحارم وأن يفرق بينهم وبينهن . وعلى هذا ، فإذا قويت شكوة قوم من أهل الذمة ، وتعذر إلزامهم بأحكام الإسلام أقرتهم وما هم عليه ؛ فإذا ذلوا وضعف أمرهم ألزمتهم بذلك ، فهذا له مساع . إلا أنه قد يقال : فقد صالحهم رسول الله ﷺ ، وضرب عليهم الجزية ، ولم يشترط عليهم التفريق بينهم وبين ذوات محارمهم ، وهو ﷺ لا يقر على ما لا يسوغ الإقرار عليه . وقد يجاب عن ذلك بأنه أقرهم في ابتداء الأمر والملك فيهم والشكوة لهم ، وبلاد فارس وما والاها تحت قهرهم وملكهم ، فلما صارت ممالكهم للمسلمين وصاروا أهل ذمة منعهم عمر رضي الله عنه من ذلك ، وحل بينهم وبينه : وهذا من أحسن اجتهاده رضي الله عنه وأقواه ، وأحبه إلى الله ورسوله ، فإن من أعظم القبائح التي يبتغها الله ورسوله نكاح الرجل أمه وابنته وعمته وخالته ؛ ولا ريب أن إزالة هذا من الوجود أحب إلى الله ورسوله من الإقرار عليه . ويكفي في ذلك : النقل الصحيح عن ضرب الله الحق على لسانه وقلبه^(١) ، ومن كانت السكينة تنطق على لسانه ، ومن وافق ربه في غير حكم ، ومن أمرنا نبينا ﷺ باتباع سنته ، وهو

(١) أي عمر بن الخطاب الذي قال فيه عليه السلام : « إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه » قارن بمسند الإمام أحمد ٣/٢ . وسنن ابن ماجه (المقدمة من ١٠٧ باب فضائل الصحابة رقم الحديث ١٠٨) ولغاه : « إن الله وضع الحق على لسان عمر ، يقول به .

أحب إلينا من النقل في ذلك عن أحمد والشافعي ومالك وأمثالهم من الأئمة رضي الله عنهم .

فصل

فإن قيل : فما تقولون في نصرائي تزوج يهودية أو بالعكس ، هل تقرونهم على ذلك أم لا ؟ وإذا فعلوه فما حكم هذا الولد ؟ قيل : لا يخلو ، إما أن يعتقدوا حل ذلك أو تحريمه ، فإن اعتقدوا حله جاز ذلك ولم يعرض لهم فيه ، وإن اعتقدوا تحريمه لم تقررهم عليه ، فإننا لا تقررهم على نكاح يعتقدون بطلانه ، وأنه زنى . وقد نص أحمد أنه إذا تزوج المجوسي كتابية يفرق بينهما . وأطلق الجواب وظاهره التفريق ، وإن لم يترافعوا إلينا . وأما إن تزوج الذمي وثنية أو مجوسية فهل يقر على ذلك ؟ فيه وجهان : أحدهما يقر لأنه أعلى ديناً منها ، فيقر على نكاحها كما يقر المسلم على نكاح الكتابية ، والثاني لا يقر لأنها لا يقر المسلم على نكاحها ، فلا يقر الذمي عليه . وعندي أنه إن اعتقد جواز هذا النكاح أقر عليه ، وإن اعتقد تحريمه لم يقر .

فإن قيل : فإن أسلموا على ذلك فهل يحتاج إلى تجديد النكاح أم يستمرون عليه ؟ قيل : يحتمل أن يقال : لا بد من تجديد النكاح ، لأن الأول لم يكن نكاحاً يعتقدون صحته ؛ ويحتمل أن يقال - وهو أصح - : لا يحتاج إلى تجديد نكاح ، والإسلام صحيح ذلك النكاح كما يصح الأنكحة الفاسدة في حال الكفر إذا لم يكن المفسد قائماً . وأما حكم الولد هل يتبع أباه أو أمه فالولد يتبع خير أبويه ديناً ، فإن نكح الكتابي مجوسية فالولد كتابي^(١) ، وإن

(١) فاردن بقول الإمام محمد في «الجامع الصغير» ص ١١٢ «غلام أحد أبويه مجوسي ، والآخر من الكتاب فهو من أهل الكتاب . وإن كان مسلماً فهو مسلم» .

وطىء مجوسي كتابية بشبهة فالولد كتابي أيضاً ، وإن كان أحدهما يهودياً
والآخر نصرانياً فالظاهر أن الولد يكون نصرانياً ، وصرح به أصحاب أبي
حنيفة ، فإن النصراني تؤمن بموسى والمسيح ، واليهود تكفر بالمسيح ، فالنصارى
أقرب إلى المسلمين ، واليهود خير من منكري النبوات ، وكلما كان إيمان
الرجل بالنبوات أكثر كان خيراً ممن ينكر ما صدق به . وأيضاً فإن اليهود
بعد مبعث عيسى خرجوا عن شريعة موسى وعيسى جميعاً ، فإن شريعة موسى
موقته^(١) بمجيء المسيح . فكان يجب عليهم اتباعه ، ولهذا قال تعالى : « لَتَجِدَنَّ^(٢)
أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ، وَلَتَجِدَنَّ
أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى » ، ولذلك أبهى
الله سبحانه للنصارى مملكة في العالم ، وسلب اليهود ملكهم وعزهم بالكلية
إلى قيام الساعة .

فصول في أحكام مهورهم

قال إسحاق بن منصور : قلت لأبي عبد الله : نصراني تزوج نصرانية على
قلة من خمر ثم أسلما . قال : إن دخل بها فهو جائز ، وإن لم يكن دخل بها فلها
صداق مثلها^(٣) . وقال مهناً : سألت أبا عبد الله عن نصراني تزوج نصرانية

(١) في الأصل : (بومه) بدون إعجام . (٢) في الأصل : (ولتجدن)

(٣) ومثله في الجامع الصغير ص ٣٦ قول محمد : « ذمي تزوج ذمية على خمر أو خنزير

- بعينه أو بغير عينه - تم أسلما أو أسلم أحدهما - فأبى الحمر والخنزير إذا كانا بعينها ، ولها في الخمر

القيمة ، وفي الخنزير مهر مثاها إذا كان بغير عينه ، ولها في اللوحيين مهر مثاها على قول أبي يوسف . وقال

محمد رحمه الله : لها القيمة في الوحيين ،

على خنزير أو على دن^(١) خر ثم أسلما^(٢) ، فحدثني عن يحيى بن سعيد عن ابن جريح أنه قال لعطاء : أبلغك أن رسول الله ﷺ أقر أهل الجاهلية على ما أسلموا عليه من نكاح أو طلاق ؟ فقال : ما بلغنا إلا ذلك . فسأله : ما قوله ؟ نكاح أو طلاق ؟ قال : يُقَرَّون على نكاحهم ، وجوز طلاقهم في الجاهلية . وقال الخِرَقي^(٣) : وما سَمِيَ لها وهما كافران قبضته ثم أسلما وإن كان حراماً فليس لها غيره ، ولو لم تقبضه وهو حرام فلها عليه مهر مثلها أو نصفه حيث وجب ذلك . وهذا الذي ذكره هو الذي دل عليه الكتاب وسيرة رسول الله ﷺ وأصحابه في الكفار في هذا وفيما هو أعم منه من عقودهم ومعاملاتهم . قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ » . فأمر تعالى بترك ما بقي دون ما قبض . وقال تعالى : « فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ » . وقد أسلم الخلق العظيم على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه وأصحابه ، فلم يتعرض لأحد منهم في صداق أو صدقه في حل الكفر ، إلا أن يكون المفسد مقارناً للإسلام ، كنكاح أكثر من أربع ونكاح الأختين ؛ وكذلك ماضى من بيعاتهم وسائر عقودهم وموارثهم ، وهذا معلوم بالاضطرار من دينه وسيرته : فإن لم يتقابضاً ثم أسلما أو ترافعا إلينا ، فإن كان المسمى صحيحاً حكمنا لها به أو بنصفه حيث يتنصف ، وإن كان حراماً كالخنزير والخنزير بطلت تسميته ولم نحكم به . ثم اختلف الفقهاء : بماذا نحكم لها به ؟ فقال الشافعي

(١) في الأصل : (أسلما) .

(٢) هو عمر بن الحسين بن عبد الله الخِرَقي ، نسبة إلى بيع الخرق ، أبو القاسم . من

كبار فقهاء الحنابلة . له تصانيف قيمة احترقت وبقي منها « المختصر » في الفقه الحنبلي وهو مطبوع .

توفي سنة : ٥٣٣ هـ (وفيات الأعيان ١/٣٧٩ وقاريج بغداد ١/٢٣٤) .

وأحمد وأصحابها : لها مهر المثل أو نصفه ، لأن التسمية بطلت بالإسلام فصارت كأن لم تكن ، فتعين المصير إلى مهر المثل كالتعويض^(١) ، وقال أبو حنيفة : إن كان صداقها خمرًا أو خنزيرًا معينين فليس لها إلا ذلك ، وإن كانا غير معينين فلها في الخمر القيمة ، وفي الخنزير مهر المثل استحسانًا^(٢) . قالوا : لأن الملك في ذلك ثابت في حل الكفر ، ومعنى « اليد » - وهو التصرف - ثابت أيضًا ، والمتخلف بالإسلام صورة اليد ، والمسلم غير ممنوع من إثبات اليد صورة ، والذي يمتنع بالإسلام إثبات الملك على ذلك أو ما هو بمعناه من إثبات اليد المعنوية ولا يمتنع إثبات اليد الصورية . وأيضًا فإذا عينا خمرًا أو خنزيرًا أجري تعيينه مجرى قبضه لتمكنها بالمطالبة متى شئت ، ولا قرارنا لهم على تعيينه والتعاقد عليه . وسر المسألة أن لها حق القبض في العين ، وأما إذا لم تعين فليس لها حق القبض . ثم اختلف أبو حنيفة وأصحابه ، فقال أبو حنيفة : يجب في الخمر القيمة ، وفي الخنزير مهر المثل . وقال أبو يوسف : لها مهر المثل فيها . وقال محمد : لها القيمة فيها . ووجه قول محمد : أن التسمية صحت في العقد ، وصحة التسمية تمنع المصير إلى مهر المثل ، لكن تعذر القبض بالإسلام فصار كما لو تعذر بالهلاك ، فوجب القيمة . وأبو يوسف يقول : لو^(٣) تعذر القبض كان الفساد في حق القبض بمنزلة الفساد في حق العقد ، فوجب مهر المثل . وأبو حنيفة يقول : الأصل صحة التسمية ، وهي تمنع المصير إلى مهر المثل ، إلا أنا استبقحنا في الخنزير إيجاب قيمته فأوجبنا مهر المثل ، لأن القيمة كانت واجبة قبل الإسلام أصلًا في حق التسليم لا خلفًا ، فإن القدرة على الأصل تمنع المصير إلى الخلف ، ولو جاءها بالقيمة ههنا أُجبرت على القبول مع القدرة على الخنزير ، فدل على أنها وجبت أصلًا ، فلا يمكن إيجابها بعد الإسلام خلفًا

(١) في الأصل (كالتعويض ٢١٠) فارن بالجامع الصغير ٣٦ . (٢) في الأصل : لا .

ولا يمكن الإيجاب على ما كان قبل الإسلام ، لأنه إنما وجب قبله ضمناً لوجوب تسليم الخنزير ، وقد سقط وجوب التسليم بالإسلام . ومن أوجب مهر المثل في هذه المقدمات أو في بعضها يقول ^(١) : الحر لا قيمة له في الإسلام ، فهو كالخنزير فصار وحود تسميته كعدمها ، فقد خلا النكاح من التسمية المعبرة ترعاً ، فيجب مهر المثل . قالوا : وليس في تسمية الإسلام للحر قيمة حتى يعتبرها ههنا ، وإنما يقوّمه الكفار ، ونحن لا نعتبر قيمته عندهم ، وليس له عندنا قيمة البتة . ويقوي ^(٢) قول محمد أنها قد رضيت بإخراج بصعها على هذا المسمى . والزوج إنما دخل على ذلك ، فلا يلزمه أكثر منه ولم يلزمه ولا ألزمه به الشارع . وكون الحر والخنزير لا قيمة له عندنا لا يجمع من اعتبار قيمته وقت العقد ، فإنها رضيت بماليتها ، وانحصار المالية في هذا الجس ، فإذا طالت ما انحصرت فيه المالية بالإسلام صرنا إلى قيمته وقت العقد كالمعدم ذلك الجس ولا محذور في تهويم ذلك لتعيين مقدار الواجب للضرورة كما تهوّم الحر عبداً في « باب الأرش » لتعيين مقدار الواجب . يوضحه أن المسمى حل العقد كان مالا بالنسبة إليهم ، فكان متفوماً بالنسبة إلى هذا العقد والمتعاقدين ، وبالإسلام فانت ماليتها ، فتعينت قيمته حين العقد . وهذا القول هو الذي نختاره ^(٣) ، والله أعلم .

[تم القسم الأول من كتاب « أحكام أهل الذمة » على تقسيمنا ،
ويليه القسم الثاني وأوله (فصل) فان قبضت من المهر بعضه وبقي بعضه]

(١) في الأصل (ويقول) (٢) في الأصل (تقوى) . (٣) في الأصل (يختاره)

IBN KAIYEM AL-GAUZIYA

AHKĀM AHL AD-DIMMA

STATUT DES GENS DU LIVRE

1^{ère} Partie,

Édité et annoté

par

Subhī As-Sālih

Docteur ès-Lettres de l'Université de Paris

Professeur des Etudes Islamiques à l'Université de Damas

Presses de l'Université de Damas 1381 / 1^{er} 61

